p-ISSN: 2307-1583
e-ISSN: 2789-326X

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 75 - المجلد 13 - تموز/ يوليو 2025
Issue 75 - Volume 13 - July 2025

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

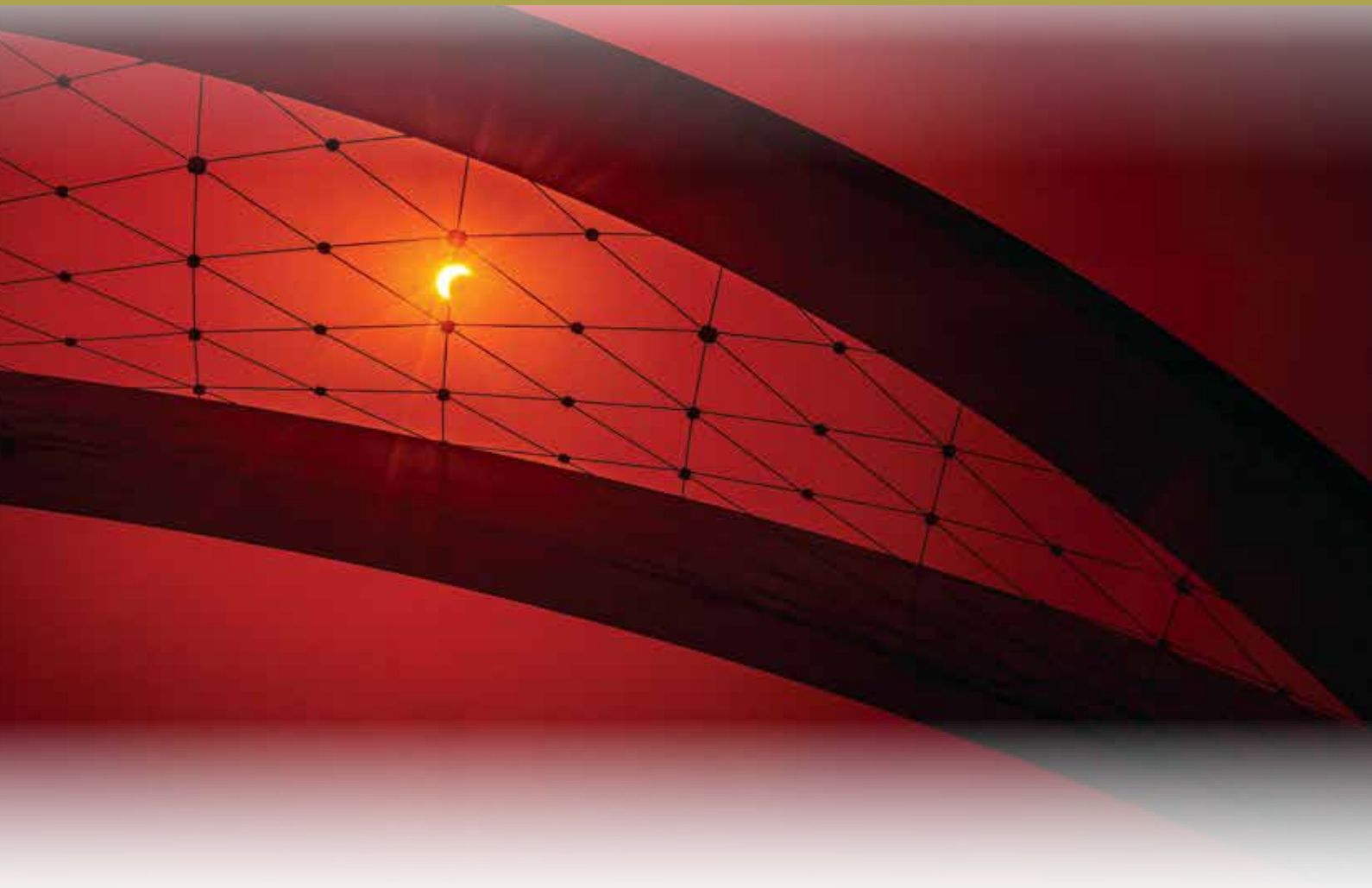

عزة الحاج سليمان
الحق في النسيان الرقمي: جدلية الحق والقانون

نادية العالية
الاستعمالات الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي: إعادة تعريف السلطة الدينية في المغرب

عديلة تبار
خطاب ما بعد الحقيقة أثناء ثورة 2019 والمرحلة الانتقالية التي تلتها في السودان: دراسة في دور وسائط التواصل الاجتماعي

رئيس التحرير
Editor-in-Chief
محمد حمشي
Mohammed Hemchi

مدير التحرير
Managing Editor
أحمد قاسم حسين
Ahmed Qasem Hussein

سكرتيرا التحرير
Editorial Secretary
إيهاب محارمة
Ihab Maharmeh
سجى طرمان
Saja Torman

هيئة التحرير
Editorial Board
أدهم صولي
Adham Saouli
حارث حسن
Harith Hasan
حسن الحاج علي
Hassan El Haj Ali
سحيم آل ثاني
Suhaim Al Thani
عبد الرحيم العلّام
Abderrahim Elaallam
عمر عاشور
Omar Ashour
فيصل أبو صليب
Faisal Abu Salib
لولوة راشد الخاطر
Lolwah Rashid Al-Khater
محمد المسفر
Mohammed Al-Misfer
مروان قبلان
Marwan Kabalan
مروة فكري
Marwa Fekry
نادية نصر- نجّاب
Nadia Naser-Najjab

تصميم وإخراج
Design and Layout
أحمد حلمي
Ahmad Helmy
سهيل جلاوي
Souhail Jellaoui

الهيئة الاستشارية
Academic Advisory Commitee
إبراهيم فريحات
Ibrahim Fraihat
برهان غليون
Burhan Ghalioun
ثناء فؤاد عبد الله
Than'a Fouad Abdulla
حمادي الرديسي
Hamadi Redissi
حيدر إبراهيم علي
Hayder Ibrahim Ali
سلطان بركات
Sultan Barakat
سيف الدين عبد الفتاح
Seif Al-Din Abdul Fattah
طارق متري
Tarek Mitri
عبد الله باعبود
Abdullah Baabood
عبد الوهاب الأفندي
Abdelwahab El-Affendi
العربي صدّيقي
Larbi Sidiki
غانم النجار
Ghanim Al-Najjar
غسان العزي
Ghassan Elezzi
كاظم هاشم نعمة
Kadhim Hashim Niama
محمد علوان
Mohamed Olwan
محمد مدني
Mohammed Madani
محمود محارب
Mahmoud Muhareb
مصطفى الحمارنة
Mustafa Hamarneh
مصطفى كامل السيد
Mustafa Kamel Al Sayyed
نظام عسّاف
Nizam Assaf

التدقيق
Copy-Editing
آمال فيّاش
Amel Fayech
عبد الوهاب سويسي
Abdelwaheb Souissi
المولدي العباسي
Mouldi Abbassi

صاحب الامتياز
المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

The Designated Licensee
The General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies

جميع المراسلات باسم
رئيس التحرير على العناوين التالية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
صندوق بريد: 10277
منطقة 70 شارع الطرفة، الدوحة، قطر
هاتف 00974 4035 6888

Arab Center For Research & Policy Studies
PO Box: 10277
Al Tarfa Street, Doha, Qatar
Phon: 00974 4035 6888

أو على البريد الإلكتروني للمجلة
siyasat.arabia@dohainstitute.edu.qa

صورة الغلاف

ناصر عقيل العمادي (قطر)

عضو مركز قطر للتصوير، بدأ مسيرته في مجال التصوير الضوئي عام 2005. عمل على صقل موهبته من خلال الالتحاق بالدورات المتخصصة، وإلى جانب احتكاكه بمحترفي التصوير في قطر والعالم، وما أتاحه ذلك من الإفادة من خبراتهم وتجاربهم، تبلور شغفه بإبراز جمال الطبيعة والمعمار، وحرص على أن تنطبع أعماله بخصوصية أسلوبه وبصمته الفنية. يوثق هذا العمل لحظة نادرة من كسوف الشمس الجزئي عام 2020، حيث تتخذ الشمس شكلًا هلاليًا وهي تتوسط السماء، متقاطعةً مع تقاطع 5/6 المعروف بتقاطع القوس في منطقة الخليج الغربي بدولة قطر.

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 75 – المجلد 13 – تموز/ يوليو 2025
Issue 75 - Volume 13 - July 2025

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية
A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

لا تعبِّر آراء الكُتَّاب بالضرورة عن اتِّجاهات يتبنَّاها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" أو "معهد الدوحة للدراسات العليا" أو دورية "سياسات عربية"

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 75 - المجلد 13 - تموز/ يوليو 2025
Issue 75 - Volume 13 - July 2025

Articles 7 دراسات

Azza El Hajj Sleiman
The Right to be Digitally Forgotten: The Dilemma of Rules and Rights 9
عزة الحاج سليمان
الحق في النسيان الرقمي: جدلية الحق والقانون

Muneera Alkhayareen
Managing Ethnic and Social Diversity in the Military: A Comparative Study between Saudi Arabia and the United States 24
منيرة الخيارين
إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية

Nadia Elalia
Religious Usages of Social Media: Redefining Religious Authority in Morocco 43
نادية العالية
الاستعمالات الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي: إعادة تعريف السلطة الدينية في المغرب

Adiala Tabar
Post-Truth Discourse in Sudan's 2019 Revolution and Post-Revolutionary Transition: The Role of Social Media 64
عديلة تبار
خطاب ما بعد الحقيقة أثناء ثورة 2019 والمرحلة الانتقالية التي تلتها في السودان: دراسة في دور وسائط التواصل الاجتماعي

Laila Omar
Wajd Beshara
Nour Chibani
Social Media Use, Trust and Surveillance in the Arab Region: Insights from the Arab Opinion Index 2024/ 2025 80
ليلى عمر
وجد بشارة
نور الشيباني
استخدام وسائط التواصل الاجتماعي والثقة والمراقبة في المنطقة العربية: رؤى من المؤشر العربي 2024/ 2025

Translation 99 دراسة مترجمة

Christian Fuchs
Translated by Mohammed Hemchi
From Digital Positivism and Administrative Big Data Analytics towards Critical Digital and Social Media Research! 101

كريستيان فوكس
ترجمة محمد حمشي
من الوضعية الرقمية والبيانات الضخمة الإدارية نحو الأبحاث الرقمية وأبحاث وسائط التواصل الاجتماعي النقدية!

Documentation 115 التوثيق

Milestones in Democratic Transition in the Arab World 1/5 - 30/6/2025 116

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 5/1 – 2025/6/30

Documents of Democratic Transition in the Arab World 1/5 - 30/6/2025 119

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 5/1 – 2025/6/30

Palestine Over Two Months 1/5 - 30/6/2025 126

الوقائع الفلسطينية في المدة 5/1 – 2025/6/30

Book Reviews 131 مراجعات الكتب

Adel Zeggagh
The Quantum Turn in International Relations: A Review of *Quantizing Critique* and *Quantum International Relations* 133

عادل زقاغ
التحول الكوانتي في حقل العلاقات الدولية: مراجعة نقدية لكتابَي "كَمْيَنة النقد" و"حقل العلاقات الدولية الكوانتي"

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمعٍ بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علميةً، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسِّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

معهد الدوحة للدراسات العليا

معهد الدوحة للدراسات العليا مؤسّسة أكاديميّة مستقلّة للتعليم العالي والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامّة واقتصاديات التنمية.

يهدف المعهد من خلال برامجه الأكاديمية ونشاطات أساتذته البحثية إلى تحقيق رسالته المتمثلة في المساهمة في تكوين جيلٍ جديدٍ من الأكاديميين والباحثين المستقلين فكريًا والمتمكّنين من المعايير العلمية العالميّة والأدوات البحثية المنهجية الحديثة القائمة على مبدأ تداخل التخصصات، ومن القادة المهنيين القادرين على الدفع قُدُمًا بالمعرفة الإنسانية والاستجابة إلى حاجات المنطقة العربية في سبيل التطوّر الفكري والاجتماعي والمهني.

ويسعى المعهد لتأسيس نواة لصرح فكري يفيد العالم العربي على نحو خاص. ويدعم المعهد البحوث العلمية التي تهتم بالقضايا العربية، في جوّ من الحرية المؤسسية والفكرية.

يعمل المعهد بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية على فتح المجال لطلبته وأعضاء هيئته التدريسية للبحث في أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالعالم العربي والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك الطلبة في أهم المشاريع البحثية في صلب اهتمامات المعهد.

يعتمد المعهد اللغة العربية أداةً للبحث العلمي، ولغةً رسمية في الخطاب العام، ولغةً أساسية للتعليم والبحث. وتُعدّ اللغة الإنكليزية لغةً مرافقة في التعلّم والبحث العلمي. وتستعمل اللغتان في طرح المواضيع المختلفة ودراستها.

The Doha Institute for Graduate Studies (DI) is an independent institute for learning and research in the fields of Social Sciences, Humanities, Public Administration and Development Economics in Doha.

Through its academic programs and the research activities of its professors, the DI aims to achieve its mission of contributing to the formation of a new generation of academics and intellectually independent researchers who are proficient in international scholarship standards and modern interdisciplinary research methodologies and tools, and leading professionals who can advance human knowledge and respond to the needs of the Arab region, resulting in social, cultural and intellectual development.

The institute seeks to establish an intellectual hub that will benefit the Arab region in particular. The Institute supports academic research that deals with Arab issues, in an atmosphere of institutional and intellectual freedom.

The Institute works in cooperation with the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Historical Dictionary of Arabic Language to facilitate its students and faculty members in their research of the most important current issues related to the Arab world and the wider international community. The involvement of students in the most important research projects is at the heart of the Institute's interests.

The Institute adopts Arabic as its official and primary language for education and research. English serves as an accompaniment to Arabic, with both languages used in presenting and research.

دراسات

Articles

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/BZRQ4955
القبول Accepted
2025-06-15
التعديل Revised
2025-04-23
التسلم Received
2024-09-29

عزة الحاج سليمان | Azza El Hajj Sleiman*

الحق في النسيان الرقمي: جدلية الحق والقانون

The Right to be Digitally Forgotten: The Dilemma of Rules and Rights

يعدّ الحق في النسيان الرقمي، بوصفه حق الإنسان في محو بياناته الشخصية التي أوجدها على شبكة الإنترنت في مرحلة سابقة، أحد الحقوق المستحدثة بفعل الثورة الرقمية، التي أفرزت تحوّلات في طبيعة الحقوق وآليات تنظيمها، ويهدف إلى عدم إظهار ماضي الإنسان إلى العلن. وقد أخذ معناه النهائي وطبيعته الخاصة مع التطور الذي واكب العلاقات في العالم الرقمي، وتلمُّس المخاطر الناتجة من استمرار استخدام هذه البيانات في علاقات الشركات التجارية، ما يشكّل تهديدًا لكرامة الإنسان واستقراره وأمنه الاجتماعيَين. وقد انطلقت مقاربته الأولى من زاوية حماية الحياة الخاصة، ثم أخذ بعدًا مرتبطًا بمرور الزمن على حق الشركات في استخدام البيانات، إلى أن ارتكز حاليًا على استعادة المستخدم لدور إرادته بالتراجع عن العقد. ولم يعد هذا الحق صلة وصل بين الماضي والحاضر فحسب، وإنما دخل ضمن هوامش الصلاحيات على المعلومة، سواء الصلاحيات الذاتية أو العقدية. وبهذا المعنى، يطرح ضرورة التوازن بين حقوق الأطراف المختلفة على الشبكة، في مواجهة الصلاحيات الفاعلة عليها، ويعيد النقاش القانوني والحقوقي إلى مرحلة ما قبل ثبوت النظرية الوضعية التقليدية. فلم يعد تنظيمه حكرًا على الدولة، بل أعيدت قراءة القانون الوضعي في ضوء النظرية الطوعية والنظرية الواقعية، في وقت أصبحت فيه القواعد اللينة منافسة للقوانين في تحقيق التوازن المنشود.

كلمات مفتاحية: الحق في النسيان الرقمي، العالم الرقمي، الحوكمة الرقمية، القانون الوضعي، القواعد اللينة.

The right to be digitally forgotten is one of the rights that emerged as a result of the digital revolution, which included a transformation in the nature of rights and mechanisms of regulating them. This right which is considered an individual's right to erase his personal data previously created on the internet, aims to prevent a person's past from being used randomly in public. This right is took on its final meaning and unique nature with the development in the relationships in the digital world and the recognition of the risks arising from misusing the personal data in the business world. This rights turns out to be essential to avoid any threats related to human dignity, stability and social security. Initially, this right was intended to protect the users' privacy. Later on, it was extended on the purpose to apply the prescription right of corporates' rights in order exploit the users' personal data. Nowadays, it gives the users the right to retract their consent from previous contract. The right to be forgotten is no longer merely a link between the past and the present of the individual, but it is included in the margins of personal authority over information. Putting forward this right is essential to create balance among all stakeholders on the internet and to limit their active powers. In addition, regulating this right is no more under the State exclusivity. The positive law has been reinterpreted in light of the voluntarist and realistic theories. Soft law has become a competitor to formal laws in achieving the desired balance.

Keywords: The Right to be Digitally Forgotten, Digital World, Internet Governance, Positive Law, Soft Law.

* أستاذة محاضرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية.
Lecturer, Faculty of Law and Political and Administrative Sciences, Lebanese University.
Email: azzahs23@hotmail.com

مقدمة

تكرّس الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بوضوح مختلف أنواع الحقوق، سواء بطبيعتيها الفردية أو الجماعية، ووفقًا لتصنيفاتها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتتألف هذه الشرعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في عام 1948، والعهدين الدوليين المتمّمين له، الصادرين في عام 1966. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين، أثارت الثورة الرقمية تحولًا في طبيعة الحقوق وأدوات تنظيمها؛ فظهرت مثلًا، إضافة إلى الحقوق التقليدية وتطبيقاتها في العالم الرقمي، حقوق منبثقة من هذا التواصل المستجد، منها الحق في الاتصال الرقمي، والحق في عدم الاتصال، والحق في محو أثر المرء في الفضاء الرقمي، وهو ما يعرف بالحق في النسيان الرقمي.

لا يوجد اتفاق على تعريف موحد وثابت للحق في النسيان الرقمي منذ نشأته؛ فقد ارتبط، في مراحله المبكرة، بحماية البيانات الخاصة على شبكة الإنترنت، بموجب نصوص القانون الوضعي. واستمر النقاش حول تحديد مفهومه وخصوصيته وطبيعته القانونية[1]، إلى أن أقرته محكمة العدل الأوروبية باعتباره مبدأً قانونيًا مستقلًا عن غيره في عام 2014[2]. وقد فرض هذا القرار على محركات البحث التزامًا بعدم الإحالة، أثناء معالجة البيانات، إلى روابط تتضمن معلومات شخصية غير دقيقة، أو أصبحت بلا قيمة، بناءً على طلب المستخدم، ما لم يكن الوصول إلى هذه البيانات مبررًا بالمصلحة العامة. وبناءً عليه، استقر تعريف هذا الحق على أنه التزام محركات البحث بإلغاء الإحالات إلى الروابط التي تتضمن معلومات خاصة، وذلك قبل أن يضمن الاتحاد الأوروبي حق الأفراد في محو بياناتهم الخاصة من الإنترنت[3]. ومن ثم، أصبح هذا التعريف هو المعتمد لتحديد معنى الحق في النسيان الرقمي.

لم يتبلور هذا الحق بصيغته النهائية، بوصفه حقًا في محو البيانات التي أنشأها الفرد على الإنترنت في مرحلة سابقة، إلا مع التحولات التي واكبت أنماط التفاعل في العالم الرقمي، وبروز المخاطر الناتجة من استمرار استخدام تلك البيانات في أسواق الشركات الربحية المختلفة. فقد كانت المقاربة الأولى لهذا الحق قائمة على حماية الحياة الخاصة، ثم أخذت لاحقًا بعدًا متصلًا بمرور الزمن على الحق في استخدام البيانات وتقادمها، إلى أن استقر حاليًا على فكرة "الصلاحية الذاتية" للفرد (المستخدم) على بياناته الشخصية، بما يشمل حقه في طلب محوها أو تعديلها أو تقييد الوصول إليها.

وقد أثار هذا الحق اهتمام المستخدمين والقانونيين، نظرًا إلى طبيعة العالم الرقمي وأدواته التقنية، والإمكانيات المتقدمة في مجالات جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها والاحتفاظ بها على الخوادم؛ إذ أضحى من الصعب، إن لم يكن مستحيلًا، إزالتها، ومن ثم نسيانها. وتتجلى خطورة هذه الإشكالية في مرحلة تحولت فيها هذه البيانات إلى أحد أصول الشركات وجزء من ثرواتها. ويتعاظم التحدي الأساسي اليوم مع ارتباط أدوات حفظ البيانات ومعالجتها واستخدامها بصلاحيات الشركات الكبرى المزودة بالخدمات الرقمية، واستمرارها في العمل خارج نطاق سلطة الدولة الموكل إليها حفظ الحقوق.

وإضافة إلى هذا التداخل في الصلاحيات، تثار مسألة الحق في النسيان الرقمي من حيث طبيعته ضمن منظومة حقوقية متعددة الأبعاد؛ فهو، من ناحية، يعدّ أحد الحقوق الفردية، المرتبطة بالحياة الخاصة والكرامة الإنسانية، أو بحق الفرد في ملكية معلوماته الخاصة واستئثاره بها؛ ومن ناحية أخرى يُنظر إليه بوصفه أحد عناصر الحقوق الثقافية الجماعية، انطلاقًا من اعتبار المعلومات المتعلقة بالأفراد وتراكمها عنصرًا في تكوين الممتلكات الثقافية للجماعات. وفضلًا عن ذلك، فهو يثير مسألة التضارب القائم بين الحقوق الإنسانية في بعديها الفردي (الحق في الخصوصية والكرامة الإنسانية) أو الجماعي الثقافي من ناحية، والحقوق ذات الطبيعة المالية (الحقوق التجارية للشركات أو حق الملكية الفردية) من ناحية أخرى.

وبناءً على ذلك، يثير سلوك الأفراد في العالم الرقمي إشكاليات متعددة، من بينها إعادة طرح الأسئلة بشأن قضايا كان يُظن أنها محسومة. وتعود قضايا حقوق الإنسان إلى الواجهة، سواء من حيث التعريف أو التأطير أو الضبط، في ظل التحولات الناتجة من انتشار السياسات النيوليبرالية. وقد أرست الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، عقب الحرب العالمية الثانية، قواعد أخلاقية عليا – في الحالات التي لم تتحول فيها إلى قواعد قانونية وضعية – وتركت للدول هامشًا من الصلاحية لتقدير كيفية تطبيقها، مع مراعاة خصوصيات المجتمعات

---

1 David Dechenaud (dir.), *Le droit à l'oubli numérique, Données normatives: Approche comparée* (Bruxelles: Lacier, 2015).

2 Court of Justice of the European Union, *Google Spain SL & Google Inc. v Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González*, Case C-131/12, Judgment of 13 May 2014 (ECLI:EU:C:2014:317), accessed on 4/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BP1j

3 بموجب المادة 17 من اللائحة العامة لحماية البيانات التي دخلت حيز التنفيذ في 25 أيار/ مايو 2018، والمعنونة بـ "الحق في النسيان". ينظر:
Règlement général sur la protection des données (RGPD) de l'Union européenne, *Règlement (UE) 2016/679 du Parlement européen et du Conseil du 27 avril 2016 relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel et à la libre circulation de ces données, et abrogeant la directive 95/46/CE, applicable depuis le 25 mai 2018.*

وثقافاتها. وشكّل الحق في الكرامة الإنسانية المحور الأساسي لمختلف الحقوق، وظل بمنزلة الركيزة التي تدور حولها القراءات اللاحقة لهذه الحقوق، خاصة في مرحلة الجيل الثالث من حقوق الإنسان، ولا سيما تفاعلاتها مع العالم الرقمي.

في السياق نفسه، أثارت خوارزميات الشبكات أسئلة متعددة مرتبطة بأمن الدول، نظرًا إلى الأدوات التي تتيحها والمعلومات التي تسهل الوصول إليها، الأمر الذي يجعل من الفضاء الرقمي ميدانًا لعرض معلومات سهلة التداول، لم تكن بالضرورة متاحة في فضاءات التفاعل التقليدية. وقد أصبحت الشركات المطوِّرة للخوارزميات، بحكم الواقع، شريكًا فعليًا في قرارات الأفراد، وفاعلًا مؤثرًا في ممارساتهم[4]. إننا أمام نسق جديد من العلاقات والتفاعلات يتطلب إعادة ضبط توازن القوى المؤثرة في العالم الرقمي، لدرء الأضرار الناتجة من استعادة المعلومات، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي؛ خاصة أن هذا التوازن محكوم بقواعد ليست محصورة في القوانين الوضعية[5]، بل يخضع أيضًا لقواعد أخلاقية فضفاضة ولدور أساسي لما يمكن تسميته "الوعي الذاتي بالمخاطر" المحدقة بالتعامل عبر الشبكة.

ويمكن القول، على نحو أساسي، إن الحق في النسيان لم يكن له وجود قانوني قبل ولوجنا العصر الرقمي، نظرًا إلى قدرة القوانين الوضعية على تأمين الحماية للفرد في المجتمع. غير أن هذا التطور يتطلب بالضرورة تحديد أبعاد هذا الحق، ورسم إطاره، وإمكانية حمايته. وانطلاقًا من هذه التوطئة، يثار السؤال التالي: ما التحديات القانونية التي تعترض حماية الحق في النسيان الرقمي، في ظل تعدد المصالح القائمة على الشبكة؟ ومنه تتفرع أسئلة أخرى تحاول الدراسة الإجابة عنها، هي: كيف يمكن تبرير هذا الحق وتحديد أبعاده الحقوقية؟ وما المعايير الفاصلة بين حقوق الشركات، وحقوق الشعوب الثقافية، وحقوق الأفراد في الكرامة الإنسانية والخصوصية؟ وما الإطار القانوني الناظم لهذا الحق في ظل التحولات الراهنة؟ وكيف تنعكس خصوصية العالم الرقمي على تفعيل القوانين الوضعية لحمايته؟

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تعتمد المصطلح المتداول في اللغة الفرنسية، "الحق في النسيان الرقمي" Le droit à l'oubli numérique، بدلًا من المصطلح المستخدم في اللغة الإنكليزية، "الحق في أن يُنسَى"، أو "حق المستخدم في أن يُنسى رقميًا" The Right to be Digitally Forgotten. ويمكن تبرير هذا الاختيار بأن الصيغة الفرنسية أدق وأعمق من ناحية الدلالة القانونية والفلسفية؛ إذ لا ينحصر المفهوم في اختفاء معلومات الفرد من الفضاء الرقمي أو من نتائج محركات البحث، بل يشير إلى عملية قانونية قصدية تهدف إلى تمكين الأفراد من استعادة السيطرة على أثرهم الرقمي، وتحديدًا ما يتعلق ببياناتهم ومعلوماتهم الشخصية، التي لم تعد لها صلة بواقع متغير، أو قد تُلحق ضررًا بالخصوصية أو السمعة. وفي حين أن الصيغة الإنكليزية، كيفما تُرجِمت إلى العربية، توحي بأن النسيان يجري على نحو تلقائي أو طبيعي، وكأنه نتيجة تلقائية للزمن أو التقادم، تبرز الصيغة الفرنسية أن النسيان الرقمي هو فعل مُكتسب، يُمارَس بوصفه حقًا قانونيًا، ويُنفَّذ ضمن ضوابط محددة وواضحة، إضافة إلى أنها أكثر انسجامًا مع مفهوم الحوكمة الرقمية وحقوق البيانات؛ حيث يُشكّل هذا الحق أحد أعمدة المواطنة الرقمية، ولا سيما في ظل طغيان الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة على تفاصيل الحياة اليومية؛ وهو ما يوفر أيضًا إطارًا نظريًا متينًا لمناقشة قضايا الخصوصية والسيادة الرقمية والهويات الافتراضية، في سياق العلاقة المعقّدة بين الدولة والفرد والشركة التكنولوجية.

أولًا: طبيعة الحق في النسيان الرقمي وتحدياته

تنضوي طبيعة الحق في النسيان الرقمي ضمن إطار الحقوق التي نشأت بفعل الثورة الرقمية، وارتبطت بأنظمة المعلوماتية والإنترنت. وفي إثر ذلك، ارتبط هذا الحق بنوعين من الحقوق: أولهما، الحقوق ذات الطبيعة الإنسانية الخارجة عن الذمة المالية، مثل حق حماية الحياة الخاصة؛ وثانيهما، الحقوق ذات الطبيعة المادية التجارية، مثل الحق في الملكية. وقد أدى ذلك إلى تقاطع في الصلاحيات بين الدول وسياداتها من جهة، والأفراد وحرياتهم، وكذلك الشركات وأدوارها من جهة أخرى. وكل هذه الأطراف تطالب بحقوقها على الإنترنت، فجاء الحق في النسيان الرقمي ليفرض نمطًا جديدًا من المقاربة الحقوقية. فما مبرراته الحقوقية؟ وكيف تنعكس المنافسة بين الحقوق المختلفة على شبكة الإنترنت على تنظيمه القانوني؟

1. المبررات الحقوقية للحق في النسيان الرقمي ومحاولة تحديده

مع نشوء العالم الرقمي، ظهرت هواجس حقوقية أساسية تعكس الانتهاكات التي تهدد الحق في حرمة الحياة الخاصة، وتقوّض

4 وقد أثيرت المسألة على خلفية أزمة ميانمار، ودور الخوارزميات المستخدمة في منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز الصراعات وتأجيج خطاب الكراهية. ينظر:
Neema Hakim, "How Social Media Companies Could Be Complicit in Incitement to Genocide," *Chicago Journal of International Law*, vol. 21, no. 1 (2020), p. 106.

5 Emmanuel Cordelier, "À la recherche d'un courant humaniste traversant la société commerciale," in: *Un droit positif un droit de progrès, Mélanges Saint-Alary-Houin* (Paris: LGDJ, 2020), pp. 97-106.

الهوامش المتعلقة بحرية التعبير وتداول المعلومات والحق في الاتصال بالإنترنت[6]. وعلى الرغم من أن هذا الحق يرتبط بالضرورة بصاحب البيانات وحقوقه المرتبطة بها، فإن إتاحتها على المواقع والمنصات، أو إدخالها عند التسجيل على الصفحات للاستفادة من خدمات تقنية معينة، يؤدي عمليًا إلى نقل الحق في استخدامها ومعالجتها إلى أطراف أخرى. وهكذا، أصبح حق الإنسان في النسيان الرقمي يتقاطع مع العديد من الحقوق التي سبق تنظيمها في القوانين الوطنية، وازدادت الحاجة إليه تحت تأثير تحولات العالم الرقمي المتسارعة.

أ. أثر العالم الرقمي في تطبيقات حقوق الإنسان

لم يأخذ هذا الحق بعده الحالي إلا مع تزايد المخاطر على حقوق الإنسان، وظهور أشكال استخدام البيانات المتعلقة به في أبعاد متعددة من المساحات، سواء لأهداف سياسية أو اقتصادية، أو أمنية وجرمية. وبات الإنسان مهددًا في استقراره وأمنه وكرامته، وأخذ طرح هذا الحق بعدًا جديدًا يهدف إلى تحكم الإنسان في إمكانية عدم احتفاظ المنصات بماضيه، واستمرار ظهوره في العلن.

يتقاطع هذا الطرح مع محورين قانونيين أساسيين مكرَّسين في الأنظمة القانونية بموجب القوانين الوضعية، وإنْ ضمن سياقات مختلفة؛ فهو يرتبط، من جهة، بقاعدة مرور الزمن، ومن جهة أخرى بحق التراجع عن العقد في القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية. وفي كلتا الحالتين، هدفت القواعد القانونية إلى المحافظة على الانتظام الاجتماعي والكرامة الإنسانية، وتفضيل المصلحة العامة، أو المصلحة الخاصة ذات القيمة المعنوية، على الحقوق الفردية الذاتية ذات الطبيعة المالية.

- **الحق في النسيان بين مرور الزمن وحماية الحياة الخاصة**

يرتبط الحق في النسيان بقاعدة مرور الزمن القانونية، التي تهدف إلى الاستقرار الاجتماعي، وإن كان ذلك على حساب بعض الحقوق الذاتية المعترف بها للأفراد[7]. وقد سعت القواعد، التي تتبنّى مبدأ مرور الزمن، لتكريس حصانة اجتماعية، وأرست أخلاقيات ضامنة لاستقرار المجتمع، تسهم في تجاوز جراح الماضي، بغية المحافظة على الانتظام. فمرور الزمن على الحق الشخصي يشكّل سببًا لسقوطه قانونيًا، على الرغم من بقائه أخلاقيًا، أما على مستوى الجريمة فيشكّل سببًا لعدم الملاحقة، وعلى مستوى العقوبة سببًا لعدم تنفيذها. وإذا كانت قاعدة مرور الزمن تهدف إلى إنتاج آثار قانونية في المجتمع، فإن النسيان، في حالتنا، هو الحق ذاته، نظرًا إلى طبيعة العالم الرقمي، وسهولة استرجاع المعلومة فيه، على الرغم من أنها ترجع إلى ماضٍ ولّى.

وفي موازاة الاستقرار الاجتماعي القائم على مرور الزمن، يتسم العالم الرقمي بميزة الآثار الأبدية[8] اللصيقة بطبيعته، والتي تتناقض مع الحق في النسيان المرتبط بالكرامة الإنسانية الملازمة للإنسان. وتتناقض هذه السمة مع حدود الذاكرة الإنسانية وقواعد التسامح. فطبيعة التعاملات في العالم الرقمي تعيدنا إلى مرحلة ما قبل القانون الوضعي، بسبب توسّع هامش التشفي والانتقام والتهديد بالإساءة لسمعة الشخص. فالذاكرة الرقمية، بما تختزنه من تفاصيل، قد تشكّل تهديدًا من خلال إساءة استخدام البيانات المخزنة، أو توظيفها في سياقات تختلف عن تلك التي أنتِجت فيها، أو جرى جمعها وتخزينها والاحتفاظ بها في ضوئها.

ومنذ بدء استخدام تكنولوجيا المعلومات، أدركت الدول مخاطر هذه التقنيات على حياة الإنسان. ففي عام 1983، أثارت المحكمة الدستورية الألمانية تعبير "الحق في تقرير المصير على البيانات"[9] باعتباره حقًا دستوريًا مرتبطًا بحقوق الإنسان، يمنح الفرد صلاحية تتيح له محو بياناته الشخصية أو جعلها مغفلة عند عرضها على العموم. أما الاتحاد الأوروبي، في مقاربته التي أدت إلى صدور التوجيه 46/95 المتعلق بحماية الحياة الخاصة، فقد انطلق من البحث في حق أيّ إنسان في المطالبة بوقف معالجة بياناته أو محوها عندما يستند هذا الخيار إلى أسباب مشروعة[10]. وفي عام 2012، ركّزت المفوضية الأوروبية على الدور الأساسي المعطى لإرادة الفرد المعني بهذا الحق، أو ما يُعرف بـ "الصلاحية الذاتية" أو "سلطة الفرد على بياناته الشخصية الرقمية"[11]، إلى أن أقر البرلمان الأوروبي "الحق في محو البيانات" رسميًا في عام 2018، بموجب قانون حماية البيانات الأوروبي.

ووفقًا لهذا التوجه القانوني الأوروبي، يحق للفرد/ الإنسان التراجع عن موافقة مسبقة كان قد منحها لمعالجة بياناته، أو في حال انقضاء

6 نعيم مغبغب، **مخاطر المعلوماتية والإنترنت: المخاطر على الحياة الخاصة وحمايتها، دراسة في القانون المقارن**، ط 2 (بيروت: [د. ن.]، 2008)، ص 121-123؛ نديم منصوري، "العدالة الرقمية الرشيدة"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مج 38، العدد 5 (2022)، ص 245.

7 François Terré, *Introduction au droit*, 9ème éd. (Paris: Dalloz, 2012), p. 13.

8 Cécile de Terwangne, "Droit à l'oubli numérique, élément du droit à l'autodétermination informationnelle," in: Dechenaud (dir.), p. 25.

9 "Autodétermination Informationnelle: Bundes Verfassungs Gericht," 15 décembre 1983, Volkszählungsurteil, BVerfGE Bd. 65, S. 1, in: Dechenaud (dir.), p. 29.

10 Ibid., p. 24; Communication de la Commission au Parlement européen, au Conseil, au Comité économique et social européen et au comité des régions, "Une approche globale de la protection des données à caractère personnel dans l'Union européenne," 4/11/2010, COM (2010) 609 final, p. 9.

11 "Autodétermination Informationnelle," pp. 30-32.

مُهل الاحتفاظ بهذه البيانات[12] بحسب طبيعة الخدمة، من دون أن يكون هذا الحق مرتبطًا بالضرورة بمهل مرور الزمن القانونية. وضمن هذا التوجه، أعيد طرح مفهوم "البيانات المتعلقة بالحياة الخاصة" مقارنةً بالمعنى الضيق الذي تبنّته المقاربة التقليدية، والتي حصرت المفهوم بحرمة الحياة الحميمة وداخل المنزل، وجرى التوجه نحو اعتماد معنى واسع للمفهوم ليشمل كل معلومة تتعلق بشخص طبيعي[13]. وبذلك، ميّز هذا الحق بين الإنسان وحاجاته الاجتماعية والإنسانية من جهة، وبين الأشخاص المعنويين من شركات، وإن كانت شركات فردية (شركات الشخص الواحد) طالما أن البيانات المعلنة تدخل في حيز المهنة والعمل الربحي. لذلك، تسعى التشريعات الدولية لربط الحق في النسيان الرقمي بإعطاء دور لإرادة الإنسان في التدخل لحماية بياناته.

- **الحق في التراجع عن العقد: استعادة دور الإرادة الفردية**

من هذه الزاوية، يتقاطع هذا الحق مع قاعدة أساسية في قوانين الملكية الفكرية، وهي القاعدة المتعلقة بالحق في التراجع عن العقد، ضمن ما يُعرف بالحقوق المعنوية للمؤلف، طالما أن صاحب الحق في الملكية الفكرية يجد أن الالتزام الناشئ عن هذا العقد أصبح مضرًا بخياراته الحالية، حتى في غياب مرور الزمن[14]. ففي المرحلة الأولى من التعاقد، يوافق الفرد على تقديم بياناته وقبول هوامش التحكم فيها ومعالجتها بحسب ما يحدده كل تطبيق من التطبيقات الرقمية. ويعدّ إدخال الفرد بياناته أمرًا إراديًا بحتًا، يُفترض أن يخضع لمبدأ الرضا والإرادة الحرة، إلا أن هذه المعلومات ما إن تُرفَع على الإنترنت تقع تحت سلطة مقدّمي الخدمات، الذين يتحكمون في حفظها وتسجيلها. ولهذا السبب، ارتبطت مبررات الحق في النسيان بأهداف معالجة البيانات، أو بانتهاء الحاجة إليها في سياق الأهداف التي جُمعت من أجلها. وبناء عليه، لا يقتصر الأمر على لحظة إبرام العقد التي يوقّع فيها الفرد إراديًا على شروط المنصة أو مقدم الخدمة الرقمية فحسب، بل يمتد ليشمل المرحلة اللاحقة، التي يسمح له فيها مقدّم الخدمة بسحب صلاحيات معيّنة، أو التراجع عن بعض بنود الاتفاق، عندما يدخل هذا البند ضمن نطاق الحق في النسيان. وبناءً عليه، تغير التوجه الأوروبي من حماية الحياة الخاصة فحسب، كما كان مطروحًا في نهاية القرن العشرين، إلى اعتبار هذا الحق صلاحية من حق المرء على بياناته، بدءًا من عام 2012.

وبالعودة إلى المبادئ القانونية الراسخة في القوانين المدنية، يُطرح دور الإرادة في العالم الرقمي بوصفه أساسًا في تحديد العلاقة بين المستخدم ومقدمي الخدمات، وتبرز أيضًا الإرادة فيما يتعلق بمصير البيانات بعد توقيع العقد. وإن كان السائد قانونًا أن "العقد شريعة المتعاقدين" تطبيقًا لمبدأ إلزامية العقد، فإن هذا الالتزام ليس مطلقًا، بل يبقى مقيدًا إلى حين انتهاء الغاية من العقد[15]. ونظرًا إلى طبيعة العالم الرقمي الذي تترتب عليه آثار أبدية تستمر بعد رحيل المستخدم، فإننا نعود إلى مبدأ قانوني مدني أساسي ثانٍ، هو عدم مشروعية أيّ التزام أبدي، نظرًا إلى مخالفة مثل هذا الأثر العقدي للنظام العام[16]. وأمام هذه المبادئ التي تعيد التوازن إلى العلاقات التعاقدية، يصبح النقاش القانوني مشروعًا بشأن حدود حقوق الأطراف ومصالحها وصلاحياتها في هذا النوع من العقود.

على هذا الأساس، سعى التوجه الأوروبي لاستعادة دور الإنسان، بوصفه مصدر المعلومة الشخصية (التي تتحول إلى بيانات)، أثناء وجودها تحت سلطة مقدم الخدمة، فأعطاه الحق، بموجب ما يعرف بالحق في النسيان الرقمي، في استعادة صلاحيته على بياناته الشخصية، وذلك في مواجهة خطر الدور الذي تؤديه محركات البحث، وفي إطار عملية استرجاع المعلومات/ البيانات وإخراجها عن سياقها الأساسي.

في هذا الإطار، ونظرًا إلى تشابه مخاطر العالم الرقمي على الإنسان في الدول المختلفة، وانطلاقًا من مبدأ الصلاحية الإقليمية للقوانين، يصبح لزامًا على القانون المحلي أن يحدد بدقة مدى الصلاحيات الممنوحة للخدمات الرقمية المتاحة على الشبكة، وضوابط هذه الصلاحيات. فبموجب النصوص القانونية، يُفترض تحديد معنى "التحكم في البيانات المدخلة مسبقًا"، وتوضيح صلاحيات الأطراف ذات الصلة، سواء من ناحية الغاية التي جُمعت البيانات من أجلها، أو المهل الزمنية التي تتيح استرجاعها أو تداولها بعد انقضائها. فالموافقة على عقد يعطي محركات البحث وغيرها من مقدّمي الخدمات الرقمية الحق في معالجة البيانات واستخدامها، لا تعني بالضرورة كل البيانات التي أُدخلت إلى الشبكة في الماضي؛ ولا يتطابق "الماضي" في العالم الرقمي مع تعبير "مسبق".

وانطلاقًا من هذه الاختلافات في تحديد أبعاد الحق في النسيان الرقمي، فإن المفهوم الذي جرى التوصل إليه، والمرتبط بالتحكم في المعلومات/ البيانات الشخصية وصلاحية التصرف فيها، لا يتطابق مع قاعدة مرور الزمن التي تخضع لضوابط أخرى، ولا يعني بالضرورة محو أثر المعلومة المُدخلة، بل يشير إلى آلية معالجتها،

12 Ibid., p. 24.

13 Article 2 de la directive européenne 95/46: "Toute information concernant une personne physique identifiée ou identifiable."

14 إدوار عيد، **حق المؤلف والحقوق المجاورة: ج 1: حق المؤلف** (بيروت: دار صادر، 2001)، ص 365، 366، 367.

15 مصطفى العوجي، **القانون المدني: ج 1: العقد** (بيروت: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1995)، ص 111-117.

16 المرجع نفسه، ص 419-420.

وصلاحية استخدامها، وكيفية إعادة استخراجها. ومن ثم، لا يشكّل ربط الاسترجاع والاستخدام بالسياق الأساسي الذي أُنشئت ضمنه تضاربًا وتعارضًا مع الحقوق ذات الطبيعة الجماعية، كالأرشفة وحفظ الذاكرة وغيرهما من ضوابط النظام العام. وتصبح بذلك آلية التدخل في محو الرابط، الذي يسمح لمحرك البحث بإظهار المعلومة ضمن نتائج البحث هي محور مفهوم النسيان الرقمي. وضمن هذه المقاربة، لم يعد الحق في النسيان مجرد ربط بين الماضي والحاضر؛ وإنما يدخل ضمن هوامش الصلاحيات على المعلومة، سواء كانت صلاحيات ذاتية أو تعاقدية، والمعطاة للأطراف المختلفة، والمتصلة بالالتزامات القانونية أو الأخلاقية المتعلقة بها، وأبعاد المسؤولية الشخصية في التعامل داخل هذا الفضاء.

ب. مخاطر ممارسة الحق وضماناتها

إذا كانت أدوات تفعيل الحق في النسيان الرقمي مرتبطة بسلوك الحماية الذاتية، الذي تتيحُ ممارستَه منطلقاتُ القواعد التعاقدية، فإن المسألة التي يطرحها العالم الرقمي ترتبط بجوهر حرية الإرادة عند التعاقد[17]، في مواجهة عقود الإذعان المنبثقة من المصالح الخاصة المتحكمة في تقديم هذه الخدمة. ومع تكريس الوصول إلى شبكة الإنترنت والاتصال بها باعتبار ذلك حقًا من حقوق الإنسان[18]، أصبحت العقود الإلكترونية نموذجًا خاصًا من العقود، فرض تغييرات على مقاربة النظرية العامة للعقد في إطار القانون المدني[19]. وقد التزمت الدول بتمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية، وتركت الممارسة داخل الفضاء الرقمي خاضعة لإرادات ليست بالضرورة متساوية. وبناءً عليه، أصبحت حماية المستخدم مبنية على قواعد حماية المستهلك[20]، التي تفرض على المنتجين والموردين شروطًا تلزمهم فيها بإعلام المستهلك بطبيعة الخدمة ومخاطرها، واحترام معايير الجودة والأمن والسلامة، وتحقيق التوازن بين طبيعة الخدمة وسعرها، إلى جانب اعتماد تدابير تسهل الحصول على التعويض.

17 نهوند القادري عيسى، "الالتزام في الفضاء الرقمي: إشكالياته، سياقاته وآفاقه"، في: غسان مراد (تقديم وتحرير)، **الاتصال بين الالتزام والإلزام** (بيروت: دار النهضة العربية، 2020)، ص 9، 7، 22.

18 الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، **تقرير 2012: الدورة العشرون، الجلسة 31**؛ منصوري، ص 245.

19 Santiago Cavanillas Mugica, "Les contrats en ligne dans la théorie générale du contrat: Le regard d'un juriste de droit civil," *Commerce électronique: Le temps de certitude* (Bruxelles: Bruylant, 2000), pp. 104-105; Vincent Gautrais, "Les contrats en ligne dans la théorie générale du contrat: le contexte Nord-Américain," *Commerce électronique: Le temps de certitude* (Bruxelles: Bruylant, 2000), pp. 110- 111, 126-127.

20 Mugica, p. 103.

وإذا كان لا بد من تدخّل إرادة الفرد، بما يسمح له بممارسة حقه في طلب محو بياناته من الفضاء الرقمي، فإن هذه الممارسة تظل منوطة بالشركة نفسها ومدى إتاحتها هذا الخيار. وقد يفرض تنفيذ هذا الإجراء أعباءً مادية ليست بالضرورة في متناول صاحب الحق وضمن إمكانياته. وهو ما يستدعي تدخل الدولة لضمان حماية المستخدمين في تفعيل هذا الحق. وقد كانت المقاربة القانونية في مرحلة ولوجنا العالم الرقمي معنية بتطبيق القواعد التقليدية على أدوات حديثة، لكن التحولات اللاحقة، وما رافقها من تطورات تقنية وممارسات جديدة على شبكة الإنترنت، دفعت القانونيين والحقوقيين في العالم إلى البحث في أبعاد مستجدة لقراءة حقوق الإنسان وأبعادها.

2. المنافسة بين الحقوق المختلفة على أثر التحولات الرقمية

يشكّل العالم الرقمي أحد أبرز آثار العولمة وانتشار النيوليبرالية، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات مختلفة. وقد انعكس ذلك بوضوح على دور القانون وغيره من القواعد والمساهمين في وضعها و/ أو فرضها. فمن ناحية المبدأ، يُظهر الحق في النسيان الرقمي تضاربًا بين حقوق تختلف في طبيعتها وقيمها وأهدافها. وانعكست التحولات المعاصرة في طبيعة التوازن بين الحقوق والحريات المكرسة في ضوء القوانين المحلية، وأعادت إلى الواجهة الصراع بين حقوق تكفلها الأنظمة الليبرالية في الأصل.

أ. الحقوق في العالم الرقمي بوصفها أحد تمظهرات النيوليبرالية

تتميز المرحلة النيوليبرالية بأنها مبنية على قاعدة الحريات القصوى/ المتطرفة[21]. وعلى الرغم من أن النيوليبرالية سعت لتكريس الحريات الاقتصادية في المقام الأول، فإنها تطرح قواعد الحريات عامة، على حساب الضوابط التي كانت تقرها الدولة بوصفها السلطة التي تحدد معايير النظام العام[22]. أما النموذج الاجتماعي المعاصر، فيعكس تقلصًا في حدود هذا النظام العام المرتبط بطبيعته بتدخل الدولة[23] وتغييرًا في مضمونه وأهدافه، وتضاربًا بين حقوق متعاكسة. وأصبحت الحقوق جزءًا من العناصر المتنافسة، وسعى القانون في

21 Alain Supiot, *La gouvernance par les nombres* (Paris: Fayard, 2015), p. 131.

22 Pierre Catala, "A propos de l'ordre public," in: *Mélanges P. Drai, Le juge entre deux millénaires* (Paris: Dalloz, 2000), pp. 511-522; Thierry Rivet (dir.), *L'ordre public à la fin du XXe sciècle* (Paris: Dalloz, 1996).

23 Jacques Mestre, "L'ordre public dans les relations économiques," in: Rivet (dir.), pp. 38-41; Bernard Beignier, "L'ordre public et les personnes," in: Rivet (dir.), pp. 18-19, 25.

ذلك للبحث عن توازنات بين أصحاب الحقوق المختلفة، واقتصر دور سلطة الدولة على فرض ضوابطها على موظفيها[24]. ويعكس ذلك تحولًا في دور الدولة من دولة راعية إلى دولة ناظمة[25].

وقد برز التضارب، في مرحلة أولى، بين حرية تداول المعلومات من جهة، وضمانات الحياة الخاصة من جهة أخرى؛ إذ ارتبطت حرية تداول المعلومات تقليديًا بقواعد حرية التعبير، لكن الوسائط الرقمية أعادت طرح النقاش بشأن أبعاد هذه الحرية الفردية، وما يقابلها من ضوابط رقابية وتحديات قانونية. فإن كان المساس بالكرامة الإنسانية مانعًا من ممارسة حرية التعبير، فإن القوانين الوضعية، وخاصة قوانين العقوبات، جاءت لتحديد أطر الجرائم الناتجة من التعسف في ممارسة هذه الحرية، بما ينسجم مع خصوصية المجتمعات، ويخدم حماية النظام العام في كل دولة. أما من ناحية تحديات النيوليبرالية، فقد ظهر تضارب آخر بين حق المواطن في الخدمة، بوصفه حقًا من حقوق الإنسان من ناحية، وحق الشركة المقدمة للخدمة في الربح من ناحية أخرى. واستدعى هذا الوضع، على غرار كل الخدمات المخصخصة، صدور قوانين المنافسة الحرة ومبادئ حماية المستهلك، بوصفها قواعد ضامنة، جعلت من الحقوق المرتبطة بالإنسان عنصرًا من عناصر عالم الاستهلاك.

وفضلًا عن ذلك، برز تضارب بين حق الفرد وصلاحياته على بياناته الخاصة ومصلحته الشخصية المرتبطة بها من جهة، والمصالح المالية والاقتصادية في العالم الرقمي وحقوق الشركات وقيمتها في الاقتصاد المعولم من جهة أخرى؛ وبرز أيضًا تشابك بين حق الفرد في التصرف في بياناته الشخصية وأحكام أخرى مرتبطة بالأرشيف العام، لأهداف قضائية وأمنية وثقافية. وبناء عليه، لا يطرح الموضوع حقوقًا ذاتية مرتبطة بصلاحيات الأشخاص ومصالحهم فحسب، وإنما يمتد ليشمل، أيضًا، مسائل تخص المصلحة العامة وضرورات النظام العام التي تقتضي تدخّل الشرطة والأجهزة الأمنية والقضائية وعلاقتها بتكوين الأدلة والملفات القضائية. وقد أصبحت هذه القضايا، التي كانت ترتبط حصرًا بصلاحية الدولة على مواطنيها، تتداخل مع صلاحيات الشركات المتحكمة في العالم الرقمي والخوادم، حيث يجري تخزين البيانات. وأصبحت تهدد سيادة الدولة، فضلًا عن حقوق مواطنيها أو المقيمين فيها.

وأخيرًا، يتجلى في العالم الرقمي تضارب بين نوعين من الحقوق الفردية والجماعية/ الاجتماعية؛ من جهة، حق الفرد في حماية البيانات الشخصية ورغبته في نسيان معلومات قد تضر حاضره أو مستقبله، ومن جهة أخرى ما يجري تقديمه على أنه حق جماعي في المحافظة على الذاكرة وواجب تشكيل ذاكرة جماعية مبنية على تراكم بيانات عن حيوات الأفراد. وقد أصبح هذا النمط من المحافظة على الذاكرة أيضًا نهجًا قانونيًا جديدًا، مع ما يتضمنه من استحضار دور الفرد التقليدي في توثيق التاريخ الشفهي وغيره من القضايا المرتبطة بحفظ الذاكرة الجماعية. وأدت أشكال التضارب هذه بين الحقوق المختلفة إلى إعادة طرح جدليات قانونية تنظيمية شتى.

ب. جدليات قانونية بشأن أثر التحولات الرقمية في الحقوق

مثلت الكرامة الإنسانية أهم مبررات بروز الحق في النسيان الرقمي، فهي تشكّل إحدى أهم ركائز النظام العام. لذلك، فرض تنظيم الممارسات الرقمية نقاشًا مرتبطًا بدور أشخاص القانون في ما يتعلق بحقوقهم المختلفة، وأظهر تشتتًا في المقاربة التنظيمية في التشريعات المحلية (ومنها التشريعات المحلية العربية).

- **التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تطبيقات الحقوق الذاتية**

إذا كانت الحقوق المرتبطة بالعلاقات التعاقدية، أو حتى بتطبيق قانون العقوبات، لم تميّز بين شخص طبيعي وآخر معنوي، فإن طبيعة العالم الرقمي أعادت إبراز ضرورة التمييز بين هذين الكيانين القانونيين. وتتجلى تحديات التمييز بينهما على نحو متزايد مع النقاش بشأن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي؛ الأمر الذي يجعل الشخص الطبيعي/ الإنسان كيانًا قانونيًا يحتاج إلى الحماية من مخاطر المصالح المالية للشركات التجارية والمخاطر التقنية المرتبطة بالعالم الرقمي. فالشخص المعنوي هو شخص قانوني، لكنه من الناحية العملية يمثّل كيانًا افتراضيًا يتمتع بالحقوق الذاتية على نحو مشابه للشخص الطبيعي، مع اختلاف أساسي مرتبط بطبيعة موضوع الشخص المعنوي؛ أي ما عُرف بمبدأ التخصص؛ فهو يتمتع بالحقوق والصلاحيات في الممارسة – ما يعرف بالأهلية القانونية – ضمن حدود موضوعه المحدد في مستنداته التأسيسية[26]. وقد حمى القانون حقوق الأشخاص المعنويين، شأنهم شأن الأشخاص الطبيعيين، في التصرف في الاسم والصورة وغيرهما من البيانات المرتبطة بهوية الشخصية القانونية؛ وذلك مع الالتفات إلى أن مختلف الحقوق المرتبطة بالأشخاص المعنويين هي حقوق ذات طبيعة مالية، بخلاف الأشخاص الطبيعيين، الذين يتمتعون بحماية هذه البيانات

24 مغبغب، ص 57-63.

25 Cordelier, pp. 112-114.

26 Terré, p. 193.

من منطلق أنها حقوق خارجة عن الذمة المالية[27]. وقد طرحت التوجهات العالمية الحديثة، التي يحركها العالم الافتراضي، فروقًا إضافية لم تكن مرئية في العالم التقليدي.

وأدى تزايد الممارسات والتفاعلات الإنسانية عبر شبكة الإنترنت، فضلًا عن التحولات التي يشهدها نمط المنافسة والإنتاج، إلى الاعتراف بالطبيعة المالية للحقوق المرتبطة بالبيانات، نظرًا إلى دورها في إنتاج مردود مالي، وخاصة لدى الأشخاص المؤثرين. إلا أن الحق في النسيان أعاد التمييز بين الإنسان والشخص المعنوي، والمقاربة المادية للحقوق، من خلال مبدأ الحماية من منطلق الكرامة الإنسانية والسمعة الاجتماعية، وليس من منطلق السمعة التجارية كما هو الحال بشأن الشركات التجارية؛ إذ تشكّل البيانات، في عالم الحريات التجارية وحرية التداول عبر شبكة الإنترنت، ثروةً رقمية تزيد من أصول الشركات التجارية، وينعكس التأثير فيها تلقائيًا على ممتلكات الشركة وثرواتها، والمفترض أنها محمية بموجب "الحق في تعظيم الربح" المكرّس في المنظومة النيوليبرالية.

- **التضارب بين المحلي والعالمي وتشتت الاتجاهات التشريعية العربية**

يشكّل البحث عن التوازن القانوني بين الثنائيات المتضاربة من الحقوق، التي أشرنا إليها، تحديًا صعبًا؛ إذ يفترض أن يأخذ في الحسبان المعطيات الاجتماعية والخصوصية الثقافية للمجتمع، ويرتبط أيضًا بالثقافة القانونية التي واكبت تطور الأنظمة القانونية في كل دولة على حدة. لذلك، نجد أن التوجّهين الأساسيَّين في العالم لم يقاربا الموضوع من منطلقات متشابهة؛ فقد ذهب الاتحاد الأوروبي في توجيهاته إلى حماية الحياة الخاصة، في حين ذهبت المقاربة الأميركية إلى التشديد على حماية حرية التعبير وتداول المعلومات.

وبالعودة إلى واقع التشريعات العربية، نجد أنها أدخلت منطق النيوليبرالية في القانون من ناحية إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية على حساب الحماية الاجتماعية. فنجدها مثلًا كرّست على نحو متقدم ريادة الأعمال من خلال تنظيم الشركات الفردية وتشجيعها[28]، ما حوّل الملكية الفردية من طبيعتها المدنية إلى حقٍّ من الحقوق الاقتصادية. وأصبحت الحقوق الفردية المختلفة، حتى تلك الخارجة عن الذمة المالية، أيضًا عنصرًا من عناصر الإنتاج، مستفيدةً من تغيرات قانونية واقعية. وانعكس كل ذلك في تحولات حقوقية جذرية في مواجهة مخاطر مستجدّة في العالم الرقمي.

وأمام هذا الواقع، يصبح من الضروري البحث في الأنظمة التشريعية العربية عن ضمانة قانونية فاعلة لحق الأفراد في النسيان الرقمي؛ إذ في غياب مثل هذا النوع من التحديد يصبح من الصعب على الاجتهاد القضائي اتخاذ موقف واضح، نظرًا إلى الاختلاف في الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية التي تحمي كلًا من هذه الحقوق، والتي تشكّل تناقضًا بين التوجه التشريعي الاقتصادي والواقع الاجتماعي المحافظ في البلدان العربية.

وفي هذا الإطار، تتواجه الأبعاد الوضعية، التي ما زالت القوانين تُناقَش انطلاقًا منها، مع النظريات الاجتماعية ما بعد البنيوية التي تقاربها العلوم الاجتماعية. واتسع التباين بين المقاربة القانونية الوضعية السائدة والأبعاد الحقوقية الاجتماعية. وإذا كانت الإشكالية تبدو كأنها ذات بُعد تقني عالمي – دولي محض، فإن الحل الواقعي ينبغي أن يأتي في سياق مراعاة الخصوصيات المحلية. ففاعلية القواعد الموجودة التي تسعى لحماية الحق في النسيان تندرج ضمن الاهتمامات الأساسية للدول مجتمعةً في التنظيم الدولي، نظرًا إلى توزيع أماكن تخزين البيانات[29]، فضلًا عن انشغالات السلطات المحلية المعنية بالمجتمعات المحلية.

وقد أدت كل هذه التغيرات القانونية الواقعية إلى احتدام النقاش بشأن التحول من النظرية الوضعية إلى النظرية الواقعية في القانون[30]. وهي مقاربة ما زالت بعيدة عن النقاش في أروقة كليات الحقوق في الدول العربية؛ فكيف يمكن إدراج الحق في النسيان في التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي أن يظل ماثلًا في أذهان طلاب القانون في البلدان العربية.

ثانيًا: التنظيم المستجد على شبكة الإنترنت من أجل ضمان الحق في النسيان الرقمي

أصبح تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقعًا مؤثرًا في الأداء القانوني على نحو غير قابل للتراجع، وذلك نظرًا إلى دور التكنولوجيا في تفعيل الحقوق وإدارتها. فمع التحولات الحديثة الناتجة من العولمة والثورة الرقمية واللبرلة الاقتصادية، نشأ فاعلون جدد في العمل السياسي، الذي يعتبر ركيزة مصدر القاعدة القانونية، وفي العمل

27 Ibid., pp. 190-193;
مغبغب، ص 34-35، 63.

28 كرست شركات الشخص الواحد، التي تشكّل استثناء، اتجاهًا لم يكن مقبولًا في الدول التي تعتمد مبادئ القانون المدني الفرنسي.

29 David Dechenaud, "Introduction," in: Dechenaud (dir.), p. 18.

30 Boris Barraud, *Le pragmatisme juridique* (Paris: L'Harmattan, 2017); Baudoin Dupret, *Droit et sciences sociales* (Paris: Arman Colin, 2006), pp. 61-67, 149-152.

العام، الذي يعتبر أداة تفعيل هذه القواعد. وظهرت أدوات جديدة للتأثير في السلطة السياسية وتوجهاتها التشريعية[31]. وأصبحت القواعد المرجوة لا توازي بالضرورة القوانين، بل تبقى قواعد ذاتية واتفاقية تتعلق بمعايير السلطة الفعلية على شبكة الإنترنت. يتناول هذا المبحث الفاعلين الأساسيين المستفيدين من البيانات الخاصة، ثم يشرح التحولات في طبيعة القواعد المستحدثة.

1. الصلاحيات المتعددة الفاعلة على شبكة الإنترنت

تتعدد الأطراف بصلاحياتها ومصالحها في العالم الرقمي، وتصبح الأطراف الأقوى صاحبةَ السلطة في فرض مصالحها. وتضمن الدول، بموجب التنظيم العالمي لشبكة الإنترنت، حقوق الأفراد في الاتصال والتفاعل ضمن ما يُعرف بالحوكمة الرقمية، التي تبني النظام على أسس وقواعد لا تنبثق بالضرورة مما جرى اعتماده بموجب النظرية القانونية الوضعية. ويستعرض هذا العنصر آلية حماية مصالح هذه الأطراف وأبعاد الحوكمة الرقمية وأثرها في القوانين.

أ. آلية الحماية الوقائية في مواجهة مصالح الشركات

تقوم الحماية الوقائية في مواجهة مصالح الشركات على التنبيه إلى الإرشادات والخيارات عند توقيع العقود الإلكترونية، وذلك انطلاقًا من مبادئ العلاقات التعاقدية والإرادة الفردية ودورها على شبكة الإنترنت. فما الأطراف المستفيدة من البيانات؟ وما دور المستخدم؟

- **الأطراف المستفيدة من البيانات المُدخلة**

عند ملء نموذجٍ ما على شبكة الإنترنت، أو تحميل معلومات شخصية، ثمة أطراف ثالثة عديدة قد تجمع المعلومات المُحمَّلة وتستخدمها في المستقبل. وانطلاقًا من قاعدة حرية التعاقد، يعطي الفرد موافقته على الشروط المطروحة للاستفادة من الخدمات المطلوبة. وفي ما يلي أبرز الأطراف الثالثة:

- شركات الإعلانات، مثل "غوغل آدز" Google Ads، و"فيسبوك آدز" Facebook Ads؛ حيث تجمع شركات الإعلان الرقمي المعلومات وتستخدمها.
- شركات تحليلات البيانات، مثل "غوغل أناليتكس" Google Analytics، و"ميكس بانل" Mixpanel و"هوتجار" Hotjar؛ حيث تحلل هذه الشركات سلوك المستخدمين وتجمع البيانات حول الأنشطة على مواقع الإنترنت.
- مزودو خدمات الاستضافة، مثل "أمازون ويب سيرفيس" Amazon Web Service، و"ميكروسوفت أزور" Microsoft Azur، و"غوغل كلاود" Google Cloud؛ وهي شركات تستضيف المواقع، ولديها إمكانية الوصول إلى البيانات المخزنة على خوادمها.
- شركات إدارة الهوية والتصديق، مثل "غوغل فيسبوك" Google Facebook، و"أوكتا" Okta؛ فإذا كان الموقع يستخدم خدمات تسجيل الدخول عبر طرف ثالث، فقد تتمكن هذه الأطراف الثالثة من جمع بيانات حول هوية المستخدم.
- شركات مكافحة الاحتيال والأمن، مثل "كلاودفلير" Cloudflare، و"نورتون" Norton، و"ماكافي" McAfee؛ وهي تجمع بيانات حول أنشطة المستخدم للتحقق من الأمان ومنع الهجمات الإلكترونية.
- شركات التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، مثل "باي بال" PayPal، و"سترايب" Stripe، و"سكوير" Square؛ فإذا كان النموذج الذي يملؤه المستخدم يحتوي على معلومات تتعلق بالدفع الإلكتروني، فإن هذه الشركات تجمع بياناته الخاصة بالمعاملات المالية.
- الشركات المالكة لوسائط التواصل الاجتماعي، مثل "إكس" X، و"إنستغرام" Instagram، و"لينكدإن" LinkedIn؛ فعندما يشارك المستخدم المعلومات عبر حسابات وسائط التواصل الاجتماعي، فإن الشركات التي تملكها وتديرها قادرة على جمع هذه البيانات واستخدامها.
- شركات تحسين تجربة المستخدم، مثل "أوبتيميزلي" Optimizely، و"في دبليو أو" VWO؛ حيث تستخدم هذه الشركات البيانات لتحسين تجربتها من خلال تتبّع كيفية تفاعل الزوار مع الموقع الإلكتروني.
- شركات تسويق البريد الإلكتروني، مثل "ميل تشيمب" Mailchimp، و"سيندغريد" SendGrid؛ حيث تجمع بيانات، مثل عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمستخدم، وتستخدمها في حملات التسويق عبر رسائل البريد الإلكتروني.

31 لم تعد هذه الأدوات محصورة في الأمثلة التقليدية، مثل الانتخابات أو مجموعات الضغط السياسي (اللوبيات)، بل باتت تشمل منصّات التواصل الاجتماعي، ومنصات تحليل البيانات الضخمة، وبرمجيات الذكاء الاصطناعي، والخوارزميات الموجِّهة للرأي العام. وقد مكّنت هذه الأدوات الجديدة الفاعلين الجدد، مثل الشركات التكنولوجية والمنصّات الرقمية ومجموعات الضغط الرقمية، من توجيه الأجندات التشريعية والضغط على المشرّع، خاصة في ما يتعلق بحماية الخصوصية، وأمن البيانات، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وغيرها.

- شركات بيانات الطرف الثالث؛ قد تبيع بعض الشركات أو تشارك بيانات المستخدم مع جهات خارجية أخرى (أطراف ثالثة) لأغراض تسويقية أو تحليلية.

- **الحماية الوقائية بدلًا من القوانين الردعية**

مع واقع الدور الفاعل الذي تؤديه الشركات المالكة والمشغّلة والمتحكّمة والمستفيدة في العالم الرقمي، وفي سبيل تفعيل حماية الإنسان، أثبت العالم الرقمي ضرورة الوسائل الوقائية بوصفها أهم الوسائل الضامنة للحماية، سواء في ممارسات الأفراد أو في تصميم البرامج والتطبيقات والمنصات. ولم تعد الأدوات الفاعلة مبنيةً على التدخّل اللاحق من أجل الحماية والضبط من خلال الإجراءات العقابية.

ترتكز هذه الحماية على "شرعة الممارسات الجيدة - الحسنة"[32] التي تشكّل أحد نماذج ما يعرف بالقواعد اللينة[33]. لذلك، توصي كل الإرشادات بضرورة قراءة سياسة الخصوصية الخاصة بأيّ موقع تجري زيارته وتزويده بالبيانات الخاصة للتأكد من كيفية استخدامها ومعرفة الأطراف التي يمكن مشاركتها إياها. وتخرج هذه القواعد اللينة عن أطر القواعد القانونية التي تجسّدها منظومة القانون الوضعي.

أصبح تكريس الحق في الاتصال، وممارسة الحريات القائمة عليه، ركيزة في النموذج المعاصر. وقد التزمت الحكومات بإتاحة الأسس اللوجستية للاتصال وممارسة الحق المرتبط به، وهو ما يفترض تقديم الأدوات اللازمة لتحقيقه. غير أن العالم الرقمي الذي يحتضن هذه الممارسة لم يعد مبنيًا على معايير تستطيع الدولة التحكم فيها من خلال تشريعاتها. لذلك، يمكن أن تتدخل الدولة عبر الحماية ذات البعد الوقائي التقني من خلال فرض شروط تقنية على المنصات الفاعلة ضمن سيادتها، أو تفعيل دور القضاء ونشر ثقافة اللجوء إليه، من أجل إلزام الشركات المخالفة وتغريمها عند تحقق الضرر. وتندرج هذه الآليات ضمن مقاربة البراغماتية القانونية التي ساهمت في استنباط أدوات حديثة في القوانين المحلية والعالمية[34]؛ فضلًا عن أنها نتاج مرحلة العولمة الاقتصادية والرقمية على حد سواء، نظرًا إلى ارتباط قواعدها بمصادر خاصة يضعها الفاعلون الاقتصاديون والتقنيون[35].

32 مغبغب، ص 135-137.

33 Dechenaud (dir.), p. 17.

34 Ibid., pp. 17-18.

35 Sabine Lavorel, "Soft law et émergence de nouveaux acteurs normatifs," in: *Soft law et droits fondamentaux* (Paris: Pedone, 2017), pp. 76-77, 89-94; Géraldine Goffaux Callebaut, "Réflexions normatives sur le traitement de la mauvaise gouvernance en droit des sociétés," in: Jean-Louis Navarro et al., *Les remèdes juridiques aux pathologies de la mauvaise gouvernance* (Montréal: Thémis, 2024), pp. 148-151.

ب. الحوكمة الرقمية: قواعد الحكم التقني

تُعرف إدارة العالم الرقمي بالحوكمة الرقمية[36]، التي أصبحت نموذجًا لإدارة المجتمع، وتقوم على ركائز مستنبطة من تقنيات إدارة المشاريع الاقتصادية الكبرى، ومن النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية. ويُنظر إليها أيضًا بوصفها شكلًا من أشكال الديمقراطية المستحدثة. وهو ما يقودنا إلى النقد الذي واجهته النظرية الليبرالية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، في سياق موجة الليبرالية المنظمة التي ظهرت لمواجهة أزمة الليبرالية في الدول الأوروبية[37]، والتي تأثرت بالليبرالية الأميركية مع أندريه تارديو André Tardieu، بمقاربتها التكنوقراطية. وقد بُنيت هذه النظرية على قواعد الإدارة، حيث انطلقت من أن الثروات، ومن خلفها السلطة، أصبحت تتركز أكثر فأكثر في أيدي أقلية من التقنيين – المديرين – المسؤولين عن الاقتصاد؛ ولذلك ينبغي فرض ضوابط على أدائهم، نظرًا إلى الدور المحوري الذي يضطلعون به في إدارة هذه الثروات[38].

طرحت المقاربة النيوليبرالية، إذًا، إطارًا جديدًا للدولة، من منطلق دور التكنوقراط، مبنيًا على دور أكبر للكيانات الاقتصادية التي تمتلك إمكانيات مالية وتقنية أكبر من الدول. وتحوَّل المواطن من هذا المنطق إلى مستهلك للخدمات والمنتجات التي أصبحت مرتبطةً بمصالح القطاعات الاقتصادية، بدلًا من تقديمها وحمايتها ورعايتها من مؤسسات الدولة الرسمية. غير أن الدولة، أمام السلطة الفعلية للفاعلين الجدد، بدأت تفقد قدرتها على تأمين هذا الدور الناظم، وأصبحت تخضع لشروط هذه القوى الاقتصادية ومصالحها[39]. وفي هذا السياق، تُطرح مسألة القوانين الوضعية ومدى فاعليتها في العالم الرقمي، ومدى إمكانية تفعيلها على ما يقع خارج النطاق الممكن لسيادة الدولة. لذلك، وضمن نموذج النيوليبرالية وما فرضته على واقع التعاملات، استعادت الإرادات دورها المركزي في إدارة مصالحها.

وبالعودة إلى النظرية القانونية، تشكّل القاعدة القانونية "الظاهرة القانونية الابتدائية، وكل الظواهر القانونية الأخرى ليست سوى تفرّع منها، أو تداخل بينها، أو تراجع عنها"[40]. ويتقاطع هذا التعريف

36 منصوري، ص 252-253.

37 Jean Touchard, *Histoire des idées politiques*, t. 2: *Du XVIIIe siècle à nos jours*, 2e éd. (Paris: PUF, 2005), pp. 822-826.

38 Ibid., pp. 829-830.

39 حول تأثير دور الشركات المتعددة الجنسيات، ينظر:
Ivan Tchotourian & Alexis Langelfeld, *Forum non conveniens*, Une impasse pour la responsabilité sociale des entreprises (Québec: PUL, 2020), p. 19, sous le titre: "Un droit trop absent et un pouvoir quasi-incontrôlable."

40 Jean Carbonnier, *Flexible droit, Textes pour une sociologie du Droit sans rigueur* (Paris: LGDJ, 1971), p. 63.

مع قراءة النظريات القانونية في نقد النظرية الوضعية. فقد اعتبرت المقاربة الطوعية أن "القوانين هي الإرادات"، أو "تعليمات يقع على عاتق رجل القانون أن يحللها"[41]. وارتبطت هذه الإرادات بالسلطة الحاكمة – بموجب منطق نظام الحكم الديمقراطي – التي تنبثق من الشعب ضمن الدولة الحديثة، ووفقًا للنموذج الليبرالي الغربي. ولكن الدور المركزي للشركات الفاعلة في العالم الرقمي أصبح واضحًا، مثله مثل تأثيره في إرادة المشرع، أو في فرض قواعد فعالة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أو حتى في السلوك الفردي؛ حيث يتمثّل منطلق الحق في النسيان في إعادة تفعيل إرادة الفرد في تحديد مصيره[42]. إلا أن الإرادات ليست متوازنة على مستوى الخيارات والضمانات؛ إذ يعود إلى المتحكم في الخيارات إمكانية إتاحتها أو تفعيلها[43]. وقد أدى كل ذلك إلى انبثاق نسق قانوني جديد، وقواعد من نوع جديد. وفي ما يلي نعرض قراءتنا في هذه التغيرات التي طرأت على القواعد الناظمة.

2. طبيعة القواعد الناظمة للممارسات على شبكة الإنترنت

يمثّل القانون منظومة كلية من القواعد المعيارية المختلفة التي تتعلق بجوانب التنظيم الاجتماعي، وقادرة على ضبط سلوك الأفراد عبر عنصرَي الإجبار والجزاء؛ إذ يستخدم القانون وسائل ردعية عقابية بقصد فرض قواعده وإكراه الناس على احترامها[44]. وتحتكر السلطة العامة وحدها صلاحية فرض احترام القانون من خلال حقها الحصري في استخدام القوة. وبموجب نظرية القانون الوضعي، فإن القانون من صنع الإنسان، ووُضِع لرعاية مصالحه وتنظيم علاقاته في المجتمع، وفق آليات تضمن له حسن استعمال حقوقه الفردية[45]. لكنّ العالم الرقمي، بوصفه أحد أبرز تجليات العولمة والنيوليبرالية، فرض تغيرات جوهرية على النظام القانوني السائد، سواء على الأطر المؤسسية الراعية للممارسات القانونية، أو على مستوى طبيعة القواعد نفسها، التي لم تعد حكرًا على الدولة، بل تجاوزت صلاحياتها الحصرية.

أ. انعكاس النيوليبرالية على الممارسات: الشرعية والمشروعية

ترافق اتساع نطاق الحريات الاقتصادية، في إطار النظام العالمي الجديد، لا سيما في العالم الرقمي، مع تنامٍ ملموس للحريات الفردية بأبعادها المختلفة؛ غير أن الضوابط المنبثقة أساسًا من مفهوم النظام العام أصبحت تُستخدم في كثير من الأحيان وسيلةً لتقييد هذه الحريات في نمطها الحديث. فأعاد ذلك النقاشَ حول الحدود الفاصلة بين الحريات والحقوق من جهة، والانتظام والضوابط من جهة أخرى. وفي هذا السياق، أُعيد طرح التمييز بين الحقوق المشروعة في مقابل الحقوق القانونية المستندة إلى الشرعية المبنية على القوة[46]. بعبارة أخرى، برز التمييز بين الحقوق المشروعة، التي تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف، والحقوق القانونية التي تستمد مشروعيتها من القوة المُمأسسة عبر القانون، بوصفها تعبيرًا عن إرادة السلطة. وهكذا، عاد الجدل بشأن العلاقة بين الشرعية والقانون والقوة، وإذا ما كان القانون يحمي الحقوق فعليًا، أم يُعيد إنتاج أنماط السيطرة في لبوس قانوني.

وإذا عدنا إلى توجيه الاتحاد الأوروبي لعام 1995، نجد أنه ربط ممارسة الحق في النسيان الرقمي بـ "أسباب مشروعة" تبرّر حق الفرد في إعلان إرادته في تعديل موافقاته المقدّمة على التطبيقات والنماذج الرقمية. ويُعدّ هذا الربط نموذجًا للصراعات المعاصرة بين الحقوق المتناقضة؛ أي بين ما هو مكرّس بموجب القانون الوضعي من ناحية، وما هو مبرر بموجب الصلاحيات المعترف بها للفرد من ناحية أخرى. وبذلك، تتمظهر الإشكالية في تحديد الحدود الفاصلة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي والقانون الـذاتي[47] (أو القواعد ذات المصدر الإرادي)؛ أي إشكالية التداخل بين الحق المستند إلى مبادئ الكرامة الإنسانية، والحق المستند إلى النص القانوني وحق الإرادة الفردية في إدارة بيانات الفرد على شبكة الإنترنت.

وبموجب ذلك، تقلّص معيار النظام العام لمصلحة السعي لتحقيق التوازن بين مختلف الحقوق المتنافسة، وأصبحت الدوافع لضبطها مرتبطةً أساسًا بالغايات الربحية واستراتيجيات الفاعلين النفعيين

41 Henry Batifoll, *La philosophie du droit*, 7ème éd., Que sais-je? (Paris: PUF, 1987), pp. 15; Dupret (dir.), pp. 108-110.

42 Ludovic Chan-Tung, "Soft Law et Theorie Volontariste du Droit International,"in: *Soft law et droit fondamentaux*, pp. 121-123.

43 ولنا في قضية التجسس من خلال أجهزة سامسونغ نموذجًا على ذلك؛ إذ أشارت تقارير إلى أن "الشركة الكورية الجنوبية قد تكون ثبّتت على الأجهزة برمجية من شركة إسرائيلية تجمع بيانات مستخدمي التطبيقات 'لأهداف تجارية'"؛ وأنها غير قابلة للحذف، لأنها تتطلب "تعبئة استمارة 'هي غير موجودة أصلاً'". ينظر مثلًا: "تحذير لحاملي هواتف 'سامسونغ': تطبيق إسرائيلي لجمع البيانات"، **المدن**، 2024/10/29.

44 Terré, pp. 575-578.

45 مصطفى العوجي، **القاعدة القانونية في القانون المدني** (بيروت: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1992)، ص 19-20.

46 Catherine Rouvier, *Sociologie politique* (Paris: Lexisnexis Litec, 2006), p. 82; Olivier Corten, "Droit, force et légitimité dans une société internationale en mutation," *Revue Interdisciplinaire D'études Juridiques*, vol. 37, no. 2 (1996), pp. 75-78, 100.

47 Mestre, p. 33.

على حساب المصلحة العامة ودعم الحقوق المشروعة[48]. ومن ثم، انتقلت الضوابط من الإطار القانوني التقليدي إلى شكل من أشكال الضوابط الذاتية القائمة على الرقابة الذاتية واحترام أخلاقيات العالم الرقمي، والضوابط التقنية التي تفرضها الشركات المقدّمة للخدمات الرقمية عبر اللوغاريتمات[49]؛ وهو ما تحوّل لاحقًا إلى أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. وأصبحت ضوابط هذه الشركات مبنيةً على أخلاقيات الأعمال التجارية، حيث تتنافس حقوقها في تعظيم الربح الذي يعكس نجاحها اقتصاديًا في مواجهة حقوق الأفراد والجماعات المتعاملين على شبكة الإنترنت، والذين باتوا رهينة القيم الأخلاقية التي تحددها الشركات. وهو ما يُعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، التي ثبت عدم نجاعتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها من دون تدخّل قانوني ملزم وفعال[50]. وفي كلتا الحالتين، سواء عبر الضوابط الذاتية أو التقنية على اللوغاريتمات، تصبح المسؤولية الفردية هي الدافع لاحترام الضوابط والمعايير إن وجدت.

ب. انعكاس النيوليبرالية على القوانين: القواعد الصلبة والقواعد اللينة

لم تكتسب نظرية القانون خصوصيتها بعيدًا عن الفلسفة ونزعتها المثالية إلا عندما تجسدت ضمن ما يُعرف بالقانون الوضعي، وظهر الترابط بينها وبين علم اجتماع القانون؛ إذ اعتُبِرت الوضعية القانونية خطوةً أولى نحو الواقعية الاجتماعية[51] في فهم القانون. وإن كانت نظرية القانون الوضعي قد تطورت مع فلسفة القرن التاسع عشر، فإنها تكرّست فعليًا مع حركة التقنين، في عهد نابليون بونابرت، حين جرى تدوين النصوص القانونية وتضمينها القواعدَ القانونية الناظمة للمجتمع. وقد مثّلت تلك النصوص ما يُعرف بالقواعد الصلبة، التي يفترض أن تكرّس، بفعل آلية إصدارها، "حكمة" المرحلة التي انبثقت منها[52]، بأبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية. وتتميز هذه القواعد الصلبة، بوصفها مجموع القواعد الصادرة عن السلطات الدستورية، بسمات خاصة تميزها من غيرها من القواعد الاجتماعية والدينية؛ فهي قواعد عامة وشاملة ومستمرة وملزمة وردعية؛ أي إنها تعرّض من يخالفها للعقوبة[53]. فبين الحكمة والأخلاق والآداب العامة والنظام العام وأخلاقيات العمل فوارق في أبعادها القانونية وانعكاسها على طبيعة القواعد الملزمة.

أما القواعد اللينة فتتألف من مجموعة من الأشكال/ الأنماط من القواعد المنبثقة من مصادر متعددة، وتحاول أن تجد لها مكانًا في الأنظمة القانونية المحلية[54]، وذلك من خلال عدة طرق، أبرزها: 1. إما أن يسعى المشرع لتبنّيها صراحةً، فتعكس بذلك توجهات الدولة انطلاقًا من طبيعة القواعد المتبناة، إذا ما كانت ذات طبيعة حمائية اجتماعية (مثل قواعد حماية البيانات والخصوصية)، أو توجيهية اقتصادية (مثل قواعد المنافسة الاقتصادية)، وتصبح بذلك قواعد عامة ملزمة؛ 2. أو من خلال إدخالها في العقود التي تصبح شريعة المتعاقدين، فتعكس بذلك توجّهًا ليبراليًا خاضعًا لحرّية السوق وحرية التعاقد؛ 3. أو من خلال تبنّيها في المحاكم من خلال الاجتهاد القضائي، وتبقى نسبية بين أطراف الدعوى ما لم تتحول إلى مبدأ قانوني عام، وذلك يعكس جرأة اجتهادية يقترب فيها نظام القانون المكتوب من القانون العرفي؛ 4. أو من خلال إصدارها في قرارات وتعاميم إدارية، ويبقى النقاش بذلك قائمًا بشأن قيمتها وفقًا لمصلحة المستفيد منها والضرر الناتج على الطرف الأضعف[55]، فتشكّل قرارات المحاكم عند نشوء نزاع حولها الفيصل في تحديد قيمة كل قاعدة من هذه القواعد، إلا أن بعضها يبقى منفصلًا عن أيّ رابط قانوني محدد[56].

وفي سياق القواعد اللينة، نميّز بين الممارسات المهنية التي تتحول تدريجيًا إلى أسس للوائح الداخلية، أو قواعد أخلاقيات المهن، أو شرعات خاصة، أو قواعد سلوكية وثقافية عامة تتشابه، في جوهرها، مع الشرعات في العالم الرقمي. وفي هذه الحالة، ترتبط بإرادة الأطراف التي صدرت عنها، على منصة رقمية، أو في شركة معينة، أو مهنة خاصة غالبًا ما تعلنها الشركات على مواقعها الإلكترونية، وتعتبرها

48 Bernard Beignier, "L'ordre public et les personnes," in: Rivet (dir.), p. 23.

49 في ما يتعلق بتحميل المسؤولية لأصحاب القرار في الشركة مالكة المنصة، طالما لم يُعترف بالشخصية المعنوية للذكاء الاصطناعي. ينظر: Hakim, pp. 110-114.

50 Jacques Igalens, *Splendeurs et misères de la RSE* (Paris: EMS, 2023), pp. 197-199; Callebaut, pp. 162-163; Christophe Bonnet, *C'est la faute des actionnaires: Fausses croyances et vrais débats* (Paris: PUF, 2023).

51 Jean Carbonnier, *Sociologie juridique*, 2ème ed. (Paris: PUF, 2004), p. 25.

52 Batifoll, pp. 7-8.

53 Terré, p. 202.

54 Joël Moret-Bailly & Didier Truchet, *Droit des déontologies* (Paris: PUF, 2016), pp. 4-14; Igalens, pp. 200-201; Alexandre Quiquerez, "Gouvernance, éthique et compliance dans la titrisation: Rivalité ou complémentarité?" in: Navarro et al., pp. 247-249.

55 نذكر، مثالًا على ذلك، تعاميم المصرف المركزي اللبناني ودور القواعد التي تبنّت توصيات لجنة بازل والتي لم تتفعل لمصلحة المودعين، مع تلكؤ اجتهادي قضائي في حسم هذه المسائل.

56 Kenneth Abbott & Duncan Snidal, "Hard and Soft Law in International Governance," *International Organization*, vol. 54, no. 3 (2000), pp. 424-430; Frédéric Rouvillois, "L'efficacité des normes, Réflexions sur l'émergence d'un nouvel impératif juridique," *Working Paper*, Fondation pour l'innovation politique (2006).

عادة جزءًا من الترويج لسمعتها في السوق؛ ومن الناحية القانونية، لا يعني ذلك بالضرورة التزامها بها، أو إمكانية إلزامها بها[57].

وفضلًا عن ذلك، تشكّل ثقافة الجماعات في المجتمع أحد أشكال القواعد اللينة، وهي ربما أكثر ليونة من الأولى، إلى الحد الذي تصبح معه مائعة. وتُعرف هذه القواعد أيضًا بالقواعد الشفهية؛ وهي قواعد اجتماعية، أو أخلاقية، أو ثقافية محلية، ولا تعني بالضرورة آدابًا عامة. وهي ترتبط بالثقافات الخاصة، وبمنظومات القيم الخاصة، ما يجعلها مصدرًا للتناقضات بين الخلفيات الفكرية والمعتقدية المتنوعة والمتباينة التي تلتقي في الفضاء الرقمي وتتفاعل فيه، مع ما يثيره ذلك من تكتلات متناقضة[58] نظرًا إلى طبيعة العالم الرقمي القائمة على الحسابات وسلطة القوة، والتي جرى ربطها أيضًا بثقافة الرفاهية[59]. وتصل هذه الصراعات والتناقضات إلى حد استخدام العنف (متجسدًا في العنف اللفظي والتنمّر الرقمي والتشهير والمضايقة وخطاب الكراهية والتمييز وغيره)؛ وبناءً عليه، تبرز الحاجة الملحة إلى تبرير الحق في النسيان.

وبخلاف القواعد القانونية الصلبة، تبقى إلزامية القواعد اللينة محل تساؤلٍ مستمر؛ فهي قواعد تصدر عن إرادة الجهة التي تضعها وتفرضها وتتعهد بالالتزام بها، وتتميز بأنها مرنة، وترتبط ثقافات الجماعات المتعددة والمجموعات التي تحمل صفة أصحاب المصالح. وهي أيضًا اختيارية؛ بمعنى أنها لا تخضع للإلزامية القانونية ولا تقترن بالعقوبة؛ ونسبية، بمعنى أنها لا تلزم إلا الأطراف أصحاب العلاقة؛ ومعنوية، لأنها تفقد قيمتها عندما تضعف الروابط بين المؤسسة التي صدرت عنها والأطراف المحيطين بها. وغالبًا ما تكون هذه القواعد مبنيةً على علاقة الولاء أو الثقة بين المشروع التجاري ومحيطه (الاجتماعي/ المهني)، وترتبط، من ثمّ، بمعايير المنافسة وقواعد السوق أكثر مما ترتبط بمبادئ سيادة القانون. وقد أصبحت الشركات، في سبيل تعزيز سمعتها وضمان حضورها في سوق قائمة على التنافس، تسعى للحصول على تصنيفات وشهادات ذات مصدر خاص وغير رسمي تساعد في الاعتراف بوجودها وبموثوقيتها. وبذلك، دخلت القوانين نفسها خضمّ المنافسة ضمن ما يُعرف بسوق القوانين Shopping Law، بحسب ما تطرحه نظرية اقتصاد القانون[60]. وقد زاد هذا الواقع من ضعف سيادة الدولة، التي تشكّل سيادة القانون جزءًا لا يتجزأ منها.

خاتمة

شكّل الحق في النسيان الرقمي نموذجًا لطبيعة الحقوق وأطر تنظيمها عبر شبكة الإنترنت، حيث أعاد التركيز على قيمة الإنسان مقابل الأشخاص الاعتباريين ذوي الطبيعة المعنوية. وقدّم أيضًا نموذجًا للتطورات التي شهدتها نظرية حقوق الإنسان وارتباطها بالكرامة الإنسانية، وأعاد تحديد الأبعاد القانونية لبعض المفاهيم التي كانت تؤطر الإنسان وكيفية حمايته. وقد تطورت المقاربة القانونية لهذا الحق مع تطور الممارسات على شبكة الإنترنت وتعدد المصالح المستفيدة من البيانات الشخصية/ الخاصة. وبذلك، استعاد القانون طابعه الإرادي من جهة، وتجلت مرونته في طبيعة التنظيم من جهة أخرى.

وإذا كان العالم الرقمي قد وضع الحقوق الذاتية، المادية والمعنوية، الفردية والجماعية، المجموعة في مواجهة الأخرى، فإنه في الوقت نفسه وضع هذه الحقوق في مواجهة القوانين المحلية؛ ذلك أن العالم الرقمي يرتبط بشبكات وشركات عالمية، عابرة للحدود، ولا تنتمي بالضرورة إلى نطاق سيادة الدولة، حيث يعيش مواطنوها ويتصلون بشبكة الإنترنت ويتداولون المعلومات. وهكذا، ألقى هذا الواقع على عاتق الدول، التي انجرفت خلف تيار جذب الاستثمارات، مهمةَ إعادة التفكير في توجهاتها الاجتماعية والتشريعية على نحو يعيد التناغم بين الثقافة الاجتماعية ومضمون القوانين، ويضمن حماية الحقوق من دون تقويض جاذبية البيئة الاقتصادية والرقمية.

وإذا كانت ركيزة الانتظام العام مبنيةً على قواعد قانونية فاعلة، فإن العالم الرقمي يقوم أيضًا على أخلاقيات سلوكية يُفترض أن يتحلى بها الأفراد والشركات المستفيدة من البيانات على حد سواء؛ وهذه الشركات غالبًا ما تفرض قواعد اتفاقية خاصة بها. وبذلك، فقد تراجعت الضمانات التقليدية التي كان يؤمّنها وجود الدولة، وضعف أثرها في حماية الحقوق وتنظيم العلاقات في الفضاء الرقمي.

وأنتجت التحولات النيوليبرالية أثرًا مهمًا في عالم القانون وفاعليته، من خلال إضعاف هامش النظام العام في مقابل توسيع نطاق الحريات والممارسات، الفردية والاقتصادية (أي المرتبطة بالشركات). وفي هذا السياق، أضحت القواعد القانونية في مواجهةٍ مع القواعد الاتفاقية بين المصالح المتقابلة، والتي أصبحت نموذجًا قانونيًا مستحدثًا في ظل تلك التحولات، ليس أبرزها قواعد التحكيم والوسائل البديلة لحل النزاع التي أصبحت تنافس صلاحيات القضاء السيادي للدول في إدارة المصالح الاقتصادية.

---

57 Mestres, p. 37.

58 Ondřej Svec, "La fragilité de la démocratie face au défi de la technique," in: Frédéric Worms (dir.), *Annales bergsonniennes V* (Paris: PUF, 2012), pp. 304-305.

59 Ibid., pp. 307-308.

60 Supiot, pp. 156-158; Thierry Kirat, *Économie du droit* (Paris: La Découverte, 2002).

ومع تعدد المصادر وتنوع الأدوات وعدم حصرية الجهات المنظِّمة، تصبح إمكانية تنظيم العلاقات خاضعةً لأطر مستجدة، باتت تُعرف بالقواعد اللينة؛ فاختلفت طبيعة القواعد الناظمة للعلاقات والحقوق على شبكة الإنترنت، نظرًا إلى فقدان إمكانية فرضها إلزامًا، ما لم تتجسد في قواعد قانونية محلية صلبة ذات معايير واضحة. ومن ثمّ، زادت الحاجة إلى توجهات تشريعية حامية للمستخدمين عبر شبكة الإنترنت، في ظل نظام رقمي قائم على الإرادات ضمن علاقات غير متوازنة.

وإذا كانت الحريات التجارية والمصالح الخاصة تسمح باعتماد هذا النموذج، فإن السؤال الأبرز الذي يواجه العالم الرقمي يكمن في مدى قدرة هذه القواعد على إدارة المجتمع وتحقيق الانتظام. وبناءً عليه، يطرح النظام المستحدث، المبني على تعدد مصادر القاعدة القانونية، التساؤل مجددًا بشأن مدى استقرار العلاقات الفردية والانتظام الاجتماعي في ظل تشظّي مصادر القاعدة وتواترها[61]، وهو يعيد إلى الواجهة إشكالية الشرعية[62].

وأمام واقع التغيرات في الأدوار وتعدد السلطات الفاعلة في العالم الرقمي، يصبح القانون الوضعي نفسه محل نقاش بشأن قيمته ودوره. وفي هذا السياق، بدأت بعض الدول الأوروبية، التي كانت تعتمد نموذج القانون الوضعي المكتوب، تتأثر بالنموذج الواقعي الأكثر مرونة وفاعلية، والذي يرتكز على دورٍ فاعلٍ للقضاء في مواكبة الحاجات والتطورات. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى تيار الواقعية الإسكندنافية[63] التي تحاول التوفيق بين النظامين القانونيين، المكتوب والعرفي، من خلال المزج بين الإلزام القانوني والمرونة العملية، بما يسمح بتكيفٍ بنّاءٍ مع التحويلات الاجتماعية - الرقمية، التي تؤثر في التفاعلات على شبكة الإنترنت وتتأثر بها في الوقت نفسه.

61 Guy Carcassonne, "Société de droit contre l'Etat de droit," in: *L'État de droit, Mélanges Guy Braibant* (Paris, Dalloz, 1996), p. 40; Daniel Labetoulle, "Principe de légalité et principe de sécurité," in: *L'État de droit, Mélanges Guy Braibant*, p. 404.

62 Labetoulle, p. 410.

63 Dupret, p. 146.

المراجع

العربية

الأمم المتحدة. مجلس حقوق الإنسان. **تقرير 2012: الدورة العشرون. الجلسة 31.**

العوجي، مصطفى. **القاعدة القانونية في القانون المدني.** بيروت: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1992.

_____. **القانون المدني: ج 1: العقد.** بيروت: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، 1995.

عيد، إدوار. **حق المؤلف والحقوق المجاورة: ج 1: حق المؤلف.** بيروت: دار صادر، 2001.

مراد، غسان (تقديم وتحرير). **الاتصال بين الالتزام والإلزام.** بيروت: دار النهضة العربية، 2020.

مغبغب، نعيم. **مخاطر المعلوماتية والانترنت: المخاطر على الحياة الخاصة وحمايتها، دراسة في القانون المقارن.** ط 2. بيروت: [د. ن.]، 2008.

منصوري، نديم. "العدالة الرقمية الرشيدة". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية.** مج 38، العدد 5 (2022).

الأجنبية

Abbott, Kenneth & Duncan Snidal. "Hard and Soft Law in International Governance." *International Organization*. vol. 54, no. 3 (2000).

Barraud, Boris. *Le pragmatisme juridique*. Paris: L'Harmattan, 2017.

Batifoll, Henry. *La philosophie du droit*. 7ème éd. Que sais-je? Paris: PUF, 1987.

Bonnet, Christophe. *C'est la faute des actionnaires: Fausses croyances et vrais débats*. Paris: PUF, 2023.

Carbonnier, Jean. *Flexible droit: Textes pour une sociologie du droit sans rigueur*. Paris: LGDJ, 1971.

Carbonnier, Jean. *Sociologie juridique*. 2ème éd. Paris: PUF, 2004.

Rouvillois, Frédéric. "L'efficacité des normes: Réflexions sur l'émergence d'un nouvel impératif juridique." *Working Paper*. Fondation pour l'innovation politique (2006).

Soft law et droits fondamentaux. Paris: Pedone, 2017.

Supiot, Alain. *La gouvernance par les nombres.* Paris: Fayard, 2015.

Tchotourian, Ivan & Alexis Langelfeld. *Forum non conveniens: Une impasse pour la responsabilité sociale des entreprises*. Québec: PUL, 2020.

Terré, François. *Introduction au droit*. 9ème éd. Paris: Dalloz, 2012.

Touchard, Jean. *Histoire des idées politiques*. t. 2: *Du XVIIIe siècle à nos jours*. 2ème éd. Paris: PUF, 2005.

Un droit positif, un droit de progrès. Paris: LGDJ, 2020.

Worms, Frédéric (dir.). *Annales bergsonniennes V*. Paris: PUF, 2012.

Commerce électronique: Le temps de certitude. Bruxelles: Bruylant, 2000.

Corten, Olivier. "Droit, force et légitimité dans une société internationale en mutation." *Revue Interdisciplinaire D'études Juridiques*. vol. 37, no. 2 (1996).

Court of Justice of the European Union. *Google Spain SL & Google Inc. v Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González,* Case C-131/12, Judgment of 13 May 2014 (ECLI:EU:C:2014:317). at: https://acr.ps/1L9BP1j

Dechenaud, David (dir.). *Le droit à l'oubli numérique: Données normatives — Approche comparée*. Bruxelles: Larcier, 2015.

Drai, Mélanges P. *Le juge entre deux millénaires*. Paris: Dalloz, 2000.

Dupret, Baudoin. *Droit et sciences sociales*. Paris: Armand Colin, 2006.

Hakim, Neema. "How Social Media Companies could be Complicit in Incitement to Genocide." *Chicago Journal of International Law*. vol. 21, no. 1 (2020).

Igalens, Jacques. *Splendeurs et misères de la RSE*. Paris: EMS, 2023.

Kirat, Thierry. *Économie du droit*. Paris: La Découverte, 2002.

L'État de droit, Mélanges Guy Braibant. Paris: Dalloz, 1996.

Moret-Bailly, Joël & Didier Truchet. *Droit des déontologies*. Paris: PUF, 2016.

Navarro, Jean-Louis et al. *Les remèdes juridiques aux pathologies de la mauvaise gouvernance*. Montréal: Thémis, 2024.

Rivet, Thierry (dir.). *L'ordre public à la fin du XXe siècle*. Paris: Dalloz, 1996.

Rouvier, Catherine. *Sociologie politique*. Paris: LexisNexis Litec, 2006.

التسلم Received 2024-05-12
التعديل Revised 2025-03-22
القبول Accepted 2025-06-15
المعرف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/YYCV9262

منيرة الخيارين | Muneera Alkhayareen*

إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية

Managing Ethnic and Social Diversity in the Military: A Comparative Study between Saudi Arabia and the United States

تناقش الدراسة إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية من خلال مقارنة التجربة الأميركية، بوصفها حالة مرجعية، بالحالة السعودية التي لا تزال في طور التأسيس. وتستند إلى مقاربة علم الاجتماع العسكري التي تفترض أن المؤسسة العسكرية هي انعكاسٌ للبنية الاجتماعية والثقافية في المجتمع، مع التركيز على أربعة مؤشرات مجتمعية رئيسة: مؤشر العرق، ومؤشر التمييز بين الجنسين، والمؤشر الطائفي، والمؤشر القبَلي. وتفترض أن فعالية إدارة التنوع تعتمد على تكامل المستويين المعياري (التشريعات والسياسات)، والممارساتي (الممارسة)، مع مراعاة الخصوصية المجتمعية لكل حالة. وتُظهر التجربة الأميركية أنّ وجود الإطارين المعياري والممارساتي لا يؤدي بالضرورة إلى تطور نموذج مثالي، وذلك بسبب استمرار تحديات التمثيل، وخاصة في مستوى القيادات العسكرية العليا. أمّا الحالة السعودية، فيبرز فيها غياب إطار معياري واضح وحداثة التجربة، رغم بوادر الانفتاح، وخاصة بعد عام 2017. وتخلص الدراسة إلى أن إدارة التنوّع ليست مطلبًا اجتماعيًا فحسب، بل هي شرط لتعزيز فعالية المؤسسة العسكرية وتماسكها المؤسسي.

كلمات مفتاحية: التنوع العرقي، القوات المسلحة، علم الاجتماع العسكري، الفعالية العسكرية، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأميركية.

This study examines the management of ethnic and social diversity in the military by comparing the United States of America, a reference case, and Saudi Arabia, which is still in an early stage of institutionalization. It uses a military-sociological approach, which posits that the military reflects the socio-cultural structure of society. It focuses on four key societal indicators: ethnicity, gender, sectarian affiliation, and tribal identity. It argues that the effectiveness of diversity management depends on integrating both normative (legislation and policies) and practical (implementation) levels, while accounting for the societal specificity of each case. The US experience shows that the presence of both normative and practical frameworks does not necessarily yield an ideal type, due to persistent representation challenges, particularly at senior military ranks. In contrast, the Saudi case is characterized by the absence of a clear normative framework and the novelty of the experience, despite emerging indicators of openness, especially after 2017. The study concludes that managing diversity is not merely a social demand, but also a prerequisite for strengthening military effectiveness and institutional cohesion.

Keywords: Ethnic Diversity, Armed Forces, Military Sociology, Military Effectiveness, Saudi Arabia, USA.

* باحثة دكتوراه في الدراسات الدفاعية والأمنية، أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، قطر.
PhD Candidate in Defense and Security Studies, Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies, Qatar.
Email: mm.alkhayareen@jbj.edu.qa

مقدمة

تتناول الدراسة موضوع التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية في حالتين تتباينان في طريقة إدارتهما واستراتيجياتهما، لكنهما تتشابهان في بعض المؤشرات المجتمعية المؤثرة في تنظيم المؤسسة العسكرية، مثل التمييز بين الجنسين والعرق والأقليات، وهما: تجربة الولايات المتحدة الأميركية، وحالة المملكة العربية السعودية[1]. وتقارن الدراسة بينهما استنادًا إلى الأسس المعيارية المتعلقة بالعدل والمساواة واللوائح القانونية، وإلى الممارسة التي تشهد تفاوتًا بين الأفراد في التنظيمات العسكرية، والتي تمثل تحديات كبيرة[2]. وتستند الدراسة أيضًا إلى المؤشرات المجتمعية ودورها الأساسي في عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية، مثل الطابع القبَلي، كما في الحالة السعودية. وتعتمد على مفاهيم التنوع العرقي والاجتماعي التي قدّمها عدد من المنظّرين البارزين في هذا المجال، مثل تشارلز موسكوس وجون سيبلي باتلر، اللذَين أكّدا على أهمية التنوع في تعزيز الفعالية العسكرية والقيادة العادلة، وتعزيز تماسك الجيش ووحدته وقدرته على التكيّف مع التحديات الحديثة[3].

تنبع أهمية التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسستين العسكريتين، موضوع الدراسة، من طبيعة بيئتهما الاستراتيجية المعقدة والمتطورة على نحو مستمر؛ ما يجعل الحاجة إلى الاستفادة من المزايا المتاحة ملحّةً، بما في ذلك عملية التحديث التي تترتب عليها متغيرات عديدة، أهمها: الانفتاح على احترام التنوع العرقي والاجتماعي، وإدارتـه بما يضمن تكافؤ الفرص للعاملين جميعًا في المؤسسة العسكرية[4]. فمثلًا، لم يكن لدى السعودية اهتمامٌ بإدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية على المستوى المعياري أو الممارساتي، ولكن الاهتمام بهذا الملف بدأ عندما شهدت عملية تحديث وانفتاح في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد فتح باب التجنيد أمام النساء، ومشاركة أول امرأة سعودية في المؤسسة العسكرية في عام 2019، وذلك تماشيًا مع حركة الانفتاح التي قادها ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، بعد توليه المنصب عام 2017، وما زال هذا الملف يشهد تطورًا في إطار عملية تغيير شاملة[5].

أما التجربة الأميركية، فيمكن اعتبارها حالة مرجعية[6] Control بالمعنى المستخدم في الدراسات المقارنة، أي الحالة التي تُوظّف بوصفها مستقرة ويُقاس عليها أثر المتغيرات، إذ تتيح للباحث مقارنة حالة راسخة بأخرى قيد التشكّل؛ لفهم الخصوصيات وحدود التحول. وفي هذا الشأن، تزود التجربة الأميركية الباحثين بمدخلٍ تحليليٍ مهمٍ لفهم عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسات العسكرية، نظرًا إلى تطورها التاريخي وتراكم خبرتها المؤسسية، وما تحمله من مزايا وتحديات تستحق الدراسة والنقد، بوصفها إحدى التجارب التي بدأت آثارها تظهر بوضوح على أرض الواقع.

في المقابل، تتعامل الدراسةُ مع الحالة السعودية بوصفها حالة معالجة[7]؛ إذ لا تزال في طور التبلور، ويصعب تقييمها على المستويين: المعياري والممارساتي؛ بسبب ندرة الأدبيات ذات الصلة. ومن هنا، كان لزامًا اعتمادُ تحليلٍ تاريخيٍ لنشأة المؤسسة العسكرية السعودية، ورصد بدايات إدارة التنوع العرقي والاجتماعي فيها، بما يساعد على تسليط الضوء على الحقائق المتعلقة بقضايا التنوع، وربطها بالأحداث والقضايا الأمنية التي تأثرت بعوامل عرقية وطائفية؛ ما انعكس على أداء المؤسسة العسكرية.

تُعدّ المؤسسة العسكرية الأميركية تجربةً مرجعيةً لمرحلة تبلور عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي، وهي عملية دينامية حققت تقدمًا ملحوظًا وقطعت شوطًا طويلًا، ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة مرّت بمراحل مختلفة من الانفتاح على الثقافات الأخرى نتيجةً للضغوط

1 يقتضي منطق المقارنة في هذه الدراسة استخدام مصطلحيْ "التجربة الأميركية" و"الحالة السعودية"؛ فالمؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة تمثّل تجربة راسخة ومتقدمة، امتدت على مدى عقود من التطوير المؤسسي، وشكلّت نموذجًا قابلًا للدراسة والتحليل في سياق إدارة التنوع العرقي والاجتماعي. أما المملكة العربية السعودية، فيمكن وصفها بحالة الدراسة أكثر من كونها تجربة قائمة بذاتها، نظرًا إلى حداثة نشأة المؤسسة العسكرية وتطوّرها النسبي، وحاجتها إلى تراكم تاريخي يُتيح وصفها بالتجربة. بناءً عليه، فإن استخدام مفردة "الحالة" في السياق السعودي ينسجم مع أسس المقارنة العلمية التي تتطلب التمييز بين ما هو راسخ تاريخيًا ومؤسسيًا، وما هو حديث وفي طور التشكّل.

2 Clayton Chin, "The Concept of Belonging: Critical, Normative and Multicultural," *Ethnicities*, vol. 19, no. 5 (2019), pp. 715-739.

3 John Sibley Butler & Charles C. Moskos, *All that We Can Be: Black Leadership and Racial Integration the Army Way* (New York: Perseus Book Group, 1996), pp. 16-24.

4 David R. Segal & Mady Wechsler Segal, *Peacekeepers and their Wives: American Participation in the Multinational Force and Observers* (Westport, CT: Greenwood Publishing Group, 2004).

5 Karen Elliott House, "Profile of a Prince: Promise and Peril in Mohammed bin Salman's Vision 2030," *Reports & Papers*, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs (April 2019), accessed on 6/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BOV3

6 من الناحية المنهجية، نستعمل في هذه الدراسة مصطلح "الحالة المرجعية" بالدلالة نفسها التي يشير إليها مصطلح المجموعة المرجعية Control Group التي لا تتعرّض للمعالجة أو المتغير التجريبي، وتُستخدم للمقارنة بالمجموعة التي تتعرض للمعالجة Treatment Group، من أجل قياس أثر المتغيرات بدقة. ينظر:
Earl Babbie, *The Practice of Social Research*, 15th ed. (Boston: Cengage Learning, 2021), pp. 123–125;
وسنستخدم "الحالة المرجعية" لوصف التجربة الأميركية، بينما نستخدم "حالة المعالجة" لوصف الحالة السعودية.

7 ينظر الحاشية السابقة.

الاجتماعية والسياسية، ودور الحركات الحقوقية؛ ما أدى إلى تحسين مستوى التكافؤ والاندماج داخل المؤسسة العسكرية[8]. ومع ذلك، فإنها لا تعتبر نموذجًا مثاليًا؛ إذ إنها لا تزال تواجه بعض الصعوبات والتحديات في إدارة هذه العملية على الوجه الأمثل. لذلك، فإن تحليل الحالتين ومناقشتهما والمقارنة بينهما، وفحص تحدياتهما، من شأنه أن يبرز الأهمية المركزية لإدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية، كما أنهما يوفران مؤشرات أولية يمكن الإفادة منها في فهم هذه العملية في سياقات أخرى، من دون الادّعاء بأنها تمثل جميع المؤسسات العسكرية عالميًا؛ إذ إنّ التكامل الفعّال للتنوع العرقي والاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تحسين كبير في الأداء المؤسسي، ودعم قدرة المؤسسة العسكرية على الاستفادة من مزاياها الاستراتيجية المتطورة[9].

لم تعد إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية ضروريةً فحسب، بل أصبحت حتميةً لضمان أداءٍ مؤسسيٍّ متكاملٍ، ولتلافي حالات الاحتقان أو الشعور بالغبن لدى الأقليات التي قد ترى أنها لا تُعامل معاملة متساوية مع الأغلبية المجتمعية؛ إضافةً إلى أنها تساهم في تنظيم الحركة الاجتماعية للأفراد المنتسبين إلى المؤسسة العسكرية، وتضمن ترقياتهم في السلّم العسكري على نحوٍ متساوٍ وعادلٍ. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ مؤسسات عسكرية في دول مختلفة تشهد عجزًا في هذه العملية[10].

في هذا السياق، شهد علم الاجتماع العسكري الغربي تطورًا ملحوظًا في دراسة التنوع العرقي والاجتماعي، وأصبح هذا الموضوع من الموضوعات الأساسية التي حظيت بدراسات نظرية وإمبريقية واسعة. أما الأدبيات العربية فلا تزال تعاني نقصًا معرفيًا واضحًا، ولم يحظَ موضوع التنوع العرقي والاجتماعي باهتمامٍ كافٍ، على الرغم من أهميته المعرفية والتشغيلية على المستوى العسكري في المنطقة العربية.

من هنا، تنبع إشكالية هذه الدراسة من سؤال رئيس، مفاده: إلى أيّ مدًى تختلف حالة السعودية، في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسستها العسكرية، عن التجربة الأميركية التي راكمت خبرة طويلة في هذا المجال؟ ولتفكيك هذه الإشكالية، تطرح الدراسة سؤالين فرعيين: الأول، كيف تعكس المؤشرات المجتمعية (العرق، والتمييز بين الجنسين، والطائفة، والقبيلة) خصوصية الحالة السعودية مقارنة بالتجربة الأميركية في إدارة التنوع داخل المؤسسة العسكرية؟ الثاني، إلى أيّ مدًى يمكن أن يسهم التنوع العرقي والاجتماعي في خلق فرص لتطوير المؤسسة العسكرية وتعزيز فاعليتها الاستراتيجية والتشغيلية؟ تسعى الدراسة لمعالجة هذه الإشكالية عبر تحليل المستويين المعياري والممارساتي، ورصد التفاعل بينهما ضمن حالتي المؤسستين العسكريتين الأميركية والسعودية، بما يسمح بالكشف عن العلاقة بين التنوع العرقي والاجتماعي من جهة، وصياغة الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

تفترض الدراسة أن نجاح المؤسسة العسكرية في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي يرتبط بمدى تفعيلها مستويين متكاملين، هما: المستوى المعياري (القوانين واللوائح الضابطة) والممارساتي (التنفيذ والممارسة الفعلية على أرض الميدان). وكلما زاد الاتساق بين هذين المستويين والخصوصيات المجتمعية والثقافية، زادت فعالية المؤسسة العسكرية واستفادت من مزايا التنوع، والعكس صحيح.

توظف هذه الدراسة مقاربة من منظور علم الاجتماع العسكري، الذي ينظر إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها انعكاسًا للبنى الاجتماعية والثقافية. وتستند هذه المقاربة إلى إسهامات صمويل هنتنغتون Samuel Huntington وموريس جانويتز Moriss Janowitz وموسكوس وباتلر، في فهم العلاقة بين التنوع العرقي والاجتماعي والفعالية العسكرية. وفي إطار هذا المنظور، يجري تحليل المستويين: المعياري والممارساتي في التجربة الأميركية والحالة السعودية. كما تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة المقارنة Comparative Case Study الذي يتيح فحص أوجه التشابه والاختلاف بين حالتين متباينتين في الخبرة التاريخية والسياق المجتمعي.

ونظرًا إلى صعوبة قياس الحالة السعودية على المستويين المعياري والممارساتي، حاولنا فهم تطور إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسستها العسكرية من خلال تحليلٍ تاريخيٍ لنشأتها، واكتشاف بوادرها وملامحها الأوليّة. ورغم أن هذه المحاولة قد لا تمكننا من رسم صورة مكتملة عن التجربة، فإنها تساعدنا في تسليط الضوء على ما يرتبط بقضايا التنوع العرقي والاجتماعي في المجتمع السعودي، وربطها بالقضايا الأمنية التي شهدتها السعودية، والتي غالبًا ما تأثّرت بالعوامل العرقية والطائفية والاجتماعية؛ ما أثر في الأمن الوطني وفي المؤسسة العسكرية.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة: يقدم الأول الإطار النظري المرتبط بعلم الاجتماع العسكري ومفاهيم التنوع العرقي والاجتماعي. ويحلل الثاني حصيلة إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في التجربة الأميركية والحالة السعودية، من خلال المؤشرات المجتمعية الرئيسة (العرق، والتمييز بين الجنسين، والطائفة، والقبيلة). ويستخلص الثالث النتائج، ويناقش حدود التعميم في ضوء خصوصية كل حالة.

8 Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Military-Civil Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957).

9 Segal & Segal.

10 Butler & Moskos.

أولًا: الحاجة إلى تقييم وضع التنوع العرقي والاجتماعي الشامل

1. علم الاجتماع العسكري: مدخل نظري

يُعدّ علم الاجتماع العسكري Military Sociology (أو علم اجتماع الجيوش Sociology of the Military) مدخلًا ملائمًا لفهم ظاهرة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية؛ وهو فرع من فروع علم الاجتماع الأوسع، ويتقاطع في جوهره مع دعوة تشارلز رايت ميلز Charles Wright Mills إلى ربط التجربة الفردية بالبنى الاجتماعية الأوسع[11]. ويهدف علم الاجتماع العسكري إلى دراسة الجيش بوصفه مجموعةً اجتماعيةً، لا منظمةً عسكريةً فحسب، وذلك من خلال التركيز على خصائصها وديناميّاتها الاجتماعية والثقافية والتنظيمية. ويفحص القضايا المرتبطة بموظفي الخدمة العسكرية بوصفهم مجموعةً اجتماعيةً متميزةً، تقوم على عملٍ جماعيٍ إجباريٍ، وتستند إلى مصالح مشتركة مرتبطة بالبقاء، سواء في العمل والتدريب أو في أثناء القتال، فضلًا عن أهدافٍ وقيمٍ أكثر تحديدًا وتخصيصًا من تلك السائدة في المجتمع (المدني) الأوسع. ويُعنى علم الاجتماع العسكري أيضًا بدراسة العلاقات المدنية - العسكرية، وتحليل التفاعلات بين المؤسسة العسكرية والمجموعات الاجتماعية الأخرى أو الوكالات الحكومية[12].

ويدرس كذلك مشكلات العسكريين وطرائق معالجتها، وخصوصيات العلاقات بينهم، والتكيّف مع المجندين الجدد في الخدمة العسكرية، وتكيّف العسكريين السابقين مع الحياة المدنية، والقضايا ذات الصلة بموقف العسكريين بعضهم تجاه بعض، وتجاه الخدمة العسكرية، فضلًا عن دراسة المواقف العامة، وقضايا الثقة المتبادلة، وفهم الحرب بوصفها ظاهرةً اجتماعيةً[13]. ولتوظيف علم الاجتماع العسكري، من الضروري أن يأخذ نطاق الدراسة بعدين متكاملين: تطور علم الاجتماع العسكري بوصفه علمًا اجتماعيًّا، والبيئة العلمية والشروط والأسباب العسكرية التي بموجبها ظهر هذا العلم[14]. يموج العالم بالعديد من النظريات التي تسعى إلى تفسير طرائق تنظيم المجتمعات وإدارة علاقاتها وسبل السيطرة عليها، من خلال ضبط العلاقة الهرمية بين الحكومات والمنظومات العسكرية والمجتمعات. وفي هذا الصدد، يقدّم علم الاجتماع العسكري إطارًا تحليليًا لفهم العالم الاجتماعي الذي نعيش فيه، وكذلك الأحداث والمؤسسات التي تُشكّله[15]. وقد قدّم هنتنغتون وجانويتز رؤيتين متمايزتين لفهم العلاقات المدنية – العسكرية من منظورين متقابلين من ناحية العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع. يرى هنتنغتون أن ثمة حاجة إلى فصل واضح بين القوات المسلحة والمجتمع المدني من أجل الحفاظ على الاستقرار والسيطرة، ويرى أن هذا الفصل يسمح للقوات المسلحة بالتركيز على مهمتها الأساسية في الدفاع عن الدولة، من دون التدخل في السياسة أو الشؤون المدنية[16]. في حين يشدد جانويتز على أهمية التقارب بين القوات المسلحة والمجتمع المدني، ويعتقد أن الدمج المتزايد بينهما يعزز الفعالية والشرعية، ويساهم في بناء قوات مسلحة أكثر ديمقراطية وتعكس التنوع المجتمعي؛ ما يؤدي في الحصيلة إلى تعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين الاستجابة للاحتياجات المدنية[17]. وتأتي رؤية جانويتز امتدادًا لكتابات أليكسيس دي توكفيل في القرن التاسع عشر، الذي يرى أنّ للعلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع أثرًا في ديمقراطية الدول الحديثة؛ إذ إنّ المشاركة المدنية القوية تشكّل ضمانة للحفاظ على التوازن بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية[18]. أمّا ميلز، فيقدِّم في نموذجه "النخبة الحاكمة"، الذي يدين فيه لدراسات جايتانو موسكا ونظريته عن "الطبقة السياسية"[19]، تصورًا مغايرًا يرى أن السلطة الفعلية في المجتمعات تتحكم فيها نخبة صغيرة، تهيمن على الجيش والاقتصاد والسياسة، وأن العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع تشكّلها تلك النخب التي تستفيد من توازن القوى[20] بما يخدم مصالحها.

---

11 ستانلي أرونوفيتز، **تشارلز ميلز واليسار الجديد**، ترجمة فادي ملحم (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 60-65.

12 للاستزادة حول علم الاجتماع العسكري/ علم اجتماع الجيوش، ينظر:
Giuseppe Caforio & Marina Nuciari (eds.), *Handbook of the Sociology of the Military* (New York: Springer, 2006).

13 Eric Ouellet, "New Directions in Military Sociology," in: Thomas Vladimir Brønd, Uzi Ben-Shalom & Eyal Ben-Ari (eds.), *Military Mission Formations and Hybrid Wars: New Sociological Perspectives* (London/ New York: Routledge, 2020), pp. 23-24.

14 Ibid., p. 27.

15 Lindy Heinecken, "The Military, War and Society: The Need for Critical Sociological Engagement," *Scientia Militaria: South African Journal of Military Studies*, vol. 43, no. 1 (2015).

16 Huntington, pp. 80-98.

17 Morris Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (New York: Simon and Schuster, 2017 [1960]), pp. 347-355.

18 Alexis De Tocqueville, *Democracy in America*, Henry Reeve (trans.), vol. 2 (London: Saunders & Otley, 1838);
وينظر الترجمة العربية في: ألكسي دو توكفيل، **الديمقراطية في أميركا**، ترجمة بسام حجار (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023).

19 Gaetano Mosca, *The Ruling Class* (*Elementi di Scienza Politica*), Hannah D. Kahn (trans.), Arthur Livingston (ed. & rev.) (New York: McGraw-Hill Book Company, 1939).

20 William Genieys, "C. Wright Mills, The Power Elite," in: Martin Lodge, Edward C. Page & Steven J. Balla (eds.), *The Oxford Handbook of Classics in Public Policy and Administration* (Oxford: Oxford University Press, 2015).

يحاول علم الاجتماع العسكري تفسير التنوع العرقي والاجتماعي داخل الجيوش على نحو مختلف عن المقاربات التقليدية؛ فهو ينطلق من الافتراض أنّ الهويات العسكرية تركّز، تحديدًا، على الذات الفردية. وعلى الرغم من فيض البحوث حول انخراط الجيوش في السياسة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فإنّ ثمة غيضًا في الدراسات التي تركز على الجندي بوصفه فاعلًا فردًا، أي على المستوى الجزئي Micro-level الذي بات البحث فيه ملحًّا في السياقات المعاصرة مع تغيّرات أدوار المؤسسة العسكرية[21].

من ناحية أخرى، يتناول علم الاجتماع العسكري شروط الاندماج والتكافل الاجتماعي من خلال مفهوم المواطنة التي تُعد قضية مركزية في مختلف الدول، وخاصة الديمقراطية منها؛ إذ إنّ المواطنة، بوصفها مؤسسة اجتماعية أساسية في المجتمع، ولها دورٌ في بناء التماسك والعدالة بين الأفراد، تشكّل آلية مهمة لتحقيق التكافل والاندماج داخل المجتمعات، ولا سيما في الجيوش؛ وهي تمثّل الرابط الذي يوحّد الأفراد من خلفيات عرقية وثقافية واجتماعية مختلفة تحت مظلّة الحقوق والواجبات المشتركة، وتضمن شعورهم بالانتماء والـولاء. وترتكز النقاشات السوسيولوجية بشأن المواطنة، عادة، على الإطار المفهومي الذي قدّمه ميلز[22]. ومن هنا، تحاول هذه الدراسة التموقع ضمن مجموعة الدراسات التي تتبنى موقف علم الاجتماع العسكري من قضية التنوع الاجتماعي الشامل في المنظومة العسكرية، وذلك من منظورٍ نقديٍ يمكن من خلاله تحليل المنظومة العسكرية بوصفها بنية اجتماعية مركّبة، وخاصة في ظل التحديات التي تواجه تحديد الإطار المفهومي والنظري الملائم لدراسة التنوع العرقي والاجتماعي في المنظومة العسكرية.

2. تطور المفاهيم وتباينها

يُعدّ مفهوم التنوع العرقي والاجتماعي مفهومًا متعدد الدلالة، فهو يشمل معانيَ ودلالاتٍ مختلفةً، ومردّ ذلك عدم الاتفاق على نطاقه؛ أهو يشمل الثقافة و/ أو الدين، و/ أو اللغة، و/ أو الجنس، و/ أو الهوية، و/ أو اللون؟ ولم يتفق الباحثون المتخصصون في مجال السوسيولوجيا، وخاصة في المؤسسات العسكرية، على تعريفٍ دقيقٍ له. وبغرض تجنب الالتباس المفهومي، تتبنى هذه الدراسة مفهوم التنوع العرقي والاجتماعي الشامل، الذي يستوعب التباينات في الخلفيات الثقافية والعرقية والدينية واللغوية والجندرية والهوياتية داخل المؤسسة العسكرية. وتستند الدراسة إلى التعريف الذي وضعته القوات المسلحة الأميركية، والذي يأخذ في الحسبان السمات والخبرات والثقافات المختلفة للجنود والمدنيين وأفراد عائلاتهم، وهي عناصر تعزز الكفاءة الشاملة، وتسهم في تكوين جيشٍ متكيفٍ وذكيٍّ ثقافيًّا[23]. ويُعد هذا المفهوم موجزًا ودقيقًا، لكنه أيضًا عمليٌّ، ويتيح إمكانية تطبيقه في سياقات إمبريقيةٍ مقارنة.

من منظور أوسع، يعدّ مفهوم التنوع مفهومًا متعدد الأبعاد؛ لكنّ هذه الدراسة تركّز على التنوع العرقي والاجتماعي، نظرًا إلى الدور التاريخي المهم الذي اضطلع به، وخاصة في سياق المؤسسة العسكرية. ونرى في هذا الشأن وجوبَ التمييز بين مصطلحي التنوع وتكافؤ الفرص؛ لأنهما يُستخدمان تباديليًّا في الغالب، على الرغم من اختلاف أغراض كلٍّ منهما في المنهجية والهدف، ولكلٍّ منهما عملية تنفيذية متميزة خاصّة به. وفي هذا الإطار، يوضح أندريه سايلز Andre Sayles بعض الاختلافات الرئيسة بين المصطلحين؛ منها أن التنوع أوسع في المفهوم من تكافؤ الفرص؛ لأنّه يعالج أيّ اختلاف يمكن أن يؤثّر في الفعالية التنظيمية، ولا يركّز على الاختلافات الواردة في لوائح الجيش فحسب[24]، مثل العِرق أو الجنس أو الأصل القومي.

أما في مجال الدفاع والجيش، فإن مصطلحَي العمل الإيجابي Assertive Action وتكافؤ الفرص Equal Opportunity يشيران إلى السياسات المستوحاة من التشريعات التي وُضعت في حقبة الحقوق المدنية، والتي صُمِّمت لتساعد في معالجة أشكال التحيز والتمييز التي كانت تتعرض لها أقليات المجتمع الأميركي في أماكن العمل. وعُرّف تكافؤ الفرص بأنه "الاعتبار والمعاملة على أساس الجدارة واللياقة والقدرة بغضّ النظر عن العِرق أو الدين أو الجنس أو الأصل القومي"، في حين عُرف العمل الإيجابي بأنّه "إجراءٌ إيجابيٌ يتخذه الجيش لضمان حصول جميع الجنود وعائلاتهم على فرص متكافئة". ومن ذلك، تسعى سياسات العمل الإيجابي عمومًا إلى تحديد الفرص المتاحة للفئات المحرومة التي تعاني التمييز من أجل تعويضها عن أوجه الحرمان وعدم المساواة التي قد تكون ناتجة من التمييز في الماضي[25].

بناءً عليه، يُعَدُّ التنوع، في سياق المؤسسة العسكرية وفي مجال الدفاع، مصطلحًا حديثًا ومفهومًا واسعًا وفضفاضًا. لكنّ هذه الدراسة تؤطره

21 Caforio & Nuciari (eds.).

22 ينظر: أرونوفيتز.

23 "About Diversity, Equity and Inclusion," *Army Diversity Office*, 20/2/2023, accessed on 6/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPzJ

24 Anthony D. Reyes, "Strategic Options for Managing Diversity in the US Army," *Military Fellow Research Report*, Joint Center for Political and Economic Studies (June 2006), p. 7, accessed on 6/6/2024, at: https://bit.ly/3W6syKo

25 Ibid., p. 9.

ضمن التنوع العرقي والاجتماعي الشامل في المؤسسة العسكرية، وقد عرّفته القوات المسلحة الأميركية بأنه "مزيج جماعي من الاختلافات وأوجه التشابه البشرية"[26]. وأُضيف إلى هذا التعريف أنه مزيج من الاختلافات التي تخلق فرصًا للقيمة التنظيمية في المؤسسة العسكرية، وتعزز قدرتها على إنجاز المهمّات، وتركّز على المؤسسة العسكرية والفرد المنتسب إليها معًا؛ لأنّ أحدهما يكملُ الآخر.

يعدّ التنوع العرقي والاجتماعي أشمل من مفهومي تكافؤ الفرص والعمل الإيجابي؛ فهو لا يقتصر على ضمان العدالة للفئات المختلفة، بل يركّز على استيعاب الأفراد من خلفيات عرقية وثقافية واجتماعية متنوعة داخل المؤسسة العسكرية، ويهدف إلى تعزيز التفاعل الإيجابي بين الفئات المتنوعة، وضمان تمثيلها على نحو عادل ومتكافئ في مستويات القيادة والوظائف العسكرية جميعًا، ويتعدى ذلك ليشمل الاحتفاء بالاختلافات الثقافية والعرقية والاعتراف بها، بوصفها قيمةً يجلبها هذا التنوع إلى المؤسسة.

تعود أسباب اختيار مفهوم التنوع العرقي والاجتماعي الشامل إلى استناده إلى فكرة مفادها أنّ الاختلاف يضيف قيمةً تنظيميةً إلى العمل، ويعزّز من إنجاز المهمات داخل المؤسسة العسكرية، في حين أنّ المفاهيم الأخرى، مثل تكافؤ الفرص أو العمل الإيجابي، لا تفترض بالضرورة أن هذا التنوع الناجم عنها سيساهم في تحسين الفعالية التنظيمية؛ فالتنوُّع الشامل يقوم على فكرة مفادها أنّ الاختلاف، في حد ذاته، مصدر قوة، ويساهم في تحسين الفعالية[27]. ويركّز التنوع العرقي والاجتماعي على المنظمة وأفرادها، على عكس المفاهيم الأخرى، التي تركز على الأفراد والمجموعات فحسب. لذلك، فهو يعدّ مقاربةً من أعلى إلى أسفل، ويُنظر إليه بوصفه جزءًا من استراتيجية تنظيمية كبرى، تهدف إلى تعزيز الأداء الكلي للمؤسسة، وتديره القيادة العليا، في حين أن المفاهيم الأخرى تركّز على ضمان العدالة والإنصاف على مستوى الأفراد والجماعات[28]. بناءً عليه، تستخدم الدراسة هذه الفروق المهمّة أساسًا لفهم قضايا التنوع في الحالتين محلّ الدراسة.

26 Ibid., p. 11.

27 Charles Moskos, "Diversity in the Armed Forces of the United States," in: Joseph L. Soeters & Jan Van der Meulen (eds.), *Cultural Diversity in the Armed Forces: An International Comparison* (New York: Routledge, 2007), pp. 29-44.

28 Reyes, p. 10; Charles C. Moskos, "From Institution to Occupation: Trends in Military Organization," *Armed Forces & Society*, vol. 4, no. 1 (1977), pp. 41-50.

بالعودة إلى تجارب مختَلف الـدول في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي الشامل في مؤسساتها العسكرية، يتضح أنها تستخدم أساليبَ مختلفةً لإدارته، ومن ثمّ واجهت إشكالية في التباين بين الرؤيتين المعيارية والممارساتية في إدارة التنوع؛ ما انعكس، على نحوٍ لافتٍ، على أداء العسكريين داخل المؤسسة العسكرية من ناحية مقاومة الأفراد للتغيير، أو صعوبات دمج الأفراد من خلفياتٍ عرقيةٍ واجتماعيةٍ متنوعةٍ ضمن بنيةٍ تنظيميةٍ موحدةٍ[29] ذات ثقافةٍ مهنيةٍ وتنظيميةٍ مشتركة.

يمكن تلخيص تجارب الدول في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي الشامل في قسمين: دول تهتم بإدارة التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسساتها العسكرية، مع تحقيق تقدم ملموس في ذلك، ودول أخرى بدأت حديثًا بالاهتمام بالتنوع العرقي والاجتماعي، لكنها لم تبلور بعد استراتيجية كاملة بشأن ذلك.

3. الاهتمام الغربي بدراسات التنوع العرقي والاجتماعي في المنظومة العسكرية

يشدد العديد من الأبحاث والتقارير في الغرب على أهمية إدارة التنوع العرقي في المؤسسة العسكرية، نظرًا إلى أهمية الرؤية المشتركة التي يحملها أفرادها، والتي تتجاوز الهويات المختلفة[30]. وقد قدم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية قضية تعدّد الأعراق في القوات المسلحة في الدول الواقعة في منطقة الأورو-أطلسي، فسلّط الضوء على الاهتمام الشديد والمتزايد بقضية التنوع العرقي في المؤسسات العسكرية من خلال مناقشة تجارب الدول المختلفة، وقسّمها إلى ثلاثة أقسام: الأول، دول تعتمد برامج خاصة بالأقليات في قواتها المسلحة، مثل الولايات المتحدة. الثاني، دول تضمّ تشكيلات عسكرية متوازنة عرقيًا، وتتمتع الجماعات العرقية فيها بوضع متساوٍ، مثل سويسرا. الثالث، دول لا تعتمد برامج خاصة بالأقليات في قواتها المسلحة، مثل ألمانيا وفرنسا. ويوضح المركز نفسه أنّ ثمة دولًا ديمقراطية تتبنى شعارات الانفتاح والمساواة وحقوق الإنسان، لكنها ما زالت تضطهد الأقليات في مجتمعاتها ومؤسساتها العسكرية. وهذا من شأنه أن يثبت أن وجود نظام ديمقراطي فحسب، لا يضمن بالضرورة النجاح في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي[31].

29 Butler & Moskos, pp. 89-112.

30 James Burk (ed.), *The Military in New Times: Adapting Armed Forces to a Turbulent World* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), pp. 85-102.

31 "Multiethnic Armed Forces," The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF) (November 2005), accessed on 6/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPIZ

في السياق نفسه، نشرت وزارة الدفاع الأميركية تقريرًا عن كيفية دعم الجيش للتنوع والإشراك/ الإدماج Diversity & Inclusion. ويستعرض التقرير أهمية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي بوصفه وسيلةً لتحقيق الهدف الرئيس، وهو تحقيق "المهمة المشتركة في الجيش"؛ ما يعزز من فعاليته وقوته عندما يتّحد أفراده من مختلف الأعراق والثقافات والهويات في مهمّة مشتركة، ويبيّن الجهود التي يضمن بها الجيش تكافؤ الفرص وقبول الاختلافات الفردية بين منتسبيه جميعًا، وكيفية اتخاذ وزارة الدفاع خطوات لمكافحة التحيز، والتأكد من أن الجيش يعكس تنوع الأمة، ويعزز وجود بيئةٍ يُعامل فيها كل فرد بكرامة واحترام[32]. لذلك، يُعدّ التقرير مثالًا واضحًا على كيفية التعامل مع قضية التنوع العرقي في المؤسسة العسكرية؛ لأنه يتناولها من الجانب المعياري، وخاصة اللوائح القانونية والسياسات التي تُعدّ أساسًا لتوجيه السلوكيات والإجراءات، وتهدف إلى تعزيز الشمولية والتنوع، وضمان تكافؤ الفرص وقبول الاختلافات بين أفراد الجيش جميعًا، كما يوضح الآليات التي يفترض أن تتبعها المؤسسات العسكرية.

على سبيل المثال، لدى بعض الدول الغربية المتطورة اهتمامٌ بشأن التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسساتها العسكرية، وخاصة الولايات المتحدة؛ إذ تُعدّ إدارة التنوع العرقي والاجتماعي ضرورية من أجل الاستقرار السياسي والتنمية داخل المجتمع كلّه. وتُعدّ هذه الإدارة داخل المؤسسة العسكرية تحدّيًا معقدًا وحيويًا للقيادة العسكرية؛ إذ تتكون هذه المؤسسة غالبًا من أفراد من خلفيات ثقافية وإثنية مختلفة. وليس الاعتراف بهذا التنوع واحتضانه مسألةَ عدالةٍ اجتماعيةٍ فحسب، بل هو ضروري أيضًا لتعزيز التماسك والروح المعنوية ونجاح المهمة المشتركة عمومًا. وقد أصبح التمسك بإدارة التنوع العرقي في المؤسسة العسكرية شرطًا من شروط التحديث والدمقرطة، وعاملًا مهمًّا في ترسيخ الثقافة العسكرية المعاصرة. وكما تقول ليندي هانيكن ونويل كاولينج: "تعتبر العديد من الدول الديمقراطية أن من الضروري أن تكون قواتها المسلحة ممثِلةً على نطاق واسع السكانَ فيما يتعلق بالعرق والتركيبة الإثنية والطبقة الاجتماعية والدين والجندر"[33].

أما في الأدبيات الكلاسيكية في علم الاجتماع العسكري، فنجد أن مسألة الاحتراف العسكري ارتبطت أيضًا بجدل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، وهو ما تناوله هنتنغتون وجانويتز وغيرهما من المنظّرين. فجذور مسألة الاحتراف في الأدبيات العسكرية تعود إلى أعمال هنتنغتون التي أسست لفكرة أنّ هيئة الضباط هي هيئة مهنية تعتمد على المعرفة المتخصصة والمسؤولية الأخلاقية؛ إذ يتصف الضابط العسكري المعاصر بأنّه رجلٌ مهنيٌ يحترف مهنته التي تتطلب تطويرًا مستمرًا والتزامًا صارمًا بالقيم الأخلاقية والمهنية التي تميز هذا الدور[34].

وتكتسب هذه المناقشات أهميةً في هذا السياق؛ لأنها توضح أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، سواء من منظور الفصل أو الدمج، تشكّل الإطار المرجعي الذي تُطرح فيه أيضًا قضية التنوع العرقي والاجتماعي؛ فالاحترافية أو المهنية هي ما يميّز الضابط العسكري اليوم من المحاربين السابقين، وتساهم في تشكيل علاقات جديدة ومعقدة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، مبنيّة على أسس مهنية وتنظيمية تتجاوز الاعتبارات التقليدية. وقد انقسمت الأدبيات في هذا الصدد إلى تيارين: فمن جهة، مثّل المحافظون، وعلى رأسهم هنتنغتون، الاتجاه الذي يشدد على ضرورة الفصل الصارم بين الجيش والمجتمع المدني من أجل الحفاظ على الفعالية والانضباط، معتبرًا أنّ أي انفتاح مفرط يهدد استقلالية المؤسسة العسكرية[35]. في المقابل، برز التقدميون بقيادة جانويتز، الذين رأوا أن الدمج المتزايد بين القوات المسلحة والمجتمع المدني يعزّز الشرعية والفعالية معًا، ويساهم في بناء جيش أكثر ديمقراطية، ويعكس تنوع المجتمع وقيمه[36]. بذلك، يصبح الجدل بين هذين الاتّجاهين، المحافظ والتقدمي، مدخلًا نظريًا لفهم إدارة التنوع العرقي والاجتماعي؛ إذ لا يُنظر إلى التنوع بوصفه قضيةَ عدالةٍ اجتماعيةٍ فحسب، بل عنصرًا من عناصر احترافية المؤسسة العسكرية، وشرطًا من شروط قدرتها على التكيف مع تحولات المجتمع الذي ينحدر أفرادها منه.

في هذا السياق، تناقش هذه الدراسة التنوع، وتكافؤ الفرص في القوات المسلحة الأميركية وعلاقتها بالكونغرس، من خلال تقرير عنوانه "التنوع والاندماج وتكافؤ الفرص في القوات المسلحة: خلفية وقضايا من أجل الكونغرس"[37]، يتناول الجانب القانوني للدستور الأميركي الذي يحثّ على التنوع وتكافؤ الفرص خاصة في المؤسسة العسكرية. فبموجب المادة (1) القسم (8) من دستور الولايات المتحدة، يمتلك الكونغرس سلطة تشكيل الجيوش ودعمها. وقد

32 "Diversity, Inclusion, and Equal Opportunity in the Armed Services: Background and Issues for Congress," *CRS Reports*, Congressional Research Service, 5/6/2019, accessed on 6/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPlL

33 Lindy Heinecken & Noëlle van der Waag-Cowling, "The Politics of Race and Gender in the South African Armed Forces: Issues, Challenges, Lessons," *Commonwealth & Comparative Politics*, vol. 47, no. 4 (2009), p. 518.

34 Huntington, pp. 7-18.

35 Ibid., pp. 98-80.

36 Janowitz, pp. 44-48, 418-421.

37 "Diversity, Inclusion, and Equal Opportunity in the Armed Services: Background and Issues for Congress."

استخدم هذه السلطة لوضع معايير التجنيد للخدمة العسكرية والترقية فيها والتقاعد منها، بناءً على الخصائص الديموغرافية، مثل العِرق والجنس، خاصة أن العقود القليلة الماضية كانت قد شهدت تغيّرات متسارعة في بعض القوانين والسياسات المتعلقة بالتنوع والاندماج وتكافؤ الفرص، ولا يزال بعضها مثيرًا للجدل ويواجه تحديات قانونية مستمرة[38]. وعند اطّلاعنا على التجربة الأميركية، نجد أن الكونغرس - الذي واجه ضغوطًا من الأقليات في المجتمع التي أثّرت في تطور ذلك المسار وساهمت فيه - هو المسؤول عن تطور مسار التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية من الناحية المعيارية.

من ناحية أخرى، أصدر مركز راند للأبحاث دراسة مهمة تتناول الاستفادة من التنوع، لتحقيق الفعالية العسكرية وتعزيزها، من خلال التنوع والاندماج والانـتماء في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وبالتركيز على القوات المسلحة الأميركية، تناولت الدراسة الفرص المتاحة لمعالجة الأولويات الاستراتيجية ذات الصلة بالتنوع، وناقشت الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها القوات المسلحة لتحقيق هذه الفرص. وسلطت الضوء على خيارات محددة، يمكن أن تتبناها القوات المسلحة الأميركية لضمان الاستفادة الكاملة من الروابط بين التنوع والفعالية العسكرية في المستقبل[39]. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي تناولت بدقة ظاهرة التنوع العرقي في المؤسسة العسكرية، وأكّدت على أهميتها في تعزيز الفعالية العسكرية.

ولتوضيح البعد المعياري في مأسسة التنوع، وضع الكونغرس عبر تشريعات متتالية معايير واضحة تتعلق بتكافؤ الفرص والتنوع في القوات المسلحة. فإشارة مرة أخرى إلى المادة (1) القسم (8) من الدستور، مُنح الكونغرس سلطة تنظيم الجيوش، واستُخدمت هذه السلطة لإقرار تشريعات الحقوق المدنية لعام 1964، وإدماج سياسات تكافؤ الفرص والعمل الإيجابي في سبعينيات القرن العشرين، ثم جرى تطويرها لاحقًا عبر مجموعة من التقارير[40]، ولا سيّما التوجيه الصادر عن وزارة الدفاع الأميركية عام 2020 بشأن التنوع والإشراك/ الإدماج، الذي ألزم وزارة الدفاع بإعداد تقارير دورية عن تمثيل الأقليات والنساء في مختلف الرتب العسكرية[41]. وتشير بيانات الوزارة لعام 2022 إلى أن الأقليات تشكّل نحو 31.2 في المئة من مجموع أفراد القوات النظامية الأميركية، من بينهم 18.4 في المئة من ذوي الأصول اللاتينية Hispanic or Latino، و17 في المئة من الأميركيين-الأفارقة، ونحو 4 في المئة من الآسيويين، في حين مثّل الأميركيون الأصلانيون أقل من 2 في المئة من إجمالي القوات المسلحة[42]. وبلغت نسبة النساء نحو 17.5 في المئة من إجمالي أفراد القوات النظامية، لكن هذه النسبة تتراجع بوضوح في رتب الضباط العليا Officers لتصل إلى أقل من 10 في المئة[43].

وعلى مستوى القيادة العليا، ما زالت المناصب الحساسة متركّزة في أيدي الضباط البيض؛ إذ لم يتولَّ منصب وزير الدفاع من الأقليات سوى لويد أوستن Lloyd Austin (2021-2025) بصفته أول وزير دفاع من أصل أفريقي[44]، كما أن غالبية قادة القيادات القتالية الموحدة Unified Combatant Commands الإحدى عشرة ينتمون إلى خلفيات بيضاء، مع استثناءات محدودة في قيادة النقل وقيادة القوات الجوية. وتُظهر هذه المؤشرات أن المؤسسة العسكرية الأميركية، رغم التقدم الكبير على المستوى المعياري والتشريعي، لا تزال تواجه تحديات في ترجمة هذه المعايير إلى واقع ملموس، يضمن تمثيلًا متوازنًا للأقليات والنساء داخل هرم القيادة؛ ما يجعل التجربة الأميركية بعيدة عن النموذج المثالي، وإن كانت تظل مرجعًا مهمًا للمقارنة بالحالة السعودية.

4. دراسات التنوع العرقي والاجتماعي في المنظومة العسكرية عربيًا

تعاني الأبحاث العربية شحًّا ملحوظًا في الدراسات التي تتناول الجيوش من منظور علم الاجـتماع العسكري، على عكس الأكاديميا الغربية التي أَوْلَتْ اهتمامًا بموضوع التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسات العسكرية. لكن، هناك بعض الدراسات الغربية التي تناولت، مثلًا، موضوع الجيوش في دول الخليج من منظور علم الاجتماع العسكري،

38 Huntington.

39 Linda Slapakova et al., *Leveraging Diversity for Military Effectiveness* (Cambridge, UK: RAND Europe, 2022), accessed on 6/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPIW

40 "Diversity, Inclusion, and Equal Opportunity in the Armed Services."

41 U.S. Department of Defense, *Department of Defense Board on Diversity and Inclusion Report: Recommendations to Improve Racial and Ethnic Diversity and Inclusion in the U.S. Military* (December 2020), accessed on 6/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPeU

42 U.S. Department of Defense, *2023 Demographics: Profile of the Military Community* (Washington, DC: DoD, 2023), pp. 12-13, accessed on 17/4/2025, at: https://acr.ps/1L9BPny

43 "Active Component Demographics," *U.S. Army*, 30/6/2022, accessed on 17/4/2025, at: https://acr.ps/1L9BPSa

44 يضاف إلى ذلك، لكن في مستوى هرمي أدنى، كولين باول Colin Powell الذي تولى رئاسة هيئة الأركان المشتركة في الفترة (1989-1993).

منها دراسة ناقشت بناء الجيش الحديث في السعودية خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، بعنوان "القبائل والانقلابات والأمراء: بناء الجيش الحديث في السعودية"؛ وهي تستعرض السياق التاريخي والاجتماعي الذي أُنشئ فيه الجيش الحديث، وأهم العوامل التي ساهمت في تشكيله، وكيفية دمج القبائل فيه، وكيفية ظهور هيئة الضباط المحترفين، ومدى قوة الروابط القبَلية والعائلية وكيفية ترسيخها في نظام الحكم الوراثي في السعودية وعلاقته بالمنظومة العسكرية[45].

وثمة دراسة أخرى تتناول استراتيجية التجنيد الإلزامي في دول الخليج، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والسعودية، بعنوان "القومية العسكرية في الأنظمة المَلَكية الخليجية"، تستعرض كيفية تشكيل الهوية القومية العسكرية في الجيوش الخليجية؛ إذ نفّذت الدول الـثلاث، خلال أول عقدين من القرن الحادي والعشرين، مشاريع من أعلى إلى أسفل، تهدف إلى تكوين هويات وطنية متجانسة ومحدّدة المعالم. ويشمل ذلك إقامة معارض ومتاحف تُبرز التاريخ والتراث الوطنيين، إضافة إلى مأسسة احتفالات اليوم الوطني. وأصبحت الهندسة الاجتماعية، من خلال تعديل مناهج التعليم، عاملًا أساسيًّا في تعزيز هوية وطنية قادرة على تخطّي الانقسامات المذهبية والقبَلية والمناطقية. لذلك، تعتمد الأنظمة المَلَكية الخليجية في استراتيجياتها على البعد العسكري ضمن مشاريعها لترسيخ الهوية الوطنية؛ ما يمثّل عنصرًا جديدًا في آليات بناء الدولة في المنطقة.

وقد أطلقت بعض الدول الخليجية، أيضًا، مسارًا أوّليًّا لا يزال مستمرًا لبناء الأمة، فقد كان البعد العسكري هامشيًّا في هذه العملية. وقد أدّى الجيش دورًا محوريًا في نشوء المملكة العربية السعودية، لكن حتى في هذه الحالة، لم يكن العامل العسكري العامل الأبرز في عملية بناء الأمة. وبدلًا من ذلك، كان للدين دورٌ أشدّ حسمًا وتأثيرًا في تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية السعودية، وساهم، إلى حد بعيد، في توحيد مختلف القبائل والمناطق تحت لواء الدولة[46].

إن الشحّ الواضح في الدراسات المتعلقة بالتنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية يستوجب مساعي حثيثةً وجادّةً لسدّ هذه الفجوة المعرفية في الدراسات العربية، وخاصّة من منظور علم الاجتماع العسكري. فمن شأن ذلك تعزيز مساهمة هذا الحقل، إذا ما جرى توظيف نظرياته ومناهجه عربيًا، في دراسة المؤسسة العسكرية العربية وتطويرها، بما يدعم فاعليتها وقدرتها على مجاراة ما حققته المؤسسات العسكرية الغربية المتقدمة.

ثانيًا: ملامح إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسستين العسكريتين الأميركية والسعودية

تُعد إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسات العسكرية من القضايا المعقدة والمثيرة للجدل، وخاصة عند مقارنة الحالة السعودية بالتجربة الأميركية اللتين تشهدان تفاوتًا كبيرًا في هذا المجال. ففي الحالة السعودية، بدأت سيرورة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية تتبلور تدريجيًا رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها، وذلك بسبب الاعتبارات التاريخية والثقافية المرتبطة بنشأة المملكة (وسيرورة بناء الدولة نفسها) وبطبيعة المجتمع السعودي الذي يعدّ من أكثر المجتمعات تنوعًا، من ناحية الخلفيات القبَلية والطائفية والمناطقية، نظرًا إلى تاريخها الممتد والمتشابك. في حين تُعد التجربة الأميركية من أبرز التجارب في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية، كما أسلفنا.

1. التنوع العرقي والاجتماعي: النشأة والأسباب

يتناول هذا المبحث في البداية التجربة الأميركية بوصفها حالة مرجعية رسّخت تقاليد إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية عبر مسارٍ تاريخيٍ طويلٍ، ثم ينتقل لاحقًا إلى الحالة السعودية التي ما زالت في طور التبلور، من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

من خلال دراسة الحالة السعودية والتجربة الأميركية في إدارتهما التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسستيهما العسكريتين، حاولنا تقييم المقاربتين عبر المقارنة بين ما هو معياري، من ناحية المبادئ القانونية والدستورية التي تنصّ على العدالة والمساواة، وما هو ممارساتي، أي ما يتعلق بالممارسات الفعلية من ناحية التفاوتات بين الأفراد في التنظيمات العسكرية التي تُشكِّل تحديات أمام تعزيز فعالية المؤسسة العسكرية وكفاءتها، إضافة إلى تحليل المؤشرات المجتمعية ودورها الأساسي في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية.

في التجربة الأميركية، من الممكن قياس إدارة التنوع العرقي والاجتماعي، على نحو أوضح، من خلال مقارنةٍ بين ما هو معياري وما هو واقعي، وذلك بفضل وفرة المعلومات الضرورية. فقد تبيّن أن إدارة التنوع شهدت تطورًا في التجربة الأميركية، وذلك من خلال

45 Stephanie Cronin, "Tribes, Coups and Princes: Building a Modern Army in Saudi Arabia," *Middle Eastern Studies*, vol. 49, no. 1 (January 2013), pp. 2-28.

46 إيونورا أردماني، "القومية العسكرية في الأنظمة المَلَكية الخليجية"، **صدى**، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2019/2/28، شوهد في 2024/6/6، في: https://bit.ly/49ixf8t

دراسة كيفية بدء هذه العملية والسياق الذي ساهم في دعم الأقليات داخل المؤسسة العسكرية الأميركية التي عانت التمييز والتحيز طويلًا. فقد مرّ الجيش الأميركي بمراحل واضحة حتى وصل إلى الوضع الحالي من قدرة فعّالة على إدارة التنوع العرقي والاجتماعي. ففي مرحلة ما قبل عام 1948، كان الجيش يعاني الفصل العنصري الصارم؛ إذ خدم الجنود السود والأقليات في وحدات منفصلة، وغالبًا في مهمات ثانوية. ومع صدور الأمر التنفيذي رقم 9981 عن الرئيس هاري ترومان Harry Truman في عام 1948، بدأت مرحلة الإلغاء الرسمي للفصل العنصري[47]، وتبعتها في الستينيات ضغوطُ حركة الحقوق المدنية التي دفعت الجيش إلى تطبيق سياسات أوسع للمساواة[48]. وفي السبعينيات والثمانينيات، برزت مرحلة الإشراك/ الإدماج التدريجي، عبر برامج تكافؤ الفرص والعمل الإيجابي، التي استهدفت ضمان فرص متكافئة للأقليات والنساء. وفي التسعينيات، دخلت المؤسسة العسكرية مرحلة جديدة عُرفت بسياسات التنوع والإشراك/ الإدماج التي ربطت إدارة التنوع مباشرة بالجاهزية القتالية والفعالية التنظيمية[49]. وفي أثناء هذا المسار التاريخي الطويل وبفضله، أصبح الجيش الأميركي اليوم أكثر تنوعًا من المجتمع الذي ينتمي إليه؛ إذ تشكّل الأقليات نحو ثلث أفراده، وإن كانت لا تزال تواجه صعوبات في الوصول إلى قمة هرم القيادة العسكرية.

وعلى خلاف التجربة الأميركية، ثمة صعوبة في قياس إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في الحالة السعودية من خلال المقارنة بين ما هو معياري وما هو ممارساتي، وذلك بسبب وقيود إتاحة البيانات في المؤسسة العسكرية السعودية، وخاصة أن هذه القضية تُعدّ من القضايا الحساسة والمثيرة للجدل في المجتمع السعودي. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أهمية الحالة السعودية؛ إذ تستحق تسليط الضوء عليها في ظلّ ندرة الدراسات المتعلقة بالتنوع العرقي والاجتماعي في مؤسستها العسكرية، وخاصّة من منظور علم الاجتماع العسكري.

وفي التجربة الأميركية، بدأت ملامح عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي تتشكّل بوضوح بعد الحروب التي خاضها الجيش الأميركي، وخاصّة الحرب العالمية الثانية، التي شهد فيها هذا الجيش تدفقًا لأفراد من خلفيات عرقية مختلفة، بمن فيهم الأميركيون من أصل أفريقي، والأميركيون من أصل إسباني، والأميركيون الآسيويون، والأميركيون الأصلانيون. وعلى الرغم من أن خدمة هذه المجموعات كانت غالبًا منفصلة أو مقتصرة على وحدات معينة، فإن العديد من جنود الأقليات حصلوا على أوسمة عسكرية متفاوتة تقديرًا لخدمتهم، وهو ما مهّد لهم الطريق للاندماج الكامل في الجيش الأميركي اليوم[50].

لقد شكّلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول مفصلية، نحو تعزيز الاندماج والتنوع العرقي والثقافي داخل الجيش الأميركي. فالأمر التنفيذي رقم 9981 فرض إلغاء الفصل العنصري في القوات المسلحة، وأكّد على تحقيق المساواة بين الأفراد المنتسبين جميعًا، من ناحية المعاملة والفرص. بهذا، فهو يُعد أول إطار معياري لعملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية الأميركية. وكان للحرب الكورية (1950-1953) دورٌ مهمٌّ في تسريع عملية الإشراك/ الاندماج في المؤسسة العسكرية الأميركية، فقد خدم الجنود الأميركيون من أصول أفريقية جنبًا إلى جنب مع الجنود البيض في وحدات متكاملة[51]. وفي خمسينيات القرن العشرين وستيناته، كان لحركة الحقوق المدنية تأثيرٌ كبيرٌ داخل الجيش الأميركي؛ إذ امتدت الدعوة إلى المساواة في الحقوق والفرص إلى القوات المسلحة. ومع مرور الوقت، استمر التنوع داخل الجيش في النمو، مع تزايد أعداد الأفراد من أصول إسبانية وآسيوية وغيرهم من الأقليات ممن يخدمون في مناصب قيادية مختلفة[52].

وعلى الرغم من أن الجيش الأميركي قد بدأ مؤخرًا الترويج لفكرة التنوع العرقي والاجتماعي بوصفه مصدر قوة له، فإنه واجه تحديات في تطوير وسائل فعّالة لترويج هذا التنوع والاستفادة من مزاياه المتوقعة[53]. فعلى المستوى المعياري، أنشأت المؤسسة العسكرية برنامج العمل الإيجابي Affirmative Action وبرنامج تكافؤ الفرص Equal Employment Opportunity بهدف تعزيز التنوع ومكافحة التمييز بين أفرادها، بغضّ النظر عن العرق أو الجنس[54]. وتهدف مثل هذه البرامج إلى ضمان بيئة عمل عادلة وتعاونية، وتوفير فرصٍ متساويةٍ للترقي الوظيفي لأفراد الخدمة العسكرية جميعًا[55].

47 "Executive Order 9981: Desegregation of the Armed Forces," *National Archives*, 26/7/1948, accessed on 17/4/2025, at: https://bit.ly/42X6KF3

48 Bernard C. Nalty, *Strength for the Fight: A History of Black Americans in the Military* (New York: Free Press; London: Collier Macmillan, 1989), pp. 517–560.

49 Butler & Moskos, pp. 197-220.

50 Moskos & Butler, pp. 45-75.

51 Nalty, pp. 278-300.

52 Sherie Mershon & Steven Schlossman, *Foxholes and Color Lines: Desegregating the U.S. Armed Forces* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998), pp. 201-225.

53 Reyes, p. 11.

54 ينظر موقع اللجنة المعنية بهذا البرنامج:
U.S. Equal Employment Opportunity Commission, accessed on 13/8/2024, at: https://bit.ly/4gdg7Wr

55 U.S. Army, *FY22 MD-715 Report: Federal Agency Annual EEO Program Status Report* (2023), at: https://acr.ps/1L9BPUl

ويركز الجيش الأميركي في تطبيق هذه البرامج والسياسات على تحديد أهداف واقعية قابلة للقياس والتحقيق، بدلًا من الاعتماد على نظام الحصص الثابتة. وذلك عبر مجموعة من المجالات التي تشمل: التقييم، والاتصال، والتجنيد، والانضمام، وتشكيل القوات، والترقيات، والتعليم العسكري المهني، والتكليفات، والانضباط، ومكافحة التمييز. إضافة إلى ذلك، يروّج الجيش الأميركي لنظام القيم القائم على الجدارة وتكافؤ الفرص، لما له من أثر في تعزيز الاستعداد القتالي وتماسك الوحدة العسكرية؛ إذ يجب على القادة ضمان "الإنصاف والعدالة لجميع الجنود" من أجل تطوير الكفاءة، وتعزيز الثقة، وتوفير مناخٍ للقيادة الإيجابية[56].

أما في الحالة السعودية، فيُعدّ المجتمع مجتمعًا متنوعًا، ديموغرافيًا وثقافيًا، نتيجة لموقع البلاد واحتضانها الأماكن المقدسة للمسلمين؛ ما جعل تاريخها تاريخًا ممتدًا من تدفقات الهجرة، الدينية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وإلى جانب الغالبية ذات الأصول العربية التي تنحدر من القبائل العربية القديمة، تشهد السعودية تنوعًا جغرافيًا واسعًا يعكس الاختلافات بين مناطق الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط، ونجم عن هذا التنوع موجات هجرة تاريخية، ساهمت في تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية[57].

وتضم السعودية نسبة من السكان تعود أصولهم إلى الفرس والأوزبك والهنود، إضافة إلى آخرين من أصول تركية تعود إلى الدولة العثمانية، ومجموعات مهاجرة من آسيا الوسطى، عُرفت بين أهل الحجاز بالبخاريين، الذين قدِموا بعد الحرب العالمية الثانية من إندونيسيا وأماكن أخرى متفرقة في جنوب شرق آسيا، وكذلك أقلية صغرى من أصول أفغانية. وقد أدى هذا التنوع الثقافي والجغرافي والديموغرافي في المجتمع السعودي، وخاصة في المنطقة الغربية (بما في ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة)، إلى نشأة ثقافات متنوعة وغنية داخل المجتمع. وقد أسهم دمج هذه الثقافات والهويات المتنوعة في تشكيل ثقافة حجازية مميزة، تعكس التنوع الكبير في الوافدين والمقيمين[58].

وعلى الرغم من تنوع المجتمع السعودي عرقيًا وثقافيًا، فإن المؤسسة العسكرية لا تعكس ذلك، ويهيمن عليها تقليديًا أفراد ينتمون إلى العائلة المالكة وبعض المجموعات القبَلية المرتبطة بها؛ ما أثار مخاوف بشأن التمثيل العادل وتكافؤ الفرص للمجموعات الأخرى[59]. ومِن ثَمَّ، يفترض أن ينعكس التنوع العرقي والاجتماعي الذي يميز المجتمع في المؤسسة العسكرية؛ فهي ليست سوى رافدٍ من روافده ومؤسساته الوطنية.

تُعَدُّ نشأة القوات المسلحة السعودية الحديثة من أبرز مراحل سيرورة بناء الدولة الحديثة. ففي تلك الفترة، بدأت ملامح مشكلة إدارة التنوع العرقي والاجتماعي بالظهور، وخاصة بعد الصراعات التي شهدتها المؤسسة العسكرية، حين ناقش الأمراء والمسؤولون السعوديون مسألة التجنيد مع البعثة العسكرية البريطانية في أواخر أربعينيات القرن العشرين، فواجهت تحديات شتّى فيما يتعلق بتجنيد الضباط والجنود، والاحتفاظ بهم، وتدريبهم وتأهيلهم. وبرزت خلافات عميقة بشأن الأسلوب الأمثل للتجنيد في الجيش الحديث. وفي هذا السياق، كان الأمراء السعوديون وكبار المسؤولين والضباط يقدمون، دوريًا، فكرة التجنيد الإجباري بوصفه خيارًا ممكنًا لمواجهة هذه التحديات[60].

ومنذ تأسيس التشكيلات العسكرية الأولى في نجد، في عام 1902، اعتمد الأمير عبد العزيز بن سعود على قوات عسكرية مكونة من أفراد من عشيرته، ومن بعض العائلات القبَلية التي حاربت معه باستخدام أساليب شبه عسكرية، وقد حقّقت هذه القوات نجاحات عسكرية ضد قوى قبَلية منافسة، ما أسهم في تحقيق انتصاراته، وتعزيز نفوذه في ظل الصراعات المتكررة على السلطة بين زعماء القبائل. وأدى ذلك دورًا في ترسيخ حكمه وتأسيس الدولة السعودية الحديثة[61]. وفي عام 1917، شكّل ابن سعود قوة خاصة به، ما زالت قائمة حتى اليوم، هي "الحرس الوطني"، وهي لا تزال تحظى بأهمية خاصة بين قوات الجيش السعودي.

كان ابن سعود يعتقد أن الحفاظ على الطابع القبَلي والتراثي في الحرس الوطني سيساعده في تجنّب عدوى التسييس التي كانت قد بدأت في الانتشار في سلك الضباط في الدول العربية الأخرى، والتي مثلت تهديدًا لاستقرار النظام. وبذلك، يكون الحرس الوطني قد مثّل ثقلًا موازنًا للجيش من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي من خلال زيادة حضور العائلة المالكة داخله. ولكن، مع تأسيس قوة الحرس الوطني، أصبحت هناك حالة من الغموض تشوب المشروع العسكري السعودي؛ إذ استمر تشكيل الجيش من العائلة المالكة والنخبة السعودية المرتبطة بها. وعلى الرغم من النصائح العديدة والمتكررة التي تلقّاها السعوديون من المستشارين الأجانب وبعض

56 Reyes, p. 11.

57 Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 12-15, 23-25;
وينظر الترجمة العربية في: مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت: دار الساقي، 2002).

58 Al-Rasheed, pp. 26-27.

59 ينظر: محمد المسفر وميسر سليمان، **دراسات خليجية: مراجعة في التاريخ والدولة والمجتمع** (الدوحة: دار الشرق، 2023).

60 Al-Rasheed, p. 12.

61 Cronin, p. 5.

الأنظمة المجاورة، فإنهم رأوا أنّ مثل هذا التقسيم للقوى في المؤسسة العسكرية أمرٌ ضروريٌ لتحصين البلاد ضد التأثيرات السياسية والحفاظ على الأمن الداخلي[62]، ومنع تسييس القوات المسلحة.

وحين طُرِحت إمكانية تطبيق سياسة التجنيد الإجباري، برزت إشكالية جوهرية؛ تمثّلت في تحقيق التوازن بين أهداف الخدمة العسكرية الشاملة - إذ يجري تجنيد المواطنين المؤهلين للخدمة العسكرية جميعًا، بغضّ النظر عن انتماءاتهم القبَلية أو الدينية – والرغبة في الحفاظ على الهيمنة القبَلية والدينية. وظل هذا الجدل حول التجنيد الإجباري من دون حسم؛ إذ كان الجيش والحرس الوطني يفتقران باستمرار إلى القوى البشرية اللازمة. بناءً عليه، ظل التجنيد الإجباري يُقترح من حين إلى آخر بصفته بديلًا من التجنيد الطوعي لمعالجة مشكلات نقص القوة البشرية في الجيش. وبحلول القرن الحادي والعشرين، وبعد مرور 70 عامًا على الشروع في تحديث المؤسسة العسكرية السعودية، واستمرار المملكة في حيازة منظومات سلاح وتقنيات عسكرية متقدمة، ظلت مشكلة نقص القوة البشرية في الجيش من دون حلّ[63].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأسيس الجيش السعودي وتشكيله جرى على غرار باقي المؤسسات الوطنية التي تتماشى مع مبادئ الدولة الحديثة، ولكن الهياكل العسكرية، بما في ذلك الجيش والحرس الوطني والحرس الملكي، ظلت مرتبطة بالقواعد القبَلية والطائفية للعائلة المالكة التي دمجتها في المؤسسات الحديثة، وذلك بهدف تجنب أيّ تحديات قد تواجه بقاء البنية القبلية التقليدية. وبهذا، استمر دور الروابط القبَلية والعائلية ثابتًا في هذه الهياكل المؤسسية[64].

أما في الولايات المتحدة، فإن المجتمع الأميركي مجتمعٌ مركَّبٌ يتسم بتعدد إثني وعرقي وديني وثقافي، فضلًا عن تاريخ طويل من الانخراط في الصراعات العسكرية، بدأ منذ تأسيس الدولة الأميركية على أنقاض السكان الأصلانيين. وبسبب التعدد الإثني والعرقي والديني والثقافي الذي يتألف منه النسيج الاجتماعي والثقافي الأميركي، تختزن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الأميركي بؤرًا للتوتر، وقد تنتج أشكالًا متعددة من الصراع. ومع ذلك، تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق تقدّم ملحوظ في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسستها العسكرية. ويظهر هذا التقدم من خلال دمج التنوع العرقي والاجتماعي في مختلف جوانب المؤسسة العسكرية الأميركية، بما في ذلك التجنيد، والتدريب، والاحتفاظ بالجنود، والمشاركة في العمليات القتالية، وحتى التعيين في مناصب عليا، مثل منصبي وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة. وعلى الرغم من هذا التقدم في دمج التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية، والتشكيلة الواسعة من الأعراق والثقافات التي تميزها، فإن إدارة هذا التنوع لا تزال تمثّل تحديًا مستمرًا، وخاصة فيما يتعلق بضمان المساواة والإنصاف بين أفراد الخدمة العسكرية جميعًا، ومكافحة أشكال التحيز والتمييز[65].

تمتلك الولايات المتحدة أضخم جيش في العالم، وهو مصدر قوتها الرئيس[66]. ويرتبط جانب من هذه القوة بالتنوع العرقي والاجتماعي الواسع الذي يتميز به الأفراد المنتسبون إلى مؤسستها العسكرية. وعند المقارنة بين ما كانت عليه المؤسسة العسكرية الأميركية في خمسينيات القرن العشرين وما أصبحت عليه اليوم، يتضح حجم التحول الذي شهدته، إذ أصبحت إحدى أكثر المؤسسات تنوعًا وتمثيلًا في الولايات المتحدة[67]. وهي تسعى، من خلال الحفاظ على ما حققته في ذلك، إلى الحفاظ أيضًا على مكانتها بوصفها قوة عظمى في النظام الدولي الراهن. وفي هذا السياق يؤكد جيسون ليال أنّ الانتصار في ساحة المعركة على مدى الأعوام المائتين الماضية عادةً ما يذهب إلى الجيوش الأكثر إشراكًا وإدماجًا، لا الجيوش الأضخم أو الأفضل تجهيزًا. بعبارة أخرى، من شأن الإدماج والإشراك أن يكون مفيدًا للفعالية العسكرية[68]. بناءً عليه، يجب أن يكون الحفاظ على التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية أولوية استراتيجية دائمة، ويسري ذلك أيضًا على تنمية هذا التنوع والإشراك/ الإدماج وتعزيز ممارسته على نحو مستمر، بين صفوف الأفراد من الضباط الأدنى رتبة إلى الضباط الأعلى رتبة[69].

2. المؤشرات المجتمعية في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية

أ. مؤشر التمييز بين الجنسين

تكشف مقارنة مؤشر التمييز بين الجنسين، بين التجربة الأميركية والحالة السعودية، عن تفاوت واضح في إدارته من ناحية إشراك/ إدماج النساء في المؤسسة العسكرية. ففي الولايات المتحدة، تشير

62 Ibid., p. 17.

63 Ibid., p. 23.

64 Ibid., p. 3.

65 "Department of Defense Board on Diversity and Inclusion Report."

66 "2024 Military Strength Ranking," *Global Firepower* (2024), accessed on 6/6/2024, at: https://bit.ly/3WgQydS

67 Reyes, p. 19.

68 Jason Lyall, *Divided Armies: Inequality and Battlefield Performance in Modern War* (Princeton: Princeton University Press, 2020).

69 Alexander Aguilastratt, "Diversity is our Army's Strength," *NCO Journal*, Army University Press (October 2020), accessed on 6/6/2024, at: https://bit.ly/4deKd9L

بيانات وزارة الدفاع لعام 2022 إلى أن النساء يشكّلن نحو 17.5 في المئة من إجمالي القوات النظامية، مع تفاوت ملحوظ بين الفروع؛ إذ بلغت نسبتهن نحو 21 في المئة في القوات الجوية مقابل نحو 9 في المئة فحسب في القوات البحرية "المارينز". أما في المناصب العليا، فلا تتجاوز نسبتهن 8–9 في المئة من الضباط في رتبة عميد فأعلى[70]. وعلى الرغم من هذا التقدم النسبي، فإن الجيش الأميركي لا يزال يواجه تحديات تتعلق بتمثيل المجتمع الأميركي على نحو يعكس معاييره الاجتماعية والثقافية والجنسانية، وهو ما يجعل التجربة الأميركية بعيدة عن النموذج المثالي.

في المقابل، لا يزال حضور المرأة في المؤسسة العسكرية السعودية حديثًا جدًا؛ إذ لم يُفتح باب التجنيد أمام النساء إلا في عام 2019، والتحقت أول دفعة بمعهد تدريب القوات المسلحة في عام 2020، ولا تزال نسبتهن محدودة جدًا مقارنةً بإجمالي القوة، وتتركز في الرتب الدنيا. وإلى غاية الانتهاء من كتابة هذه الدراسة، لا توجد إحصاءات رسمية تبيّن حجم مشاركتهن أو توزيعهن داخل مختلف فروع القوات المسلحة[71]. ويُبرز هذا التفاوت أنّ مؤشر التمييز بين الجنسين في السعودية لا يزال في طور التأسيس؛ فهو في مراحل متأخرة مقارنة بالحالة الأميركية التي قطعت أشواطًا طويلة في هذا الصدد. وعلى الرغم من عدم وجود ترتيب معتمد للسعودية، فإن حداثة السماح بانضمام النساء وتجنيدهن في الجيش، مع الأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والقيم الثقافية والدينية المحافظة السائدة في المجتمع، من شأنها أن تبرر ذلك.

جاءت هذه التحولات ضمن سلسلة من الإصلاحات التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان، بعد توليه ولاية العهد في عام 2017؛ إذ فُتح باب التجنيد أمام النساء السعوديات للانضمام إلى القوات المسلحة. ومثلت هذه الخطوة تحولًا نوعيًا، ولم تلق مقاومة مجتمعية في السياق السعودي، الذي شكّلت الاعتبارات الدينية والقبَلية والثقافية فيه عائقًا أمام تجنيد النساء أو مشاركتهن في الحياة العسكرية. ومع ذلك، مثلت هذه الخطوة تطورًا ملحوظًا في عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية التي لم تكن مطروحة مطلقًا منذ نشأة القوات المسلحة في المملكة[72]. إضافة إلى ذلك، شهدت السعودية العديد من الإصلاحات الهيكلية التي أشرف عليها محمد بن سلمان، والتي تضمّنت تغييرات كبيرة في هياكل القيادة العسكرية؛ إذ جرى استبدال عدد من كبار القادة العسكريين، بما في ذلك رئيس الأركان وقادة القوات البرية والدفاع الجوي، بقادة أصغر سنًا وأفضل تأهيلًا. وعمومًا، يعتبر قرار السماح للنساء السعوديات بالالتحاق بالقوات المسلحة خطوة ضرورية نحو مزيدٍ من المساواة بين الجنسين والتمثيل في المؤسسة العسكرية[73].

ب. مؤشر لون البشرة

يتقاطع مؤشر لون البشرة في عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في الجيشين الأميركي والسعودي، ويعدّ محددًا مهمًا في تعريف الأقليات التي لا تنتمي إلى لون بشرة الغالبية. ففي الولايات المتحدة، شهد هذا المؤشر تقدمًا ملحوظًا في إدماج الأقليات ذات البشرة الملونة في المؤسسة العسكرية، بعد عقود من الفصل والتمييز العنصري. أما في السعودية، فلم يتحول هذا المؤشر إلى قضية خلافية بارزة داخل المؤسسة العسكرية، واستطاعت إلى حد بعيد السيطرة عليه. ويعود ذلك إلى أن عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية تعتمد على السياق الاجتماعي والثقافي والقانوني لكل دولة. وهنا تتجلى فروق خاصة في التعامل مع الأقليات من أصحاب البشرة السوداء نتيجة للبيئة الثقافية والاجتماعية السعودية التي كانت سائدة منذ بناء الدولة. فتاريخيًا، ارتبطت هذه الأقلية بأدوار في الحراسة والأمن وخدمة الدولة، وارتبط حضورها في الغالب بمراتب أدنى داخل الجيش[74]. لقد منحها هذا الدور التاريخي درجة من الشرعية والمكانة الاجتماعية، وجعلها جزءًا مقبولًا ضمن المنظومة العسكرية، من دون أنْ يُنظر إليها بوصفها عنصرًا مهدّدًا للتماسك أو الاستقرار المؤسسي في الجيش. ومع أنّ هذا التمثيل ظلّ محدودًا وغيرَ قائمٍ على سياسة إشراك/ إدماج واسعة، فإنه مكّن المؤسسة العسكرية السعودية من تجنّب توترات على غرار ما شهدته التجربة الأميركية.

وفي الولايات المتحدة، شكل تعيين أوستن أول وزير دفاع من أصول أفريقية خطوة مهمة نحو تعزيز إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية. وفي تصريح له بمناسبة "شهر تاريخ السود"، أعرب عن فخره بكونه أول وزير دفاع أميركي من أصول أفريقية، كما أعرب عن أمله في ألّا يكون الأخير. وقد يكشف هذا التصريح، ضمنيًا، أنه واجه معاملة عنصرية خلال مسيرته العسكرية، وهو تحدٍّ استمر

70 U.S. Department of Defense, *2023 Demographics*, pp. 14-18.

71 Dina Arakji, "A Report Card on Women's Integration into Arab Militaries," *Analysis*, Middle East Institute, 6/3/2024, accessed on 18/4/2025, at: https://bit.ly/3VI3jhC

72 House.

73 Kate Kelly, "Progress for Saudi Women Is Uneven, Despite Cultural Changes and More Jobs," *The New York Times*, 9/12/2021, accessed on 6/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPHr

74 Cronin, p. 21.

عقودًا، وواجهه وزراء دفاع سابقون وفشلوا في التغلب عليه[75]. وعلى الرغم من أنّ الأميركيين مختلطي الأعراق يشكّلون نحو 40 في المئة من الجيش، فإن هذه النسبة تنخفض انخفاضًا حادًا في الرتب العليا، ما يعكس استمرار التحديات المتعلقة بإدارة التنوع والتمثيل في المناصب القيادية داخل الجيش[76].

وتُظهر المقارنة، فيما يتعلق بمؤشر لون البشرة، أن السعودية، على الرغم من عدم تركيزها على هذا المؤشر في مؤسستها العسكرية، فإنها لم تواجه مشاكل مع أقلية السود، بل استطاعت كسب ولائها من خلال استيعابها في وظائف تتعلق بأعمال الحراسة والأمن، وهي في المجتمع السعودي أعمال مشرفة مرتبطة بخدمة الدولة وولي الأمر. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال التجربة الأميركية، رغم تعيين وزير دفاع ورئيس أركان من أصول أفريقية، تواجه تحديات كبيرة في تحقيق تمثيل متساوٍ للأميركيين من أصول أفريقية مقارنة بالأميركيين البيض، وخاصة في مراكز القيادة العليا. فالأميركيون من أصول أفريقية يواجهون صعوبات ملحوظة في ترقّيهم في الجيش، وغالبًا ما يجدون صعوبة في الوصول إلى رتبة جنرال[77]. وبغضّ النظر عن غياب العنصرية الصريحة التي قد تكون حاضرة في الجيش الأميركي، فإن التحديات الإضافية، المتوارثة ثقافيًا وهيكليًا، يمكن أن يكون لها أثرٌ كبيرٌ في نظام يفرض بالفعل صعوبات كأداء أمام الترقية، ولا يصل في الواقع سوى جزءٌ ضئيلٌ من الضباط من أصول أفريقية إلى أعلى الرتب العسكرية[78].

ج. المؤشر الطائفي

مقارنة بالتجربة الأميركية، تواجه السعودية تحديًا ملحوظًا في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بالمؤشر المجتمعي الطائفي. ويعود ذلك إلى التنوع الطائفي والتعدد المذهبي في المملكة، نتيجة اعتبارات تاريخية وثقافية وسياسية. ومن بين هذه الطوائف، تعد الطائفة الشيعية الأكثر نزوعا نحو بناء مظلومية تاريخية بشأن تعرضها للتمييز. ولكن القيادة السعودية في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005-2015) اتخذت خطوات لإشراكها في العملية السياسية الأوسع، ولكن دورها اقتصر على المجالين الاقتصادي والسياسي، لا العسكري. ومردّ ذلك عدة اعتبارات، أهمها الصراع الإقليمي الإيراني - السعودي، والمخاوف من تغلغل النفوذ الإيراني في المؤسسة العسكرية، وتأثير ذلك في الأمن الوطني[79].

أما في التجربة الأميركية، فيتقاطع مؤشر الطائفة مع التجربة السعودية، لكن على نحوٍ مختلفٍ. ويبرز هذا الاختلاف في أن المؤسسة العسكرية الأميركية تضم تنوعًا دينيًا وطائفيًا أوسع نطاقًا مقارنة بالحالة السعودية؛ وهو تنوع لم يأتِ من فراغ، بل جاء نتيجة مطالبات واحتجاجات قادتها مجموعات الأقليات الدينية في المجتمع الأميركي (مثل: البروتستانت والكاثوليك واليهود والمسلمين والهندوس والسيخ وغيرهم)، وذلك في إطار حركة الحقوق المدنية التي دفعت بهذا التنوع المجتمعي والديني والطائفي إلى أن ينعكس في الجيش الأميركي؛ ما يجعله أكثر إشراكًا/ إدماجًا وتمثيلًا لمختلف المجموعات الدينية والطائفية[80].

د. المؤشر القبَلي

يعد المؤشر القبَلي أحد أبرز المؤشرات المجتمعية لقياس عملية إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية في الحالتين. ويظهر هذا المؤشر بوجه خاص في السعودية؛ إذ يرتبط بعمق بالبنية المجتمعية والثقافية، ويُستخدم لتحديد أنماط التنظيم الاجتماعي والسياسي في المجتمع؛ ما ينعكس في منطقة الشرق الأوسط عامة، وفي شبه الجزيرة العربية خاصة. في المقابل، يغيب هذا المؤشر القبَلي عن التركيبة الاجتماعية في الولايات المتحدة؛ ما يجعله أقل أهمية في مؤسستها العسكرية. أما في السعودية، فيظهر المؤشر القبَلي بوضوح ويؤثّر بعمق في هيكلة المؤسسة العسكرية، وذلك نتيجةً لوجوده المتجذر في بنية المجتمع نفسها[81].

ثالثًا: استنتاجات مقارنة

أشرنا، في مقدمة الدراسة، إلى مقارنة سريعة بين المستوى المعياري، القائم على مبادئ المساواة واللوائح القانونية، والمستوى الواقعي الذي يكشف عن تفاوت بين الأفراد داخل المؤسسات العسكرية، وهي تفاوتات تشكّل تحديات كبيرة. وافترضنا أنّ هناك علاقةً بين إدارة التنوع العرقي والاجتماعي، وأداء المؤسسة العسكرية، وأنّه كلما جرى تفعيل إدارة التنوع العرقي على نحو مستمر وملائم للبيئة

75 Jennifer Steinhauer & Catie Edmondson, "Senate Confirms Austin, Installing First Black Defense Secretary," *The New York Times*, 22/1/2021, accessed on 6/6/2024, at: https://bit.ly/4axHruI

76 Meghann Myers, "I Really don't Want to be the Last African-American Secretary of Defense," *Military Times*, 10/2/2022, accessed on 6/6/2024, at: https://bit.ly/3LwMyB1

77 Reyes, p. 11.

78 Ibid., p. 15.

79 "الشيعة في المملكة العربية السعودية"، عمار تاقي، القبس، يوتيوب، 2021/2/26، شوهد في 2025/6/30، في: https://acr.ps/1L9BOYN

80 Huntington, pp. 185-191.

81 Al-Rasheed, pp. 145-167.

المحلية والثقافة الوطنية، تحسَّنَ أداء المؤسسة العسكرية. ومن خلال دراسة مقارنة بين التجربة الأميركية والحالة السعودية، تظهر لنا الأخيرة بوصفها حالة خاصة في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي داخل المؤسسة العسكرية.

ولفهم خصوصية الحالة السعودية، كان لا بدّ من مقارنتها بالتجربة الأميركية بوصفها حالة تراكمية مرّت بسيرورة طويلة من التحولات التاريخية والاجتماعية والسياسية. فالمجتمع الأميركي يتميز بتنوع عرقي وثقافي وطائفي واسع، وبفضل حركة الحقوق المدنية، وعوامل أخرى، بات هذا التنوع ينعكس في تمثيل المؤسسة العسكرية، ولكن بطريقة تسمح بانسجام إدارة التنوع العرقي والاجتماعي مع السياق الأميركي الأوسع. على المستوى المجتمعي، تمثل الأقليات العرقية المتنوعة أكثر من نصف المجتمع الأميركي، أما على مستوى المؤسسة العسكرية، فلم تمثل، في عام 2022، سوى ما نسبته 31.2 في المئة، وهي نسبة لا يستهان بها، ومرشحة للزيادة نتيجة زيادة نسبتها في المجتمع الأميركي والضغوط التي تمارسها مجموعات الضغط والمؤسسات الحكومية على المنظومة العسكرية لمواكبة هذه التغيّرات الديموغرافية والثقافية. ورغم هذا التنوع، يُلاحظ أن غالبية المناصب العليا في المنظومة العسكرية يشغلها البيض، في حين أن الأقليات تمثل النسبة الأقل في هذه المناصب. ويؤكد هذا أن التجربة الأميركية ليست نموذجًا مثاليًا يُحتذى به في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المنظومة العسكرية.

أما في الحالة السعودية، فلا تنعكس بنية المجتمع السعودي الاجتماعية على نحو كامل في بنية مؤسسته العسكرية؛ فعلى الرغم من أن بيانات الهيئة العامة للإحصاء تشير إلى أن غير السعوديين يشكّلون نحو 41.1 في المئة من مجموع سكان المملكة، مقابل 58.9 في المئة من المواطنين؛ فليس الجميع مسموحًا له بالانتساب إلى المؤسسة العسكرية، وهناك تفضيلات تقليدية تستند إلى العرق والنسب والانتماء القبَلي[82]. في السابق، كان الانتساب مقصورًا على أبناء القبائل البارزة، لكن الوضع بدأ يتغير، وخاصة بعد التحولات التي شهدتها السعودية في عهد ولي العهد محمد بن سلمان. ولصعوبة الوصول إلى الإحصاءات الرسمية للمنتسبين من القبائل إلى المؤسسة العسكرية، فإن من الصعب قياس انعكاس بنية المجتمع السعودي في بنية المؤسسة العسكرية[83]. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر القبَلي الذي تتفرّد به الحالة السعودية، بخلاف التجربة الأميركية، يرتبط بجذور تاريخية متغلغلة في المجتمع السعودي، ومِن ثَمَّ في المؤسسة العسكرية؛ ما يجعل تجاهله مسألةً صعبةً. ويعود ذلك إلى دور القبائل البدوية وأهميته السياسية والاقتصادية في المملكة حتى اليوم.

بناءً عليه، فإن المقارنة تكشف أن الولايات المتحدة طورت نموذجًا مؤسسيًا قائمًا على إدارة التنوع عبر برامج معيارية قانونية، مثل: برنامج العمل الإيجابي وبرنامج تكافؤ الفرص ، بينما تعتمد السعودية على مقاربة غير رسمية تأخذ في الحسبان خصوصية البيئة الثقافية والاجتماعية، وتحرص على الموازنة لبن الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحقيق المساواة في التمثيل.

مع ذلك، شهدت السعودية، منذ تولي محمد بن سلمان ولاية العهد في عام 2017، تحولًا جوهريًا في تاريخها الحديث. وفي عام 2022، عُيّن محمد بن سلمان رئيسًا للوزراء، وهو منصب كان يشغله الملك تقليديًا؛ ما مكّنه من صلاحية الإشراف على مجلس الوزراء، وعزّز وضعه الفعلي بوصفه صانع السياسة الأول في المملكة. ومنذ صعوده السريع إلى السلطة، سعى إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية ودينية واسعة النطاق. إضافة إلى ذلك، أشرف على حملة عسكرية في اليمن في عام 2015، وصعّد من المواجهة مع إيران. وفي عام 2018، أجرى تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة؛ إذ استبدل كبار الضباط، بمن فيهم رئيس الأركان وقادة القوات البرية والدفاع الجوي، بقادة أصغر سنًا[84].

من منظور تاريخي، تأسست المؤسسة العسكرية السعودية على قاعدة من الولاءات القبَلية التي ساهمت في ترسيخ نظام الحكم وفي بناء الدولة الحديثة. كما تأسست على عقد اجتماعي ضمني بين الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود وحلفائه من القبائل. ومع مرور الوقت، واجهت الثقة المتبادلة بين نظام الحكم والمؤسسة العسكرية هزّات وتحولات مهمّة نتيجة أحداث إقليمية مؤثرة، مثل: الانقلاب العسكري في مصر عام 1952، والعراق عام 1958، والحرب الأهلية اليمنية (1962-1970)، والثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

وفي خمسينيات القرن العشرين وستينياته، ظهرت معارضة محدودة داخل بعض الدوائر العسكرية السعودية، لكنها لم تتطور إلى تهديدٍ وجودي للنظام، غير أنّ أثرها ظل قائمًا في تغذية شعور النخبة الحاكمة بعدم الثقة بالجيش. وأدى ذلك إلى تفضيل النخبة الحاكمة قوة الحرس الوطني على نحوٍ واضحٍ، كما أدى اهتزاز الثقة بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية إلى اتخاذ إجراءات محددة، مثل نشر معظم وحدات الجيش في مناطق نائية بعيدًا عن العاصمة والمدن

82 Ibid., pp. 201-215.

83 Ibid., pp. 155-170.

84 "Mohammed bin Salman, Reformist Prince Shaking up Saudi Arabia," *France 24*, 28/9/2022, accessed on 6/6/2024, at: https://cutt.ly/statCVdW

الأخرى. وفي فترة الخمسينيات أيضًا، استمرت النخبة الحاكمة في دعم القبائل الموالية في صفوف الحرس الوطني، الذي تطور لاحقًا ليصبح جيشًا له مقرّه الخاص. ومنذ تطوير الحرس الوطني على يد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، زاد عدد المجندين فيه من القبائل النجدية الموالية، وسعى إلى تعزيز قوته وجعله منافسًا فعليًا للجيش؛ إذ رأى أن سيطرته عليه أمرٌ حيويٌ للنهوض بأهدافه السياسية الأوسع[85].

كانت مهمة الحرس الوطني الرئيسة تتمثل في مراقبة الجيش والدفاع عن النظام الملكي. لذلك تمركزت وحداته أساسًا قرب المراكز السكانية الكبرى، وخاصة العاصمة، بخلاف الجيش النظامي الذي كان ينتشر في مناطق نائية. ومع ذلك، حين واجه الحرس الوطني اختباره الرئيس في عام 1979، خلال حادثة احتلال جماعة جهيمان العتيبي حرم المسجد الحرام، تبيّن أن كفاءته العسكرية محدودة، وأن ولاءه السياسي كان أقل مما كان متوقعًا. وشهدت فترة السبعينيات العديد من التحولات المتسارعة والمهمة في المجتمع السعودي؛ فقد كانت حادثة جماعة العتيبي التي استولت على المسجد الحرام، والحصار المطول الذي فرضه الجيش والحرس الوطني عليه، مؤشرًا على وجود تهديدات داخلية خَطِرة. فالمتمردون، بمن فيهم العتيبي، الذي كان برتبة عريف في الحرس الوطني، جاؤوا من قبائل كانت تقليديًا مصدرًا رئيسًا للقوى البشرية في الحرس الملكي والحرس الوطني، مثل قبيلتي العتيبة والقحطان.

وعلى الرغم من أن هذه القبائل أدت دورًا رئيسًا في تطوير جهاز الأمن السعودي، فإن الحادثة أثارت قلقًا كبيرًا، وطرحت تهديدًا أمنيًا للمملكة. وبعد هذه الحادثة، برزت بوضوح جوانب القصور اللوجستي وقلة الكفاءة التكتيكية في الحرس الوطني، إضافة إلى ضعف تدريب القوات المسلحة وضعف أداء الضباط. وأدى ذلك إلى تكبّد الحرس الوطني خسائر فادحة؛ ما كشف عن عدم جاهزيته، وقلة كفاءته في مواجهة التحديات الكبيرة. فقد كان يعتبر، حتى ذلك الوقت، الهيكل الأساسي للقوة السياسية للنظام الحاكم الذي اعتمد عليه، إلى حدّ بعيد، للحفاظ على الاستقرار الداخلي[86].

وبحلول أواخر الثمانينيات، لم تنجح القوات النظامية أو شبه النظامية السعودية في أن تصبح مؤسسات وطنية حديثة بالمعنى المؤسسي، بل استمرت جميعًا في معاناة تشوهات قبَلية ومناطقية وطبقية وطائفية بدرجات متفاوتة. وظل الحرس الوطني مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقاعدته القبَلية[87].

85 Cronin, p. 21.

86 Ibid., p. 22.

87 Ibid., p. 23.

وبحلول القرن الحادي والعشرين، شهدت المؤسسة العسكرية السعودية تطورات مهمة، أبرزها ترسيخ العلاقات السياسية والعسكرية مع الغرب، وذلك من خلال رفع السعودية مستوى إنفاقها العسكري، وخاصّة مع الولايات المتحدة. وبعد عقود من التردد، قرّرت السعودية عدم استخدام نظام التجنيد الإجباري وسيلةً لتحقيق اندماج سكانها المتنوعين، وغرس عقلية الولاء للدولة. وعلى العكس من ذلك، استمر الحرس الوطني في كونه رمزًا للحكم الشخصي لنظام الحكم السعودي وتفرُّده بالسيطرة القبَلية والدينية، ما يعزز دوره الخاص داخل المنظومة العسكرية، ويعكس استمرارية الهيمنة القبَلية على تركيبتها[88].

بعد استعراض تجربة الولايات المتحدة والحالة السعودية في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسستيهما العسكريتين، نخلص إلى أن المؤشرات المجتمعية تتفاوت كثيرًا بينهما في تفعيل عملية إدارة التنوع. فعلى سبيل المثال، بدأ مؤشر التمييز بين الجنسين في الحالة السعودية في إظهار بعض التقدم في عملية إدارة التنوع، بينما في التجربة الأميركية التي سبقت السعودية في إدماج المرأة في القوات المسلحة بعقود طويلة، ما زالت التحديات المتعلقة بتحقيق المساواة الكاملة في التنوع العرقي والاجتماعي قائمة. أما بالنسبة إلى المؤشرات المجتمعية الأخرى، مثل الطائفية ولون البشرة، فقد تمكنت السعودية من معالجة هذه القضايا، رغم استمرار بعض الحدود التي لا تظهر واضحة كما في التجربة الأميركية. ومع ذلك، يتصدر المؤشر القبَلي التباين بينهما؛ ففي السعودية، يُعَدُّ الولاء القبَلي ظاهرةً مجتمعيةً متجذرة بعمق في المؤسسة العسكرية منذ نشأتها، وذلك لاعتبارات تاريخية تعود إلى طبيعة نشوء الدولة السعودية نفسها، إذ اضطلعت القبائل بدور محوري في تشكيل القوات المسلحة وبنائها.

خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها: إلى أيّ مدى تختلف حالة السعودية في إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في مؤسستها العسكرية عن التجربة الأميركية التي راكمت خبرة طويلة في هذا المجال؟ ومن خلال المقارنة بين الحالتين، يمكننا تسجيل عدد من النتائج:

1. تظهر التجربة الأميركية أن توافر إجراءات على المستويين المعياري والممارساتي، من تشريعات تكافؤ الفرص والعمل الإيجابي والتنوع والإشراك/ الإدماج، لم يجعل من المؤسسة العسكرية

88 Ibid.

نموذجًا مثاليًا؛ إذ لا تزال تحديات التمثيل قائمة، وخاصّة في هرم القيادة العليا، ويظل حضور النساء والأقليات محدودًا. ومع ذلك، أبرزت التجربة الأميركية أن الضغط الاجتماعي والسياسي، وخاصّة من خلال الحركات المدنية، يشكّل محركًا مهمًا لتطوير السياسات العسكرية.

2. تكشف الحالة السعودية خصوصيةً مغايرةً؛ فغياب إطارٍ معياريٍ واضحٍ لإدارة التنوع، وحداثة انضمام النساء إلى القوات المسلحة، وندرة البيانات الموثوقة عن تمثيل الأقليات، كلها عوامل تجعل التجربة في مراحلها التأسيسية. ومع ذلك، فإن بوادر الانفتاح، مثل فتح باب التجنيد للنساء عام 2019، تشير إلى بداية إشراك/ إدماج تدريجي يمكن أن يتعزز مع الوقت، إذا ما توافرت الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة.

3. تؤكد الدراسة المقارِنة جزئيًا الفرضية التي انطلقت منها، وهي أن نجاح إدارة التنوع يرتبط بمدى تفعيل المستويين المعياري والممارساتي، مع مراعاة الخصوصيات المجتمعية والثقافية؛ إذ بيّنت التجربة الأميركية أن التكامل بين المستويين لا يكفي وحده من دون معالجة اختلالات التمثيل، في حين أظهرت الحالة السعودية أن غياب أحد المستويين يعوّق العملية برمّتها.

بناءً عليه، تنبع القيمة المضافة لهذه الدراسة من أنها حاولت تقديم إطار مقارن يمكن تطبيقه على حالات عربية أخرى. وأظهرت أن إدارة التنوع العرقي والاجتماعي ليست مطلبًا من مطالب العدالة الاجتماعية أو استجابة لتحولات مجتمعية فحسب، بل هي شرط استراتيجي لتعزيز تماسك المؤسسة العسكرية وفاعليتها أيضًا. ومع ذلك، لا تخلو الدراسة من حدود، أبرزها ندرة البيانات والتقارير الموثوقة في الحالة السعودية؛ ما يتطلب مزيدًا من الأبحاث الميدانية لتعزيز نتائجها.

المراجع

العربية

أرونوفيتز، ستانلي. **تشارلز ميلز واليسار الجديد**. ترجمة فادي ملحم. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

دو توكفيل، ألكسي. **الديمقراطية في أميركا**. ترجمة بسام حجار. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

الرشيد، مضاوي. **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**. ترجمة عبد الإله النعيمي. بيروت: دار الساقي، 2002.

المسفر، محمد وميسر سليمان. **دراسات خليجية: مراجعة في التاريخ والدولة والمجتمع**. الدوحة: دار الشرق، 2023.

الأجنبية

Al-Rasheed, Madawi. *A History of Saudi Arabia.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Babbie, Earl. *The Practice of Social Research,* 15th ed. Boston: Cengage Learning, 2021.

Brønd, Thomas Vladimir, Uzi Ben-Shalom & Eyal Ben-Ari (eds.). *Military Mission Formations and Hybrid Wars: New Sociological Perspectives.* London/New York: Routledge, 2020.

Burk, James (ed.). *The Military in New Times: Adapting Armed Forces to a Turbulent World.* Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Butler, John Sibley, & Charles C. Moskos. *All That We Can Be: Black Leadership and Racial Integration the Army Way.* New York: Perseus Book Group, 1996.

Caforio, Giuseppe & Marina Nuciari (eds.). *Handbook of the Sociology of the Military.* New York: Springer, 2006.

Chin, Clayton. "The Concept of Belonging: Critical, Normative and Multicultural." *Ethnicities.* vol. 19, no. 5 (2019).

Mosca, Gaetano. *The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica)*. Hannah D. Kahn (trans.). Arthur Livingston (ed. & rev.). New York: McGraw-Hill Book Company, 1939.

Moskos, Charles C. "From Institution to Occupation: Trends in Military Organization." *Armed Forces & Society*. vol. 4, no. 1 (1977).

Nalty, Bernard C. *Strength for the Fight: A History of Black Americans in the Military*. New York: Free Press; London: Collier Macmillan, 1986.

Reyes, Anthony D. "Strategic Options for Managing Diversity in the US Army." *Military Fellow Research Report,* Joint Center for Political and Economic Studies, June 2006. at: https://bit.ly/3W6syKo

Segal, David R. & Mady Wechsler Segal. *Peacekeepers and Their Wives: American Participation in the Multinational Force and Observers*. Westport, CT: Greenwood Publishing Group, 2004.

Slapakova, Linda et al. *Leveraging Diversity for Military Effectiveness*. Cambridge, UK: RAND Europe, 2022. at: https://acr.ps/1L9BPIW

Soeters, Joseph L. & Jan van der Meulen (eds.). *Cultural Diversity in the Armed Forces: An International Comparison*. New York: Routledge, 2007.

U.S. Army. *FY22 MD-715 Report: Federal Agency Annual EEO Program Status Report* (2023). at: https://acr.ps/1L9BPUl

U.S. Department of Defense. *Department of Defense Board on Diversity and Inclusion Report: Recommendations to Improve Racial and Ethnic Diversity and Inclusion in the U.S. Military*. December 2020. at: https://cutt.ly/3talnix9

_____. *Demographics: 2023 Profile of the Military Community*. Washington, DC: DoD, 2023. at: https://acr.ps/1L9BPny

Cronin, Stephanie. "Tribes, Coups and Princes: Building a Modern Army in Saudi Arabia." *Middle Eastern Studies*. vol. 49, no. 1 (2013).

de Tocqueville, Alexis. *Democracy in America,* vol. 2. Henry Reeve (trans.). London: Saunders & Otley, 1838.

Heinecken, Lindy & Noëlle van der Waag-Cowling. "The Politics of Race and Gender in the South African Armed Forces: Issues, Challenges, Lessons." *Commonwealth & Comparative Politics*. vol. 47, no. 4 (2009).

House, Karen Elliott. "Profile of a Prince: Promise and Peril in Mohammed bin Salman's Vision 2030." *Reports & Papers,* Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, April 2019. at: https://acr.ps/1L9BOV3

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Military-Civil Relations*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957.

Janowitz, Morris. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*. New York: Simon and Schuster, 2017 [1960].

Jones, Toby Craig. "Saudi Arabia's Not-So-New Anti-Shiism." *Middle East Report*. no. 242 (2007).

Lodge, Martin, Edward C. Page & Steven J. Balla (eds.). *The Oxford Handbook of Classics in Public Policy and Administration*. Oxford: Oxford University Press, 2015.

Lyall, Jason. *Divided Armies: Inequality and Battlefield Performance in Modern War*. Princeton: Princeton University Press, 2020.

Mershon, Sherie & Steven Schlossman. *Foxholes and Color Lines: Desegregating the U.S. Armed Forces*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

صدر حديثًا

تـأليف: هنري لورنس
تـرجمة: جان جبور

التاريخ المفروض

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **التاريخ المفروض** *Le passé imposé*، ضِمن سلسلة "ترجمان"، من تأليف هنري لورنس، وترجمة جان جبور. يقع الكتاب في 223 صفحة، إضافة إلى التقديم الذي يتناول تأملات في أفول الحضارة الغربية وتحولات العلاقة بين الغرب والشرق، مستندًا إلى رموز فكرية وتاريخية مثل هارولد ماكميلان وميشيل فوكو.

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/NHFS4697
القبول Accepted
2025-06-15
التعديل Revised
2025-04-26
التسلم Received
2024-09-26

نادية العالية | Nadia Elalia*

الاستعمالات الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي: إعادة تعريف السلطة الدينية في المغرب

Religious Usages of Social Media: Redefining Religious Authority in Morocco

تتناول هذه الدراسة طبيعة الاستعمالات الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالسلطة الدينية. وتفترض أن الشباب يطوّعون التكنولوجيا لخدمة متطلّباتهم، وأن الاستعمال الديني لهذه الشبكات يؤدي إلى تغير مواقع السلطة بظهور المؤثرين الدينيين. ولفحص هذه الفرضيات، استعانت الدراسة باستمارة إلكترونية موجّهة إلى عيّنة من الشباب المغربي. وبناءً على مخرجاتها، حدّدت الدراسة اسم المؤثر الأوسع شعبية بينهم، ثم لاحظت الباحثة نتنوغرافيا محتوى صفحته الدينية في فيسبوك للوقوف على طبيعة السلطة التي يحظى بها المؤثرون الدينيون الجدد. وتخلص الدراسة إلى أن الاستعمالات الدينية للشبكات الاجتماعية تتعدّد بتعدد احتياجات الأفراد الذين يعون جيّدًا مقاصد هذا الاستعمال وغاياته، وذلك بوصفهم فاعلين، فضلًا عن إمكانهم تطويع التقنية لتلبية احتياجاتهم. وقد نجم عن هذه الاستعمالات ظهور "مؤثرين دينيين على الشبكة"، ساهموا في إعادة تعريف السلطة الدينية؛ إذ لم تعُد متمركزة في يد جهة دينية رسمية أو غير رسمية، تقليدية أو حديثة، بل أصبحت خاضعة للتفاوض، ما يؤدي إلى تغيّر مواقعها على نحو دائم، وهو ما تُسمّيه الدراسة "لامركزية السلطة الدينية في عصر الشبكات الاجتماعية".

كلمات مفتاحية: الاستعمال الديني، شبكات التواصل الاجتماعي، السلطة، المؤثرون الدينيون.

The main question of this study revolves around the nature of religious uses of social networks and their relationship to religious authority. We hypothesized that young people adapt technology to serve their requirements, and that their religious uses lead to a change in positions of authority with the emergence of religious influencers. We used an online questionnaire for 80 young Moroccan Respondents. Based on its outputs, we identified the most popular influencer and observed the content of his Facebook page. We concluded that religious uses of social media are multiplied according to the individuals' requirements, who are fully aware of the purposes of such uses, as individuals who can adapt technology to meet their needs. These uses have resulted in the emergence of "religious influencers on the network", who have contributed to the redefinition of religious authority, so that it is no longer centralized in the hands of a formal or informal, traditional or modern religious institute, but rather negotiable, leading to a change in its positions, which we have called "the decentralization of religious authority".

Keywords: Religious Usage, Social Media, Religious Authority, Religious Influencers.

* باحثة دكتوراه، مختبر المجتمع والبيئة والمجال والممارسات، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب.
PhD Researcher, Society, Territory, Environment and Practices laboratory, University of Moulay Ismail, Morocco.
Email: elalianadia@gmail.com

مقدمة

يشهد استعمال شبكات التواصل الاجتماعي تزايدًا متناميًا خلال السنوات الأخيرة. إلى جانب ذلك، شهدت استعمالات هذه الشبكات في الحياة اليومية لدى المغاربة تطوّرًا وتنوّعًا في أشكال التواصل، والترفيه، وتقصّي المعلومة، وغير ذلك. ولم يعُد استعمالها يقتصر على هذه المجالات، بل تجاوزها إلى المجال الديني. وبدأنا نشاهد على منصاتٍ، مثل فيسبوك وإنستغرام وغيرهما، آلافًا من مقاطع الفيديو والصور والمـواد ذات المحتوى الديني، ينتجها فاعلون مختلفون. وباتت الصفحات والقنوات الدينية تحظى بتفاعل كبير من مستعملي الشبكات الاجتماعية.

قادتنا هذه الملاحظة إلى التساؤل بشأن طبيعة الاستعمالات الدينية للشبكات الاجتماعية. وقد جاء اهتمامنا بهذا الموضوع من ندرة الدراسات المنجزة في هذا المجال، خاصة في/ عن العالم العربي؛ إذ نجد أغلب الأدبيات في هذا الموضوع متمركزة في العالم الأنكلوسكسوني. فقد بدأ الاهتمام به منذ تسعينيات القرن العشرين، حين أشار الباحث الأميركي المتخصص في الأديـان والتواصل، ستيفن أولراي O'Leary Stephen ، إلى التأثير الثوري لشبكة الإنترنت في الدين، وتحوّلها إلى مجال للمقدس[1]. ومنذ ذلك الـحين، توالى صدور الأبحاث والدراسات حول الدين وشبكة الإنترنت، وامتدّت إلى العالم الفرنكفوني؛ وقد جرى تناوله من زوايا مختلفة. غير أن ما يهمنا، في هذا السياق، هو دراسة العلاقة بين الدين والشبكات الاجتماعية من زاوية استعمالها الديني، وذلك من خلال التركيز على طبيعة هذا الاستعمال وغاياته من جهة، وتأثيره في السلطة الدينية التقليدية من جهة أخرى، ونقصد بهذه الأخيرة سلطة المؤسسات والفاعلين الدينيين الرسميين.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة للبحث في طبيعة الاستعمالات الدينية للشبكات الاجتماعية لدى عيّنة من الشباب المغربي. ثم تحاول، بناء على نتائج الدراسة الميدانية، بلورة تيبولوجيا لهذه الاستعمالات. وبعد ذلك، تقف الدراسة عند تأثير الاستعمال الديني لهذه الشبكات في السلطة الدينية التقليدية، المتمثلة في المؤسسات والفاعلين الدينيين الرسميين؛ وههنا، تحاول الدراسة فحص تأثير هذا الاستعمال الديني للشبكات الاجتماعية في إعـادة توزيع السلطة الدينية.

تبدأ الدراسة، في محورها الأول، بمدخل منهجي ومفهومي يتناول منهجية البحث والتحوّلات التي شهدتها استعمالات شبكات التواصل الاجتماعي. ويركز محورها الثاني على تصنيف أنماط الاستعمالات الدينية، استنادًا إلى نتائج استمارة البحث. ويتناول محورها الثالث علاقـة هذه الاستعمالات بظهور سلطة دينية جديدة. وتُختم الدراسة بمناقشة النتائج في ضوء أدبيات سوسيولوجيا علاقة الدين بالفضاء الرقمي.

أولًا: مدخل منهجي ومفهومي للدراسة

1. منهجية الدراسة

تتناول الاسـتمارة "في الغالب ممارسـة معيّنة، تتقصّى العوامل المحدَّدة المرتبطة بتلك الممارسـة، وبهذا النوع من الاستعمال أو ذاك"[2]. ويتعلق الأمر، في هذه الدراسة، بتحديد العوامل المتحكّمة في الاستعمال الديني للشبكات الاجتماعية. وما دام الأمر يتعلّق بممارسات تحدث في سياق مختلف، هو "السياق الرقمي"، فقد وظّفنا الاستمارة الإلكترونية، بدلًا من الورقية؛ بالنظر إلى ما لها من إيجابيات ترتبط بتقليص مدة إنجاز البحث وتكلفته. إضافة إلى ما سبق، "تسمح الاستمارات عبر الإنترنت بمراقبة جودة البيانات الواردة على نحو أفضل، وبتتبع العناصر التي ظلت في السابق بعيدة كليًّا عن متناول الباحث"[3]؛ مثل البيانات التي لا يمكن الوصول إليها بوساطة الاستمارة الورقية، إلّا بعد تفريغها يدويًّا، أو بالاعتماد على برمجيات معيّنة. ومن ثم، فقد مكّنتنا الاستمارة الإلكترونية من جمع البيانات في زمن قياسي بتكلفة أقل، ثمّ إنها أتاحت لنا الحصول على أرقام وإحصاءات تمنحنا فكرة أوّلية عن الظاهرة التي نحن بصدد دراستها. ولا يمكن "تصوّر دراسـة تتناول شبكات التواصل الاجتماعي أو تأويل نتائجها من دون معرفة إثنوغرافية عميقة بالوسط المدروس، وبالمعضلات النوعية للفعل الاجتماعي، وهي معرفة يجري الوصول إليها بتقنيات المقاربة الكيفية، وفينومينولوجيا العلاقات ودلالاتها بالنسبة إلى الفاعلين"[4]. وهنا، تتجلّى أهمية الملاحظة الإثنوغرافية كأداة منهجية لدراسة السياق الرقمي، مع ضرورة تكييفها معه.

1 Fabienne Duteil-Ogata, Isabelle Jonveaux, Liliane Kuczynski & Sophie Nizard (dir.), *Le religieux sur internet: Textes et contextes* (Paris: L'Harmattan, 2015), p. 11.

2 François De Singly, *Le questionnaire*, 4ème ed. (Paris: Armand Colin, 2016), p. 20.

3 Didier Frippiat & Nicolas Marquis, "Les enquêtes par Internet en sciences sociales: Un état des lieux," *Population*, vol. 65, no. 2 (2010), p. 312.

4 Emmanuel Lazega, *Réseaux sociaux et structures relationnelles* (Paris: Edition PUF, 2010), p. 8.

يُفضي بنا ذلك إلى توظيف النتنوغرافيا، أو الإثنوغرافيا الافتراضية، وهي من بين التقنيات الأوسع استعمالًا في دراسة الظواهر في السياق الرقمي، وتُعرَّف بأنها "دراسة السكان والممارسات على الشبكة العالمية: الدردشات ومنتديات المناقشة والمواقع الإلكترونية والمدوّنات وشبكات التواصل الاجتماعي ... إلخ. وقد ظهر مصطلح الإثنوغرافيا الافتراضية أول مرة في الأدبيات الأنكلوسكسونية، في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين"[5]. وهي تُدرج ضمن "المناهج الافتراضية" المرتبطة بـ "الأبحاث التي تنطلق من منظور إثنوغرافي لدراسة الظواهر السوسيوثقافية في سياق رقمي، مثل منتدى دردشة للأشخاص الذين يعانون المرض نفسه، أو في منصّة ألعاب على الإنترنت"[6].

استهدفنا بالملاحظة النتنوغرافية صفحة دينية، في منصة فيسبوك، للداعية الأكثر شعبية بين شباب العيّنة؛ إذ أخضعنا الصفحة للملاحظة على نحو متقطّع. وامتدت هذه الملاحظة إلى ثلاثة أشهر (آب/ أغسطس - تشرين الثاني/ نوفمبر 2024)، ولم يكن هاجسنا وصفيًا في المقام الأول، لأن الإثنوغرافيا عمومًا "لا تُختزَل إمبريقيًا في الوصف، بل تُطوِّر، بدلًا من ذلك، شكلًا من أشكال الوصف الغني نظريًا، يأمل الباحث الإثنوغرافي من خلاله أن يشارك في النقاش النظري الجاري في المجال الأكاديمي"[7]، إضافة إلى إنتاج نموذج نظري يُمكّننا، في هذه الحالة، من دراسة الصفحات الدينية في فيسبوك. تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيتين التاليتين: 1. تستجيب استعمالاتُ الشباب الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي لمتطلّباتهم، إذ يعملون على تطويع التكنولوجيا لتخدم تلك المتطلّبات؛ 2. يُنتج هذا الاستعمال تغيرًا في مواقع السلطة الدينية مع ظهور المؤثرين الدينيين.

للتحقق من فرضيات البحث، أرسلنا الاستمارة إلى 80 مستجيبًا من الجنسين، تراوح أعمارهم بين 15 و35 عامًا فأكثر. وقد اعتمدنا عيّنة قصدية، لأن المستجيب يجب أن يكون، بالضرورة، مستعملًا للشبكات الاجتماعية استعمالًا دينيًا. أما اختيار سائر أفراد العينة، فقد جرى على غرار أسلوب "كرة الثلج". وتعتبر العيّنة القصدية عيّنة غير احتمالية، ولا تمثل مجتمع البحث بأكمله. وعلى الرغم من ذلك، تُمكّننا من الوصول إلى النتائج نفسها التي توصّلنا إليها، اعتمادًا على العيّنة الحصصية؛ وهي عيّنة تمثيلية، أنجزناها في دراسة سابقة بشأن عيّنة أوسع، تتكوّن من 400 من الشباب (ذكورًا وإناثًا).

بناءً على مُخرجات الاستمارة المنجزة، حدّدنا أسماء المؤثرين الدينيين الذين يحظون بثقة شباب العيّنة. وبعد ذلك، لاحظنا - نتنوغرافيًا - محتوى الصفحة الدينية للداعية الأكثر شعبية، في فيسبوك.

2. مفاهيم الدراسة

أ. الشبكة الاجتماعية

ارتبطت شبكات التواصل الاجتماعي بشبكة الويب التي يعدّها تيم بيرنرز-لي Tim Berners-Lee وسيلة للتواصل على صعيد كوكبي، مجانية ومفتوحة للجميع، تعمل على تمكين جمهور واسع من تبادل معلومات، يُقدّمها مشرفٌ أو مالك، في أمانٍ تامٍّ. وقد رأى بيرنرز-لي أن هذه المنصّات التواصلية أُنشِئت من أجل تعزيز الحوار بين مستعملي الإنترنت، من دون قيود عبر الميديا الجديدة[8]. لكننا نعرف، في الوقت الراهن، أن تصوّره بات مجانبًا الواقع. وقد حدث التطوّر الفعلي الذي شهدته شبكات التواصل الاجتماعي مع الجيل الثاني من شبكة الويب Web 0.2، في بداية القرن الحادي والعشرين.

يُعرّف مانويل كاستلز الشبكة بأنها مجموعة من العُقَد المترابطة والمتداخلة[9]، لكل منها دوره داخل الشبكة. ومن ثم، ينبغي لنا ألّا نُرادف بين الشبكة والعُقَد التي لا تعدو أن تكون جزءًا من الشبكة بوصفها كيانًا قائمًا بذاته. وقد "ظهر المفهوم أول مرة في مقالة للأنثروبولوجي البريطاني جون أ. بارنز، في عام 1954[10]، التي حلّل فيها العلاقات بين أفراد جزيرة صغيرة في النرويج"[11]. وينبغي لنا ألّا نحصر مفهوم الشبكة في العلاقات، بل يجب أن نأخذ في الحسبان وجود ارتباط بين هذه العلاقات، فـ "ما يحدث في سلسلة منها يؤثر في الأخرى"[12].

5 Vincent Berry, "Ethnographie sur Internet: Rendre compte du virtuel," *Les Sciences de l'éducation - Pour l'Ère nouvelle*, vol. 45, no. 4 (2012), p. 36.

6 Mélanie Millette et al., *Méthodes de recherches en contexte numérique: Une orientation qualitative* (Montréal: Presse de l'Université de Montréal, 2020), p. 29.

7 Christine Hine, *Ethnography for the Internet: Embedded, Embodied and Everyday* (London/ New York: Bloomsbury Academic, 2015), p. 59.

8 Francine Chrest & François Bédard, *Les racines communicationnelles du Web et des médias sociaux*, 2ème éd. (Québec: Presse de l'université du Québec, 2013), p. 137.

9 Manuel Castells, *La galaxie internet*, Paul Chamla (trad.) (Paris: Fayard, 2001), p. 9.

10 J. A. Barnes, "Class and Committees in a Norwegian Island Parish," *Human Relations*, vol. 7 (1954), pp. 39-58.

11 نادية العالية، "تيبولوجيا الهوية الدينية الرقمية: دراسة سوسيولوجية لتعبيرات الشباب الدينية عبر فيسبوك"، **عمران**، مج 12، العدد 45 (صيف 2023)، ص 10.

12 Pierre Mercklé, *La sociologie des réseaux sociaux* (Paris: la Découverte et Seryos, 2002), p. 8.

أما من الناحية الإجرائية، فإنّ الشبكة تُحيل على مجموعة من المواقع الرقمية التي تتيح للمستخدمين إنشاء علاقات وروابط اجتماعية، شخصية وعاطفية ومهنية، عبر الإنترنت، كما تتيح إنتاج محتويات رقمية وإعادة إنتاجها، فضلًا عن التفاعل مع ما ينشر في هذه المواقع. وتعتبر الشبكات الاجتماعية وسائط جديدة، في مقابل الوسائط التقليدية. وعبارةُ "وسائط جديدة" مصطلحٌ شاملٌ، يشير إلى الوسائط الرقمية عامةً. وغالبًا ما يستخدم المصطلحان، الوسائطَ الجديدةَ، والوسائطَ الرقميةَ، للدلالة على المعنى نفسه[13].

ب. الاستعمال الديني

يُميّز سيرج بروكس بين الاستعمال Usage والاستخدام Utilisation[14]؛ إذ يُدرَج اللفظ الأول ضمن تساؤل سوسيولوجي يأخذ في الحسبان سياق فعل الاستعمال، إضافة إلى التاريخ الشخصي للمستخدم في تعامله مع الأجهزة التقنية، كما يشير إلى الروابط النفسية والاجتماعية التي تربط المستخدم بالجهاز التقني. أما لفظ "الاستخدام"، فيشير إلى فعل توظيف الجهاز التقني[15].

لا يُحيل الاستعمال على توظيف الأفراد التكنولوجيا في بُعدها التقني فحسب، بل يُحيل أيضًا على أبعاد نفسية واجتماعية تُحدّد سياق الفعل؛ إذ تتحدد طبيعة الاستعمال وطريقته بعوامل نفسية واجتماعية خاصة بالمستعمل، في حين يُحيل الاستخدام على البعد التقنوي الخالص. ولا نطلق لفظ الاستعمال على استخدام التقنية إلّا إذا تكرر الفعل وتحوّل إلى نشاط عادي، يزاوله الفرد باستمرار، أي إنه يتحوّل إلى جزء من حياته. وبذلك "يشير الاستعمال إلى ما يفعله الناس حقيقة بالتقنية، أي إنه يشير إلى مسألة التملّك الاجتماعي للتكنولوجيا، ويسائل علاقة الأفراد بالأشياء التقنية ومحتوياتها، ثم إن الاستعمال فيزيائيًا يُحيل على استعمال وسيلة إعلامية أو تكنولوجية قابلة للاكتشاف والتحليل عبر ممارسات وتمثّلات خاصة"[16].

الاستعمال، إذًا، هو الاستعانة بوسيلة أو تقنية مع الوعي بتمثّلات محددة، ويستهدف تحقيق غايات معيّنة، تتباين من فرد إلى آخر.

13 Ruqayya Yasmine Khan & Ashely Kyong Aytes, "Islam and New Media: Has Islam Entered the Chat," in: Giulia Isetti et al. (eds.), *Religion in the Age of Digitalization: From New Media to Spiritual Machines* (London: Routledge, 2021), p. 13.

14 S. Proulx, "Trajectoires d'usages des technologies de communication: Les formes d'appropriation d'une culture numérique comme enjeu d'une société du savoir," *Annals of Telecommunications*, vol. 57 (2002), pp. 180-189.

15 نقلًا عن: بوخاري محمد وقاسمي إبراهيم، "الإعلام التقليدي والإعلام الجديد من خلال نظرية الاستخدامات والإشباعات"، **مجلة روافد للبحوث والدراسات**، مج 4، العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 2019)، ص 2.

16 المرجع نفسه، ص 29.

وما يهمنا، في هذه الدراسة، هو الاستعمال الديني لشبكات التواصل الاجتماعي. فإذا كان الاستعمال عمومًا يشير إلى العلاقة التي تربط الفرد بوسيلة تكنولوجية، أو بوسيط رقمي معيّن، والتي تتّصف بالديمومة، أي بمواظبة الفرد على استخدامها على نحو قصدي، فإن الاستعمال الديني هو نوع خاص من الاستعمال الموجّه نحو تلبية غايات دينية؛ إذ يشير إلى توظيف الأفراد شبكات التواصل الاجتماعي لغايات وأغراض دينية، توظيفًا ينجم عنه تلبية احتياجات معيّنة.

ج. السلطة الدينية

تحاجّ هايدي كامبيل، من خلال مراجعة مجموعة من الأدبيات التي تناولت السلطة الدينية، بأن المفهوم غالبًا ما يُوظَّف في علاقة بمصطلح القوة Power. وفي أدبيات عديدة، تشير السلطة إلى السلطة الأيديولوجية، أو السلطة الأخلاقية، أو السلطة العليا، عندما يتعلّق الأمر بقضايا الحكم (والدولة). وفي أدبيات أخرى، يُستخدم مصطلح السلطة للإشارة إلى النصوص أو المعلومات المتوافرة، في شبكة الإنترنت أو في غيرها. وهذا يُبيّن أنّ المقصودَ بالسلطة يعوزُه مفهوم متّفق عليه في دراسات الإنترنت[17].

لذلك، تدعو كامبيل إلى تدقيق المفهوم، من خلال تحديد مستويات السلطة التي تخضع لتأثير الإنترنت؛ وهي لا تعني تحديد التأثير، من خلال التوجيه والتحكم، الذي يمارسه بعض الأفراد على الآخرين فحسب، بل تعني أيضًا "تحديد الشكل أو النوع المحدّد للسلطة التي تخضع للتأثير. تتطلّب دراسة السلطة عبر الإنترنت، إذًا، تحديد هذه الطبقات المتعددة لاكتشاف إن كانت الأدوار أو الأنظمة أو المعتقدات أو المصادر الدينية هي التي تخضع للتأثير"[18].

تجنبًا للَّبس، لا بد من تحديد ما نقصده بالسلطة في هذه الدراسة. إننا نستعمل مفهوم السلطة للإشارة إلى الإمكانية والقدرة التي يملكها بعض الأفراد للتأثير في الآخرين وتوجيههم والتحكّم فيهم. ونحن لا نقصد القوة أو العنف، بل إمكانية التأثير في اعتقادات الأفراد وسلوكهم. وحين نضيف نعت "الديني" إلى المصطلح، فنحن نقصد شكلًا محدّدًا من السلطة، هو السلطة الدينية؛ ومن ثم نستبعد السلطة بمعناها القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهكذا، فإننا نُعرّف السلطة الدينية بوصفها الشرعية التي يكتسبها بعض الأفراد أو الفاعلين للحديث، باسم الدين، والفصل بين الحلال والحرام، وما ينبغي فعله والامتناع عن فعله، من أجل التأثير في جمهور معيّن.

17 Heidi Campbell, "Who's Got the Power? Religious Authority and the Internet," *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 12 (2007), p. 1045.

18 Ibid., p. 1044.

د. المؤثر الرقمي الديني

ينتمي مفهوم المؤثر إلى المجال الاقتصادي، خاصة مجال التسويق Marketing. ويشير التأثير، في هذا السياق، بحسب أنجيليك غزلان، إلى "الفعل الذي يمارس على شخص أو شيء ما، فينتج منه أثرٌ". ويلقي مفهوم التأثير أيضًا الضوء على علاقة السلطة التي يمارسها شخص أو مجموعة على شخص أو مجموعة أخرى، فتؤدي إلى التأثير في آرائهم وتُقيّد حريتهم في التصرّف[19]. ويشير ستيفان لورينز Stéphane Laurens إلى أن التصوّر السائد عن التأثير يفيد أنه يُحيل على مفاهيم الخضوع والطاعة والتبعية والتلاعب[20]. ويمكن اختزال هذه المفاهيم في مفهوم السلطة؛ إذ يكون للمؤثر، سواء كان فردًا أو مجموعةً، سلطةٌ على الآخرين، أفرادًا كانوا أم مجموعات. وقد ظهر مفهوم المؤثرين مع انتشار شبكات التواصل الاجتماعي. والمؤثر هو "الفرد الذي، من خلال قوّته الإعلامية، وموقعه في شبكات التواصل الاجتماعي، يؤثر في مجتمعه، خاصة من ناحية العادات الاستهلاكية"[21]. ويتعلّق الأمر، في هذا السياق، بالمؤثر الرقمي الذي ينتج محتويات رقمية تُمكّنه من توجيه سلوك متابعيه.

انتقل مفهوم المؤثرين، إذًا، من مجال التسويق الاقتصادي التقليدي، إلى التسويق الرمزي المتعلق بالأفكار والقيم والثقافة بمعناها الواسع، ومن الاعتماد على وسائط تقليدية، مثل الراديو والتلفزيون، إلى توظيف شبكات التواصل الاجتماعي. وهذا الارتباط بين المؤثرين وشبكات التواصل الاجتماعي هو ما جعل دنكن وات Duncan J. Watts وبيتر دودز Peter Sheridan Dodds ينظران إلى المؤثرين "بوصفهم قادة الرأي الرقمي الذين يؤثرون في سلوك عدد كبير من الأشخاص، من خلال منشور على منصة إنستغرام أو مقطع فيديو على منصّة يوتيوب"[22].

تهتم هذه الدراسة، في المقام الأول، بالمؤثر الرقمي الديني؛ وهو نوع من المؤثرين لم يظهر إلّا حديثًا. ونُحاجّ بأن تعريف المؤثر الديني ينبغي أن يشتق من تعريف المؤثر الرقمي نفسه. فإذا كان المؤثر الرقمي، عمومًا، هو الشخص الذي يتمتع بكاريزما خاصة، وبشخصية قيادية تُمكّنه من التأثير في جمهور واسع، فإن المؤثر الديني هو شخص يُمكنه، من خلال تكوينه الديني والعلمي، أو من خلال كاريزما خاصة، التأثيرُ في مستعملي شبكات التواصل الاجتماعي، وخلقُ قاعدة من متابعي محتواه الديني في الشبكات الاجتماعية. ولا يمكنه تحقيق ذلك في غياب السلطة. وقد تكون هذه السلطة شخصية ترتبط بمواصفات متوافرة فيه، تجعله مؤثّرًا وقياديًا دينيًا، وقد تكون مؤسساتية إذا كان يُمثّل مؤسسة (دينية) معيّنة.

ثانيًا: الاستعمالات الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي: نحو تيبولوجيا للاستعمال الديني

في البداية، نعرض في هذا المحور نتائج الدراسة الكمية بطرائق الخصائص السوسيوديموغرافية بالنسبة إلى المستجيبين. تتكوّن العيّنة من 80 مستجيبًا، مع تقارب بين نسبة الذكور والإناث؛ إذ مثلت نسبة الإناث 50.6%، في حين مثّلت نسبة الذكور 49.4%. أما بالنسبة إلى أعمار المستجيبين، فقد توزّعت العينة المستجيبة على غرار ما هو مبيَّن في الشكل (1).

الشكل (1) توزيع أفراد العيّنة بحسب متغيّر السن

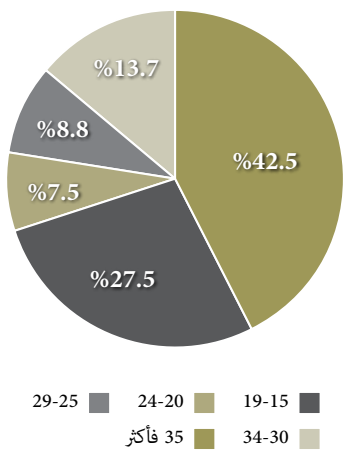

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ أن الفئة المُهيمنة على العيّنة هي الفئة العمرية 35 عامًا فأكثر؛ إذ مثّلت 42.5%، تليها الفئة العمرية 15-19 عامًا، التي بلغت نسبتها 27.5%، ثم الفئة العمرية 30-34 عامًا، بنسبة 13.7%، ثم بقية الفئات.

19 Angélique Gozlan, "Réseau, mon beau réseau social, influence-moi!," *Adolescence*, vol. 40, no. 2 (2022), p. 404.

20 نقلًا عن: Ibid., p. 405.

21 Ibid.

22 نقلًا عن:
Lhoucine Ouahi & Meriem Melghagh, "Étude empirique sur le rôle des influenceurs digitaux dans la stratégie marketing digitale," *Revue Internationale des Sciences de Gestion*, vol. 3, no. 4 (2020), pp. 203-204.

أما بخصوص متغيّر العمل، فإن 59.5% منهم يمارسون نشاطًا مهنيًّا، في مقابل 40.5% لا يمارسون أي نشاط مهني. ويقطن أغلبهم في الوسط الحضري، بنسبة تبلغ 80%.

1. نشر المحتوى الديني في شبكات التواصل الاجتماعي

شهدت استعمالات الشبكات الاجتماعية تطوّرًا ملحوظًا؛ فهي لم تعُد وسائط للاتصال والتواصل فحسب، بل صارت أيضًا وسائط لإنتاج المعلومة وتسويقها، تلبية لاحتياجات مختلفة لدى الأفراد المستخدمين. وفي هذا السياق، نشأت أشكال مختلفة من الاستعمال الديني لهذه الشبكات. وقبل استكشافها، لا بد أولًا من عرض موقف الشباب المستجيبين من استعمال الشبكات الاجتماعية لنشر محتوى ديني (ينظر الشكل 2).

الشكل (2) موقف المستجيبين من توظيف الشبكات الاجتماعية لنشر محتوى ديني

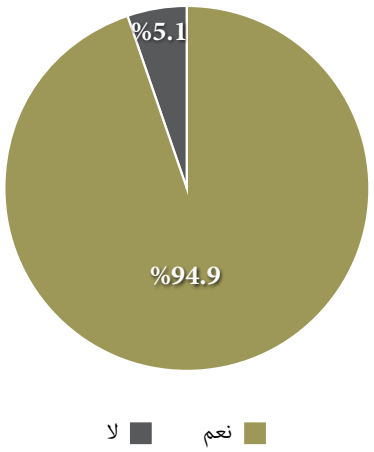

المصدر: المرجع نفسه.

يتبيّن، من الشكل (2)، أن موقف الشباب من نشر المحتوى الديني على الشبكات إيجابي جدًّا؛ إذ يتفق 94.9% من المستجيبين مع هذه الممارسة؛ ما يعني أنهم تجاوزوا مرحلة التفاوض المتعلقة بقبول الاستعمال أو رفضه، نحو مرحلة التكيّف معه وتذويته، بوصفه شكلًا أساسيًا من أشكال أخرى في استعمال الشبكات الاجتماعية. وما يؤكد ذلك هو توجّه المستجيبين إلى مشاركة Share محتوى ديني مختلف على هذه الشبكات، وممّا يُلاحظ ذلك التباين بين وتيرة المشاركة وحدّتها؛ من المشاركة الدائمة إلى المشاركة المتقطّعة.

تؤشر النتائج السابقة إلى تبنّي الاستعمال الديني للشبكات الاجتماعية من أفراد المجتمع، وقد حدث هذا التذويت بسرعة؛ إذ نسجل في السنوات الأخيرة ارتفاعًا مطّردًا لحجم المحتوى الديني على شبكات التواصل الاجتماعي؛ وقد وقفنا على ذلك في دراسة أنجزناها على الحسابات الشخصية لمستخدمي منصة فيسبوك[23]. صمم إفريت روجرز ما يُسمّيه "معدّل التبني" الذي يحيل على "السرعة النسبية التي يجري بها تبنّي الابتكار بين أعضاء المجتمع. في البداية، لا يتبنّاه سوى عدد ضئيل من الأفراد، لكن منحنى الانتشار سرعان ما يبدأ في الصعود مع تبنّي المزيد منهم له. ثم يبدأ مسار معدّل التبنّي في الاستقرار، مع استمرار عدد ضئيل من الأفراد في الإحجام عن تبنّيه"[24]. ويتجلّى هذا الأمر من خلال نسبة رافضي نشر المحتوى الديني التي لا تتجاوز 5.1%، ما يعني أننا نشهد مرحلة استقرار منحنى التبنّي. وبما أن استعمال الشبكات الاجتماعية لنشر المحتوى الديني قد صار أمرًا واقعًا، فقد سعت الدراسة لاستكشاف طبيعة هذا المحتوى (ينظر الشكل 3).

يُبيّن الشكل (3) أن المعلومة الدينية والقرآن الكريم يكونان في رأس قائمة أشكال المحتوى الديني التي يشاركها المستجيبون في الشبكات، وذلك بنسبة 56.1 و54.4% على التوالي. ثم يأتي نشر الأذكار والأقوال الدينية والأدعية في المرتبة الثانية، بنسبة 49.1%. ويشارك أفراد العيّنة أيضًا مقاطع فيديو لشيوخ ودعاة دينيين، بنسبة 33.3%، وصورًا ذات أبعاد دينية، بنسبة لا تتجاوز 15.8%.

بعد مشاركة المعلومة الدينية، تأتي مشاركة المستجيبين محتوًى يتعلّق بالقرآن الكريم، بوصفه يمثل كلام الله المقدس. وتؤدي مشاركة المحتوى القرآني مع الأصدقاء في الشبكات مجموعة من الوظائف، مثل الوعظ والإرشاد والتذكير بالدين.

يُضاف إلى ذلك نشر الأدعية، خاصة أيام الجمعة والمناسبات الدينية، فضلًا عن الأذكار والمواعظ الدينية ومقاطع الفيديو التي يتناول فيها الدعاة قضايا دينية. يمكن إدراج مشاركة هذا المحتوى في إطار عام نُسمّيه "الدعوة الدينية"، والمقصود بها في هذا السياق الدعوة التي تتّخذ أسلوبًا وعظيًّا أو إرشاديًّا أو تذكيريًّا أو تكون بمنزلة إسداء نصح للمسلمين أنفسهم، لا الدعوة إلى الإسلام عامةً. وقد ازداد استخدام الشبكات الاجتماعية وسيطًا لممارسة هذا النوع من الدعوة، وينعكس

23 ينظر: العالية.

24 Everett M. Rogers, *Diffusion of Innovation*, 3rd ed. (New York: The Free Press, 1983), p. 21.

الشكل (3) طبيعة المحتوى الديني الذي يشاركه المستجيبون على شبكات التواصل الاجتماعي

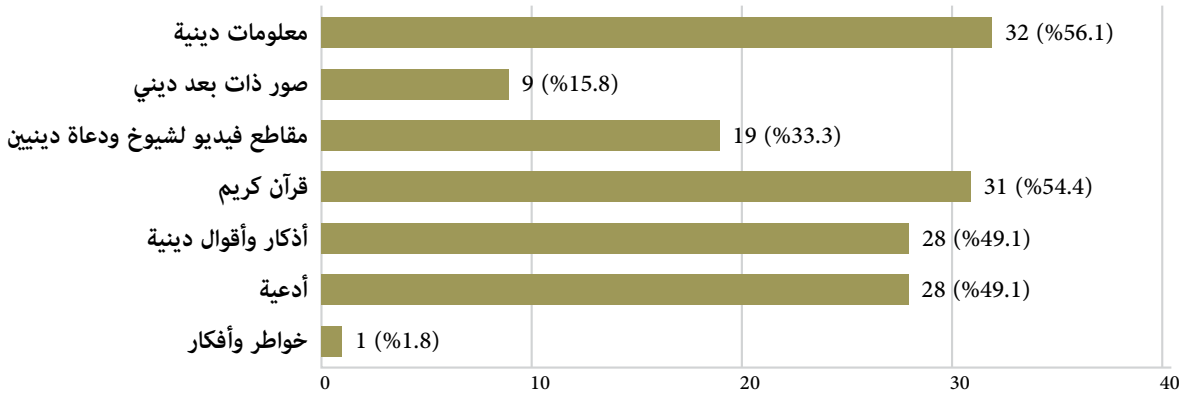

المصدر: المرجع نفسه.

ذلك في ظهور عدد متزايد من الصفحات الدينية في شبكات التواصل الاجتماعي، متخصصة في ممارسة الدعوة الدينية.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن شباب العيّنة قد ذوّتوا "ثقافة مشاركة المحتوى الديني" في شبكات التواصل الاجتماعي. فإلى جانب الاستعمالات المختلفة لهذه الشبكات في الترفيه والتسلية والتواصل والعمل والتجارة وغيره، ثمة أيضًا الاستعمال الديني، ولا شك في أنّ لهذا الاستعمال استراتيجياتِه وأهدافَه وأثرَه في بناء هوية الأفراد وتوجّهاتهم ومواقفهم الدينية، وإعادة بنائها أيضًا.

2. الغاية من الاستعمال الديني لشبكات التواصل الاجتماعي

استنادًا إلى ماكس فيبر[25]، لا يخلو أيّ فعلٍ إنساني من القصدية؛ إذ إنّ لكل فعل مقاصدَه ودلالاته التي يعيها الفاعل. وفعلُ استعمال الشبكات الاجتماعية لأغراض دينية، بدوره، موجّه بغاياتٍ ومقاصدَ، حاولنا الوقوف عليها من خلال السؤال الذي لخّصنا إجاباته التي حصلنا عليها في الشكل (4).

أ. البحث عن المعلومة الدينية ومشاركتها

يتبيّن أن البحث عن المعلومة الدينية ومشاركتها يُشكّلان غاية أساسية من الاستعمال الديني للشبكات الاجتماعية. ويتأكد ذلك إذا ما قارنّاها بما توصّلنا إليه من خلال السؤال السابق بشأن طبيعة المحتوى الديني الذي يشاركه المستجيبون؛ إذ يبحث الشباب عن المعلومة الدينية في المقام الأول، ويشاركونها أصدقاءَهم ومحيطهم (56.1%). وحين يتعلق الأمر بالغاية من هذا الاستعمال، نجد النسبة السابقة نفسها تقريبًا من المستجيبين (55.2%) ممن ذكروا أن استعمالها موجّه بالبحث عن المعلومة الدينية.

يمكن تفسير لجوء الشباب إلى الإنترنت للبحث عن المعلومة الدينية بسهولة الولوج إليها، وعدم تقيّد الفرد بزمان ومكان معيّنَين للحصول عليها. يضاف إلى ذلك وفرة العرض، فثمة عدد لا يُحصى من المواقع الدينية والتطبيقات على الهاتف التي تجيب عن الأسئلة الدينية في زمن قياسي، وهي ميزة من ميزات الخدمة الآنية في الشبكات الاجتماعية.

بهذا المعنى، صارت شبكة الإنترنت "وسيلة ومكانًا. فهي وسيلة للوصول إلى الأشخاص، كما هو الشأن بالنسبة إلى التواصل، وهي مكان يمضي فيه الناس الوقت في الاستعلام، أي الحصول على المعلومة والانفتاح على تنشئة جديدة"[26]. واستنادًا إلى مورتين هوجسغارد

25 ينظر:
Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (Berkeley: University of California Press, 1978).

26 Isabelle Jonveaux, *Dieu en ligne: Expériences et pratiques religieuses sur internet* (Paris: Bayard, 2013), p. 58.

الشكل (4) الغاية من الاستعمال الديني للشبكات

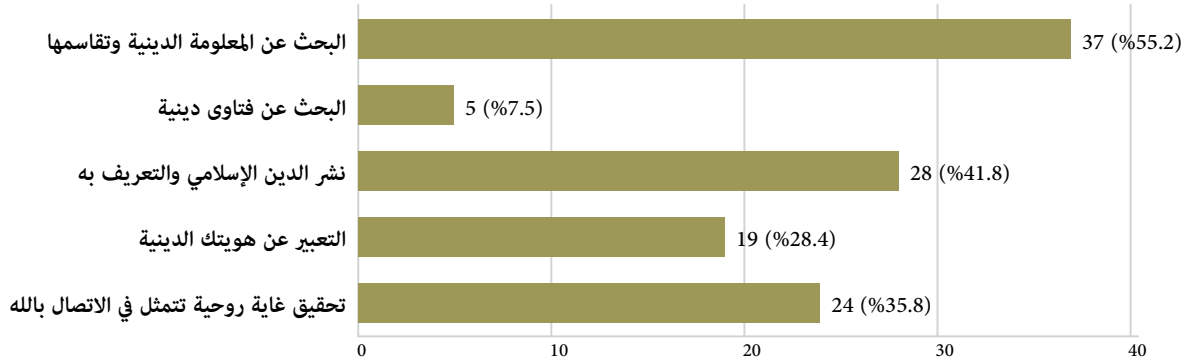

المصدر: المرجع نفسه.

ومارغيت واربـورغ[27]، نُسمّي استعمال هذه الشبكات للبحث عن المعلومة الدينية الاستعمال الديني المعرفي لشبكات التواصل الاجتماعي Cognitive Religious Use of Social Networks.

إن الإقـرار بـأن "الاسـتـعمال الديني المعرفي" هو الغالب على الاستعمالات الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي يعني أن هذه الشبكات أصبحت أداة أساسية للتنشئة الدينية، تنافس المؤسسات الدينية التقليدية؛ إذ "إن تلبية الاحتياجات الدينية تؤدي بسرعة إلى تعزيز التنشئة الدينية عبر الإنترنت نتيجةً للإشباع الفوري. وتفيد نتائج أدبيات حديثة أن الناس يتعلّمون الدين عبر الإنترنت، أكثر مما يتعلمونه من الأسرة والعائلة ومصادر تقليدية أخرى"[28].

تؤكد هذه الأدبيات وغيرها تراجع دور المؤسسات الدينية التقليدية، مع ظهور قنوات جديدة للتنشئة الدينية، متمثلةً في الشبكات الاجتماعية. ومن ثمّ، صارت هذه القنوات تمثّل تهديدًا ومصدرًا للعديد من الأخطار؛ يتعلق أولها بمصدر المعلومات الدينية التي تجري مشاركتها و"نقص الشفافية بشأن مصدر هذه المعلومات، ما يفسح المجال أمام الشك في أصالة المعلومة وصحّتها"[29].

قد نجد في التضارب والاختلاف بشأن بعض القضايا الدينية، بين مستعملي الشبكات الاجتماعية، مثالًا دالًّا على ما أشرنا إليه. و"من بين الأخطار أيضًا ظهور إمكانيات جديدة للتنشئة الدينية خارج الجماعة، يمكن أن تُهدّد وحدتها"[30]. وتتيح هذه الإمكانيات ميلاد سُلَط دينية جديدة، تنافس أو تُهدّد السُّلط الدينية القديمة التي تُمثّلها المؤسسات الدينية التقليدية، مثل الزوايا والمساجد والأسرة والدين الرسمي وغير الرسمي (المتمثل في حركات الإسلام السياسي). وقد عبّر رشيد جرموني عن ذلك، بـ "نزع القداسة عن المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية"، وذلك نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب عامل أساسي، هو 'الانفتاح على منتجات الثورة الرقمية الذي جعل ثقافة الجيل الحالي ثقافةً تميل إلى الحرية، وإلى نزع القداسة عن كل شيء'"[31]. وأدى ذلك إلى انعدام الثقة في الفاعل الديني الرسمي والمؤسسات الدينية التي يُمثّلها، وقد يكون الإقبال على الشبكات الاجتماعية، بوصفها مصدرًا للاستعلام الديني، بسبب غياب الثقة أو تدنّيها في المؤسسات الدينية التقليدية.

فـضلًا عن ذلـك، "يـرى بعضهم أن هذه التنشئة تضمن توازنًا نفسيًّا"[32]؛ إذ إن ظهور هذه القنوات الجديدة لا يُهدّد بالضرورة

27 Morten T. Højsgaard & Margit Warburg (eds.), *Religion and cyberspace* (London: Routledge, 2005).

28 Amanda Jo Ratcliff, Josh McCarty & Matt Ritter, "Religion and New Media: A Uses and Gratifications Approach," *Journal of Media and Religion*, vol. 16, no. 1 (2017), p. 21.

29 Ibid., p. 76.

30 Ibid., p. 81.

31 رشيد جرموني، **الدين والإعلام في سوسيولوجيا التحوّلات الدينية**، ط 2 (الرباط: دار القرويين للنشر والتوزيع، 2022)، ص 38.

32 Ratcliff, McCarty & Ritter, p. 81.

السلطة الدينية للمؤسسات التقليدية بقدر ما يدعمها، ويعكس تكيّف الأفراد مع مستجدات الثورة الرقمية. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار "الاستعمال الديني المعرفي" للشبكات الاجتماعية نتيجةً طبيعيةً للتقدم التكنولوجي الذي يشهده المجتمع الإنساني، وليس بالضرورة ردّة فعل على واقع سياسي أو اجتماعي أو ديني مُحدّد.

تتأكد رؤية الشبكات الاجتماعية بوصفها وسائط للتنشئة الدينية والحصول على المعلومة من خلال أجوبة المستجيبين عن سؤال يتعلّق بمصدر المعلومة الدينية؛ إذ بلغت نسبة الذين اختاروا جواب المواقع والصفحات الدينية 59.5%، بينما لم تتجاوز النسبة 10% عندما تعلّق الأمر بالقنوات الدينية التلفزيونية والفقهاء وأئمة المساجد.

تُبيّن هذه الأرقام تراجع الإعلام الديني التقليدي؛ إذ لم تعد القنوات التلفزيونية الدينية الوسيط الرئيس الذي يضطلع بمهمة التنشئة الدينية بعد ظهور الشبكات الاجتماعية التي مكّنت الشباب من الولوج المباشر إلى المعلومة من دون وسائط. ويقال الشيء نفسه عن سلطة الفقيه وعالم الدين؛ فبعد أن كان "حاملو الكلمة الدينية الشرعيون"[33] هم العلماء والفقهاء والزوايا، أصبح الدعاة - المؤثرون في الشبكات حاملين أيضًا الكلمة الدينية، وصاروا ينافسون العلماء والفقهاء، كما أصبحت المعلومة الدينية متاحة للجميع.

يتمثّل التحوّل الكبير الذي شهده هذا العصر، إذًا، في التغيّر الذي عرفته علاقة الفرد بالدين: "إذا كان الدين في السابق يُنقل عن طريق وسيط وسلطة دينية، فإنه اليوم يُنقل بطريقة مباشرة"[34]. لكنّ ذلك لا يعني أنّ فعل التنشئة الدينية الحديثة أصبح خاليًا من السلطة؛ بل إنّ التحوّل الذي حدث هو في مواقع هذه السلطة، إذ انتقلت من الفاعلين الدينيين التقليديين إلى فاعلين جدد، هم "المؤثرون الدينيون". وقد نعتناهم بهذا الاسم بدلًا من "الدعاة الجدد" في الشبكات؛ أولًا، تمييزًا لهم من مفهوم "الدعاة الجدد" الذي ارتبط بظاهرة الإعلام الديني التلفزيوني. وثانيًا، لأن هؤلاء ليسوا بالضرورة فقهاء أو علماء متخصصين في الدين، ومع ذلك تمكّنوا من التأثير في جمهور كبير من المتابعين.

ب. نشر تعاليم الدين الإسلامي

إذا كان معظم المستجيبين قد أشاروا إلى أن الغاية من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي هي الحصول على المعلومة الدينية، فإن نسبة كبيرة (41.8%) تنظر إلى الشبكات بوصفها وسيلة للتعريف بالدين الإسلامي ونشر تعاليمه. وتدخل هذه الممارسة ضمن ما يسمى "ممارسة الدعوة".

نستعمل هذا المفهوم في دراستنا بمعنى تبليغ الناس بالإسلام من خلال الحثّ على الالتزام بتعاليمه، قولًا وعملًا، عبر الشبكة التي تُستعمل لنشر محتوى ديني يُعرّف بالدين الإسلامي ويُذكّر به. وهذه الدعوة موجّهة نحو المسلمين أنفسهم، لأن المحتوى الديني تجري مشاركته مع قائمة الأصدقاء؛ ومن ثم، فإننا بصدد شكل من أشكال "الدعوة الداخلية". وقد يحدث أن يشارك مستعملو الشبكات محتوًى دينيًّا مع جمهور أوسع، فيصبح متاحًا للجميع، فنكون أمام "دعوة خارجية".

ج. تحقيق الأمن الروحي

أشارت نسبة من المستجيبين (35.8%) إلى أن الغاية من استعمالهم الشبكاتِ الاجتماعية هي تحقيق الأمن الروحي؛ أي إن هدفهم هو استثمارها لتحقيق غاية روحية هي التقرّب إلى الله. ويتحقق لهم ذلك من خلال الاستماع إلى القرآن الكريم، أو الانخراط في حملات الاستغفار والصلاة على الرسول في الشبكات، أو متابعة موعظة دينية يبثّها أحد الدعاة.

تتحقق الطمأنينة الروحية التي يسعى لها مستخدم الشبكات، إذًا، من خلال الانخراط في مثل هذه الممارسات والانضمام إلى مجموعات دينية يجمعها قاسم مشترك متحقّق في التجربة الدينية التي تُعاش في الشبكة؛ ومن ثم يكتسب المستخدم، من خلال حضوره في الشبكة شعورًا فرديًّا يتمثّل في الرضا والارتياح النفسيين، وشعورًا جماعيًا يتمثّل، على سبيل المثال، في الانتماء إلى مجموعة دينية إسلامية متماسكة. وقد خلص جرموني من قراءته للتقرير العربي المتعلق باستعمالات الشباب للإنترنت إلى أن "الفضاء الرقمي التفاعلي يشكّل موردًا ضخمًا للغذاء الروحي الإيماني"[35].

د. التعبير عن الهوية الدينية الفردية

بناءً على المعطيات الإحصائية، وجدنا أن 28.4% من المستجيبين رأوا أنّ التعبير عن هويتهم الدينية الإسلامية هو غايتهم الأساسية من استعمالهم الديني للشبكات الاجتماعية. ومن خلال العودة إلى نتائج دراسات سابقة، توصل عبد الحكيم أحمين من خلال تحليل "نتائج الاستمارات إلى أن ما يقارب نصف العيّنة المشاركة، يعتبر أن الهوية الدينية هي الأكثر حضورًا على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يتقاطع مع نتائج دراسات سابقة اعتمدها الباحث، تمحورت

33 Rahma Bourqia, *Penser l'école penser la société: Réflexions sociologiques sur l'éducation au Maroc* (Casablanca: La Croisée des chemins, 2017), p. 58.

34 Ibid., p. 62.

35 جرموني، ص 142.

حول الاهتمام الكبير لمستعملي الفيسبوك بالقضايا الدينية أكثر من غيرها"[36]. وهكذا، تُعدّ شبكات التواصل الاجتماعي وسائط للتعبير عن الهوية الدينية، الفردية والجماعية، رقميًا؛ ونجد تعبيرًا عن هذه الهوية فيما ينشر من محتوًى ديني فيها، وفي التفاعلات الأفقية والعمودية التي تجري داخلها.

هـ. البحث عن الفتوى

على الرغم من أن النسبة التي تستعمل الشبكات الاجتماعية للبحث عن الفتوى ضئيلة، ولا تتجاوز 7.5%، فإن هذه النسبة تؤشر إلى تحوّل في تعامل الشباب مع الدين، وإلى استثمارهم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال. وهنا، تختلف الفتوى الإلكترونية (أو الرقمية) عن الفتوى التقليدية المباشرة في السياق الذي تُطلَب فيه وتُقدَّم. فإذا كانت الفتوى التقليدية تُطلَب وتُقدَّم وجهًا لوجه، فإن الفتوى الإلكترونية تُطلَب وتُقدَّم في الشبكة من خلال التقنيات الحديثة.

يمثل ظهور الفتوى الرقمية نتيجة حتمية للثورة الرقمية من ناحية، واستجابة للطلب على الفتوى الذي ارتفع مع تطور المجتمع من ناحية أخرى. ولذلك، لا يخرج استعمال شباب العيّنة الشبكاتِ الاجتماعية للحصول على الفتوى عن هذا السياق. غير أن هذا التغير في التعامل مع الفتوى لا يمسّ جوهر الدين. فعلى الرغم من الحرية التي يتيحها الفضاء الرقمي من ناحية تمكين جهات مختلفة، أفرادًا ومجموعات، من إصدار الفتوى، ومن ناحية تعدّد مصادرها بين فاعلين رسميين وغير رسميين، فإن ذلك لا يعني أن "الباب مفتوح على مصراعيه" أمام الجميع لإصدار الفتاوى.

وفي هذا السياق، يناقش جرموني المأزق الذي تشهده الفتوى الرسمية في مواجهة اكتساح الفتوى الإلكترونية، خاصةً مع تراجع الثقة بالفاعل الديني الرسمي، ويحاجّ بأن "صناعة الفتوى دخلت مرحلة جديدة مع الفورة التكنولوجية في عالم 'الميديا الدينية'، إلى درجة أصبح معها المشهد الديني في حالة من الفوضى والجدل، سواء على مستوى القضايا الفقهية أو المذهبية، أو على مستوى الممارسات الطقوسية أو من خلال التعاملات اليومية التي تشغل بال المسلم"[37]. وهذا ما نجده بوضوح في تعدد الفتاوى واختلافها في مواقع الإفتاء، وفي شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعكس الصراع بين الفاعلين الدينيين الرسميين وغير الرسميين.

و. الدفاع عن الهوية الدينية الجماعية

إلى جانب استعمال الشبكات الاجتماعية بحثًا عن المعلومة الدينية وممارسة الدعوة، تُمكّن هذه الشبكات مستعمليها من التعبير عن هويتهم الجماعية. ويظهر ذلك بوضوح من خلال ردات الفعل المُعبَّر عنها في حالة الإساءة إلى الدين الإسلامي، وقد اعتبر 90.5% من الشباب المستجيبين، الشبكاتِ وسيلةً للدفاع عن الدين الإسلامي في حالة المساس بمقدّساته. ويمثّل الشكل (5) هذه النتائج المشار إليها.

الشكل (5) موقف المستجيبين من الشبكات الاجتماعية باعتبارها وسيلة للدفاع عن الدين

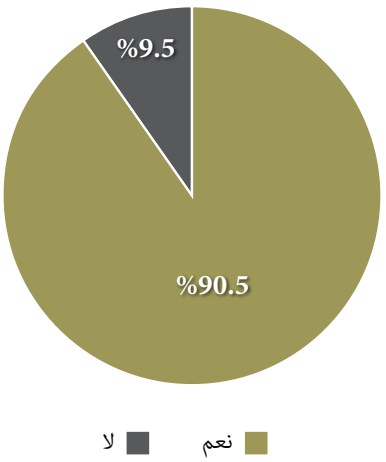

المصدر: المرجع نفسه.

يكون الرد على الإساءة إلى الدين إما من خلال توحيد صور الملفات التعريفية Profiles ومشاركة صورة تُعبّر عن الاستياء والرفض التام للإساءة، وإما من خلال الهاشتاغات Hashtags. وقد عبّر 74% من المستجيبين عن موقف إيجابي تجاه اعتماد هذه الأدوات للدفاع عن الدين. ولم تتجاوز نسبة رافضيها 26% من العيّنة.

يُعدّ الهاشتاغ، إذًا، أحد أشكال الدفاع عن الهوية الدينية الجماعية، ويُستخدَم للتضامن مع القضية الفلسطينية، أو للتنديد بالإساءات المتكررة إلى الدين الإسلامي عن طريق الشعارات، وفكرة استخدام الشعارات هي فكرة قديمة، ارتبطت، بحسب إميل دوركهايم، بالشعوب الطوطمية الأسترالية؛ إذ تلجأ القبائل الطوطمية إلى وضع شعار لها من أجل "التعبير عن الوحدة الاجتماعية بشكل مادي، لتُصبح واضحة للجميع، لهذا سرعان ما أصبح استخدام الرموز

36 عبد الحكيم أحمين، **الهويات الافتراضية في المجتمعات العربية: أي دور لمواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الهوية؟** (الرباط: دار الأمان، 2017)، ص 219.

37 جرموني، ص 159.

الشعارية عامًّا بعد ولادة فكرتها"[38]. فالشعار تعبيرٌ عن الوحدة الاجتماعية التي تتحقق بوساطة الدين؛ ومن ثم هو تعبير عن هوية نحن-الجماعة. فهل يؤدّي الهاشتاغ الوظيفة نفسها؟

يرتبط لفظ الهاشتاغ بانتشار شبكات التواصل الاجتماعي، وقد بدأ استعماله أول الأمر في منصة تويتر سابقًا (إكس حاليًّا) في عام 2007، ثم اتّسع استعماله ليشمل شبكات اجتماعية أخرى. ويمكن اعتباره شعارًا يجري استعماله من مجموعة من الأفراد الذين يؤمنون بفكرة ما، أو يدافعون عن قضية معيّنة. وينتسب الهاشتاغ، بوصفه مفهومًا، إلى قنوات الدردشة Internet Relay Chat, IRC، وظاهرة الويب 2.0 التي تتميز بأنظمة العلامات التي يُنشئها المستخدم، وهي شائعة عبر العديد من المنصّات منذ عام 2007 (مثل Flickr وdel.icio.us). وحين استخدمه كريستوفر ريفز ميسينا Christopher Reaves Messina أول مرة، كان هدفه تمكين المستخدمين من متابعة المحادثات بشأن موضوعات معيّنة تهمهم والمساهمة فيها[39].

يُعبّر توظيف هذه الأدوات الدفاعية عن تذويت الشباب للرقمي، وعن تطوير هذه الآليات التي لم تكن متاحة بفضل إعدادات الشبكات الاجتماعية، بل هي تطويع لهذه التكنولوجيا حتى تخدم احتياجات الشباب الدينية ومطالبهم. والهاشتاغ من بين الأمثلة الدالة على ذلك؛ إذ لم يكن من بين الاختيارات المتاحة على منصة تويتر، بل طوّره مستعملون، ثم أُدمِج في التطبيق. ويعني ذلك أن المستعمل ليس سلبيًّا، بل إنه يُدبّر الاستعمال وفق استراتيجيات تخدم غاياته، وهي استراتيجيات تقع ضمن الإمكانيات المتاحة في الشبكات الاجتماعية أحيانًا، وخارجها أحيانًا. وهنا، يجري خلق "اختيار" جديد يجري إدماجه في منصّة الشبكة، لينتشر بين المستعملين. ويدعم ما قيل سابقًا نظرية هايدي كامبيل[40] التي تنظر إلى الأفراد والمجموعات الدينية المستخدمة الإنترنت والميديا (أو الوسائط) الجديدة على أنهم فاعلون ويتفاوضون لتشكيل هذه الميديا وفقًا لغاياتهم.

3. معرفة صفحات دينية في فيسبوك

تمثل منصّة فيسبوك الشبكة الأوسع شعبية في المغرب، بعد منصة يوتيوب، بنحو 18.95 مليون مستخدم في عام 2022، تليها منصة إنستغرام[41]. وهو الترتيب نفسه الذي حصلنا عليه في هذه الدراسة؛ إذ يُفضّل 67.1% من المستجيبين منصّة يوتيوب، وغير بعيد عنها تأتي المنصتان الأخريان (58.2%). ومن بين المستجيبين، 86.3% يملكون حسابًا على منصة فيسبوك. لذلك، ارتأينا أن نلقي الضوء على المحتوى الديني فيها، من خلال التساؤل أولًا بشأن معرفة المستجيبين صفحات دينية فيها (ينظر الشكل 6).

الشكل (6) معرفة المستجيبين صفحات دينية في فيسبوك

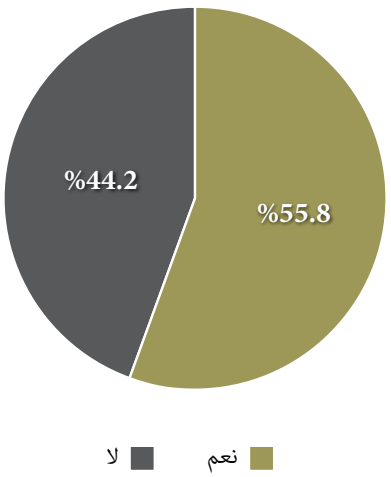

المصدر: المرجع نفسه.

وجدنا، في هذه الدراسة، أن أكثر من نصف العيّنة على معرفة بصفحات دينية في فيسبوك، بنسبة 55.8%. ونقصد بالصفحة الدينية، في هذا السياق، فضاءً رقميًّا يُنشِئه المستخدم، على نحو خاصّ، لمشاركة المحتوى الديني، وهذه الصفحة هي مستقلة عن حساب المستخدم الشخصي. وقد يلجأ بعضهم إلى استثمار حساباته الشخصية من أجل هذا الغرض. ويختار مستخدم الصفحة اسمًا يتناسب مع طبيعة الغاية التي أُنشِئت من أجلها، أو قد تأخذ اسم صاحبها. وفي هذه الحالة، لا تختلف الصفحة الدينية في فيسبوك كثيرًا عن حساب المستخدم الشخصي؛ إذ تتحدّد مورفولوجيتها من خلال المعطيات التالية:

38 إميل دوركهايم، **الأشكال الأولية للحياة الدينية المنظومة الطوطمية في أستراليا**، ترجمة رندة بعث (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 308.

39 Axel Bruns & Jean Burgess, "The Use of Twitter Hashtags in the Formation of Ad Hoc Publics," ARC Centre of Excellence for Creative Industries and Innovation, Queensland University of Technology Brisbane, Australia, pp. 2-3, accessed on 4/6/2025, at: https://acr.ps/1L9GPCv

40 ينظر:
Heidi A. Campbell, *When Religion Meets New Media* (London: Routledge, 2010).

41 Simon Kemp, "Digital 2022: Morrocco," *Datareportal*, 15/2/2022, accessed on 11/4/2025, at: https://acr.ps/1L9GPRZ

الشكل (7) مورفولوجيا الصفحة الدينية في فيسبوك

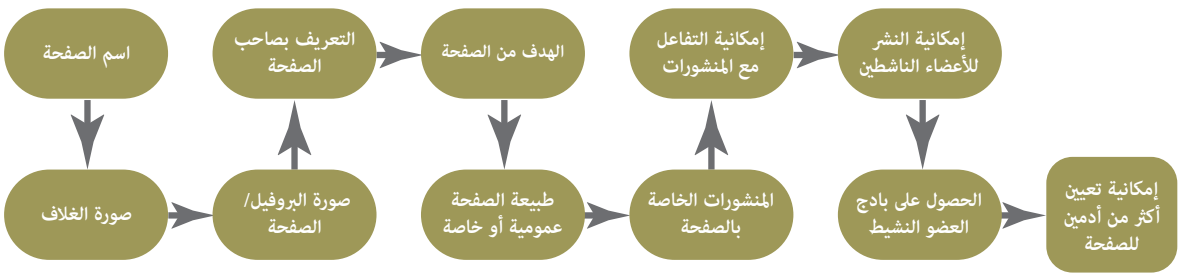

المصدر: المرجع نفسه.

تتحدّد الموضوعات التي تتناولها هذه الصفحات تبعًا لاختيارات صاحب الصفحة، وغالبًا ما يحاول الاستجابة لمتطلّبات المتابعين. وتراوح هذه الموضوعات بين كونها دينية خالصة ومناقشة مسائل مختلفة، لكن مع غلبة المحتوى الديني.

وتخضع هذه الصفحات لمنطق السوق، ويمكن قراءتها من خلال مفاهيم العرض والطلب والمنافسة. فكل صفحة دينية تحاول أن تُقدّم عرضًا (محتوًى دينيًا) يتناسب مع تطلّعات متابعيها فتستجيب لمتطلّباتهم. وقد وجدنا أن معظم هذه الصفحات عربية؛ إذ صرّح 63.6% من أصحابها بأن هذه الصفحات عربية، بينما صرّح 34.1% أنها مغربية تحديدًا. أما متابعة الصفحات الأجنبية، فلم تمثّل سوى 2.3%.

وقد مكّنت هذه الصفحات شرائح واسعة من الانخراط في باب "الدعوة الدينية" التي لم تعُد تقتصر على الشيوخ والعلماء والدعاة الدينيين، بل أصبح في إمكان أي مستخدم ممارستها من خلال نشر محتوى ديني. ومن ثم، ظهر جيل جديد من الدعاة الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي. وسنحاول فيما يلي استكشاف مدى متابعة المستجيبين، في هذه الدراسة، للدعاة في الشبكات الاجتماعية، وطبيعة علاقتهم بالفاعل الديني الجديد.

4. المؤثرون الدينيون وتغيّر مواقع السلطة الدينية

أصبحت متابعة المؤثرين في الشبكات الاجتماعية رائجة في هذا العصر. فلكل مؤثّر متابعوه الذين يتفاعلون معه. وما ينطبق على المؤثرين في مجالات مثل الفن والموسيقى والطبخ والرياضة والسياسة وغيرها ينطبق على المؤثرين الدينيين. وقد اخترنا تسميتهم "المؤثرين"، بدلًا من "الدعاة"؛ للدلالة على بروز جيل جديد من "الدعاة في الشبكة"، يختلفون عن الدعاة الدينيين التقليديين قبل ظهور الشبكات الاجتماعية. ومن ثم، تُميّزهم هذه التسمية من الدعاة التقليديين الذين كانوا يمارسون الدعوة في المساجد وجهًا لوجه، من دون الاعتماد على وسائط رقمية، كما تُميّزهم من الدعاة في حقبة القنوات التلفزيونية الدينية.

للوقوف على علاقة المستجيبين بالمؤثرين الدينيين، طرحنا سؤالًا عن مدى متابعتهم لهم، فحصلنا على النتائج التالية:

يتبيّن من الشكل (8) أن 73% من المستجيبين يتابعون مؤثّرًا دينيًا ينشط في الشبكات الاجتماعية، ما يعني أن هذه الممارسة باتت شائعة،

الشكل (8) متابعة المستجيبين للدعاة في الشبكات الاجتماعية

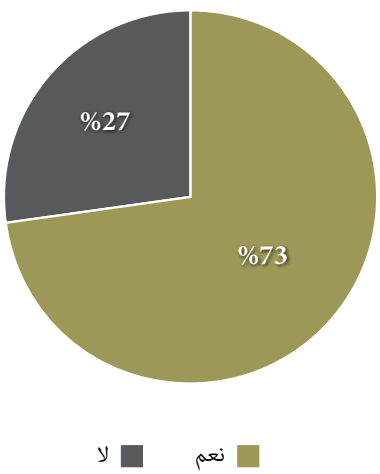

المصدر: المرجع نفسه.

ولا تختلف عن متابعة أيّ مؤثر في مجال آخر من المجالات المختلفة. من ناحية أخرى، وجدنا أن منصة فيسبوك تأتي في رأس قائمة الشبكات التي ينشط فيها هؤلاء المؤثرون الدينيون، وذلك بنسبة 42.6%، تليها منصة يوتيوب، بنسبة 33.3%، ثم إنستغرام، بنسبة 16.7%، بينما لا تتجاوز بقية المنصّات الأخرى، مثل تيك توك وإكس، نسبة 5%.

أ. الموضوعات التي يناقشها المؤثرون الدينيون

ترتبط درجة متابعة الصفحات الدينية بطبيعة الموضوعات التي يناقشها المؤثر الديني في الشبكة التي ينشط فيها. وكي نقف على ذلك، طرحنا على المستجيبين سؤالًا عن طبيعة تلك الموضوعات، وكانت النتائج كما يلي:

الشكل (9) الموضوعات التي يناقشها المؤثرون الدينيون

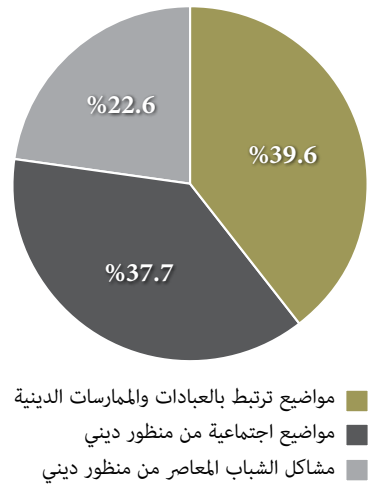

المصدر: المرجع نفسه.

أفاد 39.6% من المستجيبين أن المؤثر الديني الذي يتابعونه يتناول موضوعات دينية خاصة بالعبادات والشعائر الدينية، وهي النسبة الأعلى ضمن النسب الحاصل عليها. ويعكس ذلك حاجةً لدى الشباب إلى التعرّف إلى دينهم، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالمعتقدات أو بالشعائر الدينية.

وأشار 37.7% منهم إلى أن المؤثرين الذين يتابعونهم يناقشون في المقام الأول موضوعات اجتماعية من منظور ديني. أما 22.6% منهم، فقد أقرّوا بأن مناقشة مشكلات الشباب المعاصرين من وجهة نظر دينية هي التيمة الأساسية التي تُميّز المؤثر الذي يتابعونه. وتلتقي الموضوعات الاجتماعية مع مشكلات الشباب المعاصرين التي تحضر بقوة أيضًا عند المؤثّرين الدينيين.

يتّجه المؤثرون إلى استهداف فئة الشباب، وتناول موضوعات قريبة من اهتماماتهم، مثل القضايا المرتبطة باللباس ومظاهر التدين، وكيفية تدبير الطاقة الجنسية على نحو مشروع، ومشكلة المثلية الجنسية، والتدخين وتعاطي المخدرات، وغيرها. ويمكن أن نسجل أيضًا ظهور اهتمامات ومشكلات جديدة بظهور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، مثل إدمان ألعاب الفيديو، وإدمان الشبكات نفسها، والتنمّر الإلكتروني، وغير ذلك من المشكلات التي تتطلّب تحليلًا اجتماعيًا ونفسيًا ودينيًا.

ب. معرفة دعاة مغاربة مؤثّرين دينيًا

أصبحت متابعة الصفحات الدينية، أو على الأقل تصفّحها، ممارسة شبه يومية لدى الشباب. لكن ما يهمنا، في هذه الدراسة، هو الوقوف عند نصيب أصحاب هذه الصفحات والقنوات الدينية من المتابعة والرؤية، خاصة المغاربة منهم. لذلك، طرحنا سؤالًا على المستجيبين بشأن مدى معرفتهم أسماء دعاة مغاربة؛ فكانت النتائج كما يلي:

الشكل (10) معرفة المستجيبين أسماء دعاة مغاربة

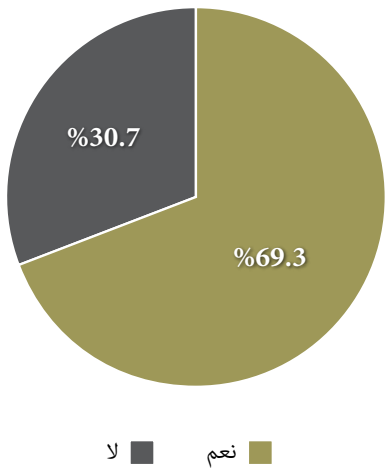

المصدر: المرجع نفسه.

يبدو أن 69.3% من المستجيبين، ذكورًا وإناثًا، يعرفون أسماء دعاة مغاربة، في مقابل 30.7% فقط كان جوابهم "لا". ومن هنا، تبيّن أن الشباب المغاربة أصبحوا يهتمون بما ينتج محليًا ووطنيًا، بخلاف ما كان عليه الأمر من قبلُ، عندما اكتسحت القنوات التلفزيونية المشرقية فضاء الإعلام الديني، وأصبح بعض الدعاة المشرقيين قدوة للمغاربة؛ مثل عمرو خالد الذي ذاع صيته في العالم العربي، عمومًا، وفي المغرب خصوصًا.

الشكل (11) أسماء الدعاة المغاربة المعروفين لدى عيّنة الدراسة

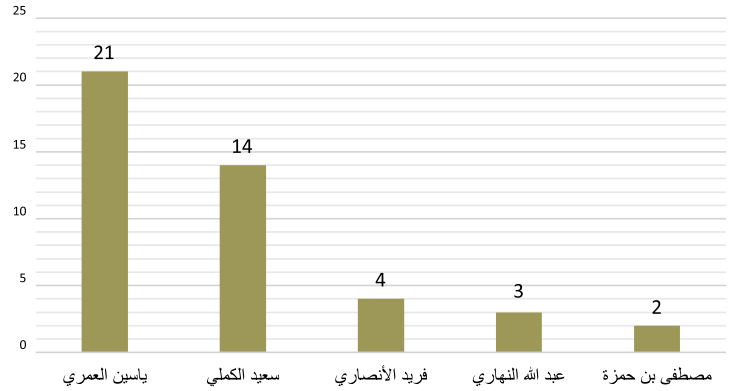

المصدر: المرجع نفسه.

يبدو هذا التحوّل جليًّا؛ إذ تعرّف الشباب المستجيبون إلى عدد كبير من أسماء الدعاة المغاربة. ومنهم من يمثل المؤسسة الدينية الرسمية، ومنهم من لا يُمثّلها. وفيما يلي بعض الأسماء التي وردت في أجوبة المستجيبين. وقد اقتصرنا على الدعاة الذين تردّدت أسماؤهم على نحو ملحوظ، كما يُبيّن الشكل (11).

تصدّر الداعية المغربي، ياسين العمري، قائمة الدعاة المعروفين لدى الشباب المغاربة، وقد ذكر اسمه 21 مستجيبًا، يليه سعيد الكملي الذي تكرر اسمه 14 مرة، وبعده - على التوالي - فريد الأنصاري وعبد الله النهاري، ثم مصطفى بن حمزة. وتردّدت أسماء أخرى، لكن ذلك قد كان بتكرار ضئيل، مثل رشيد نافع وعمر القزابري ومصطفى الهلالي والشيخ با العلوي وأحمد الريسوني. وبناءً على هذه المعطيات، يمكن طرح السؤال التالي: ما الذي جعل الداعية - المؤثر، ياسين العمري، الأوسع شعبية من بين شباب العيّنة؟ أيتعلق الأمر بطبيعة الخطاب الذي يُنتجه أم بطبيعة السلطة التي يستند إليها؟

ثالثًا: المؤثرون الدينيون في الشبكة: مقاربة جديدة للسلطة الدينية

من خلال الملاحظة النتنوغرافية لصفحة الداعية - المؤثر، ياسين العمري، لاحظنا وجود صفحات كثيرة تنسب إليه في فيسبوك، الأمر الذي صعَّب علينا الوصول إلى صفحته الرسمية. يشير تعريفه، المتاح في محرّكات البحث في الإنترنت، إلى أنه داعية مغربي، وُلد في عام 1975، في الجديدة، ويقطن في الدار البيضاء التي درس فيها تعليمه الإعدادي والثانوي. درس الأدب الفرنسي في جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، ثم اشتغل مدرّسًا للغة الفرنسية. وحين استُحدِث اختصاص تقنيات التواصل والتعبير في الجامعة، استفاد من تكوين في هذا التخصص مكّنه من الانخراط في التدريس في جامعة الحسن الثاني. وإلى جانب التدريس، يعمل العمري واعظًا متطوّعًا في المجلس العلمي لكل من إقليم النواصر وعمالة مقاطعة الحي الحسني[42].

لتحليل مضمون الخطاب الديني في صفحة ياسين العمري، لجأنا إلى بناء شبكة ملاحظة استلهمناها من دراسة ميا لوفهيم التي تناولت ثلاث مدوّنات دينية نسائية لمسلمات في إسكندنافيا، وقد استهدفت من خلالها التعرف إلى الكيفية التي يجري بها تناول الدين في المدوّنات النسائية[43]. واعتمادًا على مقاربة لوفهيم، لخصنا ملاحظاتنا على غرار ما سيرد لاحقًا.

1. العلامات المرئية

إن أول ما يلفت انتباه الملاحظ لأي صفحة أو حساب في فيسبوك هو العلامات المرئية؛ وأولاها صورتَا الملف التعريفي والحساب. استعمل العمري صورته الشخصية، وهو يرتدي لباسًا تقليديًا (الجلباب والطربوش) صورةً للملف التعريفي، ويُعبّر من خلالها عن هويته المغربية والإسلامية. واعتمد الصورة نفسها على الغلاف، مع فارق بسيط يكمن في أن الأخيرة تضمّنت اسمه، وأنها مُذيّلة

42 ينظر مثلًا: "من هو الأستاذ ياسين العمري؟ الداعية الذي أحيا الأمل في قلوب اليائسين"، قراء وعلماء المغرب الأقصى، يوتيوب، 2022/7/12، شوهد في 2025/6/3، في: https://acr.ps/1L9GQ3M

43 Mia Lövheim, "*Une voix à elles: Jeunes, musulmanes et blogueuses*," in: Fabienne Duteil-Ogata et al. (dir.), *Le religieux sur Internet: Textes et contextes* (Paris: L'Harmattan, 2015), p. 299.

بعبارة "الصفحة الرسمية للداعية". لاحقًا، تغيّرت صورتَا الملف التعريفي والغلاف[44]. وقد تمثّلت صورة الغلاف في بطاقة تعريفية مكتوب عليها اسمه باللغتين العربية والفرنسية، تليه مباشرة عبارة "الصفحة الرسمية" Page Officielle. وقد أُرفقت البطاقة بصورة له، وبعناوينه الإلكترونية. أما صورة الملف التعريفي، فأصبحت صورة لمدينة القدس المحتلة، ترفرف أعلاها حمامة، وذُيلت بعبارة "قريبًا بإذن الله". ولحظة كتابة هذه الدراسة، حظيت هذه الصورة بـ 2787 إعجابًا، و84 تعليقًا، يمكن تلخيصها في الدعاء بالنصر للفلسطينيين.

تشكّل هذه النزعة المستمرة لتغيير العلامات المرئية في الفضاء الرقمي عقبة في طريق تطبيق المنهج الإثنوغرافي؛ فهو، كما أشار إلى ذلك أنصاره، يُعدّ "وسيلة لفهم ما يحدث على الإنترنت، لكن الطبيعة السريعة التغير التي تميز الإعدادات والأشكال المتنوعة التي يمكن أن تتّخذها البيانات تُمثّل تحديًا خاصًا". لذلك، فإن "الممارسة الإثنوغرافية، بحكم الضرورة، يجب أن تتطوّر وتتكيّف في مواجهة الطبيعة المتغيّرة باستمرار للتفاعلات عبر الإنترنت"[45].

أما فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية، فلم يُدرِج العمري معلومات خاصة في صفحته، بل اكتفى بالاسم والصفة العلمية، بوصفه أستاذًا لتقنيات التواصل والتعبير. وإلى جانب اسم الصفحة، كتب العبارة الآتية: "هذه ليست صفحة عالم ولا طالب علم، بل صفحة رجل من المسلمين بصره الله بما عليه من مسؤولية تجاه الناس. قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف؛ 108]". ما يعني أن العمري لا يدّعي أنه عالم دين، ولا طالب علم، وأنه حصر هدفه الأساسي في الدعوة الدينية بوصفها مسؤولية الجميع.

بالنسبة إلى العلامات المرئية الواردة في الصفحة، فقد تمثّلت في صور تضمّنت مواعظ أو أحاديث نبوية أو آيات من القرآن الكريم، مع غلبة مقاطع فيديو حول موضوعات متنوعة، تؤرخ لمناسبات ودروس ألقاها في أمكنة وأزمنة مختلفة.

2. العلامات النصية: التدوينات

لم يلجأ العمري، في بداية ملاحظتنا صفحته، إلى التدوينات المكتوبة إلّا نادرًا. وقد وجدنا هذا النوع من العلامات في أثناء تنديده بانتحال شخصيته وإنشاء صفحات مزيّفة باستخدام صورته ومعلوماته الخاصة. وفيما عدا ذلك، يكتفي بمشاركة مقاطع فيديو، إما طويلة، يلقي فيها دروسًا ومواعظَ دينيةً، وإما قصيرةً، يُوجّه فيها رسائل إلى الشباب، أو يجيب عن تساؤلاتهم.

لاحقًا، اتّجه العمري أكثر فأكثر إلى التدوينات النصّية؛ إذ لاحظنا صورًا مرفقة بنصوص. ومنها، على سبيل المثال، صورة عن يوم الجمعة، مُدوَّن معها: "أكثروا الصلاة على النبي (اللهم صلِّ وسلّم وبارك على سيدنا محمد)"، وأبيات من قصيدة السراج المنير لناصر بن مسفر الزهراني في مدح سيّد البريَّة، وختم التدوينة بهاشتاغ "#محمد_رسول_الله". ومنها أيضًا صورة شخص يصلي في مسجد، مع هاشتاغ "#رجع_تصلّي" (أي "عُدْ إلى الصلاة") الذي كان قد اكتسح شبكات التواصل الاجتماعي لحظة كتابة هذه الدراسة. وذيّل الصورة بحديث نبوي عن فريضة الصلاة، والهاشتاغات التالية: "#معركة_الوعي"، و"#رجع_تصلي"، و"#استيقظ".

لا تنفصل النصوص والتدوينات عن الصور والفيديوهات، ففي إمكان مستعمل فيسبوك المزواجة بين الصورة والنص، وقد تكون هذه الصورة عادية أو متحرّكة، أو عبارة عن فيديو. وتحضر هذه العلامات النصّية والمرئية في متن صفحة العمري الدينية؛ ما يعني أنه يستثمر الإمكانات التي تُتيحها شبكات التواصل الاجتماعي لممارسة الدعوة. ويكشف هذا الأمر عن تذويته التطوّر الناجم عن ظهور الشبكات الاجتماعية. فإذا كانت الدعوة الدينية سابقًا تُمارَس إما وجهًا لوجه، من خلال خطاب ديني يميل إلى الصرامة من ناحية اللغة ونبرة الصوت، وإما عبر وسيط يتمثّل غالبًا في وسائل الإعلام التقليدية، مثل الراديو والتلفزيون، فإن الدعوة الدينية في عصر الشبكات الرقمية تُمارَس من خلال توظيف أحدث الأدوات في التصوير والمونتاج. وأصبحت الصورة في قلب ممارسة الدعوة الدينية، فضلًا عن المؤثرات الصوتية وغيرها من الأدوات التي يجري التوسل بها للتأثير في المتلقّي.

3. المرجعية الدينية ومصادر السلطة

نسعى، في هذا السياق، للإجابة عن سؤال رئيس يرتبط بالمحتوى الديني المتضمن في صفحة العمري، مفاده ما يلي: أتستند الصفحة إلى سلطة شخصية - فردية (مميزات خاصة بالداعية) أم مؤسساتية (سلطة نابعة من تمثيل مؤسسة دينية ما)؟

أ. السلطة الشخصية

تتجلّى السلطة الشخصية من خلال الخصائص الذاتية التي تُميّز الداعية، فضلًا عن أسلوبه في تقديم خطابه الديني. وهنا، ينبغي لنا الوقوف عند طبيعة اللغة التي يستعملها الداعية. وفي هذه الحالة، يستعمل العمري "لغة شبابية"، بعيدة عن التشدد، وعن اللغة النمطية التي يستعملها الدعاة التقليديون. إضافة إلى ذلك، نجده

44 يشدّد روجرز على خاصية "اللااستقرار التي تميز الرقمي، المتمثلة في الطبيعة المؤقتة لمواقع الويب وغيرها من الميديا الرقمية". ينظر: Rogers, p. 5.

45 Hine, p. 22.

يتطرق إلى موضوعات تستأثر باهتمام الشباب بسبب راهنيتها، مثل العلاقات العاطفية والحياة المهنية، وما يتعلّق بالمعاملات والعلاقات الاجتماعية، ثمّ إنه يناقش مشكلات الشباب الراهنة أيضًا. وتُضاف إلى ذلك خاصية أخرى تُميّز العمري؛ هي أسلوبه المرح وحضور حس الدعابة والفكاهة في المواعظ والدروس التي يُلقيها[46].

ساهمت طبيعة اللغة والموضوعات المعالجة وطريقة تناولها في زيادة عدد متابعي صفحة العمري من الشباب. ويمكن أن نلخص ذلك في أسلوب التواصل. وطبيعي أن يحظى العمري بقدرات تواصلية تُمكّنه من التأثير في جمهور واسع، لأنه كان من قبلُ مدرّسًا لتقنيات التواصل. ومن أجل التأثير في المتلقي، يلجأ الداعية إلى سرد "حكايات شخصية" لبناء مواعظه. وفي هذا الإطار، نورد مثالًا متعلقًا بقصة سردها موضوعها لقاؤه بـ "امرأة متبرّجة"، اكتشف أنها من متابعيه، وقد ساهم ذلك الحدث في دفعه إلى إعادة النظر في طريقة الدعوة؛ إذ اكتشف أن الخطاب الذي ينتجه معظم الدعاة، وهو من بينهم، يتوجهون به إلى من يشبههم، على الرغم من ادّعائهم أنه موجّه إلى الناس كافة، بل إنه خطاب ينطوي على نوع من الاستعلاء على الشباب غير الملتزمين وازدرائهم. واعتبر أن هذه النظرة سببٌ في أن الدعوة الدينية لا تؤتي أُكلها[47].

ب. السلطة المتعالية والمؤسساتية

يستمد العمري مشروعية ممارسته السلطة، بمعنى التأثير في الشباب وتوجيههم، من كونه يمثّل سلطة متعالية، هي سلطة الدين. فهو يتحدث باسم الدين، ويبسط مبادئه وتعاليمه، لكنه مع ذلك لا يمثّل سلطة دينية رسمية؛ لأنه ليس موظفًا تابعًا لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. صحيح أنه يشتغل واعظًا متطوعًا في المجلس العلمي لإقليم النواصر وعمالة مقاطعة الحي الحسني في الدار البيضاء، لكنه لا يُمثّل سلطة دينية رسمية.

رابعًا: مناقشة النتائج

من خلال أجوبة المستجيبين، خلصنا إلى أنّ أيّ استعمال ديني للشبكات يكون موجّهًا وقصديًّا، أي إنه في مجمله مصحوب بوعي، ويستهدف تحقيق غايات معيّنة للمستعمل. ويعني حضور القصدية في الاستعمال أن للمستعمل فاعلية Agency، بوصفه منتجًا ومستهلكًا في الوقت نفسه، وليس متلقّيًا سلبيًّا للمحتوى الديني. وبذلك، فإننا لا نميل إلى المنافحة عن مقولة إن التكنولوجيا تتحكم في الفرد تحكّمًا مطلقًا، فهو يستعملها بوعي، ويدرك مسوّغات الاستعمال وغاياته ومقاصده. وهكذا، نكون إزاء نظرية وُلِدَت من رحم المدرسة الوظيفية للتواصل؛ هي نظرية الاستعمالات والإشباعات[48]. ويمكن القول إن موضوع هذه المدرسة الرئيس يتمثّل في "العلاقة الممكنة بين الأفراد، بوصفهم ذواتٍ إنسانيةً حرّة ومستقلة من ناحية، ووسائل الاتصال الجماهيرية من ناحية أخرى"[49]. ويُحاج أنصار نظرية الاستعمالات، التي ترفض الحتمية التكنولوجية والاجتماعية، بأنّ المرسِل، أو منتِج المحتوى الإعلامي، لا يحظى بالسلطة التي نسبتها إليه التيارات النظرية السابقة، والتي تجعله يتحكم في المتلقي/ الجمهور، بل يُحاجّ هؤلاء، على خلاف ذلك، بأنّ لدى المتلقي/ الجمهور قدرةً على الاختيار واتّخاذ القرار.

ينطبق ذلك أيضًا على علاقة المستخدم بالمحتوى الديني وبمنتجيه في شبكات التواصل الاجتماعي؛ إذ إن المنتج يحظى بسلطة معيّنة تجعله يشدّ انتباه المستعملين لمتابعته. لكن هذه السلطة محدودة ونسبية، لأن لدى المستخدم أيضًا سلطة تنبع من قدرته على اختيار المحتوى الديني الذي يناسب احتياجاته من جهة، وقدرة على التفاعل مع هذا المحتوى عن طريق تسجيل الإعجاب أو التعليق من جهة أخرى، وهو ما قد يحثّ على دعم المحتوى الديني أو انتقاده وإبراز نقائصه؛ فـ "ما يُميّز وسائط التواصل الاجتماعي هو نشر المعلومة، والبعد التفاعلي الذي تضمنه لنا حين نُعبّر عن إعجابنا بمنشور ما، وهذا يجعل المستعمل يشعر بأنه فاعل تجاه ما يتلقّاه"[50].

يتعلق الأمر، إذًا، بتحوّل جذري في زاوية النظر إلى العلاقة بين الفرد والتكنولوجيا. فعلى خلاف نظرية الحتمية التكنولوجية التي وضعها مارشال ماك لوهان[51]، ونظرية الآثار المباشرة[52]، تنطلق نظرية الاستعمالات من الفرد، وليس من التقنية، وذلك بوصفه فاعلًا

46 يستند تفسير إقبال الشباب المغاربة إلى المؤثر - الداعية ياسين إلى نتائج مقابلات فردية أجريناها مع عيّنة منهم من الجنسين. لكن المقام لا يسمح بتحليل مضمونها، في هذه الدراسة، لذلك اكتفينا بتقديم خلاصة لما صرّح به المستجيبون.

47 "لقاء ياسين العمري مع امرأة متبرجة ... انظر ماذا اكتشف"، يوتيوب، 2023/6/16، شوهد في 2025/6/2، في: https://acr.ps/1L9GPU4

48 ينظر:
E. Katz & J. G. Blumler, *The Uses of Mass Communications: Current Perspectives on Gratifications Research* (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1974).

49 Paul Attallah, *Théories de la communication: Sens, sujets, savoirs* (Québec: Presses de l'université du Québec, 1991), p. 51.

50 Jonveaux, p. 127.

51 ينظر:
Marshall McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man* (London/ New York: The MIT Press, 1964).

52 ينظر:
Elihu Katz & Paul F. Lazarsfeld, *Personal Influence: The Part Played by People in the Flow of Mass Communications* (New York: Free Press, 1955).

قادرًا على استعمال الميديا وفقًا لاحتياجاته. ومن ثم، فإن "الأبحاث المرتبطة بالاستعمال تُدرج في سياق رفض التصور التقنوي، في مقابل التركيز على الدور الفاعل للمستخدم"[53]. وهي، من ثمّ، "تهتم بدراسة الجمهور دراسة وظيفية، إذ تفترض أن قيم الأفراد ورغباتهم واهتماماتهم هي الأكثر تأثيرًا وفاعلية على سلوكهم الاتصالي، وتبعًا لذلك تسعى هذه النظرية إلى شرح كيف يستعمل الأفراد وسائل الإعلام، وكيف يُشبعون رغباتهم من خلال هذا الاستعمال"[54].

يُنظر إلى الجمهور من زاوية نظرية الاستعمالات والإشباعات بصفته انتقائيًّا في استعماله وسائل الإعلام، فهو يوظّفها وفقًا لاحتياجاته؛ إنه جمهور فاعل، له دوافعه واحتياجاته وأهدافه التي تجعله يستعمل الوسيلة المناسبة. ولا ينكر منظّرو هذه النظرية تأثير وسائل الاعلام في بنية المجتمع الاجتماعية والثقافية، غير أن هذا التأثير ليس مباشرًا، وهو يختلف من مجتمع إلى آخر[55].

نذهب بتحليلنا، في هذه الدراسة، أبعد مما ذهبت إليه نظرية الاستعمالات والإشباعات، فنُحاجّ بأن الفرد يمكنه أن يمارس تأثيرًا في التقنية، ويُطوّعها وفقًا لقيمه وتقاليده وتاريخه. وهذا ما ذهبت إليه كامبيل في دراستها جماعات دينية مختلفة، فخلصت إلى بناء نظرية سمّتها "التشكيل الديني-الاجتماعي للتكنولوجيا" Religious-Social Shaping of Technology, RSST.

تركز هذه النظرية على الكيفية التي تستخدم بها المجموعات الدينية الميديا الجديدة (بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي)، غير أنها لا تشدد على الإشباع المتحقق من هذه الاستعمالات بقدر ما تركز على مدى توافقها مع قيم المجموعة الدينية وتقاليدها. وترى كامبيل أن "التقنية ليست مجرد معطى، بل إنها تتشكل من خلال الاختيارات التي يتبنّاها المصممون والمستخدمون أيضًا، وقد لا تكون هذه الاختيارات متعمدة ومقصودة، لكنها نتاج تفاعل اجتماعي"[56]. ويتجلّى ذلك من خلال الاستعمالات الدينية للشبكات الاجتماعية؛ إذ تخضع هذه الاستعمالات لما تُتيحه الشبكات من إمكانات، لكنها يمكن أن تخلق، في الوقت نفسه، اختيارات جديدة لم تكن متاحة من قبل، من أجل تلبية توقعات المستعمل وجعل التكنولوجيا تتوافق مع قيمه. ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك، يمكن الإشارة إلى الهاشتاغ الذي ابتكره مستعملون على منصة إكس، والذي انتشر فيما بعد، ليشمل عددًا من شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى، من بينها فيسبوك. وهكذا، يتبيّن أنّ الأفراد، بمن فيهم أعضاء المجموعات الدينية الذين يستعملون وسائل الإعلام الجديدة، هم مستجيبون يتّسمون بالفاعلية، ويتفاوضون ويشكّلون التقنية في ضوء قيَمِهم والغايات التي يُحدّدونها[57]. وفي الشكل (12) تلخيصٌ لما سبق في هذه الدراسة فيما يتعلق بالاستعمال الديني لشبكات التواصل الاجتماعي.

الشكل (12) نمذجة الاستعمال الديني لشبكات التواصل الاجتماعي

المصدر: المرجع نفسه.

نقف الآن عند نتائج هذه الاستعمالات التي أدّت إلى بروز سلطة دينية جديدة، تتمثّل في الدعاة - المؤثرين في الشبكات الاجتماعية، الذين يمارسون تأثيرًا ملحوظًا في تديّن الشباب؛ فهم "ليسوا مجرد أشخاص عاديين، لكنهم أيضًا قادة دينيون"[58]. إن ظهور المؤثرين الدينيين بوصفهم "نوعًا جديدًا من المؤثرين والمشاهير الصغار في مجتمعنا، يمثّل لحظة تكثيف التعبيرات الدينية الوسيطة. وقد فتحت

53 Josiane Jouet, "Retour critique sur la sociologie des usages," *Réseaux: Communiquer à l'ère des réseaux*, vol. 18, no. 100 (2000), p. 493.

54 بوخاري وقاسمي، ص 26.

55 رايس علي ابتسام، "نظرية الاستخدامات والإشباعات وتطبيقاتها على الإعلام الجديد"، **المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، السنة 8، العدد 25 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 11.

56 نقلًا عن:
Knut Lundby, "Theoretical Frameworks for Approaching Religion and New Media," in: Heidi Campbell (ed.), *Digital Religion: Understanding Religious Practice in New Media Worlds* (London: Routledge, 2013), p. 232.

57 Campbell, *When Religion Meets New Media*, p. 38.

58 Rosaline Benefiola Joanly, Serli Wijaya & Ferry Jaolis, "Religious Influencers on Social Media: Do They Really Affect Follower Religiosity and Intention to Donate," in: Werner Ria Murhadi et al. (eds.), *Proceedings of the 19th International Symposium on Management (INSYMA 2022)* (Paris: Atlantis Press, 2022), p. 811.

لامركزية السلطة الدينية مزيدًا من الفرص للمسلمين، من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، كبارًا أم صغارًا. ويهتم المؤثرون على نحو أكثر بالتعبير الإبداعي عن عقيدتهم، وتنتشر منشوراتهم بسرعة، وعلى نطاق واسع، بطرائق تكفي لإقناع متابعيهم[59].

تخضع العلاقة بين المؤثر الديني ومتابعيه لضوابط تنبثق على نحو تلقائي، فهي خاضعة لتفاوض غير مُعلن عنه بين الطرفين. وعمومًا، يمكن الحديث عن شكلين من أشكال هذه العلاقة. فالشكل الأول تقليدي، وهو يتمظهر من خلال الولاء والقدسية التي يُضفيها المتابع على المؤثر. ويبرز هذا التقديس في تفاني المتابعين في التفاعل مع محتوى المؤثر في صفحته؛ وذلك من خلال دعم ما يقوله والدفاع عنه ضد مناوئيه. ويظهر ذلك، مثلًا، من خلال الكيفية التي "استمات" بها المتابعون في الدفاع عن العمري حين نشر مقطع فيديو ينتقد فيه مسلسلًا تلفزيونيًا بُثّ على القناة المغربية الثانية خلال شهر رمضان، عنوانه "المكتوب". وهكذا؛ على الرغم من أن ظاهرة المؤثرين الدينيين ظاهرة حديثة ارتبطت بشبكات التواصل الاجتماعي، فإن الضوابط التي تحكم العلاقة بين المؤثر الديني ومتابعيه بقيت تقليدية، فهي استمرارية لعلاقة "الشيخ بالمريد" في الزاوية، مع اختلافات بسيطة تكمن في طبيعة السياق الذي تؤسّس فيه هذه العلاقة، أي السياق الرقمي.

بهذا المعنى، تخضع العلاقة بين المؤثر والمتابع لهرمية يحظى فيها المؤثر بسلطةٍ، بينما يكون المتابع خاضعًا لها (أو له)، "ومن المتوقع من الأعضاء أن يطيعوا من هم فوقهم. ومن المفترض أن تكون القيادة لا جدال فيها إلى الحد الذي يوجد فيه (كما هو الحال في الجيش) أخلاق أن الولاء ضروري، حتى لو كان القائد مخطئًا"[60]. ويبرز ذلك على نحو جلي من خلال النقاشات التي تجري في شبكات التواصل الاجتماعي بين متابعي المؤثرين الدينيين، وهي تعكس فكرة ولاء المتابع للمؤثر. ويمكن الحجاج بأن هذا الولاء يتشكل وينعكس على نحو غير واعٍ لدى المتابعين حين يتغلغل تأثير المؤثر، فيصبح الولاء للمؤثر - الداعية، وليس للدين أو الخطاب الديني الذي يُنتجه.

أما الشكل الثاني من أشكال العلاقة بين المؤثر الديني ومتابعيه، فهو حديث، وهو يظهر من خلال علاقة يتبادل فيها المؤثر والمتابع مواقع السلطة. فيصبح خطاب المؤثر نسبيًا، ويمكن مناقشته والتعقيب عليه، وهذا ما ينزع عنه طابع القدسية. وهنا تظهر فاعلية المتابع الذي يتّسم بحسٍّ نقدي يمكّنه من مناقشة ما يشاركه المؤثر الديني على نحو عقلاني. وههنا، يمكن تقسيم المتابعين؛ فمنهم صنف تابع، من دون وعي، لسلطة المؤثر الديني، وذلك انطلاقًا من عدم التمييز بين شخص المؤثر وخطابه، ما يؤدي إلى تقديس المؤثر. ومنهم صنف مستقل عن هذه السلطة، من خلال الحفاظ على مسافة بين شخص المؤثر والخطاب الذي ينتجه.

بناءً على ذلك، يمكن أن نخلص إلى أن استعمال شبكات التواصل الاجتماعي وسيطًا دينيًا قد فرض إعادة النظر في مفهوم السلطة الدينية. ويمكن صوغ المفهوم البديل في "لامركزية السلطة الدينية". والمقصود بذلك أن السلطة الدينية لم تعُد قائمة على التراتبية التقليدية التي تعكس علاقة الشيخ بالمريد، بل أصبحت غير متمركزة بالضرورة في شخص المؤثر الديني الذي كان يمثله في السابق الفقيه والعالِم والمؤسسة الدينية التقليدية عمومًا، وصارت أيضًا تخضع للتفاوض الذي تفرضه التفاعلات التي تجري في الشبكات الاجتماعية. وهذا ما يُفسّر ظهور مؤثرين دينيين جُدد لم يتلقوا تكوينًا دينيًا أكاديميًا، دخلوا باب الدعوة الدينية من خلال توظيفهم الشبكات وسيطًا، ومن ثمّ تمكّنوا من تحقيق الشهرة والانتشار.

يحكم منطقُ السوق، إذًا، مجال الدعوة الدينية، فإضافة إلى السمات الشخصية، والكاريزما التي يتميز بها المؤثر الديني، وهي التي تجعله معروفًا ومرئيًا ومتابَعًا من جمهور واسع، ثمة أيضًا آليات تسويق الخطاب الديني التي يبتكرها أو يتعلّمها ويتحكم فيها المؤثر، وهي شبيهة بآليات تسويق أي منتج استهلاكي آخر.

خاتمة

إنّ مقاربة الاستعمال الديني لشبكات التواصل الاجتماعي تُمكّننا من الوقوف على تطوّر استعمالات الشبكات الاجتماعية في المجتمع المغربي، وتتيح لنا معرفة المنزلة التي باتت تحظى بها في حياة الفرد اليومية؛ إذ أصبحت جزءًا لا يتجزأ منها. ويُعدّ هذا الاستعمال علامة دالّة على تذويت الأفراد "للثقافة الرقمية"، وتكيّفهم مع التكنولوجيا الحديثة التي يوظّفونها لتلبية احتياجاتهم وتحقيق غاياتهم.

يمكن النظر إلى هذا الاستعمال من زاويتين: زاوية الاستعمال الديني الخاضع لمنطق الشبكة الاجتماعية والإعدادات الخاصة بها والاختيارات التي تُتيحها، وهو استعمال يتّجه إلى تلبية احتياجات الفرد الدينية؛ وزاوية الاستعمال الخاضع لاختيارات الفرد الخاصة به، وهو استخدام مَبنيٌّ على تطويع الشبكة حتى تكون ملائمة لقيم الفرد واحتياجاته.

---

59 Annisa R. Beta, "Religious Influencers and Socially Mediated Cultural Politics," in: Marko M. Skoric & Natalie Pang (eds.), *Research Handbook on Social Media and Society* (Cheltenham/ Northampton, MA: Edward Elgar publishing, 2024), p. 66.

60 Michael J. Laney, "Christian Web Usage Motives and desires," in: Højsgaard & Warburg (eds.), p. 71.

وهذا من شأنه أن يؤكد الفرضية الأولى لدراستنا، التي مفادها أن استعمالات الشباب الدينية للشبكات الاجتماعية تستهدف تحقيق متطلّبات الأفراد، وأن الفرد ما دام يتّسم بالفاعلية، ففي إمكانه تطويع هذه الشبكات لتستجيب لمتطلّباته. وقد حدّدنا طبيعة هذه الاستعمالات والغاية منها (ينظر الشكل 13). وينتج من هذا الاستعمال الديني بروز مؤثرين دينيين يمارسون الدعوة في الشبكات الاجتماعية، ويُمثّلون سلطة دينية جديدة.

الشكل (13) سيرورة الاستعمال الديني للشبكات ونتائجه

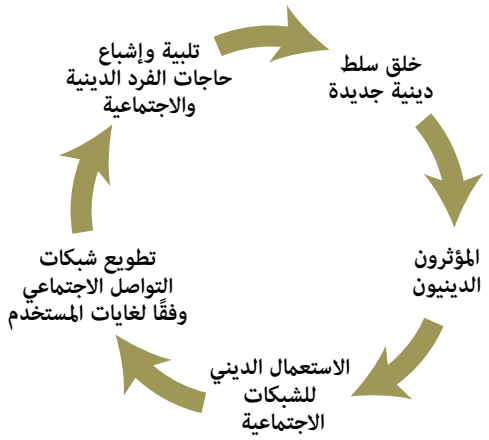

المصدر: المرجع نفسه.

يمثل الشكل (13) سيرورة الاستعمال الديني لشبكات التواصل الاجتماعي ونتائجه. وتبدأ هذه السيرورة بالاستعمال الديني الواعي والقصدي لدى الأفراد، بغية تلبية احتياجاتهم، وتنتهي بظهور سلطة دينية جديدة هي سلطة المؤثرين الدينيين. وهكذا، تصبح الشبكات الاجتماعية مجالًا للصراع على السلطة. وهو صراع تتناوب فيه السلط المتصارعة؛ إذ لا يمكن الحديث عن اندحار لسلطة دينية ما أو تراجعها تراجعًا تامًّا، مثل سلطة الدعاة التقليديين أو المؤسسات الدينية التقليدية، بل ثمة تناوب عليها. ويؤسّس مبدأ التناوب على السلطة بعدم تمركزها في مؤسسة تقليدية، أو سلطة دينية جديدة (مثل المؤثرين الدينيين)؛ فهي تتحدد بحسب طبيعة حضور ممثلي هذه السلطة في الشبكات ومدى اتساعه؛ ما يمنح السلطةَ قدرةً على الهيمنة.

ويتجلّى هذا التناوب أو التفاوض على السلطة في مستوى العلاقة بين المؤثر - الداعية والمتابع، في قدرة المتابع على التفاعل مع ما ينتجه المؤثر، سواء كان ذلك بتأييده أو انتقاده. وهذا ما أطلقنا عليه "لامركزية السلطة الدينية" في الشبكات، أي عدم تمركزها على نحو دائم في يد فرد بعينه، أو مجموعة دينية بعينها في الشبكة. فالسلطة تظهر وتختفي تبعًا لاستراتيجيات الفاعل الديني، سواء أكان من الفاعلين التقليديين أم الجدد، وسواء أكان مؤثرًا أم متابعًا؛ تبعًا لمدى فاعلية تلك الاستراتيجيات.

من ناحية أخرى، يتجلّى ذلك من خلال اشتهار دعاة وفاعلين دينيين، يُمثّلون المؤسسة الرسمية في الشبكات، ويحظون بثقة المتابعين؛ ومنهم، على سبيل المثال، سعيد الكملي وعبد الله النهاري ومصطفى بن حمزة وغيرهم، فضلًا عن اشتهار فاعلين آخرين لا يمثّلون أي جهة دينية رسمية، ومع ذلك فهم يحظون بتأييد جمهور واسع من المتابعين وثقته؛ ومنهم رضوان بن عبد السلام وياسين العمري الذي أكّدت الدراسة الكمية شعبيته بين الشباب.

يُمثّل عامل الثقة أساسًا لاكتساب المشروعية من أجل ممارسة السلطة الدينية. وهي تتمظهر، في مستوًى أول، في "التأثير في تديّن الأتباع. وفي مستوًى ثانٍ، تنعكس صدقية المؤثر، إلى حدّ بعيد، على التفاعل عبر وسائط التواصل الاجتماعي. ويدل هذا الأمر على أن متابعي المحتوى الديني ينظرون إلى المؤثرين الدينيين على أنهم أشخاص يمكن الوثوق بهم. وهكذا، 'يشار' إلى أشخاص آخرين في محتوى المؤثرين الدينيين، فضلًا عن مشاركة المحتوى مع الأصدقاء"[61].

إلى جانب الثقة، تأتي حيازة المؤثر الديني سمة الذكاء التواصلي، بوصفها أساس جذب انتباه المتابعين. ومن ثم، يجب أن يختار المؤثر لغة مرنة وقريبة من الشباب، مع حضور روح الدعابة والمرح، ولا سيما أن الميل إلى الترفيه، يمثّل سمة أساسية من سمات الجيل الرقمي؛ إذ فضلًا عن ميلهم إلى السرعة في كل شيء، حتى في التواصل الذي يجب أن يكون فوريًّا، فإنهم يريدون فرصًا للترفيه واللعب في حياتهم العملية، أو التعليمية، أو الاجتماعية[62].

إنّ الرهان الأساسي في دراسة الاستعمال الديني لشبكات التواصل الاجتماعي، في علاقته بالسلطة الدينية، يكمن في إنجاز أبحاث تركز على سوسيولوجيا الدين وشبكات التواصل الاجتماعي، وتجعل منها حقلًا للاستكشاف في العالم العربي؛ ولا سيما أن الاستعمال الديني للشبكات الاجتماعية لا يزال يثير إشكاليات بشأن علاقة الدين بالتفاعل في شبكات التواصل الاجتماعي في المجتمع الحديث، وهذا وجه آخر من أوجه علاقة الدين بالحداثة في السياق الرقمي المعاصر.

---

61 Joanly & Jaolis, p. 809.

62 دون تابسكوت، **نشأة الجيل الرقمي: كيف يغير جيل الإنترنت عالمنا** (دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015)، ص 267-268.

المراجع

العربية

أحمين، عبد الحكيم. **الهويات الافتراضية في المجتمعات العربية: أي دور لمواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الهوية؟** الرباط: دار الأمان، 2017.

بوخاري، محمد وإبراهيم قاسمي. "الإعلام التقليدي والإعلام الجديد من خلال نظرية الاستخدامات والإشباعات". **مجلة روافد للبحوث والدراسات**. مج 4، العدد 2 (كانون الأول/ ديسمبر 2019).

تابسكوت، دون. **نشأة الجيل الرقمي: كيف يغير جيل الإنترنت عالمنا**. دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015.

جرموني، رشيد. **الدين والإعلام في سوسيولوجيا التحوّلات الدينية**. ط 2. الرباط: دار القرويين للنشر والتوزيع، 2022.

دوركهايم، إميل. **الأشكال الأولية للحياة الدينية المنظومة الطوطمية في أستراليا**. ترجمة رندة بعث. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

رايس علي، ابتسام. "نظرية الاستخدامات والإشباعات وتطبيقاتها على الإعلام الجديد". **المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**. السنة 8، العدد 25 (كانون الأول/ ديسمبر 2016).

العالية، نادية. "تيبولوجيا الهوية الدينية الرقمية: دراسة سوسيولوجية لتعبيرات الشباب الدينية عبر فيسبوك". **عمران**. مج 12، العدد 45 (صيف 2023).

الأجنبية

Attallah, Paul. *Théories de la communication: Sens, sujets, saviors*. Québec: Presses de l'université du Québec, 1991.

Barnes, J. A. "Class and Committees in a Norwegian Island Parish." *Human Relations*. vol. 7 (1954).

Berry, Vincent. "Ethnographie sur Internet: Rendre compte du virtuel." *Les Sciences de l'éducation - Pour l'Ère nouvelle*. vol. 45, no. 4 (2012).

Bourqia, Rahma. *Penser l'école penser la société: Réflexions sociologiques sur l'éducation au Maroc*. Casablanca: La croisée des chemins, 2017.

Bruns, Axel & Jean Burgess. "The Use of Twitter Hashtags in the Formation of Ad Hoc Publics." ARC Centre of Excellence for Creative Industries and Innovation. Queensland University of Technology Brisbane. Australia. at: https://acr.ps/1L9GPCv

Campbell, Heidi (ed.). *Digital Religion: Understanding Religious Practice in New Media Worlds*. London: Routledge, 2013.

Campbell, Heidi A. "Who's Got the Power? Religious Authority and the Internet." *Journal of Computer-Mediated Communication*. vol. 12 (2007).

_____. *When Religion Meets New Media*. London: Routledge, 2010.

Castells, Manuel. *La galaxie internet*. Paul Chamla (trad.). Paris: Fayard, 2001.

Chrest, Francine & François Bédard. *Les racines communicationnelles du Web et des médias sociaux*. 2ème ed. Québec: Presse de l'université du Québec, 2013.

De Singly, François. *Le questionnaire*. 4ème ed. Paris: Armand Colin, 2016.

Duteil-Ogata, Fabienne et al. (dir.). *Le religieux sur internet: Textes et contexts*. Paris: L'Harmattan, 2015.

Frippiat, Didier & Nicolas Marquis. "Les enquêtes par Internet en sciences sociales: Un état des lieux." *Population*. vol. 65, no. 2 (2010).

Gozlan, Angélique. "Réseau, mon beau réseau social, influence-moi!" *Adolescence*. vol. 40, no. 2 (2022).

Hine, Christine. *Ethnography for the Internet: Embedded, Embodied and Everyday*. London: Bloomsbury Academic, 2015.

culture numérique comme enjeu d'une société du savoir." *Annals of Telecommunications*. vol. 57 (2002).

Ratcliff, Amanda Jo, Josh McCarty & Matt Ritter. "Religion and New Media: A Uses and Gratifications Approach." *Journal of Media and Religion*. vol. 16, no. 1 (2017).

Rogers, Everett M. *Diffusion of innovation*. 3rd ed. New York: The Free Press, 1983.

Skoric, Marko M. & Natalie Pang (eds.). *Research Handbook on Social Media and Society*. Cheltenham/ Northampton, MA: Edward Elgar publishing, 2024.

Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*. Berkeley: University of California Press, 1978.

Højsgaard, Morten T. & Margit Warburg (eds.). *Religion and cyberspace*. London: Routledge, 2005.

Isetti, Giulia et al. (eds.). *Religion in the age of digitalization: From new media to spiritual machines*. London: Routledge, 2021.

Jonveaux, Isabelle. *Dieu en ligne: Expériences et pratiques religieuses sur internet*. France: Bayard, 2013.

Jouet, Josiane. "Retour critique sur la sociologie des usages." *Réseaux: communiquer à l'ère des réseaux*. vol. 18, no. 100 (2000).

Katz, E. & J. G. Blumler. *The Uses of Mass Communications: Current Perspectives on Gratifications Research*. Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1974.

Katz, Elihu & Paul F. Lazarsfeld. *Personal Influence: The Part Played by People in the Flow of Mass Communications*. New York: Free Press, 1955.

Lazega, Emmanuel. *Réseaux sociaux et structures relationnelles*. Paris: Edition PUF, 2010.

McLuhan, Marshall. *Understanding Media: The Extensions of Man*. London/ New York: The MIT Press, 1964.

Mercklé, Pierre. *La sociologie des réseaux sociaux*. Paris: la Découverte et Seryos, 2002.

Millette, Mélanie et al. *Méthodes de recherches en contexte numérique: Une orientation qualitative*. Montréal: Presse de l'Université de Montréal, 2020.

Murhadi, Werner Ria et al. (eds.). *Proceedings of the 19th International Symposium on Management (INSYMA 2022)*. Paris: Atlantis Press, 2022.

Ouahi, Lhoucine & Meriem Melghagh. "Étude empirique sur le rôle des influenceurs digitaux dans la stratégie marketing digitale." *Revue Internationale des Sciences de Gestion*. vol. 3, no. 4 (2020).

Proulx, S. "Trajectoires d'usages des technologies de communication: Les formes d'appropriation d'une

Received التسلم 2024-09-30
Revised التعديل 2025-04-18
Accepted القبول 2025-06-15
DOI المعرف الرقمي https://doi.org/10.31430/SHGA7522

عديلة تبار | Adiala Tabar*

خطاب ما بعد الحقيقة أثناء ثورة 2019 والمرحلة الانتقالية التي تلتها في السودان: دراسة في دور وسائط التواصل الاجتماعي

Post-Truth Discourse in Sudan's 2019 Revolution and Post-Revolutionary Transition: The Role of Social Media

تتناول هذه الدراسة أثر خطاب ما بعد الحقيقة أثناء ثورة 2019 والمرحلة الانتقالية التي تلتها في السودان، والدور الذي أدته وسائط التواصل الاجتماعي في الترويج لهذا الخطاب، وتعبئة قطاعات شعبية واسعة خلفه. وتناقش قابلية مستخدمي هذه الوسائط لمتابعة الأخبار الكاذبة في مقابل الاهتمام بالأخبار الحقيقية. وتحاجّ بأن الثورة السودانية والمرحلة الانتقالية (2019–2023) تزامنتا مع تشكّل مشهد إعلامي جديد متجذّر في بيئة سياسية واجتماعية منقسمة، ومتنوعة الرؤى، اتسمت بتنامي دور وسائط التواصل الاجتماعي التي اضطلعت بأدوار إيجابية في ديناميات الثورة، فأسهمت على نطاق واسع في تعبئة شرائح شعبية واسعة للانخراط في المظاهرات والاعتصامات التي أدت إلى إسقاط النظام. ومع ذلك، أحدثت هذه الوسائط اضطرابًا وحيرة وسط هذه الشرائح بسبب بروز خطاب ما بعد الحقيقة الذي أذكته الأخبار الكاذبة، وهو ما أفضى إلى تنامي الاستقطاب بين شباب الثورة وناشطيها.

كلمات مفتاحية: الثورة السودانية، ما بعد الحقيقة، وسائط التواصل الاجتماعي، المعلومات المضللة، الفترة الانتقالية.

This study examines the impact of post-truth discourse during the 2019 Sudanese Revolution and the subsequent transitional period, as well as the role played by social media platforms in promoting this discourse and mobilizing broad segments of the population behind it. The study also explores the susceptibility of social media users to follow false news in contrast to their engagement with factual reporting. It argues that the Sudanese Revolution and the transitional phase (2019–2023) coincided with the emergence of a new media landscape rooted in a politically and socially divided environment, characterized by diverse perspectives and the growing influence of social media. These platforms played positive roles in the dynamics of the revolution, significantly contributing to the mobilization of large popular groups to participate in demonstrations and sit-ins that ultimately led to the regime's overthrow. However, they also generated confusion and uncertainty among these groups due to the rise of post-truth discourse fueled by fake news, which in turn intensified polarization among revolutionary youth and activists.

Keywords: Sudanese Revolution, Post-Truth, Social Media, Disinformation, Transitional Period.

* محاضرة، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان.
Lecturer, Political Science Department, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, Sudan.
Email: adialatabar@gmail.com

مقدمة

تُرجع دراسات عديدة اندلاع الانتفاضات العربية بين عامَي 2010 و2011 إلى الدور المحوري الذي أدّته وسائط التواصل الاجتماعي، ولا سيما في أواسط الشباب الذين شكّلوا عمودها الفقري[1]. وعلى المنوال نفسه، تشير الأدبيات، التي تناولت انتفاضة السودان في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، إلى دور هذه الوسائط في عمليات الحشد والتعبئة أثناء الانتفاضة[2]، وهو ما يُعزى إلى انتشارها الواسع بين الشباب السودانيين. وقد أظهرت دراسة صادرة عن مركز كارتر أن أكثر من 80 في المئة من الشباب في السودان يستقون معلوماتهم من وسائط التواصل الاجتماعي، في مقابل نحو 55 في المئة من التلفزيون، و33 في المئة من الصحف، وأوضحت أن أكثر من 90 في المئة من المستجيبين يبدون ثقة عالية بهذه الوسائط[3].

وقد انصرفت أدبيات عديدة إلى إبراز الدور الإيجابي لوسائط التواصل الاجتماعي، من ناحية قدرتها على الحشد والتعبئة، وتجاوز الاحتكار الحكومي لوسائل الإعلام التقليدية[4]، وتوسيع فرص المشاركة. غير أن لهذه الوسائط جانبًا آخر يتمثل في كونها فضاءً لنشر المعلومات المضللة والزائفة. وقد وظّفتها الأنظمة السلطوية بفاعلية لتعطيل مسارات التغيير، واستُخدمت في إشاعة التشكيك في الحقائق والمسلّمات، وكذا في إعادة تأطير النقاش العام عبر الاعتماد المكثّف على الخطاب الانفعالي. ونتيجةً لذلك، تراجعت قدرة الحجج الموضوعية على التأثير في تشكيل الرأي العام، لتحلّ محلّها النداءات الانفعالية والقناعات الذاتية، في سياق بات يُشار إليه اصطلاحًا بعصر ما بعد الحقيقة Post-truth.

ويشير هذا المصطلح إلى سياقات تصبح فيه الحقائق الموضوعية أقل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام مقارنةً بإغراءات العاطفة والمعتقدات الذاتية. ويُستخدم أيضًا بتعبيرات أخرى، مثل سياسة ما بعد الواقع Post-Reality[5]، لوصف ثقافة سياسية يُعاد فيها تأطير النقاش العام إلى حد بعيد استنادًا إلى العاطفة، بعيدًا عن تفاصيل السياسات، مع التأكيد المتكرر لمضامين خطابية تتجاهل الحقائق. وتختلف ظاهرة ما بعد الحقيقة عن الجدل التقليدي أو تزوير الحقائق؛ إذ إنها تقوم على إهمال الحقائق والمعطيات الموضوعية وآراء الخبراء، وجعلها ذات أهمية ثانوية، بل حتى ازدرائها. ويرتبط هذا التحول بعوامل من بينها البثّ الإخباري المتواصل على مدار الساعة، واختلال التوازن في التغطيات الإعلامية، والتقارير الإخبارية، والانتشار المتسارع لوسائط التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية المضللة. وفي عام 2016، اختار **قاموس أكسفورد** مصطلح ما بعد الحقيقة بوصفه "كلمة العام"، في ضوء بروزه اللافت في سياق استفتاء انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "البريكست"، والتغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية الأميركية آنذاك[6].

يعدّ فرط التواصل Hyper-communication من بين العوامل الرئيسة التي تسهم في تفاقم ظاهرة ما بعد الحقيقة، الذي ينطوي على مشاركة متواصلة ومكثّفة للمحتوى، تخلق واقعًا افتراضيًا مفترضًا. وفي هذا السياق، تصبح غالبية أشكال الاتصال مشكوكًا في صدقيتها، لكنّها مع ذلك تظل قابلة للتصديق والتداول. وتستثمر الجهات الساعية للتأثير والإقناع هذه البيئة الاتصالية المفرطة/ المشبعة لإعادة إنتاج معتقدات راسخة، وتشجيع الميل إلى رفض الآراء المغايرة والبديلة، بما يقوّض حجج المعارضين، ويضعف قدرتهم على الإقناع. لذلك، يرى عدد

1 ينظر مثلًا: **الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية**، عبد الفتاح ماضي وعبده موسى (محرران) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)؛ مانويل كاستلز، **شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**، ترجمة هايدي عبد اللطيف (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)؛ **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية التنمية الإنسانية واقع متغير** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016)، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BPih؛

Gadi Wolfsfeld, Elad Segev & Tamir Sheafer, "Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First," *The International Journal of Press/ Politics*, vol. 18, no. 2 (2013), pp. 115-137; Philip N. Howard & Muzammil M. Hussain, *Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring* (New York: Oxford University Press, 2013); Anita Breuer, Todd Landman & Dorothea Farquhar "Social Media and Protest Mobilization: Evidence from the Tunisian Revolution," *Democratization*, vol. 22, no. 4 (2015), pp. 764-792; Zeynep Tufekci, *Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest* (New Haven, CT: Yale University Press, 2017).

2 ينظر مثلًا:

Seraphine F. Maerz et al., "State of the World 2019: Autocratization Surges–resistance Grows," *Democratization*, vol. 27, no. 6 (2020), pp. 1-19; Maha Bashri, "The Use of ICTs and Mobilization in the Age of Parallel Media – An Emerging Fifth Estate? A Case Study of Nafeer's Flood Campaign in Sudan," *African Journalism Studies*, vol. 35, no. 2 (2014), pp. 75-91; Ashraf M. Attia et al., "The Impact of Social Media on Sudan's Uprising Behaviour," *International Journal of Business Forecasting and Marketing Intelligence*, vol. 6, no. 3 (2020), pp. 186-203.

3 "Sudan's Youth and the Transition: Priorities, Perceptions and Attitudes," The Carter Center (August 2021), pp. 42-43, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPIU

4 Gada Kadoda & Sondra Hale, "Contemporary Youth Movements and the Role of Social Media in Sudan," *Canadian Journal of African Studies/ Revue canadienne des études africaines*, vol. 49, no. 1 (2015), pp. 215-236.

5 "Art of the Lie: Post Truth Politics in the Age of Social Media," *The Economist*, 10/9/2016, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPuG;

ينظر أيضًا:

Ilan Manor & Corneliu Bjola, "Public Diplomacy in the Age of 'Post-Reality'," in: Pawel Surowiec & Ilan Manor (eds.), *Public Diplomacy and the Politics of Uncertainty* (London: Palgrave Macmillan, 2021).

6 "Word of the Year 2016," *Oxford Languages*, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPGw

من الدارسين ما بعد الحقيقة بوصفها مشكلة ثقافية، يمكن فهمها في ضوء التحول الأوسع من الحداثة إلى ما بعد الحداثة[7].

تسعى هذه الدراسة لتحليل بروز خطاب سياسي في الفضاء العام السوداني يتسم بتشكيك متزايد في الحقائق وتداول واسع للأخبار الزائفة، وجاء متأثرًا بدرجات حادة من الاستقطاب والتشظي السياسيَّين في المجتمع السوداني، وهو ما انعكس في تسييس قضايا يُفترض أن تظل محايدة، أو أن تظل جزءًا من تفاعلات الفضاء المجتمعي. وقد تجلّى هذا التأثير السلبي أثناء مرحلتَي الثورة والانتقال، وأدى إلى شعور شريحة معتبرة من الشباب بالحيرة والارتباك إزاء مآلات ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018. ومع ذلك، لم يحظَ هذا البعد المتعلق بالتأثير السلبي بما يكفي من الدراسة والتحليل. وتجادل الدراسة بأن سهولة استخدام الوسائط، وغياب القيود الإدارية والتشريعية، إلى جانب إمكانية التفاعل المباشر مع المحتوى وتفتت القوى السياسية، هي عوامل ساهمت مجتمعةً في تعميق حالة الحيرة لدى الشباب السودانيين حيال جدوى التغيير الذي أحدثته الانتفاضة واتجاهاته السياسية.

تحاول الدراسة فهم العوامل التي جعلت وسائط التواصل الاجتماعي المصدر الرئيس للمعلومات لدى الشباب السودانيين، وما يرتبط بذلك من نزعة إلى التسليم بالمحتوى السياسي الذي يُعرض فيها، والعزوف عن التحقق من مدى صدقيته؛ وذلك من خلال تتبّع مسار الظاهرة في إطارها السياسي والاجتماعي، للكشف عن أثر هذه الوسائط في تشكيل الوعي العام. ولجمع البيانات، أجرت الباحثة عددًا من المقابلات المباشرة مع خبراء في تموز/ يوليو 2024[8]. وانقسمت الأسئلة بين أسئلة مباشرة ترتبط بعلاقة المشاركين بوسائط التواصل الاجتماعي وتقييم دورها، وأخرى غير مباشرة، تهدف إلى مناقشة مستوى الوعي عند الشباب بماهيتها وطرائق تمثّلها في الحياة اليومية.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول الأول تطوّر مفهوم ما بعد الحقيقة، وصِلته بالأخبار المضللة وآثارها السياسية، في حين يركّز الثاني على أثر ظاهرة ما بعد الحقيقة في العملية السياسية خلال الفترة الانتقالية في السودان، أما الثالث فيتناول دور هذه الوسائط في عمليات الحشد والتعبئة أثناء الانتفاضة وفي إنتاج خطاب ما بعد الحقيقة، إضافة إلى خاتمة تقدّم أبرز خلاصاتها.

7 ينظر مثلًا: لي ماكنتاير، **ما بعد الحقيقة**، ترجمة حجاج أبو جبر (الرياض: دار معنى للنشر والتوزيع، 2018)؛
Matthew D'Ancona, *Post-Truth: The New War on Truth and How to Fight Back* (London: Ebury Press, 2017); Zygmunt Bauman, *Liquid Modernity* (Cambridge: Polity Press, 2000).

8 حصلت الباحثة على موافقة من أُجريت معهم المقابلات بتفريغها وتضمين الدراسة اقتباسات منها بهدف التحليل ودعم الحجج الواردة فيها.

أولًا: ما بعد الحقيقة: إطار مفهومي

لم يعُد التأثير السياسي البارز لوسائط التواصل الاجتماعي موضع جدل، أو في حاجة إلى المزيد من القرائن لإثباته. فعلى سبيل المثال، شكّل استخدامها عاملًا حاسمًا في صعود الرئيس الأميركي الأسبق بـاراك أوباما (2009-2017)، وبحسب تعبير أريانا هافنغتون Arianna Huffington: "لولا الإنترنـت لما أصبح أوباما رئيسًا، ولولاها لما كان حتى مرشحًا"[9]. وكانت تقصد أساسًا وسائط التواصل الاجتماعي في المرحلة المبكرة التي تلت إطلاق موقع "فيسبوك" بسنوات قليلة. ويرى ديفيد كار أن أوباما كان أول رئيس من حزب كبير يوظّف الشبكات الاجتماعية للتواصل مع أنصاره وممولي حملته[10]؛ إذ استثمرها للتواصل المباشر مع متابعيه الكُثر، وبثّ أفكار جذبت فئات واسعة من المؤيدين، إضافة إلى تأمين التمويل اللازم لحملته الانتخابية[11]. ومن ثم، فهو لم يستخدم قاعدة مؤيديه ليفوز بالانتخابات فحسب، بل استخدمها أيضًا ليحكم[12]. لكن اتساع نطاق استخدامها السياسي لا يقتصر على من يحكم، بل يشمل من يُحكَم أيضًا. ولدينا عدد من الأمثلة التي استُخدمت فيها هذه الوسائط أداةً أساسيةً في الحشد والتعبئة في الاحتجاجات الشعبية ذات المطالب السياسية؛ مثل انتفاضات الربيع العربي بموجتَيها (2011، 2019)، وحركة "احتلوا وول ستريت" في نيويورك عام 2011، واحتجاجات عام 2014 في أوكرانيا، وغيرها كثير.

ومثلما أسهمت وسائط التواصل في تحقيق نجاحات بارزة، سواء على صعيد الحملات الانتخابية، أو الحركات الاحتجاجية، فقد وُظّفت باعتبارها أدوات لتقويض مكتسبات الأخيرة؛ إذ استُخدمت في حملات ممنهجة لاستهداف الخصوم، واختلاق الأخبار الكاذبة، واجتزاء التصريحات وعزلها عن سياقاتها، وبثّ رسائل ذات تأثير معنوي سلبي. وأتاح العدد الهائل من مستخدمي هذه الوسائط وسهولة الوصول إليهم، إلى جانب فقدان الثقة بالوسائط الإعلامية التقليدية نظرًا إلى ارتباطها بمصالح مالكيها، إفساحَ المجال أمام وسائط التواصل لتؤدي دور "الإعلام البديل"، لا سيما مع سرعة انتشارها، وقدرتها على

9 نقلا عن:
Abigail MIchaelsen, "Brand Obama: How Barack Obama Revolutionized Political Campaign Marketing in the 2008 Presidential Election," *CMC Senior Theses*, Claremont McKenna College, 2015, p. 48, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPi6

10 David Carr, "How Obama Tapped into Social Networks' Power," *The New York Times*, 9/11/2008, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPIB

11 MIchaelsen.

12 Carr.

إعادة تدوير الأخبار بين جمهور واسع من المشاركين. وفي ظل هذه البيئة التواصلية الجديدة، برز مصطلح ما بعد الحقيقة.

يعرّف **قاموس أكسفورد** هذا المصطلح بأنه يشير إلى الظروف التي تجعل من الحقائق الموضوعية أقل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام مقارنةً بجاذبية العاطفة أو الاعتقاد الشخصي[13]. ويمضي **قاموس كامبريدج** في الاتجاه نفسه، مشيرًا إلى أنه يعبّر عن الحالة التي يكون فيها الأفراد أكثر قابلية لقبول حجج تستند إلى عواطفهم ومعتقداتهم الذاتية، بدلًا من الاعتماد على الحقائق الموضوعية[14]. وقد ظهر المصطلح في نهاية القرن العشرين حين ورد في مقال بعنوان "حكومة الأكاذيب" للكاتب المسرحي الأميركي/ الصربي ستيف تيسيش Steve Tesich[15]؛ إذ استخدمه في سياق نقده السياسات الأميركية تجاه قضيتَي "فضيحة إيران كونترا" (1986) وحرب الخليج الثانية (1990-1991)، مبرزًا الكيفية التي تُصنع بها السرديات السياسية والإعلامية وتُختلق بعيدًا عن الوقائع. ثم استعاده لاحقًا رالف كيز في كتابه **عصر ما بعد الحقيقة**[16].

كثيرًا ما يُشار إلى الحقبة الراهنة باعتبارها حقبة ما بعد الحقيقة، حيث يرى دانييل دينيت Daniel Dennett أن البشرية تعيش حقبة من الغموض واللايقين المعرفيَّين لم تشهد مثيلًا لها منذ العصور الوسطى، معتبرًا أن الخطر الحقيقي يكمن في فقدان احترام الحقيقة والوقائع، وغياب الرغبة في فهم العالم استنادًا إليها[17]. وفي هذا السياق، يشير ماثيو دانكونا إلى أن العواطف تهدّد التفكير العقلاني، وأن التشكيك والازدراء يُضعفان مكانة العلم، فتنخفض قيمة الحقيقة، ومن ثم يُنظر إلى الخبراء على أنهم "كارتيل" من الأشرار، بدلًا من كونهم مصادر موثوقة للمعلومات والمعارف. في حين تحلّ التفسيرات الذاتية والروايات العاطفية محل الحقائق الموضوعية[18].

ويرى بعض الباحثين أن المصطلح حظي بترويج أوسع عبر مجلة **ذي إيكونوميست**، وبات مرتبطًا بتأثير وسائط التواصل في السياسة عمومًا، والسياسة الأميركية خصوصًا، لا سيما مع بروز جيل جديد من السياسيين الذين اكتسبوا شعبيتهم من خلال استغلال هذه الوسائط[19]. وبلغ المصطلح ذروة انتشاره خلال حملة الرئيس الأميركي دونالد ترمب الانتخابية الأولى، وفي سياق الجدل في شأن استفتاء البريكست أيضًا، ما أدى إلى أن يختارها **قاموس أكسفورد** كلمة عام 2016، كما أشرنا سابقًا.

يفتقر مصطلح ما بعد الحقيقة، كغيره من مصطلحات العلوم الاجتماعية، إلى تعريفٍ واحدٍ يمكن أن يجسّد بدقة المعنى المشترك للمفهوم منه. ومع ذلك، يمكن مقابلته بمفهوم الأخبار أو المعلومات المضللة التي تشير إلى المحتوى الذي يُنشأ ويُنشَر لأغراض تخدم مصالح اقتصادية، أو دعاية سياسية، أو عملية تلاعب سياسي، سواء أكان محليًا أم أجنبيًا. ويشترط لاعتبار الأخبار أو المعلومات مضللةً ثلاثة عناصر رئيسة: أولًا، نية التزييف والتضليل، وثانيًا، توافر معلومات كافية للتحقق من صحة القصة، وثالثًا، قدرة المحتوى على تضليل الجمهور المستهدف بسهولة. وبهذه المعايير، لا تتطابق المعلومات المضللة مع الحقيقة، أو الأصل، بل تحمل خصائص محددة تثير الشكوك في موثوقيتها وصدقيتها[20]. أما مصطلح ما بعد الحقيقة، فيشير إلى الظروف التي تحظى فيها النداءات العاطفية والمعتقدات الشخصية بأولوية على الحقائق أو الحقائق المطلقة، في تشكيل الرأي العام تجاه رسالة إعلامية معيّنة. وبحسب **قاموس أكسفورد**، أصبح هذا المفهوم بارزًا على نحو متكرر نسبيًا منذ عام 2010، في إشارة إلى استمرار تداول الأخبار غير الصحيحة، والتلاعب المعلوماتي عبر وسائط الإعلام. وقد استُخدم المصطلح في سياقات متعددة، وخاصة في ما يتعلق بالمجال السياسي ووسائط الإعلام الإخبارية[21].

تضافرت مجموعة من العوامل الموضوعية التي سمحت بتجلّي عصر ما بعد الحقيقة، من أبرزها الانفجار المعلوماتي، والانتشار الواسع لوسائط التواصل التي تمتاز بسرعة التحديث، وسهولة الوصول إليها؛ إذ باتت في متناول أيدي شرائح واسعة من الأفراد عبر الهواتف الذكية والألواح الرقمية. وقد بلغ عدد مستخدمي هذه الوسائط في العالم، حتى نيسان/ أبريل 2024، نحو 5.07 مليارات مستخدم، ما يمثل 62.6 في المئة من إجمالي سكان العالم، أو 93 في المئة من مستخدمي الإنترنت[22]. ويوازي هذا التحولَ نحو الاستخدام الجماهيري الواسع لوسائط التواصل تراجعٌ حادٌ في الثقة بمصادر المعلومات التقليدية؛ إذ

13 "Post-truth," *Oxford Learner's Dictionaries*, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPJr

14 "Post-truth," *Cambridge Dictionary*, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BOTO

15 Steve Tesich, "A Government of Lies," *The Nation*, vol. 254, no. 1 (6/1/1992).

16 Ralph Keyes, *The Post-Truth Era: Dishonesty and Deception in Contemporary Life* (New York: St. Martin's Press, 2004).

17 نقلًا عن: صلاح فليفل عايد الجابري، "فلسفة ما بعد الحقيقة وأبعادها السياسية"، **مجلة الآداب**، العدد 138، ملحق 2 (أيلول/ سبتمبر 2021)، ص 495.

18 D'Ancona.

19 Ilan Manor, "Public Diplomacy in the Era of Post-Reality," *Comment*, USC Center on Public Diplomacy, 13/2/2024, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPEl

20 ماكنتاير؛ Bauman؛ D'Ancona.

21 الصادق الفقيه، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، مقابلة شخصية، الأردن، 2024/7/23.

22 "Digital 2024 April Global Statshot Report," *DataReportal*, 24/4/2024, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPpF

يتعاظم اعتقاد مؤداه أن النخب المسيطرة على المؤسسات الإعلامية تخدم مصالحها الخاصة، لا الحقيقة المجردة[23]. وهو ما عزز الحجج القائلة بتحول العالم نحو عصر ما بعد الحقيقة.

ويضاف إلى العوامل الموضوعية التي أسهمت في بروز هذا العصر الدور الذي أدّته أفكار ما بعد الحداثة، القائمة على رفض وجود حقيقة موضوعية واحدة لصالح مجموعة من الحقائق الذاتية، والتي جعل منظّروها مسألة السخرية من الحقيقة أمرًا مقبولًا. ويرتبط الأمر كذلك بمسألة المعنى؛ إذ يؤكد منظّرو ما بعد الحداثة أنه إذا لم يوجد معنى واحد للنص، وإذا لم يكن تفسير بعينه أكثر صوابًا من غيره، فإن النتيجة المنطقية هي غياب الحقيقة الموضوعية الواحدة؛ فكل شخص يدمج قيمه وخلفيته التاريخية ومعتقداته وآراءه الشخصية في تفسيره الذاتي، وبذلك لا يصبح أيّ إعلان للحقيقة أكثر من انعكاس للأيديولوجيا السياسية أو المرجعية الفكرية لصاحبها[24]. وأضافت السجالات السياسية والفكرية حول معايير تحديد الحقيقة مزيدًا من التشويش والضبابية، حتى صار التعريف القاموسي للمفهوم نفسه محل جدل، فرفضه البعض مشككًا في مقولة إن الرأي العام كان موضوعيًا في الحقب السابقة، وطرحوا تساؤلات حول "ماهية الحقائق الموضوعية" ذاتها، وإذا ما كانت تتعارض بالضرورة مع العواطف والمعتقدات الشخصية[25].

ثانيًا: التضليل على وسائط التواصل الاجتماعي

1. الأخبار الزائفة

شهدت السنوات الأخيرة انتشارًا واسعًا للأخبار الزائفة، التي تذيعها مصادر متعددة، حكومية وغير حكومية، وتُنشَر عبر حسابات وهمية تصمَّم لتبدو شبيهة بالتقارير الإخبارية، في حين أنها في حقيقتها معلومات ملفّقة، تُنتَج وتُنشَر عمدًا بهدف التضليل وخداع المتلقّين، سواء عبر دفعهم إلى تصديق الأكاذيب، أو زرع الشك في حقائق قابلة للتحقق. ويُقدَّم هذا النوع من المحتوى على أنه أخبار، غير أنه معلومات ملفّقة تحاكي محتوى وسائط الإعلام الإخبارية في الشكل، ولكن ليس في تنظيمها أو الهدف منها[26].

تُعدّ الأخبار المضللة جـزءًا من ظاهرة اضطراب المعلومات Information Disorder التي يمكن فهمها من خلال ثلاثة أشكال أساسية: الأول، المعلومات الخاطئة Misinformation، وهي معلومات غير صحيحة تُنشَر من دون قصد إلحاق الضرر. والثاني، المعلومات المضللة Disinformation، وهي معلومات كاذبة وزائفة تُنتَج عمدًا لإلحاق الضرر بجهةٍ ما. والثالث، المعلومات الضارة أو الخبيثة Mal-information، وهي معلومات تستند إلى الواقع، وتُستَخدم لإلحاق الضرر بشخص أو منظمة ما[27].

تتعدد أدوات إنتاج الأخبار الكاذبة وترويجها، وذلك تحت مظلة "اضطراب المعلومات". ونذكر من بين هذه الأدوات:

أولًا، الشائعة، التي يجري من خلالها اختلاق أخبار لا أساس لها من الصحة، أو المبالغة في تضخيم وقائع جزئية، أو صياغة أخبار تحتوي على جزء يسير من الحقيقة يجري توسيع نطاق تداوله حتى يكتسب طابعًا شبه واقعي في نظر المتلقّين؛ وهو ما يؤدي إلى إحداث بلبلة واضطراب في المجتمع. وتسهم عدة عوامل في تعزيز انتشار هذه الممارسة، من بينها سهولة إخفاء هوية ناشر الخبر الكاذب، عبر الحسابات الافتراضية مثلًا، وتطوّر تقنيات الفبركة، وسرعة تداول مثل هذه الأخبار على المنصات الرقمية، فضلًا عن سهولة الإفلات من المحاسبة، بسبب محدودية آلياتها[28]. وتوجد الآن أساليب منظّمة لنشر هذه الأخبار، منها "الذباب الإلكتروني" أو "الكتائب الإلكترونية"، وهي جيوش من الحسابات الوهمية التي تُدار على نحو منسق، وتُوظَّف في إعادة نشر محتوى محدد وتضخيمه، مستفيدةً من أنظمة آلية، تسمى "روبوتات الإنترنت"، مبرمجة للتفاعل الاصطناعي عبر الإعجابات والتعليقات، بما يخلق انطباعًا زائفًا عن جماهيرية رسائل معينة أو صدقيتها.

ثانيًا، السلوك الزائف المنسق Coordinated Inauthentic Behaviour, CIB، ويشير إلى مجهودات منظّمة تسعى للتلاعب بالنقاشات العمومية، وتوجيهها لخدمة أهداف استراتيجية محددة، حيث تكون الحسابات

23 الجابري.

24 ماكنتاير، ص 135-136.

25 Ari-Elmeri Hyvönen, "Defining Post-truth: Structures, Agents, and Styles," *E-International Relations*, 22/10/2018, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPqE

26 أميرة سمير طه درويش، "الأخبار الزائفة عبر وسائط التواصل الاجتماعي وتأثرية الآخرين"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 81 (كانون الأول/ ديسمبر 2022)، ص 323-372.

27 المرجع نفسه، ص 375.

28 سعد مفلح حمود الصويلح، "دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة الشائعات الإلكترونية"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، مج 1، العدد 39 (2023)، ص 80-97.

الوهمية (المزيفة) محور هذه العملية[29]. فقد تحذف شركة فيسبوك، على سبيل المثال، الحسابات المزيفة التي تسعى لتضليل المستخدمين من خلال إخفاء هوية الحسابات الحقيقية، وتغلق أيضًا الحسابات الحقيقية المتورطة على نحو مباشر في هذا النمط من النشاط التضليلي. وسمّى بعض الباحثين تقنية الحسابات المتخفية بـ "تقنية القناع"[30]. وإلى جانب ذلك تسهم محركات البحث في تكريس حالة/ ظاهرة ما بعد الحقيقة عبر ما يُعرف بـ "فقاعات التصفية" Filter Bubbles، حيث تتيح المحركات للمستخدم نتائج بحث أكثر ملاءمة لاهتماماته وتوجّهاته ومعتقداته، مستندة في ذلك إلى خوارزميات معقدة تجمع كمية ضخمة من البيانات الشخصية التي يشاركها المستخدم وتحللها، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، مثل سجل البحث والمواقع التي يزورها، والمحتوى الذي يتفاعل معه، فضلًا عن أنماط سلوكه على منصات التواصل[31].

ثالثًا، برامج البوت Bots، التي تشير إلى تطبيقات برمجية تُصمَّم لتنفيذ مهمات متكررة ومحددة سلفًا، وغالبًا ما تحاكي سلوك المستخدم البشري أو تقوم مقامه في التفاعل على المنصات الرقمية. وثمة أيضًا شبكات البوت Botnets، التي تشير إلى عدد من الأجهزة المتصلة بالإنترنت، ويعمل كل منها على تشغيل روبوت واحد أو أكثر من دون علم مالكيها في أغلب الأحيان، ما يصعب تحديد مصدر حركة المرور الخاصة بالروبوتات الخبيثة. وتنتشر الأخبار الكاذبة، لأنها مصمّمة لجذب الانتباه واستثارة المشاعر، ولذلك غالبًا ما تتضمن ادعاءات أو قصصًا تثير مشاعر الغضب أو الخوف. وقد تحوّلت الأخبار الزائفة إلى صناعةٍ ذات أهداف ربحية وتجارية، كما في حالة شركة "ميديا فايب إس إن سي" Media Vibe, SNC التي تمتلك 180 عنوانًا لمحددات مواقع الموارد URL مخصصة لنشر الأخبار الزائفة[32].

29 "June 2021 Coordinated Inauthentic Behavior Report," *Detailed Report*, Facebook, June 2021, accessed on 15/5/ 2025, at: https://acr.ps/1L9BPiH

30 أيوب رمضان فتاح ومحمد صبري صالح، "تقنية القناع وآلية التضليل الإعلامي في وسائط التواصل الاجتماعي"، **مجلة العلوم النفسية**، مج 34، العدد 4 (2022)، ص 345.

31 ينظر مثلًا:

Cédric Courtois, Laura Slechten & Lennert Coenen, "Challenging Google Search Filter Bubbles in Social and Political Information: Disconforming Evidence from a Digital Methods Case Study," *Telematics and Informatics*, vol. 35, no. 7 (2018), pp. 2006-2015.

32 ينظر مثلًا:

Álvaro Figueira & Luciana Oliveira, "The Current State of Fake News: Challenges and Opportunities," *Procedia Computer Science*, vol. 121 (2017), pp. 817-825.

2. أثر وسائط التواصل الاجتماعي واضطراب المعلومات في البيئة السياسية

أجمل مـارك لينتش في مقاله، "كيف تضرّ وسائط التواصل الاجتماعي بالربيع العربي"، أوجه الضرر التي ألحقتها هذه الوسائط بالانتفاضات العربية، موضحًا أن الاتجاه العام نحو المبالغة في تقدير دورها يُفقدها صدقيتها. وعلى الرغم من فاعليتها في التعبئة، فإنها تظل عاجزة عن القيام بعمليات تنظيم المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وذلك بسبب طابع الحماس المؤقت للقضايا، مقابل العمل الشاق والصبور والمستمر الذي تتطلبه سيرورة التغيير. وأشار إلى اتجاه هذه الوسائط المتزايد نحو نشر الأطروحات الراديكالية وادعاء تمثيل الشارع بدلًا من ترسيخ الديمقراطية وبناء التسويات السياسية. وأكّد أن هذه الوسائط عمّقت من حدة الاستقطاب؛ إذ جرى في الحالة المصرية الترويج لأيّ نقد موجّه إلى الإخوان المسلمين من دون الالتفات إلى محتواه، في حين افتقر معظم المحتوى المنشور إلى قواعد الحوار والاحترام المتبادل. ولفت الانتباه إلى تراجع الشعور بالوحدة العربية بعد الأيام الأولى لانتفاضات الربيع العربي بسبب التشاكس والانقسام، ما أدى إلى انغلاق كل بلد عربي على ذاته. وساهمت هذه الوسائط أيضًا في تغذية نزعات سلبية، مثل الطائفية والخوف والكراهية؛ فكما شكّل نجاح التجربتين التونسية والمصرية حافزًا، مثّلت مشاهد العنف في سورية واليمن مصدر خوفٍ لدى الشعوب، لتغدو وسائط التواصل في المجتمعات المنقسمة عامل تهديد[33].

يمكن، إذًا، أن تكون أدوار هذه الوسائط وآثارها في البيئة السياسية إيجابية أو سلبية. ومن أبرز أدوارها الإيجابية أنها تشكّل وسيلة لتمكين المواطن؛ إذ تعزز حرية التعبير، وتتيح القدرة على نشر الأفكار ومشاركتها، وتقدّم منصات بديلة للمعارضة السياسية بعيدًا عن القنوات التقليدية. ويمكنها أن تُحدث أربعة أنواع من التأثيرات، هي: تأثير يُضعف النظم الديمقراطية القوية، وتأثير يعزّز النظم الاستبدادية القوية، وتأثير يدفع النظم الديمقراطية الضعيفة نحو الراديكالية، وتأثير يقوّض استقرار النظم الاستبدادية الضعيفة. أما بالنسبة إلى الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، المتداولة على هذه الوسائط، فغالبًا ما تُحدث أثرها المقصود منها في المجتمعات المنقسمة التي تشهد درجات عالية من الاستقطاب[34].

33 Marc Lynch, "Twitter Devolutions: How Social Media Is Hurting the Arab Spring," *Foreign Policy*, no. 198 (2013).

34 Guy Schleffer & Benjamin Miller, "The Political Effects of Social Media Platforms on Different Regime Types," *Texas National Security Review*, vol. 4, no. 3 (2021), pp. 90-91.

ويظهر في هذا النوع من السياقات اعتماد الأفراد على نطاق واسع على منصات، مثل فيسبوك وواتساب وتيك توك، مصدرًا رئيسًا لتلقّي الأخبار والمعلومات؛ إذ لم تعُد الحكومات قادرة على احتكار المعلومات كما كان عليه الحال في السابق، فقد كانت أخبار المظاهرات والدعوات إليها خلال انتفاضات الربيع العربي متاحة عبرها، واستفاد الناشطون منها في التعبئة والتنظيم[35]. وفي سياق الانتفاضات العربية، كان لوسائط التواصل عمومًا دور مزدوج؛ فقد ساهمت، من جهة، في حشد الشباب لمواجهة قمع الأنظمة القائمة، خاصة أنها لا تخضع للرقابة الحكومية، ويمكن أيّ فرد ببساطة أن يشارك في صناعة الخبر وإذاعته، ما أتاح نشر الأخبار المتعلقة بالانتفاضة بسرعة وبالطريقة التي يحددها المشاركون. لكن، من جهة أخرى، استغلت الحكومات القائمة الوسائط نفسها لنشر التشكيك في نيات المحتجين وتشويه صورتهم، وتأطير مطالباتهم بالتغيير بوصفها محاولة لإحداث الفوضى وزعزعة الاستقرار. وفي سياق عصر ما بعد الحقيقة، برز أثر إضافي تمثّل في إعادة تعريف مفهوم الاستقرار ليصبح مرتبطًا ببقاء النظام القائم، متجاوزًا بذلك الأبعاد التقليدية للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي (بما في ذلك الحقوق والحريات الأساسية التي لا يستقيم العيش الكريم من دونها)[36].

ثالثًا: الانتفاضة والانتقال المضطرب في السودان

ساهمت وسائط التواصل الاجتماعي في السودان، على نحو بارز، في تعبئة شرائح واسعة من المواطنين للمشاركة في المظاهرات والاعتصامات التي أسفرت عن إسقاط النظام. ويسّر انخفاض تكلفة اقتناء الهواتف الذكية وصول الشباب في المناطق الحضرية إلى الإنترنت، التي كان استخدامها، حتى سنوات قليلة مضت، محصورًا في استخدام تطبيق واتساب، مع انتشار أقل لتطبيقات التواصل الاجتماعي الأخرى؛ وهو ما لم يكن يتطلب شبكة إنترنت تعمل بنطاق ترددي عالٍ، وكانت الهواتف البسيطة تفي بالغرض؛ ما أتاح للأفراد ذوي الميزانية المحدودة الانخراط في محادثات جماعية، ومواكبة أخبار العائلة والأصدقاء[37].

35 منزول عبد الله منزول عسل، أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، مقابلة شخصية، الخرطوم، 2024/6/24.

36 حسن الحاج علي، أستاذ العلوم السياسية، مقابلة شخصية، الخرطوم، 2024/7/14.

37 Albrecht Hofheinz, "Broken Walls: Challenges to Patriarchal Authority in the Eyes of Sudanese Social Media Actors," *Die Welt des Islams*, vol. 57, no. 3-4 (2017), p. 283.

تزامنت الثورة السودانية (2018-2019) والفترة الانتقالية التي تلتها (2019-2021) مع هذه البيئة الإعلامية الجديدة، في ظل واقع سياسي واجتماعي منقسم ومتعدد من ناحية الرؤى، ومتباين من ناحية المستويات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى هشاشة الدولة السودانية في أواخر عهد الرئيس عمر حسن البشير. وكان لوسائط التواصل في هذه البيئة الملائمة لتناميها دور مزدوج؛ فمن جهة، ساهمت إيجابيًا في دعم الثورة الشعبية وتمكين المواطنين من التعبئة والمشاركة، لكنّها، من جهة أخرى، ساهمت سلبيًا في تعزيز الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، وأوجدت حالة من الحيرة والشك بين الشباب وناشطي الثورة، وزرعت نوعًا من عدم الثقة بين مكونات المرحلة الانتقالية، كما سيتبيّن لاحقًا.

واجه نظام الإنقاذ (1989-2019) أزمات اقتصادية حادة، لا سيما بعد انفصال جنوب السودان وفقدان عائدات النفط[38]. وتزامن ذلك مع اندلاع النزاعات المسلحة في منطقتَي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق. وصاحبت تلك الأزمات حالةٌ من التخبط في سياسات النظام الداخلية والخارجية؛ ما أفضى إلى ظهور تصدعات عميقة في بنية النظام وكتلته الحاكمة الصلبة[39]، المتمثلة في حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الإسلامية. وأصبح البشير، رأس النظام، يشعر بالتهديد من حزبه الحاكم؛ إذ برزت فيه أصوات تدعو إلى عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في عام 2020، وبدأ أيضًا يشعر بالتهديد من المؤسسة العسكرية، فسعى لتعزيز سلطته من خلال جهاز قوات الدعم السريع؛ ما عمّق الانقسام بين الجناحين العسكريين. ولتفادي الثورة التي اندلعت، في كانون الأول/ ديسمبر 2018، شكّل لجنة أمنية تألّفت من رؤساء الأجهزة الأمنية والعسكرية، بما في ذلك جهاز الأمن والمخابرات والجيش وقوات الدعم السريع والشرطة (وهي نفسها اللجنة التي أصدرت قرار عزله لاحقًا[40]). ومع انتشار الاحتجاجات في أرجاء البلاد واستمرارها أربعة أشهر، على الرغم من القمع العنيف، انحازت اللجنة الأمنية، أو بالأحرى استجابت للضغوط الشعبية؛ ما أسفر في نهاية المطاف عن إطاحة رأس النظام[41].

38 "Safeguarding Sudan's Fragile Transition," *Africa Report*, no. 281, International Crisis Group, 21/10/2019, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPUt

39 Gregory Aftandilian, "Despite Some Progress, Sudan's Transition Faces Mounting Hurdles," *Policy Analysis*, Arab Center Washington DC, 18/8/2020, accessed on 2/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPd2

40 "ضمنها الجيش والمخابرات.. هذه مكونات اللجنة الأمنية العليا بالسودان"، **الجزيرة نت**، 2019/4/14، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BOSW؛ عبد الحميد عوض، "عامان على سقوط البشير: مراكز القوة تتحول"، **العربي الجديد**، 2021/4/11، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BP9B

41 **تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2021): مشكلات الراهن وتحديات المستقبل**، أحمد إبراهيم أبوشوك (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

شكّلت قوى الثورة، التي قادت عملية التغيير، تحالفًا واسعًا وفضفاضًا، ضمّ الأحزاب والقوى المهنية والمدنية والمطلبية وغيرها، ونجح في تعبئة الشارع وقيادته خلف شعار موحّد وبسيط، هو "تسقط بس" (أي المطالبة بإسقاط النظام فحسب)، فصاغ إعلانًا فضفاضًا بأهداف عامة وخطوط عريضة. وبناءً على ذلك، ورثت هذه القوى، عقب نجاح الثورة في إطاحة النظام، بيئةً سياسية واجتماعية متشابكة ومتشظية. فحتى داخل كل مكون من مكونات التحالف، كانت التشكيلات غير متجانسة؛ إذ ضمّ المكون العسكري أعضاء اللجنة الأمنية، وهم خليط من قوات نظامية متعددة وغير متجانسة، في حين ضمّ المكون المدني، الممثّل لقوى الحرية والتغيير، أطيافًا سياسية تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتشمل تيارات ليبرالية وقومية عروبية ووسطية وشيوعية وغيرها، إضافة إلى المجموعات المدنية والمهنية والنسوية والشبابية بما تمثّله من مثاليات وطموحات وأحلام. ولا يمكن تجاهل حضور أنصار النظام السابق وحلفائهم ضمن المشهد العام؛ ما زاد من تعقيد البيئة السياسية التي ورثتها المرحلة الانتقالية.

وأدى غياب برنامج تفصيلي، يوضح الحد الأدنى من التفاهمات الثورية، إلى بروز خلافات مبكرة حول مسار الثورة وبرنامجها، حتى في ما يتعلق بكيفية تحقيق التغيير ووسائله. فانقسمت الآراء بين من يسعون لتغيير جذري ومن يتبنّون نهجًا متدرجًا يحقق ما يمكن تسميته "الهبوط الناعم"[42]، ويراعي توازن القوى مع المكون العسكري، عبر محاولة تطمينه وإدماجه ليكون جزءًا من عملية التغيير، بدلًا من استعدائه أو تهديده بالمساءلة عن الانتهاكات التي ارتُكبت قبل الثورة أو خلالها في عهد النظام السابق.

وبعد إطاحة نظام البشير، "تشكّلت قيادة الفترة الانتقالية، بعد مخاض عسير، من تحالف واسع الانتشار ضمّ مكونًا مدنيًا تمثّل في قوى الحرية والتغيير، الذي فاقت عضويته مئةً من التنظيمات والأحزاب والمجموعات السياسية، ومكونًا عسكريًا من شقَّين متنافسَين هما القوات المسلحة وقوات الدعم السريع. وانضم إلى هذا التحالف لاحقًا حركات دارفور المسلحة بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام. قام هذا التحالف على توافق الحد الأدنى، حيث شاركت مكونات منه في إسقاط نظام البشير، بينما لحقت مكونات أخرى بركب التغيير. توافق هذا التحالف على وثيقة دستورية وُضعت على عجل، وعلى حكومة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. ولم تمضِ شهور قليلة حتى بدأت التصدعات تظهر على التحالف القائم فأعلنت انسحابات، وانقسم تجمع المهنيين كما انقسم تحالف الحرية والتغيير، وانقلب المكون العسكري على حلفاء الأمس"[43].

شكّل هذا الوضع، مع ما اتسم به من استقطاب، بيئةً مثالية لانتشار الأخبار الكاذبة وأساليب الحرب النفسية. ولم يقتصر ذلك على قوى النظام السابق الساعية لإجهاض الثورة، ولا على المكون العسكري الذي انحاز إلى الثورة مكرهًا أو طامعًا، بل امتد ليشمل حلفاء الأمس من قوى الحرية والتغيير نفسها؛ فأصبح الصراع داخل معسكر الثورة بين تيار دعاة التغيير الجذري، وتيارات الإصلاح التدريجي والهبوط الناعم، وأحيانًا بسبب التنافس فحسب على النفوذ بعد التغيير. ومع تشكيل الحكومة برئاسة عبد الله حمدوك، تصاعدت حدة الصراعات، فتحوّل مكتب رئيس الوزراء، بتشكيلاته الموسعة، إلى مركز نفوذ وبؤرة صراع جديدة؛ واتُّهم رئيس الوزراء باحتكار القرار السياسي واختطافه من الحاضنة السياسية التي جاءت به إلى السلطة؛ أي قوى إعلان الحرية والتغيير، التي قادت الثورة، بل حتى من زملائه في مجلس الوزراء لصالح مجموعة خاصة من مستشاريه والمقرّبين منه، عُرِفت إعلاميًا باسم "شلة المزرعة". وتعرّض كذلك العديد من رموز قوى الحرية والتغيير لحملات إعلامية منظمة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، مجهولة المصدر، يجري الترويج لها أحيانًا على منصات تابعة للحلفاء أنفسهم.

1. وسائط التواصل الاجتماعي ودورها في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2019

أدت وسائط التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في التعبئة ضد النظام وفضح مظاهر فساده وانتهاكاته، واستُخدمت أيضًا في تنظيم الفعاليات المعارضة له، بما في ذلك تنظيم المواكب وتحديد مواقيتها ومساراتها وأساليب تنسيقها، ما أتاح تأمين قيادة الحراك الثوري؛ إذ تابع الثوار صفحة "تجمّع المهنيين"، التي أدارت الحراك من دون الكشف عن هوية من يديرها تفاديًا لاعتقال قياداتها. وكشفت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، خلال فترة الثورة، أن المحتوى الإعلامي الذي جرى تداوله عبر هذه الوسائط، من شعارات وصور ومقاطع فيديو ورسوم كاريكاتير، يجسد الواقع وينتقد الوضع القائم، شاركه المستخدمون قرابة 400 ألف مرة[44]؛ وهو ما يبيّن مستوى التفاعل والتأثير اللذَين أحدثتهما وسائط التواصل في الحشد والتعبئة وتوجيه الرأي العام.

42 يتسق هذا مع مقاربات "التغيير بالتفاوض لا بالمواجهة"، وإشراك المكون العسكري وقوى النظام السابق في المراحل الانتقالية، وتجنب المحاسبة الفورية على الانتهاكات خلال الثورة وما قبلها.

43 حسن الحاج علي، "فترة انتقالية مضطربة: تحولات التحالف الهجين في السودان"، **عمران**، مج 12، العدد 47 (شتاء 2024)، ص 8.

44 "Making Sense of Social Media Proxies Findings of Social Media Study on Sudan," UNPD, 28/2/2020, p. 4, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPev

في المقابل، اتخذ النظام القائم عددًا من الإجراءات لإبطال أثر هذه الوسائط في الحراكات الثورية، والتي شملت فرض قيود مشددة على حرية التعبير، والتضييق على استخدام الهواتف النقالة ومصادرتها من المحتجزين في المظاهرات، فضلًا عن إنشاء وحدة "الجهاد الإلكتروني" لمراقبة نشاط المعارضة ونشر المعلومات المضللة وتشويه صورة المتظاهرين. ولجأ كذلك إلى إغلاق الولوج إلى شبكة الإنترنت، وحجب مواقع وسائط التواصل، والتلاعب بالتشريعات للسيطرة على تدفّق المعلومات والتحكم فيها، ونشر نقاط تجمّع مضللة للجموع بتواريخ ومواعيد غير صحيحة بهدف إرباك الحراك وزعزعة الثقة بقدرات قيادته التنظيمية، إضافة إلى الاستعانة بخبرات أجنبية في حملات التضليل[45]. وفي مواجهة ذلك، لجأ الثوار إلى استخدام تكتيكات مضادة، أبرزها اللجوء إلى استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية VPN للتحايل على حجب مواقع المنصات ومواصلة التعبئة الرقمية.

وبعد نجاح الثورة في إطاحة رأس النظام، في 12 نيسان/ أبريل 2019، استمرت اللجنة الأمنية، التي تحولت لاحقًا إلى المجلس العسكري الانتقالي، في الممانعة والمضيّ قُدمًا في عملية الانتقال السياسي، مع مواصلة استخدام أساليب تشويه صورة الثوار وقوى الحرية التغيير عمومًا. واستعان المجلس، لتعزيز صورة المكون العسكري لدى الرأي العام، وخصوصًا قوات الدعم السريع وقائدها محمد حمدان دقلو (حميدتي)، بشركات علاقات عامة، فتعاقد مع شركة كندية تُعرف باسم "ماديسون آند ديكنز" Madson & Dickens للقيام بمهمات "تلميع" صورته إعلاميًا[46]. ولجأ كذلك إلى قطع خدمات شبكة الإنترنت وحجب مواقع التواصل الاجتماعي، وبلغ مجموع أيام انقطاعها في الفترة كانون الأول/ ديسمبر 2018-كانون الأول/ ديسمبر 2022 نحو 138 يومًا[47]؛ وهو ما جعل السودان ضمن البلدان الأفريقية الأسوأ من حيث سجل انقطاع خدمات شبكة الإنترنت في عام 2022[48]. وقد استخدمت هذه الأساليب خصوصًا في أوقات تصاعد المد الثوري، وخلال الأحداث الكبرى التي شهدتها الثورة، مثل مجزرة فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش في 3 حزيران/ يونيو 2019[49]. وادّعى المجلس العسكري، في محاولة للتنصل من المسؤولية، أن جهات متفلّتة هي التي ارتكبت المجزرة وعاثت قتلًا في المعتصمين، وادّعى كذلك حميدتي أن جهات تنكرت في زي قواته هي التي فضّت الاعتصام وقتلت المعتصمين[50]؛ وهي الرواية التي ظل يرددها كلما ارتكبت قواته انتهاكات مماثلة.

2. تأثيرات خطاب ما بعد الحقيقة في العملية السياسية

شهدت الفترة الانتقالية حالةً من عدم الاستقرار والاستقطاب الحاد، مع تشكّل تحالفات هشة وغير مستقرة بين مكوناتها المختلفة، ومرّت بأحداث أسهمت في ترسيخ حالة عميقة من انعدام الثقة بين المكوّنَين المدني والعسكري، كان أبرزها مجزرة فض الاعتصام أمام مقر القيادة العامة، التي راح ضحيتها أكثر من مئة من المعتصمين، معظمهم من الشباب، والتي أدت إلى انهيار مؤقت في المفاوضات المدنية - العسكرية الرامية إلى تنظيم الفترة الانتقالية، قبل أن تُستأنف لاحقًا عقب فضّ الاعتصام وتنتهي بتشكيل شراكة "قلقة" بين المكونَين، حملت في طياتها عوامل التوتر والانقسام والاستقطاب منذ البداية.

برز دور خطاب ما بعد الحقيقة، في هذا السياق، بوصفه أداةً فعّالة في الصراع السياسي والإعلامي؛ إذ بدأت "حرب وسائط التواصل الاجتماعي" مبكرًا. وكان المكون العسكري وحلفاؤه أكثر تنظيمًا وتماسكًا في إدارتها، فشنّ حملات إعلامية واسعة ومنسّقة ضد المكون المدني، مع حملات متواصلة لتحسين صورته هو وشرعنة دوره في السلطة. وشاركت في هذه الحملات أربع جهات رئيسة، هي: وسائط تابعة للجيش[51]، وأخرى تابعة لقوات الدعم السريع، وثالثة أجنبية داعمة للمكون العسكري، مثل شركة فاغنر الروسية، وشركة "نيو ويف" New Wave في مصر والإمارات العربية المتحدة[52]، التي جنّدت كوادر رقمية على منصات فيسبوك وتويتر (إكس لاحقًا) وإنستغرام، وأنفقت نحو 167 ألف دولار على الإعلانات الممولة[53]،

45 "Sudan's Turmoil: From Protests to Disinformation," African Digital Democracy Observatory, 14/11/2024, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPAJ

46 تيسا نايت ولجين الصادق، "ديموقراطية خرجت عن مسارها: بيئة المعلومات الغير مستقرة في السودان، 2019-2022"، دي إف آر لاب (آب/ أغسطس 2023)، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BOUc

47 المرجع نفسه.

48 Zach Rosson et al., "Weapons of Control, Shields of Impunity: Internet Shutdowns in 2022," Access Now, 28/2/2023, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPty

49 "They were Shouting 'Kill them' Sudan's Violent Crackdown on Protesters in Khartoum," Human Rights Watch, 17/11/2019, accessed on 15/5/2024, at: https://acr.ps/1L9BPqh

50 عسل.

51 "Inauthentic Facebook Assets Promoted Russian Interest in Sudan," DFRLab, 3/6/2021, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPgS

52 Nathaniel Gleicher, "Removing Coordinated Inauthentic Behavior in UAE, Egypt and Saudi Arabia," *Meta Newsroom*, 1/8/2019, accessed on 15/7/2024 at: https://acr.ps/1L9BOV7

53 نايت والصادق.

ورابعة مرتبطة بأنصار النظام السابق الحانقين على التغيير. وركزت هذه الحملات على مهاجمة القوى المدنية، التي قادت التغيير، والتشكيك في كفاءتها، واتهامها بالضعف والانقسام، مع الترويج للمكون العسكري وتصويره على أنه الأقدر على ضمان الأمن الأهلي وفرض الاستقرار؛ وهو ما ساهم في إعادة إنتاج خطاب ما بعد الحقيقة القائم على التلاعب بالمعلومات وتوجيه الرأي العام باستخدام سرديات انتقائية ومضللة.

وفي المقابل، لم تتمكن الجهات المدنية من مجاراة الحملة الإعلامية المكثّفة والمنظّمة التي قادها المكون العسكري وحلفاؤه، فلجأت الحكومة الانتقالية، برئاسة حمدوك، إلى التعاقد مع شركة أجنبية، هي شركة "فالنت بروجيكتس" Valent Projects؛ ما دفع فيسبوك لاحقًا إلى إغلاق عدد من الحسابات التي كانت تعمل ضد المكون المدني. في حين أنشأت قوات الدعم السريع، مثلًا، موقعًا إلكترونيًا بعنوان "السودان اليوم"، نشر خلال ثلاثة أشهر فقط، في الفترة أيار/ مايو-آب/ أغسطس 2019، نحو ستين مقالًا دعائيًا لترميم صورة حميدتي. ونسّق المكون العسكري مع شركة "إم إنفيست" M-Invest الروسية لتشويه صورة المتظاهرين، عبر الترويج لروايات تزعم أنهم يهاجمون المساجد، وأن إسرائيل تدعمهم، بل اقترح بعض المحتوى الزجّ بأعلام المثليين وسط المتظاهرين[54] لربط الحراك الثوري بقيم غير منسجمة مع قيم المجتمع السوداني، ومن ثم تشويه صورته.

تكثّفت حملات الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، في سياق إضعاف الحكومة المدنية الانتقالية وتقويض الثقة بها، على نحو شبه يومي، وعلى مختلف المنصات الرقمية، مستهدفةً وزراء الحكومة وقراراتها والقوى المؤيدة لها. وأظهر مسح حول الأخبار المضللة في أفريقيا انتشار هذا النوع من الأخبار في السودان منذ ما قبل اندلاع حرب 15 نيسان/ أبريل 2023؛ إذ سعت شبكات مختلفة لتقويض الحركة المؤيدة للديمقراطية في البلاد من خلال التضليل ونشر أخبار زائفة، بما في ذلك التلاعب بمنصات التواصل الاجتماعي لحجب المحتوى الداعم للثورة والانتقال الديمقراطي، أو إسكاته[55]. وأشار مستجيبون في مسح للرأي العام، عبر تطبيق واتساب، شارك فيه نحو 10 آلاف شخص، عن الأخبار المضللة في السودان، إلى أنها ساهمت في إحياء نزاعات مسلحة، أو إثارة اللبس والغموض عبر تداول تصريحات كاذبة نُسبت إلى مسؤولين سياسيين في البلاد[56].

وقد كان لخطاب ما بعد الحقيقة تأثيرات سلبية واضحة في مسار العملية السياسية خلال الفترة الانتقالية. ففي حين أدت وسائط التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تعبئة الجماهير المشاركة في الحراك الثوري الذي أفضى إلى إطاحة نظام البشير، فإنها أسهمت لاحقًا في إنتاج خطاب ما بعد الحقيقة والترويج له، وذلك عبر الآليتين التاليتين:

أ. تآكل الحقيقة المشترك

يؤدي هذا التآكل إلى تراجع "الأرضية المشتركة" للحقائق والمعطيات التي يمكن أن تستند إليها المجموعات السياسية في نقاشاتها العامة؛ ما يعقّد إمكانية الوصول إلى توافقات بينها بشأن القضايا الجوهرية التي تُبنى عليها المواقف السياسية، وقد ينتهي ذلك إلى تفكك المجال السياسي وانقسامه، ومن ثم تفتت الكيان السياسي نفسه. فعلى سبيل المثال، يعدّ موضوع علاقة الدين بالدولة من أبرز القضايا الخلافية التي شغلت الساحة السياسية، ما جعله هدفًا مباشرًا لخطاب ما بعد الحقيقة.

وانتشرت على وسائط التواصل، في هذا السياق، صورة لبيان منسوب إلى الحزب الشيوعي السوداني، يندد بزيارة حمدوك المملكة العربية السعودية، ويصف أداءَه العمرة بأنه يتناقض مع المبادئ والأسس التي قامت عليها الثورة، ويسعى لإجهاض المساعي الرامية إلى فصل الدين عن الدولة وترسيخ العلمانية. غير أن موقع **جهينة** للتحقق كشف أن البيان مفبرك، وأنه لم يُنشر على صفحة الحزب الرسمية على فيسبوك[57]. وجرى، في السياق ذاته، تضخيم تصريح لوزير الأوقاف، نصر الدين مفرح، قال فيه إنه "وزير للجميع بما في ذلك عبدة الأصنام"؛ وقد تعرّض لاحقًا لحملة هجوم واسعة، استُغلت فيها مواقفه السياسية الأخرى. فعلى سبيل المثال، نشر أحد المغرّدين ما يلي: "ما لقيت عبدة الأصنام الذين كنت تبحث عنهم يا فقير، وين عندما كنت ماسك وزارة دينية سلمت دار القرآن للمثليين، وفي عهدك ظهر السفور والفجور والبنقو والخرشه والخمور، ولم نسمع أنك أفتيت فتوى تحرم وتحرم، وأخيرًا قفلت المساجد وقلت من يدخل المسجد اقبضوه"[58]. ويتضح أن الهدف من هذا النوع

54 Mohamed Suliman, "As Sudan Transitions To Democracy, Urgent Reforms Must Tackle Disinformation," *Global Voices Advox*, 4/10/2019, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BP63

55 "Mapping a Surge of Disinformation in Africa," Africa Center for Strategic Studies, 13/3/2024, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPKQ

56 "A Guide to Misinformation and Disinformation: Digital Training Delivered Via WhatsApp in Sudan in 2022," *Case Study*, Thomson Foundation (March 2022), p. 7, accessed on 15/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BOUO

57 "بيان الحزب الشيوعي بشأن عمرة حمدوك مفبرك"، **جهينة**، 2021/3/1، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BPGl

58 "مدونون يشنون هجومًا علي وزير الأوقاف السابق بسبب تدوينة"، صفحة أم درمان الإلكترونية، فيسبوك، 2022/3/12، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BPIE

من الخطاب هو بناء صورة سلبية مغايرة في أذهان الجمهور عن شخصيات سياسية بـارزة، وعن قوى سياسية نشطة أثناء الفترة الانتقالية، وإظهارها كأنها معادية للإسلام، بما يعمق الانقسامات ويشوه الحقيقة المشتركة.

ب. السرديات العاطفية

تميل بيئات ما بعد الحقيقة إلى إعلاء شأن السرديات العاطفية على حساب الدقة الواقعية والموضوعية؛ إذ تسهم هذه السرديات في تشكيل الهوية الجماعية من خلال استثارة المشاعر والتجارب المشتركة، بدلًا من الاستناد إلى الحقائق الموضوعية والموثوقة، وهو ما قد يعزّز الروابط الداخلية بين أفراد المجموعة، لكنه في الوقت نفسه يعمّق الفجوة والانقسام مع المجموعات الأخرى. وتشير بعض الدراسات إلى أن الناشطين يولون اهتمامًا ملحوظًا لإدارة العواطف عبر استثارة مشاعر بعينها، وتشكيل ارتباطات وجدانية، أو نقل حالات عاطفية محددة، من أجل التحفيز والحفاظ على مستويات عالية من الالتزام لدى الشباب، وضمان مشاركتهم المستمرة في المظاهرات[59].

بـدأ توظيف السرديـات العاطفية منذ الأيـام الأولى لانتفاضة كانون الأول/ ديسمبر 2018؛ إذ انعكس خطاب ما بعد الحقيقة في رسم صورة حالمة ومبسّطة لمرحلة ما بعد إسقاط النظام، فروّج قادة الانتفاضة لفكرة أن التغيير المنشود عملية يسيرة، ولا تنطوي على تحديات كبيرة. وتجلّى ذلك في الشعار المركزي "تسقط بس"؛ أي لنعمل الآن على إسقاط النظام فحسب من دون أن ننشغل بتحديات ما بعده. وانتشر هذا الشعار في أوساط المتظاهرين على نطاق واسع في الشوارع وعلى منصات التواصل الاجتماعي؛ ما يبيّن هيمنة الخطاب العاطفي الذي يُعلي الهدف الآني (إسقاط النظام) ويُرجئ التفكير في ترتيبات المرحلة التالية. وفي مقابل ذلك، رفع أنصار النظام شعار "تقعد بس" لتأكيد استمراريته، في إطار حرب شعارات عاطفية متبادلة.

ساهمت هذه الشعارات العاطفية في تعبئة جماهير عريضة من المتظاهرين الذين ركّزوا على الهدف الآني والمباشر، المتمثل في إسقاط النظام، في حين أُرجئت مناقشة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية لما بعد ذلك، وهي تحديات سرعان ما تبيّن أنها شديدة الإلحاح والتعقيد. وتجسّد هذا الخطاب العاطفي في تبسيط مآلات المواجهة مع الأجهزة الأمنية من خلال استخدام شعارات مثل "الطلقة ما بتقتل.. بقتل سكات الزول" (السكوت عن الظلم هو السبب الحقيقي للموت، وليس الرصاص في حد ذاته). وقد أدى هذا الخطاب إلى التقليل من المخاطر الأمنية التي تتربص بالمحتجين، وأسهم في وقوع إصابات ووفيات بين المتظاهرين.

يميل خطاب ما بعد الحقيقة إلى تبسيط الواقع المعقد؛ ما يُفضي إلى تبسيط التعامل معه واستسهاله. ويبرز في تصوير كل الأجهزة الأمنية على أنها تجسيد للشرّ المطلق، متجاهلًا حقيقة أنها، على الرغم من انخراط بعض مكوناتها في الانتهاكات، مؤسسات معقّدة تضم أطرافًا مختلفة، وتظل ركيزة أساسية وضرورية لضبط الأمن وتحقيق الاستقرار[60]. ويجري تبسيط الواقع السياسي والاجتماعي المعقّد عبر اختزاله في ثنائيات قائمة على الإقصاء المتبادل، مثل خير – شر، وثورة – خيانة، ومدني – عسكري؛ ما يؤدي إلى رسم صورة مصطنعة للواقع تستبعد طبيعته المركّبة والمعقدة، التي لا تخلو من تعدد الفاعلين وتشابك مصالحهم ورؤاهم للوصول إليها. ويمنح هذا الخطاب الجمهور إحساسًا زائفًا بوضوح الأشياء، فيُسكت بذلك أيّ دعوات إلى التفكير النقدي.

وقد تبيّن لاحقًا أن الاكتفاء بالاتفاق على إسقاط النظام لم يكن كافيًا لتطوير برنامج متماسك للحكم خلال الفترة الانتقالية. وأشار إلى ذلك محمد ولد لبات، وسيط الاتحاد الأفريقي في السودان إبان الفترة الانتقالية؛ إذ أوضح "أن تلك السهولة في إنعاش حركة متلاحمة يوحّدها الهدف المنشود أكثر مما توحّدها تركيبتها السياسية والأيديولوجية، تعدّ عامل توحيدٍ ناقصًا سيفتقده الحراك حتمًا في الفترة التالية للإطاحة بنظام البشير"[61]. وفي هذا الصدد، تركّز بعض الدراسات على أهمية البعد العاطفي في خطاب الوسائط الاجتماعي، ودوره في بناء الهوية الجماعية، وقد خلصت إحداها إلى أنه لا يمكن اختزال دور الفعل الاتصالي في عملية بناء الهوية الجماعية في تبادل المعلومات والتعريفات المعرفية لأهداف الحركة وأدواتها فحسب؛ إذ تشكّل الروابط العاطفية جزءًا لا يتجزأ من عملية بناء الهوية الجماعية. ويتيح الاستثمار العاطفي في الحركة الاجتماعية للأفراد تحديد هويتهم بوصفها جزءًا من جماعة، ويعزّز الشعور بـ "النحن"[62]؛ ويمكن قياس ذلك على الحركات الاحتجاجية الممتدة، كما في حالة الانتفاضات.

لم يعد الخطاب العاطفي كافيًا، بعد سقوط نظام البشير، للحفاظ على تماسك القوى السياسية المتباينة لانتفاضة كانون الأول/ ديسمبر

59 Saadia Izzeldin Malik, "Sudan's December Revolution of 2018: The Ecology of Youth Connective and Collective Activism," *Information, Communication & Society*, vol. 25, no. 10 (2022), p. 1504.

60 الحاج علي، مقابلة شخصية.

61 محمد الحسن ولد لبات، **السودان على طريق المصالحة** (بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2020)، ص 165.

62 Hala Guta, "Meditating the Revolution: Analysis of the Sudanese, Professionals Association Communicative Strategies During Sudan's 2018–2019 Revolution," *International Journal of Communication*, vol. 17 (2023), pp. 1083-1101.

2018؛ إذ سرعان ما اصطدمت بوقائع كشفت عمق التباينات السياسية والفكرية بينها، وبرزت مشكلات وتحديات واقعية مثّلت اختبارًا حقيقيًا لوحدتها، وظهرت خلافات جوهرية حول طبيعة المرحلة الانتقالية ومآلاتها. وفي هذا السياق، نشرت صحيفة **الهدف**، الناطقة باسم حزب البعث، مقالًا على صفحتها على فيسبوك، أشارت فيه إلى أن الخلافات داخل الحراك الثوري "تطورت إلى صراع شرس بين مكونات لجان المقاومة نفسها". وأضاف أن الصراع بات بين لجان المقاومة من جهة، وبعض الأجسام الثورية الأخرى، من جهة أخرى، مثل "غاضبون" و"حاسمون" و"مقاومون" و"مشتبكون" و"كتل ثورية" و"حرس ثوري"، التي تعتقد أنها تسيطر على الشارع وتمثّله، وأن "بقية اللجان غير فاعلة ويجب حلها". وحذّر من أن استمرار الوضع في هذا الاتجاه وبهذه الوتيرة قد يؤدي إلى انقسام الشارع بين "لجان مقاومة (أ) ولجان مقاومة (ب) ومجموعات ثورية لديها فقط أهداف شخصية"[63].

لجأت تلك الحملات إلى أساليب اغتيال الشخصيات وإثارة البلبلة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال بعض النماذج التي رصدها موقع **جهينة**، الذي يعدّ، كما يعرّف نفسه، "منصة مستقلة لدحض الشائعات والأكاذيب المنتشرة على وسائط التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت". وشمل هذا المسح جزءًا من فترة الحكومة الانتقالية المدنية برئاسة حمدوك، وكشف جانبًا من أعداد الأخبار الزائفة وأساليب التضليل التي تعرّضت لها شخصيات وقوى سياسية منخرطة في المرحلة الانتقالية.

انتشر على وسائط التواصل، في صباح 18 حزيران/ يونيو 2021، خطاب منسوب إلى جبريل إبراهيم محمد، رئيس حركة العدل والمساواة ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي آنذاك، موجّه إلى مدير الشؤون المالية والإدارية في وزارة المالية، وموضوعه "طلب دعم لحركة العدل والمساواة"، بمبلغ 53 مليار جنيه "لتوفيق أوضاع جنود الحركة" إلى حين البدء في تنفيذ بند الترتيبات الأمنية. وقد تحقق موقع **جهينة** من صحة الخطاب، وتبيّن بما لا يدع مجالًا للشك أنه خطاب مزوّر[64].

وتداولت عدة حسابات على فيسبوك، في 21 أيلول/ سبتمبر 2021، نقلًا عن صفحة إخبارية تُدعى **نبض نيوز**، تصريحًا منسوبًا إلى والي ولاية الخرطوم، أيمن خالد نمر، وصف فيه المعلمين المضربين عن العمل والذين يدعون إلى الإضراب بأنهم "كيزان"، ووصف مطالبهم بـ "الطمع"، على الرغم من أن الحكومة زادت، بحسب التصريح، مرتباتهم بنسبة 500 في المئة عام 2020. وقد بحث موقع **جهينة** عن هذا التصريح في صفحة **نبض نيوز**، وتبيّن له أنها حذفته بعد أن أصدر مكتب الوالي نفيًا رسميًا لما ذكرته الصفحة، وتوعّد باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدها[65].

يقوم خطاب ما بعد الحقيقة على إثارة العواطف، وهو ما يجعل الأخبار المرتبطة به أكثر قابلية للانتشار والرواج، بل التصديق. ففي دراسة نشرها باحثون في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، حلّلت نحو 126 ألف إشاعة وخبر كاذب انتشرت عبر منصة إكس على مدى أحد عشر عامًا، خلصت إلى أن الأخبار الزائفة أعاد تغريدها المستخدمون أكثر من روبوتات الإنترنت، وأن الناس يميلون إلى البحث عنها والتفاعل معها أكثر من الأخبار الحقيقية الموثوقة، وأنّ الأخبار المضللة المرتبطة بالقضايا السياسية كانت الأكثر انتشارًا[66]. ويُعزى ذلك إلى أنّ المستخدمين باتوا على نحو متزايد منتجين وناشرين للمحتوى عبر شبكة الإنترنت، في حين تشير أنماط استهلاك الأخبار إلى ميلهم نحو تلقّي المعلومات التي لا تخضع لعملية الفرز والتصفية من جانب "حراس البوابة التقليديين"؛ وهو ما أفسح المجال أمام بناء تأويلات مستقلة، ولو نسبيًا، للمواد الإخبارية من دون المرور عبر قنوات الإعلام المؤسسي التقليدية. ويؤدي هذا التحول إلى إعادة تشكيل علاقات القوة/ السلطة بين الفاعلين المؤثّرين في عملية صنع القرار (مثل المنظمات المعنية بالقضايا العمومية ومجموعات الضغط) وجمهورها من المتلقّين والمؤيدين[67].

وتدعم هذه التحولات نتائج دراسات أخرى أظهرت ضعف قدرة مستخدمي وسائط التواصل على التمييز بين الأخبار الحقيقية والمضللة[68]، فضلًا عن أن استخدامها يمكّن الأفراد من تكوين تفسيرات/ تأويلات خاصة بهم للأحداث بعيدًا عن السرديات الرسمية. وفي هذا السياق، بيّنت دراسة حللت 57 مظاهرة جرت في سبعة مواقع أوروبية، في الفترة 2009-2011، أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بدلًا من المنظمات الرسمية، لتعزيز الإجراءات الجماعية، شجّع بالفعل على بروز تفسيرات/ تأويلات أكثر تنوعًا، وفتح المجال أمام قراءات متعددة للقضايا التي تناولتها الاحتجاجات[69].

---

63 "صراعات بين الشيوعي وبين قحت ولجان المقاومة"، **المراسل**، 2022/8/19، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BPJi

64 "جهينة تؤكد خطاب د. جبريل إبراهيم بخصوص دعم حركة العدل والمساواة ماليًا مزور"، **جهينة**، 2021/6/18، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BPFO

65 "مكتب والي ولاية الخرطوم ينفي صحة تصريحات متداولة للوالي عن المعلمين"، **جهينة**، 2021/9/21، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BPHl

66 "الأخبار الزائفة 'تنتشر أسرع' من الحقيقية"، **بي بي سي عربي**، 2018/3/10، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BPsq

67 Sandy Schumann, *How the Internet Shapes Collective Action* (New York: Palgrave Macmillan 2015), p. 17.

68 أنس عبد الرحمن، "لماذا يصدق الناس الأخبار الكاذبة بسهولة؟"، **الجزيرة نت**، 2017/1/22، شوهد في 2025/5/15، في: https://acr.ps/1L9BP1m

69 Schumann, p. 19.

خاتمة

تناولت الدراسة التأثيرات التي أفرزها خطاب ما بعد الحقيقة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وحاولت بيان الدور المحوري الذي أدته وسائط التواصل الاجتماعي في إنتاجه وإعادة إنتاجه والترويج له، وأوضحت أن هذا الدور تعزز بحضورها المؤثر في تعبئة قطاعات شعبية واسعة خلال انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر 2018 التي أطاحت نظام البشير. وتزامن ذلك مع قابلية مستخدمي هذه الوسائط للتفاعل أكثر مع الأخبار الكاذبة مقارنةً بتفاعلهم مع الأخبار الحقيقية الموثوقة؛ ما عزز من انتشار هذا الخطاب وترسّخه في المجال السوداني. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. كشفت تأثيرات ظاهرة ما بعد الحقيقة في مسار التحول السياسي عن تراجع الثقة بمكونات التحالف الذي قاد انتفاضة 2018، الأمر الذي عمّق الاستقطاب السياسي، وعرقل إمكانات تحقيق التوافق وتعزيز العمل الجماعي. وأدى انعدام الثقة إلى شعور الأفراد والجماعات بالارتباك وعدم اليقين بشأن ما ينبغي الإيمان به؛ ما أسهم في إضعاف تماسك الهوية الجماعية للتحالفات السياسية.

2. كرّس خطاب ما بعد الحقيقة أنماطًا من السلوكيات الفوضوية أسفرت عن حالة من "السيولة السياسية"، تجلت في منع تشكّل كتل سياسية متماسكة وقادرة على تنسيق عمل جماعي فعال. وكان ذلك نتيجة لحملات الأخبار الكاذبة التي استهدفت الوقيعة بين مكونات الفترة الانتقالية وتوسيع الهوة بينها، فضلًا عن استهداف رموزها وتشويههم. وانعكس ذلك في حالة من الارتباك والحيرة وسط مناصري الانتفاضة، وخاصة فئة الشباب منهم.

3. أسهمت السرديات العاطفية في رفع سقف التوقعات وتضخيمها قُبَيل سقوط نظام البشير، عبر الترويج لشعارات تركّز على أهمية إسقاطه بوصفه الهدف النهائي والأسمى، ومن دون التفكير واقعيًا في مرحلة ما بعد ذلك ومقتضياتها المرتبطة بالانتقال الديمقراطي؛ ما أفضى إلى ارتباك شديد خيّم على الخطاب القائل إن إسقاط النظام هو المدخل الطبيعي لتحقيق الحرية والعدالة والاستقرار، من دون إدراك تعقيدات بناء المؤسسات وإدارة التنوّع وتحقيق العدالة الانتقالية والتعامل مع القوى المناوئة للتغيير.

4. أدى التعرض المستمر للمعلومات المتضاربة، خلال الفترة الانتقالية، إلى تآكل الثقة بمؤسسات الإعلام التقليدية ووسائلها، الرسمية والمستقلة على حد سواء. ومع تعدّد السرديات وتناقضها، وتحوّل بعض الوسائط إلى أدوات دعائية بدلًا من قنوات لنقل الحقائق، فقد الإعلام دوره بوصفه مصدرًا موثوقًا للمعلومة وفاعلًا في توجيه الرأي العام؛ ما عزّز حالة الارتباك والتشويش، وأضعف قدرة المواطنين على التمييز بين الحقيقة والدعاية.

5. أفضى عدم قدرة جمهور مستخدمي وسائط التواصل على التمييز بين الأخبار الحقيقية والمضللة إلى تكريس أزمة خطاب ما بعد الحقيقة واستدامتها، وضاعف من تداعياتها؛ ما وضع عبئًا أكبر على معدّي الأخبار، التقليدية والرقمية، ومحرّريها في تعزيز الوعي الإعلامي، وتمكين المستخدمين من مهارات التفكير النقدي والتحقق، من أجل الحد من انتشار التضليل الرقمي وتأثيراته المدمرة في المجال العام.

أخيرًا، تضيف الدراسة إلى النتائج النظرية التي تفيد أن الانتشار الواسع لوسائط التواصل الاجتماعي وسهولة استخدامها جعلا منها أداة فعّالة في يد فئات واسعة من الجمهور، ولا سيما الشباب، لتعبئة الرأي العام ضد النظم السلطوية وتيسير التعبئة للحراكات الجماهيرية، لكنها سرعان ما تحوّلت إلى منصّات خصبة لإنتاج الأخبار الزائفة ونشر المعلومات المضللة وتقويض الحقائق الموضوعية؛ أي إنها تحولت إلى أداة للتحرر والتعبئة من جهة، وللتشويش والإرباك من جهة أخرى. وهو ما تؤكده، على سبيل المثال، أطروحة لي ماكنتاير Lee McIntyre، في كتابه **ما بعد الحقيقة**، القائلة إن الحقائق لم تعد تتراجع بفعل غياب الأدلة والقرائن، بل بفعل هيمنة سرديات عاطفية وانتقائية. وتُبرز النتائج أيضًا أن انتشار الأخبار المضللة لا يقتصر على تشويه الوعي العام، بل يمتد ليُضعف مستويات الثقة السياسية بالمؤسسات والفاعلين، ويعزّز حالة اللايقين والارتباك، ويقوّض فرص بناء توافقات سياسية بنّاءة تقود الفترات الانتقالية إلى بر الأمان[70]. وبناء عليه، لا ينبغي أن تقتصر دراسة وسائط التواصل الاجتماعي على فحص دورها في التعبئة والتحشيد، اللذَين غالبًا ما يتحولان إلى تجييش، بل مقاربتها بوصفها فضاءً يُعاد فيه تشكيل الحقائق وبناء العلاقات والتفاعلات بين الفاعلين، وهو ما يقتضي فهمها من منظور مقاربة ما بعد الحقيقة.

70 ينظر مثلًا: فاطمة الزهراء عبد الفتاح، "أثر الأخبار الزائفة على أبعاد الثقة السياسية والمجتمعية"، **مجلة الديمقراطية**، مج 18، العدد 71 (تموز/ يوليو 2018)، ص 75-80.

المراجع

العربية

تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2021): مشكلات الراهن وتحديات المستقبل. أحمد إبراهيم أبوشوك (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية التنمية الإنسانية واقع متغير. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016. في: https://acr.ps/1L9BPih

الجابري، صلاح فليفل عايد. "فلسفة ما بعد الحقيقة وأبعادها السياسية". **مجلة الآداب**. العدد 138، ملحق 2 (أيلول/ سبتمبر 2021).

الحاج علي، حسن. "فترة انتقالية مضطربة: تحولات التحالف الهجين في السودان". **عمران**. مج 12، العدد 47 (شتاء 2024).

درويـش، أميرة سمير طه. "الأخبار الزائفة عبر وسائط التواصل الاجتماعي وتأثرية الآخرين". **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**. العدد 81 (كانون الأول/ ديسمبر 2022).

الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية. عبد الفتاح ماضي وعبده موسى (محرران). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

الصويلح، سعد مفلح حمود. "دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة الشائعات الإلكترونية". **المجلة العربية للدراسات الأمنية**. مج 1، العدد 39 (2023).

عبد الفتاح، فاطمة الزهراء. "أثر الأخبار الزائفة على أبعاد الثقة السياسية والمجتمعية". **مجلة الديمقراطية**. مج 18، العدد 71 (تموز/ يوليو 2018).

فتاح، أيوب رمضان ومحمد صبري صالح. "تقنية القناع وآلية التضليل الإعلامـي في وسائط التواصل الاجتماعي". **مجلة العلوم النفسية**. مج 34، العدد 4 (2022).

كاستلز، مانويل. **شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت**. ترجمة هايدي عبد اللطيف. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

ماكنتاير، لي. **ما بعد الحقيقة**. ترجمة حجاج أبو جبر. الرياض: دار معنى للنشر والتوزيع، 2018.

ولد لبات، محمد الحسن. **السودان على طريق المصالحة**. بيروت: المركز الثقافي للكتاب، 2020.

الأجنبية

"A Guide to Misinformation and Disinformation: Digital Training Delivered Via WhatsApp in Sudan in 2022." *Case Study*. Thomson Foundation (March 2022). at: https://acr.ps/1L9BOUO

Aftandilian, Gregory. "Despite Some Progress, Sudan's Transition Faces Mounting Hurdles." *Policy Analysis*. Arab Center Washington DC. 18/8/2020. at: https://acr.ps/1L9BPd2

"Art of the Lie: Post Truth Politics in the Age of Social Media." *The Economist*. 10/9/2016. at: https://acr.ps/1L9BPuG

Attia, Ashraf M. et al. "The Impact of Social Media on Sudan's Uprising Behaviour." *International Journal of Business Forecasting and Marketing Intelligence*. vol. 6, no. 3 (2020).

Bashri, Maha. "The Use of ICTs and Mobilization in the Age of Parallel Media – An Emerging Fifth Estate? A Case Study of Nafeer's Flood Campaign in Sudan." *African Journalism Studies*. vol. 35, no. 2 (2014).

Bauman, Zygmunt. *Liquid Modernity*. Cambridge: Polity Press, 2000.

Breuer, Anita, Todd Landman & Dorothea Farquhar. "Social Media and Protest Mobilization: Evidence from the Tunisian Revolution." *Democratization*. vol. 22, no. 4 (2015).

Courtois, Cédric, Laura Slechten & Lennert Coenen. "Challenging Google Search Filter Bubbles in Social and Political Information: Disconforming Evidence from a Digital Methods Case Study." *Telematics and Informatics*. vol. 35, no. 7 (2018).

D'Ancona, Matthew. *Post-Truth: The New War on Truth and How to Fight Back*. London: Ebury Press, 2017.

Malik, Saadia Izzeldin. "Sudan's December Revolution of 2018: The Ecology of Youth Connective and Collective Activism." *Information, Communication & Society*. vol. 25, no. 10, (2022).

Manor, Ilan. "Public Diplomacy in the Era of Post-Reality." *Comment*. USC Center on Public Diplomacy. 13/2/2024. at: https://acr.ps/1L9BPEl

"Mapping a Surge of Disinformation in Africa." Africa Center for Strategic Studies. 13/3/2024. at: https://acr.ps/1L9BPKQ

MIchaelsen, Abigail. "Brand Obama: How Barack Obama Revolutionized Political Campaign Marketing in the 2008 Presidential Election." *CMC Senior Theses*. Claremont McKenna College, 2015. at: https://acr.ps/1L9BPi6

Rosson, Zach et al. "Weapons of Control, Shields of Impunity: Internet Shutdowns in 2022." Access Now. 28/2/2023. at: https://acr.ps/1L9BPty

"Safeguarding Sudan's Fragile Transition." *Africa Report*. no. 281. International Crisis Group. 21/10/2019. at: https://acr.ps/1L9BPUt

Schleffer, Guy & Benjamin Miller. "The Political Effects of Social Media Platforms on Different Regime Types." *Texas National Security Review*. vol. 4, no. 3 (2021).

Schumann, Sandy. *How the Internet Shapes Collective Action*. New York: Palgrave Macmillan 2015.

"Sudan's Turmoil: From Protests to Disinformation." African Digital Democracy Observatory. 14/11/2024. at: https://acr.ps/1L9BPAJ

"Sudan's Youth and the Transition: Priorities, Perceptions and Attitudes." The Carter Center (August 2021). at: https://acr.ps/1L9BPIU

Suliman, Mohamed. "As Sudan Transitions To Democracy, Urgent Reforms must Tackle

Figueira, Álvaro & Luciana Oliveira. "The Current State of Fake News: Challenges and Opportunities." *Procedia Computer Science*. vol. 121 (2017).

Guta, Hala. "Meditating the Revolution: Analysis of the Sudanese, Professionals Association Communicative Strategies During Sudan's 2018-2019 Revolution." *International Journal of Communication*. vol. 17 (2023).

Hofheinz, Albrecht. "Broken Walls: Challenges to Patriarchal Authority in the Eyes of Sudanese Social Media Actors." *Die Welt des Islams*. vol. 57, no. 3-4 (2017).

Howard, Philip N. & Muzammil M. Hussain. *Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring*. New York: Oxford University Press, 2013.

"June 2021 Coordinated Inauthentic Behavior Report." *Detailed Report*. Facebook (June 2021). at: https://acr.ps/1L9BPiH

Kadoda, Gada & Sondra Hale. "Contemporary Youth Movements and the Role of Social Media in Sudan." *Canadian Journal of African Studies/ Revue canadienne des études africaines*. vol. 49, no. 1 (2015).

Keyes, Ralph. *The Post-Truth Era: Dishonesty and Deception in Contemporary Life*. New York: St. Martin's Press, 2004.

Lynch, Marc. "Twitter Devolutions: How Social Media Is Hurting the Arab Spring." *Foreign Policy*. no. 198 (2013).

Maerz, Seraphine F. et al. "State of the World 2019: Autocratization Surges–Resistance Grows." *Democratization*. vol. 27, no. 6 (2020).

"Making Sense of Social Media Proxies Findings of Social Media Study on Sudan." UNPD. 28/2/2020. at: https://acr.ps/1L9BPev

Disinformation." *Global Voices Advox*. 4/10/2019. at: https://acr.ps/1L9BP63

Surowiec, Pawel & Ilan Manor (eds.). *Public Diplomacy and the Politics of Uncertainty*. London: Palgrave Macmillan, 2021.

Tesich, Steve. "A Government of Lies." *The Nation*. vol. 254, no. 1 (6/1/1992).

"They were Shouting 'Kill them' Sudan's Violent Crackdown on Protesters in Khartoum." Human Rights Watch. 17/11/2019. at: https://acr.ps/1L9BPqh

Tufekci, Zeynep. *Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest*. New Haven, CT: Yale University Press, 2017.

Wolfsfeld, Gadi, Elad Segev & Tamir Sheafer. "Social Media and the Arab Spring: Politics Comes First." *The International Journal of Press/ Politics*. vol. 18, no. 2 (2013).

التسلم Received 2024-09-18
التعديل Revised 2025-04-28
القبول Accepted 2025-06-15
المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/ROXJ8804

ليلى عمر | Laila Omar*
وجد بشارة | Wajd Beshara**
نور الشيباني | Nour Chibani***

استخدام وسائط التواصل الاجتماعي والثقة والمراقبة في المنطقة العربية: رؤى من المؤشر العربي 2024/ 2025****

Social Media Use, Trust and Surveillance in the Arab Region: Insights from the Arab Opinion Index 2024/ 2025

ترصد هذه الورقة، بالاستناد إلى بيانات مؤشر الرأي العام العربي 2024/ 2025، مسار تطوّر اتجاهات الرأي العام حيال استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في أربعة عشر بلدًا عربيًا. وتستقصي أنماط استخدام الأفراد للمنصات الرقمية، سواء في متابعتهم للأخبار أو في انخراطهم في النقاشات السياسية والاجتماعية، لا سيّما في سياق الصراعات الإقليمية المستمرة. وتُظهر النتائج مستويات مرتفعةً من الاعتماد على هذه الوسائط في استقاء المعلومات، يقابلها تنامي المخاوف من التضليل والرقابة والتأثيرات الثقافية السلبية. وعلى الرغم من التأييد الواسع لضبط المحتوى، لا يزال عدد كبير من المستخدمين يعتمد على هذه المنصات لمناقشة الشأنَين السياسي والاجتماعي. وتبين الورقة أنّ الوعي الرقمي وأنماط الانخراط عبر الفضاء التواصلي يتّسمان بدرجة عالية من التعقيد في المنطقة العربية، داعيةً إلى مزيد من الأبحاث الكيفية لفهم اتجاهات الرأي العام حيال الرقابة، وحرية التعبير، ودور وسائط التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي وتعزيز قيم الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: مؤشر الرأي العام العربي، وسائط التواصل الاجتماعي، المعلومات الخاطئة، الرقابة، حرية التعبير.

Drawing on data from the 2024/ 2025 Arab Opinion Index, this paper explores evolving public attitudes toward social media across 14 Arab countries. It examines how individuals use digital platforms to acquire and engage with news as well as political and social discourse, especially in the context of ongoing regional conflicts. The findings reveal high levels of reliance on social media for information, alongside growing concerns about misinformation, censorship, and cultural harm. Despite widespread support for content regulation, many continue to use these platforms for discussing political and social issues. The paper underscores the complexity of digital awareness and engagement in the Arab region and calls for more qualitative research to unpack public views on censorship, freedom of expression, and the impact of social media on political awareness and democratic values.

Keywords: Arab Index, Social Media, Misinformation, Censorship, Freedom of Expression.

* باحثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذة غير متفرغة، برنامج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies; Adjunct Professor, Sociology and Anthropology Program, Doha Institute for Graduate Studies.
Email: laila.omar@dohainstitute.edu.qa

** باحثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.
Email: wajd.beshara@dohainstitute.edu.qa

*** باحثة متدربة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Research Intern, Arab Center for Research and Policy Studies.
Email: nour.chibani@dohainstitute.edu.qa

**** تشكر المؤلفات الباحثة شهرزاد خيّر على المساعدة في ترجمة الورقة من اللغة الإنكليزية.

مقدمة

تشير بيانات المسوح المتعلقة باستخدام وسائط التواصل الاجتماعي واتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية إلى وجود علاقة معقّدة ومتغيّرة بين المواطنين والمنصّات الرقمية. فمن جهة، يتزايد اعتماد الجمهور على هذه الوسائط في متابعة الأخبار والتفاعل مع المستجدات. ومن جهة أخرى، تتنامى الشكوك حول موثوقية المعلومات المتداولة عبر هذه المنصات، إلى جانب تصاعد المخاوف من الرقابة والتحكّم في تدفّق المعلومات. كما يجري هذا الاعتماد المتزايد على وسائط التواصل الاجتماعي في سياق الحروب المستمرة التي تشهدها المنطقة، في فلسطين ولبنان والسودان واليمن، والتي يبدو أنها أسهمت في إعادة تشكيل أنماط تفاعل الأفراد مع هذه المنصات وصوغ تصوّراتهم عنها.

تقدم هذه الورقة قراءة في الاتجاهات الرئيسة للرأي العام حيال وسائط التواصل الاجتماعي، مستندةً إلى أحدث إصدارات **مؤشر الرأي العام العربي 2024/ 2025**[1]. وتركز على الكيفيات التي يوظّف بها المواطنون في المنطقة العربية هذه الوسائط للانخراط في الشأنَين الاجتماعي والسياسي، وعلى ما يبدونه من مخاوف حيال المعلومات المضللة، وتحوّلات مواقفهم من الرقابة والمراقبة. وتحلل مستويات الانخراط وطرائقه في شبكات التواصل الاجتماعي، إلى جانب تصورات المستجيبين لأثر هذه الوسائط في المجتمع. وتُختَم بجملة من الملاحظات حول التداعيات المحتملة لهذه الاتجاهات في ما يتصل بدرجات المشاركة السياسية، واتجاهات الرأي العام تجاه الديمقراطية، فضلًا عن طرح تساؤلات تسهم في فتح آفاق لأبحاث مستقبلية عن وسائط التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية.

أولًا: اتجاهات استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي في البلدان العربية

منذ انطلاق برنامج قياس الرأي العام (المؤشر العربي)، سجّلت استبياناته المتعاقبة زيادة مطّردة في معدلات استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية. ولم يشذّ إصدار 2024/ 2025 عن هذه القاعدة؛ إذ إن نسبة مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية استمرت في الارتفاع. ويبيّن الشكل (1) أنّ 82% من سكان المنطقة يستخدمون الإنترنت بدرجات متفاوتة؛ بينما أفاد 68% منهم بأنهم يواظبون على استخدامها يوميًا تقريبًا. وتُبرز هذه البيانات تنامي أهمية الولوج إلى الإنترنت في الحياة اليومية، شأنه شأن الحصول على الكهرباء والمياه، بل يتفوق عليها في بعض البلدان من حيث انتظام الإمداد وتوافر الخدمة. كما يُظهر تتبُّع معدلات استخدام الإنترنت على مدى السنوات الماضية منحى تصاعديًا واضحًا؛ فقد ارتفعت نسبة المستخدمين من 42% في عام 2012-2013، إلى 61% في عام 2016، إلى 77% في عام 2022، لتبلغ 82% في عام 2024 (الشكل 1). وسُجِّلت أعلى نسبٍ للاستخدام اليومي للإنترنت في قطر والكويت والعراق والأردن وفلسطين ولبنان والمغرب، حيث تجاوزت نسبة المستخدمين اليوميين في هذه البلدان 80% من السّكان. أما في المملكة العربية السعودية والجزائر ومصر والسودان وموريتانيا فقد كانت النسب أدنى؛ إذ إن نسبة مستخدمي الإنترنت يوميًا لم تتجاوز 70%، في حين صرّح نحو ثلث السكان في كلّ بلد من هذه البلدان بأنهم لا يستخدمونها. وبصورة عامة، تبيّن أن الجمهور ينقسم بوضوح بين فئتين: فئة تستخدم الإنترنت يوميًا، وأخرى لا تستخدمها إطلاقًا. بينما لم تتجاوز نسبة من أفادوا باستخدامها أسبوعيًا أو شهريًا 4% في المتوسط.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ أكثر من 90% من المستجيبين أفادوا أنهم يلجون إلى شبكة الإنترنت عبر الهواتف الذكية، وهي نسبة تمثّل ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة بنسبة 88% المسجَّلة في عام 2022. ويُبرز ذلك تزايد تلاشي الحدود الفاصلة بين الفضاءَين الرقمي وغير الرقمي؛ إذ غدت الهواتف الذكية كما يصفها عدد من الباحثين[2] أشبه بـ "امتداد للجسد"، في دلالة على التحوّل العميق في الطريقة التي يرتبط بها الأفراد بالإنترنت ويتفاعلون معها.

يُظهر استطلاع 2024/ 2025 أنّ غالبية مستخدمي الإنترنت في المنطقة العربية - إن لم يكن جميعهم - هم أيضًا نشطون على وسائط التواصل الاجتماعي. وفي المتوسط، يمتلك 98% من مستخدمي الإنترنت في البلدان الأربعة عشر، المشمولة بالدراسة، حسابًا واحدًا على الأقل على إحدى المنصات. وقد أصبح تطبيق واتساب WhatsApp في هذا العام

1 المؤشر العربي استطلاع دوري لقياس الرأي العام العربي، يجريه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بهدف استقصاء اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية حيال القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك قضايا الديمقراطية والحكم والسياسة الخارجية. ويُعدُّ أوسع مشروع مسحي اجتماعي في العالم العربي من ناحية حجم العيّنة والتغطية الجغرافية وتنوُّع الموضوعات التي يتناولها. ومنذ إطلاقه في عام 2011، أُنجزت منه تسع دورات. ويضمّ إصدار 2025/2024 بياناتٍ مستمدّة من 14 دولة، استُطلعت فيه آراء 35218 مستجيبًا. ينظر: "برنامج قياس الرأي العام"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شوهد في 2025/6/20، في: https://acr.ps/1L9BPzw

2 Moran Quinn Ross & Joseph B. Bayer, "Explicating Self-phones: Dimensions and Correlates of Smartphone Self-Extension," *Mobile Media & Communication*, vol. 9, no. 3 (2021), pp. 488-512; Yue Lin et al., "Smartphone Embodiment: The Effect of Smartphone Use on Body Representation," *Current Psychology*, vol. 42 (2023), pp. 26356–26374.

الشكل (1) استخدام الإنترنت (2012-2025)

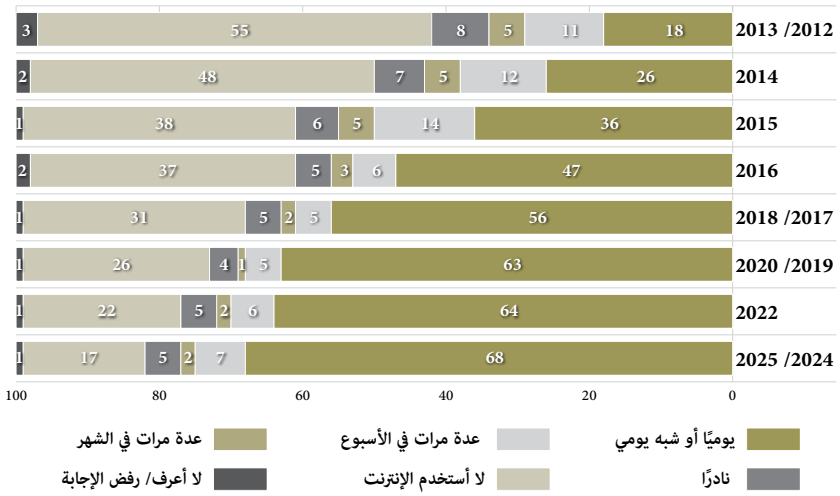

الجدول (1) دوافع استخدام منصات التواصل الاجتماعي

	الجزائر	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	فلسطين	قطر	السعودية	السودان	تونس	المعدل
من أجل التواصل مع الأصدقاء والمعارف	38	23.8	51.1	22.3	15.7	20.3	15.5	18.2	17.7	27.6	22.1	42.4	32.6	27.5	26.8
من أجل متابعة أخبار البلد و مشاركة آرائي السياسية	19.2	19.5	10.1	31.1	25.2	28.2	28.6	25.6	19.5	38.2	21.7	14.6	30.6	22.6	24
من أجل ملء وقت الفراغ	11.8	15.5	16.6	18	9.8	16.7	7.9	8.4	11.4	10	8.2	6.1	4.2	10.6	11.1
من أجل أن أكون مواكبًا للأحداث الرائجة (ترندز)	7.5	11.3	4.7	5.3	12	4.5	12.5	15.3	7.1	3.1	16.2	10.6	7.4	14.7	9.4
من أجل متابعة محتوى مهتم به	6.3	9.8	4.6	9.6	10.3	9.7	8.3	10.3	10.7	6.9	13.4	2.5	6.5	9.8	8.5
من أجل مشاركة الأصدقاء ما أفعله في يومي	3.1	7.3	2.4	6.5	8.4	9.1	7.5	8.4	9.7	5.7	9.2	2	4.8	3.4	6.3
من أجل التعرف على أشخاص جدد	5.5	5.5	5.2	0.8	4.7	3.4	0.8	4.2	7.7	1.3	1.9	8.1	4.1	3.2	4
للعمل أو التعريف بمجال عملي	5.9	4.3	3.4	3.6	4.9	3.8	3.4	1.6	4	2.8	3.8	5.1	2.7	5.2	3.9
رفض الإجابة	2.4	0	0.9	0.2	2.2	1.1	10.9	0.8	2.5	1.2	1.9	7.1	3.5	0	2.5
لا أعرف	3.5	0.6	0.1	0.5	2.2	1.2	9.4	1.6	2.5	1.1	1.7	3	2.8	0	2.2
من أجل أن أصبح مؤثرًا	0	0.9	0.1	0.6	3	0.1	0.8	2.1	4	0.4	1.3	1	0.7	0.5	1.1
أخرى	0	0	0.8	0.8	0	0	0	0	0	0.4	0	0	0	0.5	0.1

المنصة الأكثر شيوعًا في المنطقة، يليه فيسبوك Facebook، الذي سجّل انخفاضًا طفيفًا في نسبة المستخدمين الذين أفادوا بامتلاك حساب عليه. ويمكن تفسير هذا التحوّل بعدة عوامل: أولًا، تُظهر النتائج أنّ استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في المنطقة بات يتركز على نحوٍ متزايدٍ على تبادل الرسائل أكثر من اعتماد وظائف المنصات الأخرى، مثل نشر المحتوى. وفي سياقٍ متصل، أدت المركزية المتنامية للتواصل الفردي والجماعي داخل مجموعات إلى جعل منصات مثل واتساب أشد جاذبية للاستخدام اليومي وتداول الأخبار. كما يُرجَّح أنّ المخاوف المتزايدة من انتهاكات الخصوصية وانتشار المعلومات المضللة وآليات التلاعب الخوارزمي، قد أسهمت في تآكل الثقة تدريجيًا بفيسبوك، ودفعت المستخدمين إلى بدائل تُعدّ أكثر أمانًا أو أقل تسييسًا. وأخيرًا، يمكن أن تسهم السياسات الخاصة بكل منصة، إضافة إلى مشكلات الولوج إليها، مثل الحظر المؤقت أو تقييد الوصول، في تشكيل سلوك المستخدمين وتحديد تفضيلاتهم في المنطقة.

عمومًا، أبدى ما يقارب نصف المستجيبين (46%) ميلًا إلى تفضيل المحتوى التفاعلي ومقاطع الفيديو على النصوص المكتوبة (27%). ويُعزى هذا التوجّه، في جانبٍ منه، إلى التدفق الهائل للمعلومات حول الأحداث المحلية والعالمية، وما يرافقه من حاجة متزايدة إلى محتوى سريع وسهل الاستيعاب. وتظلّ متابعة الأخبار، والاطّلاع على المستجدات ومشاركة الرأي ثاني أبرز دوافع استخدام منصات التواصل الاجتماعي؛ فقد أشار نحو 24% من المشاركين إلى هذا السبب (الجدول 1). في هذا السياق، شهدت المنصات القائمة أساسًا على الدردشة، مثل منصة تليغرام Telegram، توسّعًا لافتًا في قاعدة مستخدميها، إذ إن نسبة استخدامها ارتفعت من 8% فقط، في عام 2016، إلى 30% في عام 2022، ثمّ إلى 44% بحلول عام 2024-2025. ويرتبط هذا النموّ على الأرجح بالدور الذي أدّته المنصة خلال الحرب الجارية على غزة (2023-)، بوصفها فضاءً لتجاوز الرقابة والوصول إلى مصادر إخبارية بديلة، لا سيّما بعدما تمكّنت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية من توظيفها للتواصل المباشر مع جمهورها، وتقديم تحديثات لحظية حول تطورات الحرب.

ثانيًا: استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في ضوء القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة

أضحت وسائط التواصل الاجتماعي، في مختلف أرجاء المنطقة العربية، وسيطًا رئيسًا للاطّلاع على الأخبار السياسية والتعبير عن المواقف حيالها. وتُظهر بيانات الاستطلاع أن 82% من المستخدمين يلجؤون إليها، بدرجات متفاوتة، لمتابعة الأخبار السياسية والحصول على معلومات في الشأن العامّ. كما يبيّن تتبّع تطوّر هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة أنها ارتفعت من 75% في عام 2022، إلى 82% في عام 2024/ 2025 (الشكل 2). علاوةً على ذلك، حين سُئل

الشكل (2)
استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار والمعلومات السياسية (2016-2025)

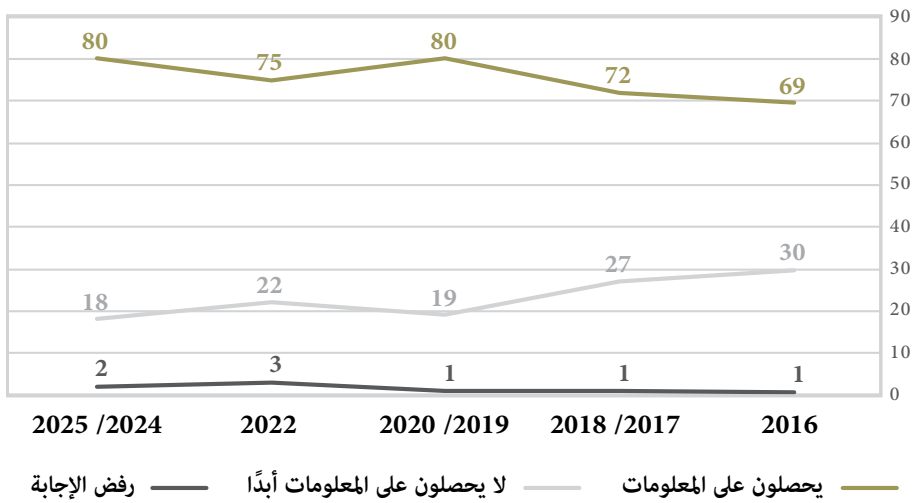

المستجيبون عن المصدر الرئيس للحصول على المحتوى الإخباري بوجهٍ عام، حلّت وسائط التواصل الاجتماعي في المرتبة الثانية بين مستخدمي الإنترنت بنسبة 35.1%، بعد القنوات الإخبارية التي حازت 46%، كما يوضح الشكل (3). ويرجَّح أنّ الحروب المستعرة في المنطقة، ولا سيّما في غزة ولبنان والسودان، قد أسهمت في تعزيز الاعتماد على هذه المنصات لمتابعة التطورات السياسية بصورة آنيّة.

يسجِّل أعلى معدّل للاستخدام اليومي لوسائط التواصل الاجتماعي لمتابعة الأخبار السياسية في فلسطين، حيث بلغ 82%، مقارنةً بالعراق والسعودية اللذين سجّلا 42% و50% على التوالي. ويُعزى هذا الارتفاع، بالدرجة الأولى، إلى استمرار الحرب في فلسطين وتواصل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، ما يجعل متابعة الأخبار السياسية جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية. ويمكن أن تُسهم محدودية التغطية التي تقدّمها وسائل الإعلام التقليدية، ولا سيّما المحلية منها، إلى جانب ضعف الثقة بالخطاب الإخباري السائد، في تعزيز الاعتماد على وسائط التواصل الاجتماعي بوصفها مصدرًا بديلًا وأكثر فورية للحصول على المعلومات.

الشكل (3)
المصدر الرئيس للحصول على الأخبار بين مستخدمي الإنترنت

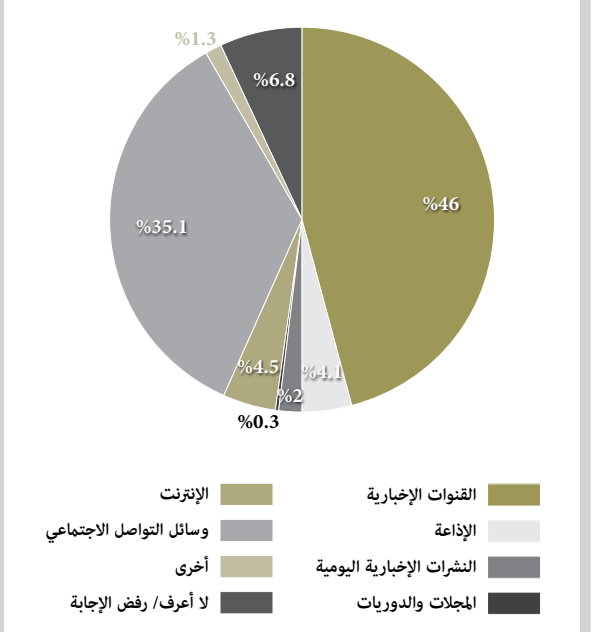

تُظهر النتائج أيضًا أنّ 72.9% من المشاركين يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي للتفاعل مع قضايا اجتماعية، مقارنةً بـ 52.1% ممّن أفادوا باستخدامها للتفاعل مع القضايا السياسية في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع (الشكل 4). وتعكس هذه النسب مستويات متفاوتة من التفاعل، تراوح بين الاستخدام اليومي والنادر. ويمكن تفسير هذا التباين بعدة عوامل، في مقدمتها شيوع التفاعل مع القضايا الاجتماعية المحلية التي يُنظَر إليها بوصفها الأقرب إلى حياة الأفراد والأشد تأثيرًا فيها. كما يرتبط بالأجواء السائدة من مخاوف المراقبة أو الشعور بعبثية التعبير عن الآراء السياسية في سياقات سلطوية. يُضاف إلى ذلك تفضيل بعض المستخدمين الاكتفاء بالمشاهدة الصامتة بدلًا من الانخراط العلني، لا سيّما في القضايا التي يُعدّ التعبير فيها عن الرأي فعلًا محفوفًا بالمخاطر.

وتبيّن نتائج الاستطلاع، على نحو لافت، أنّ أعلى مستويات التفاعل المتكرّر مع القضايا السياسية عبر وسائط التواصل الاجتماعي تُسجَّل لدى الفئة الأكبر سنًا (65 عامًا فأكثر)، في حين تنخفض هذه النسبة لدى الفئات الثلاث الأصغر (18-49)، كما يوضح الشكل (5). ويبلغ معدّل الاستخدام اليومي لهذ الغرض بين من تبلغ أعمارهم 65 عامًا فما فوق، أكثر من ضعفَيْه لدى الفئة العمرية 25-34 عامًا. وتوحي هذه المعطيات بأنّ مستخدمي هذه الوسائط من كبار السنّ يميلون إلى نشاط سياسي أوسع عبر الإنترنت، في مقابل تفضيل الفئات الشابة استخدامها أساسًا للتواصل الاجتماعي وربط الصلات مع الأصدقاء والمعارف، بدلًا من توظيفها في الانخراط السياسي. غير أنّ هذا التباين العُمري يختفي عند الانتقال إلى القضايا التي يُنظَر إليها بوصفها "اجتماعية"، إذ تبدو الفئات الأصغر سنًا أكثر ميلًا إلى التفاعل المنتظم مع هذا النوع من المحتوى. وقد يعكس ذلك شعور المستخدمين الأصغر سنًا بأنّ القضايا الاجتماعية أقرب إلى واقعهم وأكثر قابلية للتأثير فيها، في حين تبدو مناقشة الموضوعات السياسية، خاصة في السياقات السلطوية، أقل جدوى وأعلى مخاطرة.

تضيف منصات التواصل الاجتماعي بُعدًا جديدًا لتفاعل الأفراد مع الأخبار السياسية، يتمثّل في قدرتهم على المشاركة وتداول المحتوى بدلًا من الاكتفاء بالوصول إليه أو استهلاكه. وكشفت نتائج الاستطلاع حول طبيعة انخراط الأفراد في استخدام هذه الوسائط أنّ الغالبية ينخرطون انخراطًا سلبيًا، يقتصر على استقاء المعلومات، أكثر من إبداء الرأي أو المشاركة الفاعلة. ففي المتوسط، أفاد ثلثا المستجيبين، في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع، أنهم لم يستخدموا وسائط التواصل الاجتماعي مطلقًا، أو نادرًا ما استخدموها، للتعبير عن آرائهم السياسية. وتبدو هذه النسبة أعلى في بعض البلدان، مثل الأردن، حيث صرّح نحو ثلاثة أرباع المستجيبين بأنهم لا يستخدمون هذه المنصات لهذا الغرض. مع ذلك، ثمة استثناءات جديرة بالملاحظة؛ فقد أفاد 68% من المستجيبين في المغرب ونحو نصف المستجيبين في مصر (45%)، بأنهم يستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي بانتظام، أي عدة مرات في الشهر على الأقل، للتعبير عن آرائهم السياسية.

الشكل (4)
استخدام وسائط التواصل الاجتماعي للمشاركة في المناقشات العامة حول القضايا السياسية والاجتماعية

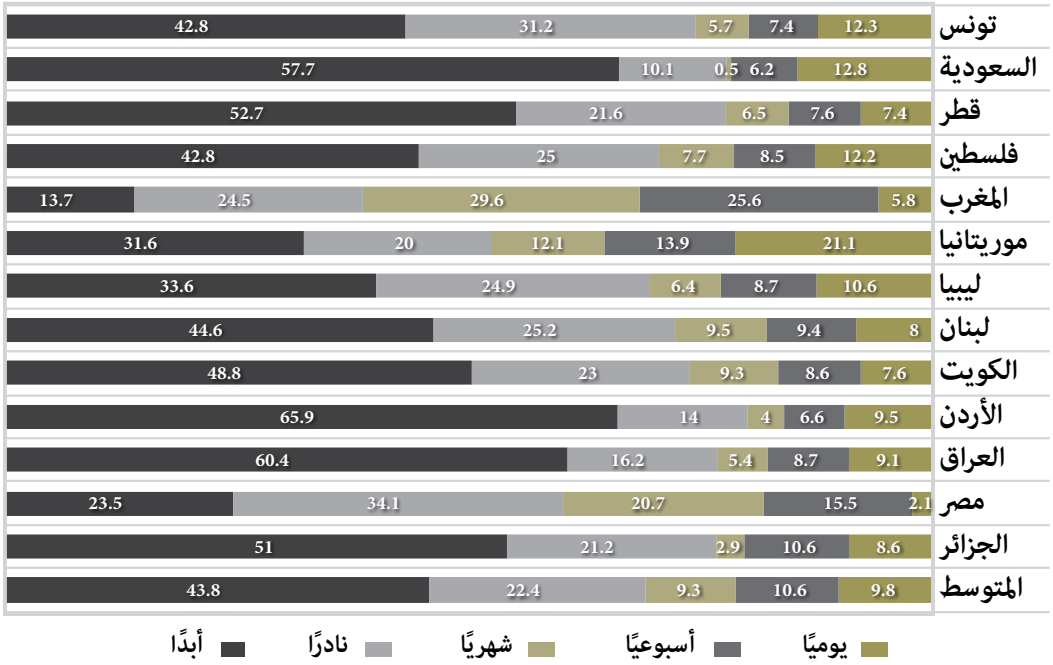

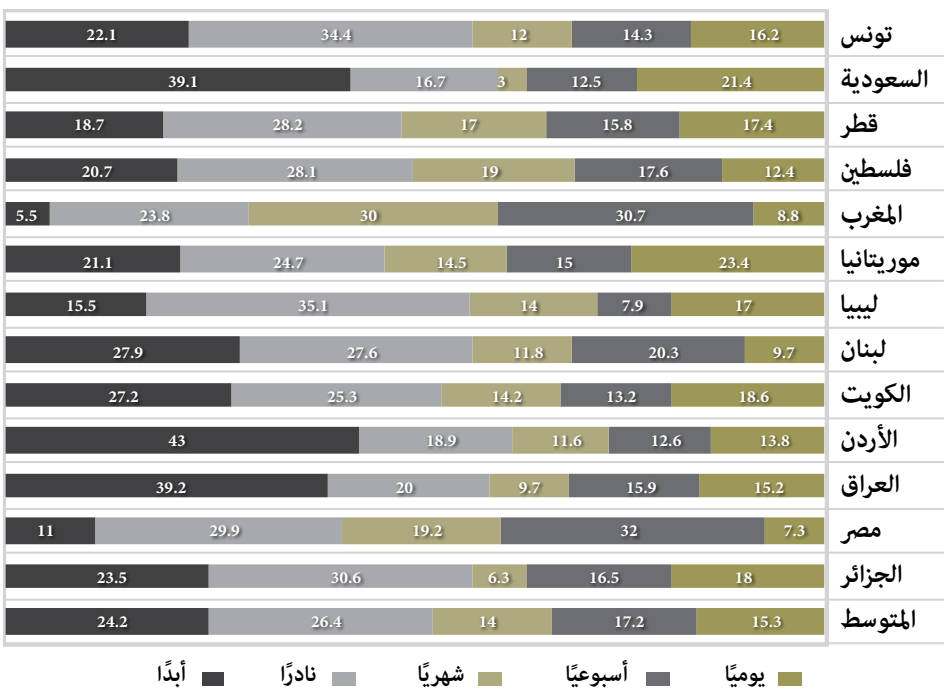

الشكل (5)
مستويات الانخراط في القضايا السياسية والاجتماعية على وسائط التواصل الاجتماعي بحسب الفئات العمرية*

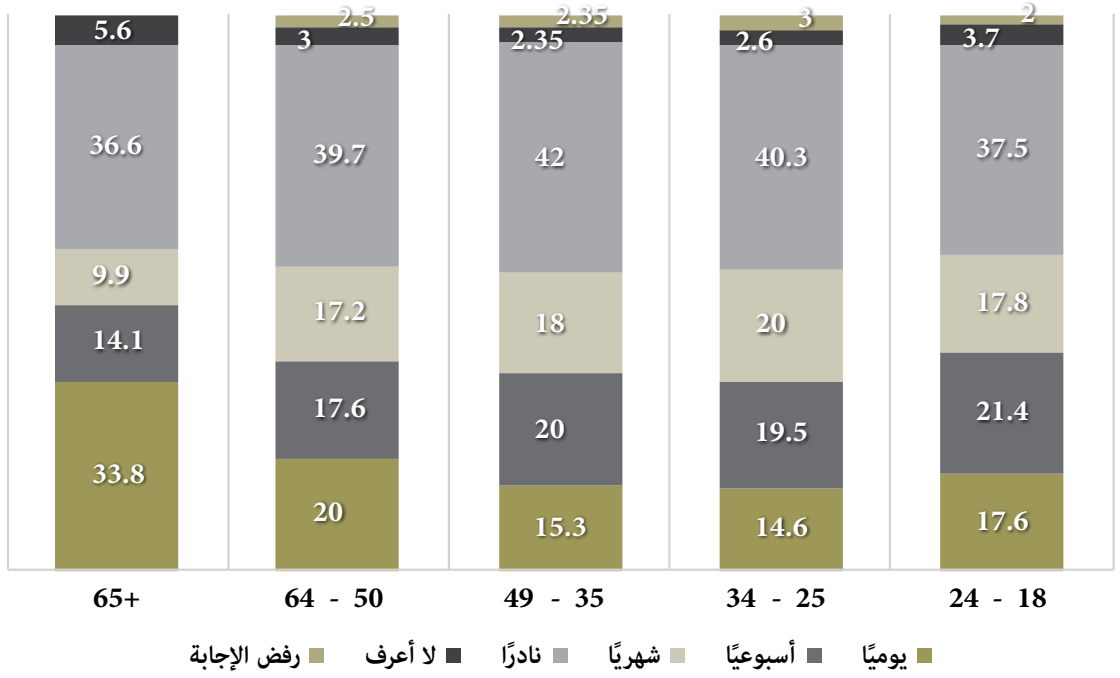

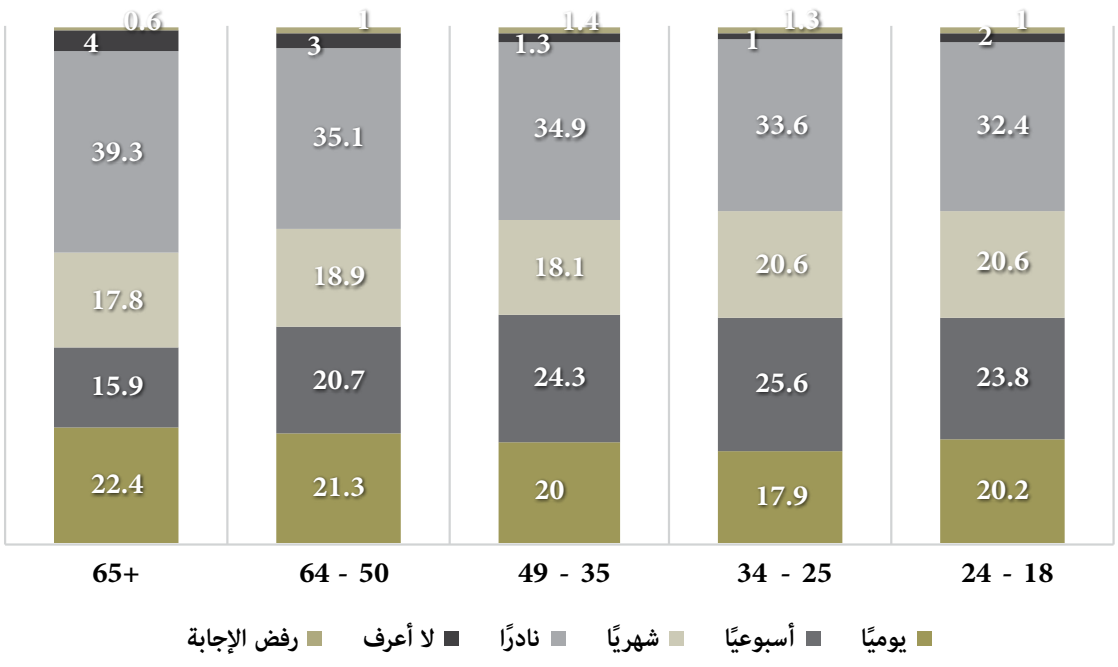

* يقتصر عرض القيم داخل الأعمدة على النسب المئوية التي تزيد على 5%.

الشكل (6)
تقييم دور وسائط التواصل الاجتماعي في المجتمع

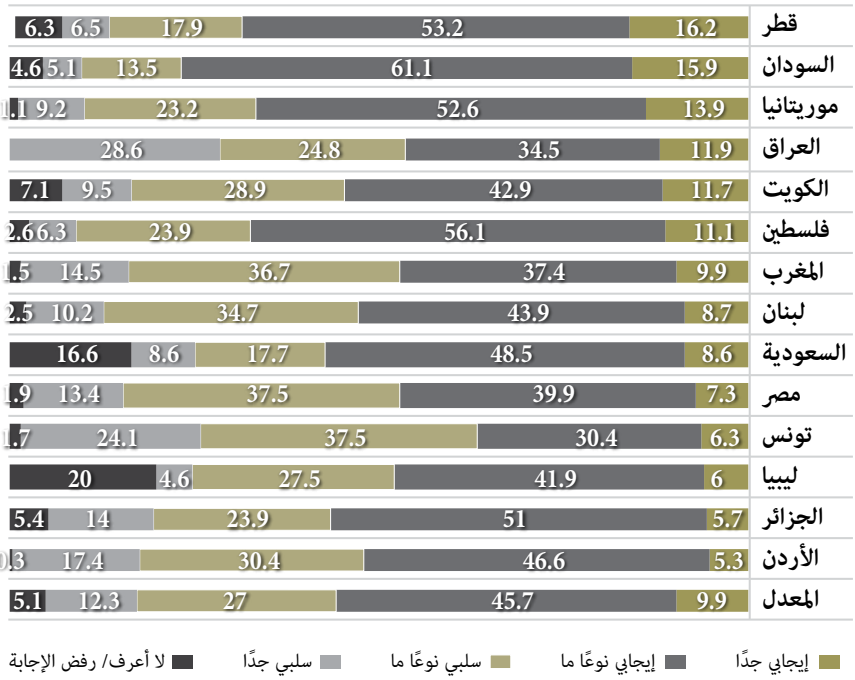

وعند سؤال المستجيبين عن تفاعلهم مع أحداث الحرب على غزة تحديدًا، باعتبارها مثالًا على حدث سياسي أثار اهتمامًا واسعًا في المنطقة، تبيَّن أنّ أقلية فقط، حوالى 9% في المتوسط، نشرت محتوى نشطًا حول الموضوع، بينما اكتفت الأغلبية، بنسبة 58%، بمتابعة أخبار الحرب عبر وسائط التواصل الاجتماعي من دون أيّ تفاعل نشط مع المحتوى. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى القمع السياسي والمخاطر التي يشعر بها الأفراد عند الإفصاح عن مواقفهم وآرائهم السياسية، إلا أنه جدير بالذكر أنّ نسبًا متقاربة، وأحيانًا متماثلة، سُجّلت عند سؤال المستجيبين عن وتيرة التعبير عن آرائهم على هذه الوسائط حول أيّ قضية، سواء سياسية أو غير سياسية. مع ذلك، فإن حقيقة أن أقلية فقط تستخدم وسائط التواصل الاجتماعي للانخراط النشط في النقاشات السياسية أو العمومية لا تشير بالضرورة إلى ضعف مستوى التفاعل الإجمالي؛ إذ إنه ينبغي فهم هذه الأرقام مقارنةً بمستويات التفاعل قبل ظهور هذه الوسائط، حين كانت الفرص المتاحة لمثل هذا النوع من التعبير محدودة للغاية. ومن المرجّح أن هذه النسبة تفوق ما كان متاحًا قبل بروز المنصات الرقمية؛ ومن ثمّ، لا تبدو الحاجة ملحّة أمام البحوث المستقبلية لاستكشاف حجم هذا التفاعل، فحسب، بل طبيعته أيضًا، لفهم الكيفية التي يُدار بها التعبير السياسي في ظل القيود السلطوية.

ثالثًا: اتجاهات الرأي العام حيال دور وسائط التواصل الاجتماعي في المجتمع

استنادًا إلى الاتجاهات التي رُصدت منذ عام 2022، تظلّ نظرة غالبية المواطنين العرب إيجابية تجاه دور وسائط التواصل الاجتماعي في المجتمع (الشكل 6). ففي أحدث استطلاع، اعتبر 55.6% من المستجيبين أن لهذه الوسائط تأثيرًا إيجابيًا. في حين رأى 39.3% أنها أدّت دورًا سلبيًا. ويبرز السودان أكثر البلدان تفاؤلًا، حيث عبّر 77% من المستجيبين عن تأثيرها الإيجابي. ومع ذلك، تشير المقارنة بنتائج عام 2022 إلى تراجع ملحوظ في النظرة الإيجابية عمومًا، التي كانت تبلغ حينها 66%. وقد تجلى هذا الانخفاض في التفاؤل بوجه خاص في بعض البلدان، مثل مصر، حيث انخفضت الآراء الإيجابية من 81%، في عام 2022، إلى 47.2% في استطلاع 2024/ 2025، أي بتراجع قدره 24 نقطة مئوية. وشهد العراق والكويت اتجاهًا مماثلًا، مع انخفاض نسب الآراء الإيجابية بمقدار 23

الشكل (7)
مستويات الثقة بالأخبار والمعلومات على منصات التواصل الاجتماعي (2020-2025)

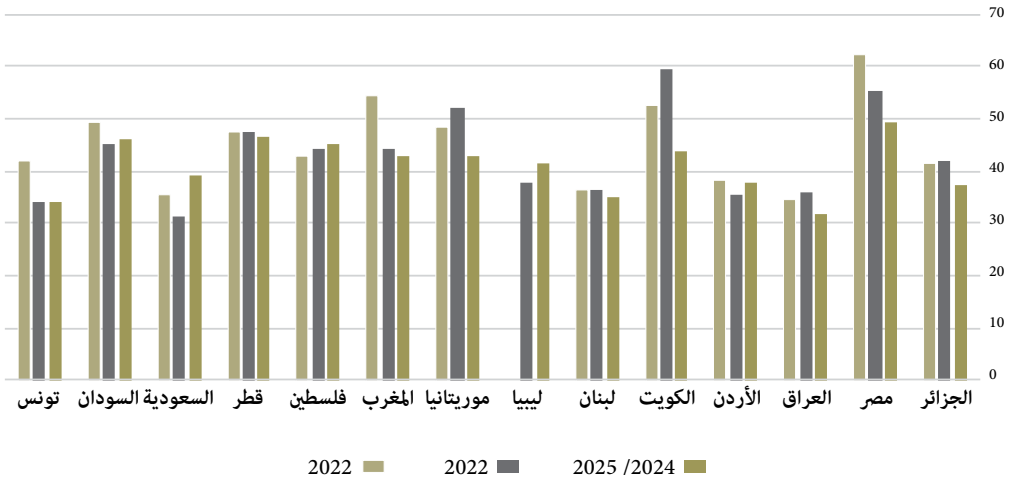

نقطة مئوية (من 78% إلى 54.6% في الكويت، ومن 70% إلى 46.4% في العراق). وتستمر الاتجاهات نفسها التي رُصدت منذ العام الماضي (2024)؛ حيث يُظهر سكان منطقة شمال أفريقيا مواقف أكثر اعتدالًا وحذرًا تجاه دور وسائط التواصل الاجتماعي، مقارنةً بسكان المشرق العربي، الذين يميلون إلى التفاؤل بدرجة أكبر[3].

يظل مؤشر الثقة بمحتوى وسائط التواصل الاجتماعي مستقرًا نسبيًا عبر موجات الاستطلاع، بمتوسط يقارب 40 على مقياس من 100 نقطة، على الرغم من تسجيل انخفاضات ملحوظة في بعض البلدان (الشكل 7). فقد شهدت الكويت تراجعًا بمقدار 15 نقطة مقارنةً بعام 2022، بينما سجّلت مصر انخفاضًا يقارب 10 نقاط مقارنة بعام 2020. أما في السعودية فقد لوحظت زيادة طفيفة في مؤشر الثقة، غير أنها ظلّت أدنى من المتوسط العام.

ثمة مخاوف واسعة في المنطقة العربية بشأن انتشار المعلومات المضلِّلة على منصات التواصل الاجتماعي؛ إذ إن أكثر من نصف سكان البلدان العربية – مع بعض الاستثناءات مثل المغرب – يعتقدون أن هذه الوسائط تحوّلت إلى بيئة خصبة للشائعات والأخبار الزائفة (الشكل 8). وبلغت هذه النسبة في مصر على الأقل 89%. وعند سؤال المستجيبين عن مدى موافقتهم على العبارة القائلة بأنّ "الكثير مما يُنشَر على وسائط التواصل غير صحيح (كاذب) ويشوش على الناس"، أبدى في المتوسط 71.5% موافقة أو موافقة بشدة. وسُجِّلت أعلى هذه النسب في العراق والأردن ومصر. ومن اللافت أن هذه البلدان نفسها تُعدُّ من بين البلدان الأكثر تفاؤلًا وإيجابية في تقييم دور وسائط التواصل الاجتماعي في المجتمع؛ ما يشير إلى أنّ الوعي بانتشار المعلومات المضلّلة لا يحول دون تقدير المنافع التي توفرها هذه المنصات، أو إلى أنّ المستخدمين يميلون إلى إلقاء المسؤولية على مصادر المحتوى أكثر من تحميلها للمنصّات نفسها.

تجدر الإشارة إلى أنّ التصور العام تجاه وسائط التواصل الاجتماعي بوصفها مصدرًا للمحتوى الكاذب أو المضلل سجَّل تراجعًا طفيفًا في معظم بلدان المنطقة العربية مقارنة بعام 2022. فقد وافق آنذاك 84% من المستجيبين على أنّ هذه المنصات باتت فضاءات لنشر الأخبار الزائفة والشائعات، في حين لم يعارض سوى 13% منهم. أما في استطلاع 2024/ 2025 فقد انخفضت نسبة الموافقين إلى 74.4%. وسُجِّل أكبر انخفاض في موريتانيا (من 84% إلى 60%)، والمغرب (من 66% إلى 45%). بينما بقيت النسبة مرتفعة نسبيًا في بقية البلدان، وشهدت زيادة طفيفة في بعض الحالات مثل السودان (من 75% إلى 80%). ويُرجَّح أنّ النسب المرتفعة المسجَّلة في عام 2022 كانت مرتبطة بسياق جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والذعر العام بشأن دور وسائط التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار المضلِّلة عن الفيروس.

وتعكس المخاوف المرتبطة بالأخبار الزائفة على هذه الوسائط انخفاض مستويات الثقة المطلقة أو العالية جدًا التي أبداها المستجيبون تجاه المحتوى المنشور على هذه المنصات. ومع ذلك،

3 Adel Maalel, "Social Media's Socio-Cultural Impacts: An Analysis of the 2022 Arab Opinion Index," *Al-Muntaqa*, vol. 8, no. 1 (January-February 2025), pp. 96-106.

الشكل (8)
مدى انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة على وسائط التواصل الاجتماعي

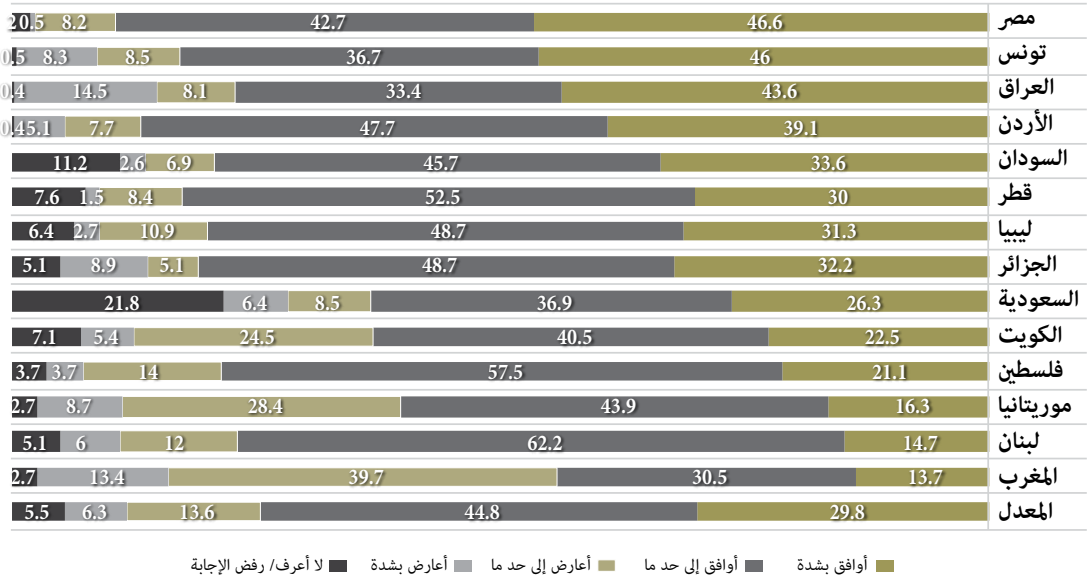

قد يتوقع المرء أن يؤدي الانتشار الواسع للاتفاق مع الرأي القائل إن وسائط التواصل الاجتماعي تُعدُّ مصدرًا رئيسًا للأخبار الزائفة إلى مستويات أقلّ بكثير من الثقة. غير أنّ أقلية فقط من المستجيبين في معظم البلدان العربية، بما في ذلك تلك التي سجّلت أعلى نسب الاتفاق مع عبارة "الأخبار الكاذبة"، أبدت ثقة محدودة أو منعدمة بالمعلومات والأخبار المتداولة على هذه المنصات. وقد يشير هذا التناقض إلى تحيز إدراكي يُعرَف باسم "الإدراك من منظور المتلقي الثالث" The Third-Person Perception[4]، وهو ما أظهرت صحّته دراسات عدّة حول تصوّر الأخبار الكاذبة على المنصات[5]، حيث يدرك الأفراد انتشار المعلومات المضلّلة على وسائط التواصل الاجتماعي، إلا أنهم يواصلون الوثوق بالمحتوى الذي يستهلكونه شخصيًا.

تُظهر البيانات أنّ غالبية المستجيبين في البلدان، التي شملها الاستطلاع، يميلون إلى الإقرار بتأثير وسائط التواصل الاجتماعي في المجتمع، سواء أكان هذا التأثير إيجابيًا أم سلبيًا (الشكل 9). والأهم من ذلك، أن معظمهم أعربوا عن قلقهم من الخطر الذي قد تمثّله هذه الوسائط على الثقافة المحلية؛ كما أبدى أكثر من 50% من المواطنين في البلدان التي شملها الاستطلاع، باستثناء السعودية وموريتانيا والمغرب، موافقتهم على العبارة القائلة إنّ "ثقافة بلدنا في خطر بحكم دخول عادات جديدة عبر وسائل التواصل"، وتُظهر النتائج أنّ أعلى نسب الموافقة سُجِّلت في البلدان نفسها التي عبّر فيها عدد أكبر من المستجيبين عن مخاوفهم من انتشار الأخبار الزائفة على وسائط التواصل الاجتماعي. وتشير المعطيات أيضًا إلى أن العبارات التي حظيت بأعلى مستويات الاتفاق في جميع الدول العربية تتعلق بالمخاطر الناجمة عن استخدام الأطفال والمراهقين هذه الوسائط؛ وهو أمر غير مفاجئ في ضوء التاريخ الطويل لما يُعرَف بـ "الذعر التكنولوجي"، الذي يركّز على أثر هذه الوسائط في الفئات الشابة، بوصفها الأكثر عرضة للتلاعب أو التأثير الخارجي[6].

4 يشير هذا المفهوم، في دراسات الإعلام والاتصال، إلى ميل الناس إلى الاعتقاد أن وسائل الإعلام تؤثر في الآخرين أكثر مما تؤثر فيهم هم أنفسهم، وفي سياق دراسات الأخبار الزائفة، يعني أن الأفراد يعترفون بأن التضليل منتشر، لكنهم يعتقدون أن الآخرين فقط يقعون ضحيته. (المحرر)

5 Oana Ştefăniţă, Nicoleta Corbu & Raluca Buturoiu, "Fake News and the Third-Person Effect: They are More Influenced than Me and You," *Journal of Media Research*, vol. 11, no. 3 (2018), pp. 5-23; Nicoleta Corbu et al., ""They Can't Fool Me, but they Can Fool the Others!' Third Person Effect and Fake News Detection," *European Journal of Communication*, vol. 35, no. 2 (2020), pp. 165-180.

6 Amy Orben, "The Sisyphean Cycle of Technology Panics," *Perspectives on Psychological Science*, vol. 15, no. 5 (2020), pp. 1143-1157.

الشكل (9)
دور وسائط التواصل الاجتماعي في المجتمع

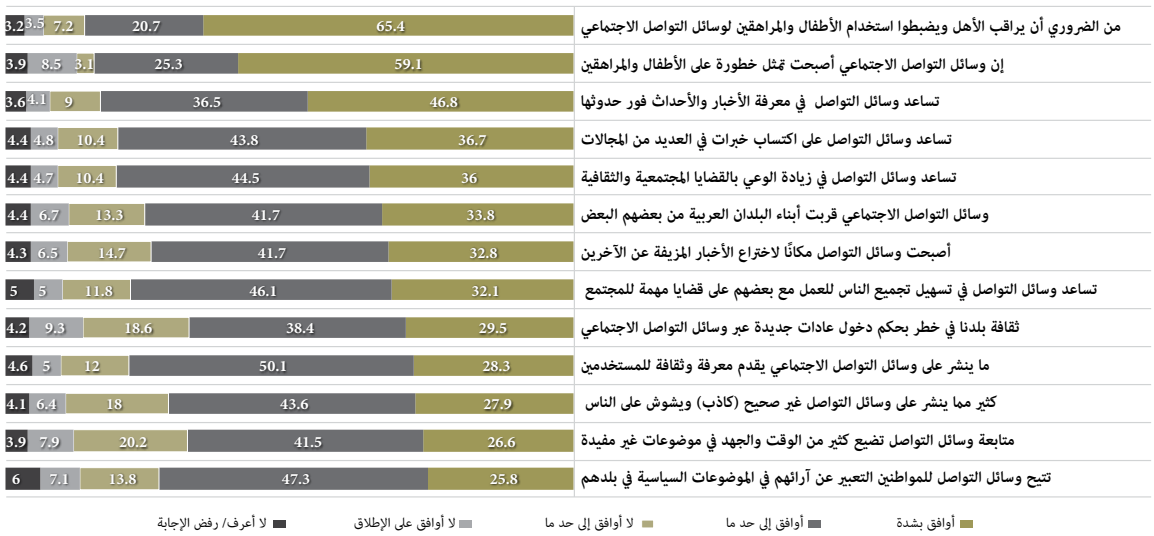

وبعيدًا عن هذه المخاوف، يُبدي معظم سكان البلدان العربية نظرة إيجابية إزاء قدرة وسائط التواصل الاجتماعي على تثقيف الأفراد وإغنائهم بالمعلومات حول قضايا محددة؛ فقد اتفق عدد كبير من المستجيبين، على سبيل المثال، على أن هذه الوسائط قادرة على رفع منسوب الوعي، وتيسير اكتساب المعرفة والثقافة، مقارنةً بمن يعتقدون أنها تهدر وقت المستخدمين في متابعة قضايا سطحية.

رابعًا: التصورات والاتجاهات حيال أنشطة الرقابة والمراقبة

خصّص المؤشر العربي 2024/ 2025 مجموعة من الأسئلة لقياس مستوى وعي الأفراد في المنطقة العربية بعمليات الرّقابة والمراقبة على المحتوى، وبأساليب التحكّم في تدفّق المعلومات عبر وسائط التواصل الاجتماعي؛ وذلك بهدف استجلاء آرائهم بشأن هذه الممارسات. وتُظهر النتائج أنّ أغلبية محدودة من المستجيبين في المنطقة العربية تعتقد أنّ أنشطتها لا تخضع لأيّ مراقبة، أو أنّ مستوى المراقبة عليها محدود جدًا (الشكل 10). غير أنّ ثمة تباينًا ملحوظًا بين البلدان في تصورات الأفراد بشأن المراقبة. فعلى سبيل المثال، رأى ما يقارب 60% من المستجيبين في الأردن أنّ أنشطتهم تخضع لشكل من أشكال المتابعة، واعتبر نحو ثلثهم أنّ مستوى المراقبة مرتفع. في المقابل، صرّح 54% من المستجيبين في العراق بأنه لا توجد أيّ مراقبة على الإطلاق. ومن اللافت أنّ تباينًا مشابهًا يظهر عند السؤال عن الرّقابة التي قد تمارسها جهات محدّدة، سواء أكانت الدولة أم الشركات أم منصات التواصل الاجتماعي نفسها. فقد استبعد ما لا يقل عن 70% من المستجيبين في العراق احتمال خضوع أنشطتهم لمراقبة الدولة، في حين سجّل الأردن أعلى نسبة (56%) ممّن يشعرون بأنّ الدولة تراقب محتواهم. كما أفاد 38% من المستجيبين على مستوى المنطقة أنهم يدركون وجود درجةٍ من مراقبة الحكومة أو أجهزة الدولة لا تقلّ عن المستوى المتوسط (الشكل 11).

وتجدر الإشارة إلى أنّ شريحةً غير قليلة من المستجيبين إمّا امتنعوا عن الإجابة، وإما صرّحوا بعدم معرفتهم بوجود مراقبة على المحتوى من عدمه. ففي المتوسط، اختار 11.2% منهم خيار "لا أعرف"، أو فضّلوا عدم الإجابة عند سؤالهم عن تصوراتهم بشأن المراقبة العامة. وقد ارتفعت نسب عدم المعرفة على نحو لافت في السعودية (32.1%) والسودان (22.8%) وقطر (20%). ويرجَّح أن تعكس هذه المستويات المرتفعة من الامتناع عن الإجابة حالة من عدم اليقين أو محدودية الإلمام بممارسات المراقبة. وعند الاستفسار عن فاعلين محدّدين، سُجِّلت أعلى نسب لإجابات "لا أعرف/ رفض الإجابة" عند السؤال عن الحكومات الأجنبية (13.7%)، تليها الشركات (11.9%)، ثم الحكومات المحلية (11.3%).

الشكل (10)
تصوّرات المستجيبين تجاه مقولة إن أنشطتهم تخضع للمراقبة

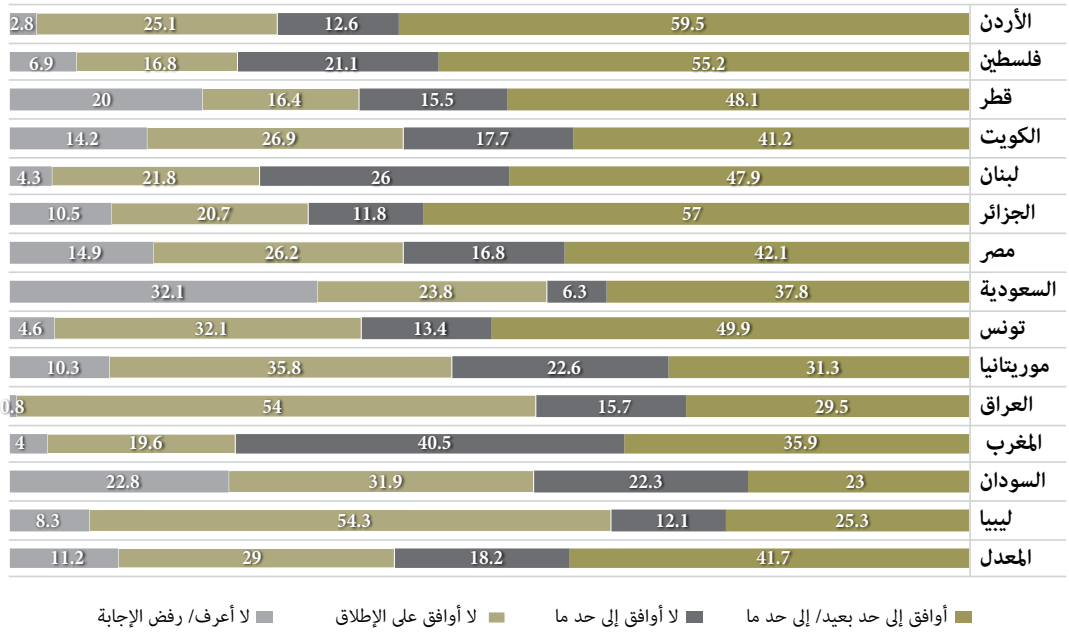

الشكل (11)
تصوّرات المستجيبين تجاه مقولة إن أنشطتهم تخضع للمراقبة من جهات متعددة

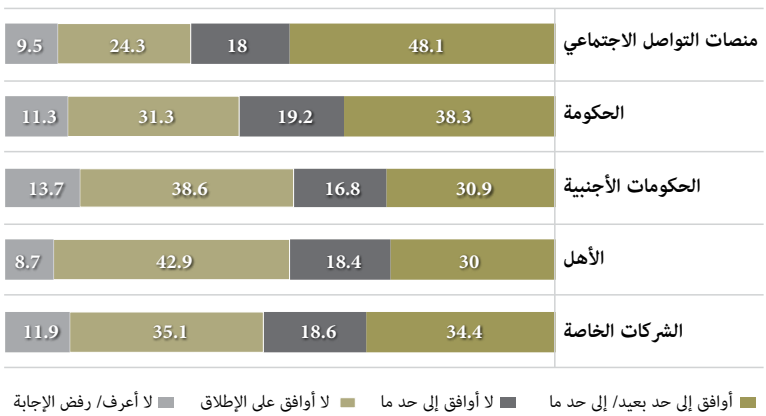

يمكن تفسير ضعف الوعي بوجود مراقبة بأنّ الأغلبية، حتى في السياقات السلطوية، تشعر بأنها أكثر حرية، لا أقل حرية، عند التعبير عن آرائها على وسائط التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط تقييم الشعور بالحرية في مصر 7.3 من 10، في حين سجّل أدنى متوسط في فلسطين عند 4.6. ما يعني أنّ عددًا أكبر من المستجيبين هناك صنّفوا مستوى حريتهم بأقل من 5 على مقياسٍ من 1 إلى 10. ومع ذلك، عندما سُئِل المستجيبون عن الجهة التي تثير أكبر قدرٍ من المخاوف لديهم عند التعبير عن آرائهم، جاءت الحكومات في المرتبة الأولى في معظم البلدان العربية، على الرغم من أن بعض السياقات أظهرت مصادر قلق مختلفة؛ كما في العراق، حيث عبّر

الشكل (12)
تصورات المستجيبين لمدى مراقبة منصّات التواصل الاجتماعي لأنشطتهم

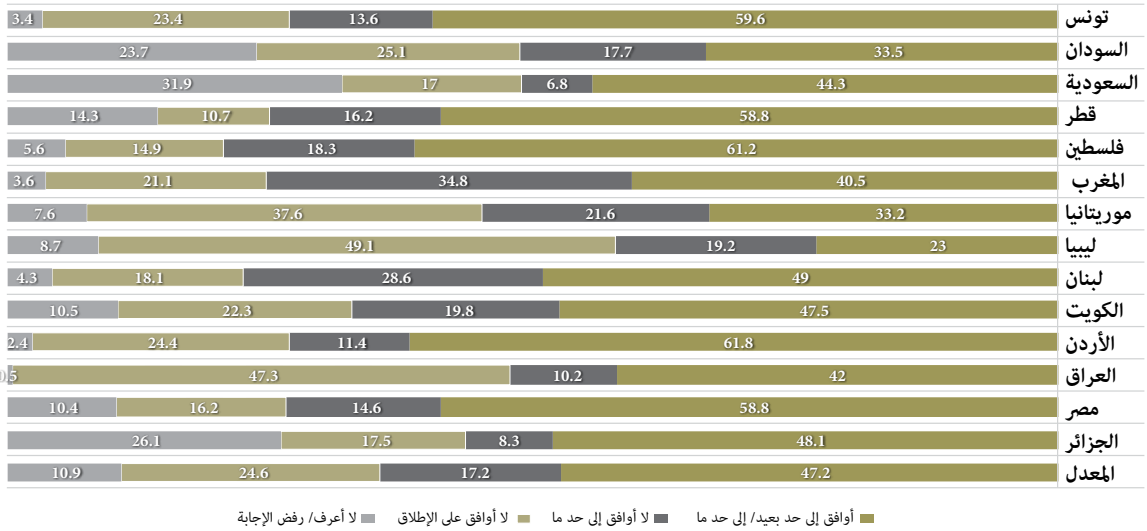

بعض المستجيبين عن خشيتهم من ردّات فعل أسرهم، أو في الكويت، حيث خاف آخرون من احتمال إلغاء تنشيط حساباتهم. غير أنّ هذه النتائج ينبغي النظر إليها في ضوء الأسئلة المتعلقة باستخدام وسائط التواصل الاجتماعي للتعبير عن الرأي السياسي، إذ إن أقلية فقط أفادت بلجوئها إلى هذه المنصات لهذا الغرض.

تُظهِر نتائج الاستطلاع أن المستجيبين كانوا أكثر ميلًا إلى الاعتقاد بوجود أنشطة مراقبة تمارسها منصات التواصل الاجتماعي، مقارنةً بالجهات الأخرى التي سُئلوا عنها (الشكل 12)، فقد رأى نحو ثلثهم أنّ هذه المنصات تمارس درجة عالية من المراقبة. ومع ذلك، في حالات العراق وموريتانيا والمغرب، اعتقد أكثر من نصف المستجيبين أن مستوى المراقبة التي تمارسها المنصات ضئيل جدًا أو معدوم، مقارنة بمن رأى أن ثمة قدرًا من المراقبة على الأقل. علاوةً على ذلك، لم يفكر سوى عدد محدود جدًا في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع، في احتمال وجود محتوى على منصات التواصل الاجتماعي لا يصل إليهم أو إلى جمهورهم (حوالى 10% في المتوسط)؛ ما يبرز أنه حتى مع إدراك بعض المستجيبين لوجود أنشطة مراقبة، فإن قلة قليلة منهم تنتبه إلى تأثير هذه المنصات في تدفّق المعلومات والتحكّم في المحتوى. ويشير هذا النقص في الوعي إلى أن النقاش حول كيفية ممارسة منصات التواصل الاجتماعي الرقابة و/ أو تقييد الوصول إلى المحتوى، والذي اكتسب أهمية خاصة في ضوء الحرب على غزة، لا يزال محصورًا في الغالب ضمن الأوساط الأكثر وعيًا إعلاميًا والأكثر انخراطًا سياسيًا.

يمكن أن يُعزَى هذا الوعي المحدود، جزئيًا، إلى انحياز التأكيد Confirmation bias، أي الميل الإدراكي إلى البحث عن المعلومات وتأويلها واستحضارها بما يعزّز المعتقدات المسبقة. وعمليًا، يعني ذلك أنّ المستخدمين الذين يؤيدون مثلًا القضية الفلسطينية، ويتفاعلون باستمرار مع المحتوى المرتبط بغزة، يميلون إلى رؤية المزيد من المواد المماثلة في صفحاتهم. ويرسّخ هذا النمط إدراكًا بأنّ المحتوى المتصل باهتمامات المستخدم متاح على نطاق واسع، حتى لو لم يكن كذلك في الواقع. وبما أنهم يواصلون مشاهدة ما يتوقعونه، يغدو احتمال ملاحظتهم لغياب وجهات نظر أخرى أو لقيود تُفرَض على بعض المحتوى النقدي المغاير أقلّ.

ويزداد هذا التأثير حدةً بفعل غرف الصدى الخوارزمية Algorithmic echo chambers، التي تجمع الأفراد مع من يشبهونهم في الميول وتستبعد الآراء المعارضة، ما يساهم في تعزيز السرديات المهيمنة وإخفاء المنظورات البديلة، بل يجعل حالات قمع المحتوى أقلّ وضوحًا[7]. كما تسهم فقاعات الترشيح Filter bubbles، وما يُعرف

7 Cass R. Sunstein, "The Law of Group Polarization," *Journal of Political Philosophy*, vol. 10, no. 2 (2002), pp. 175-195; Matteo Cinelli et al., "The Echo Chamber Effect on Social Media," *PNAS*, vol. 118, no. 9 (2021), pp. 1-8.

الشكل (13)
مدى وعي الجمهور بالجيوش الإلكترونية (البوتات) تبعًا للجهة المنسوبة إليها

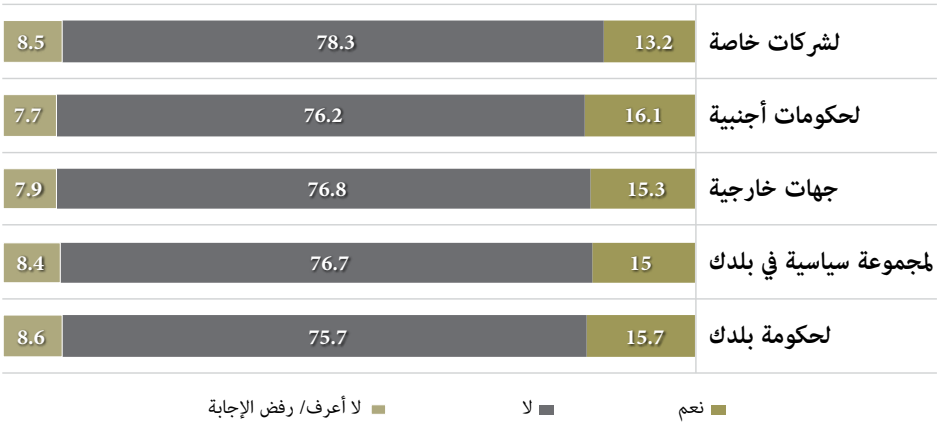

بأنظمة الإيكو Echosystems للمحتوى المخصص Personalized التي تنشئها الخوارزميات استنادًا إلى السلوك السابق للمستخدمين[8]، في عزل الأفراد داخل بيئات "آمنة أيديولوجيًا"، الأمر الذي يجعل إدراك حجم المراقبة أو القيود القائمة بالفعل أكثر صعوبة.

مع ذلك، عندما سُئِل الأفراد، على وجه التحديد، عن المنصّات التي يعتقدون أنّها تقيّد تدفّق المعلومات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، اعتقد ما يقارب 40% من المستجيبين، في بلدان مثل الأردن وموريتانيا، أنّ فيسبوك يفعل ذلك. في المقابل، لم تتجاوز نسبة من اعتبروا أنّ إنستغرام Instagram - منصّة أخرى مملوكة لشركة ميتا Meta - تفرض قيودًا مماثلة؛ فقد بلغت النسبة مثلًا 1% في السودان، و3% في مصر. وتُبرز هذه النتائج الحاجة إلى توسيع نطاق البحوث اللاحقة من أجل الوصول إلى فهمٍ أعمق لكيفية إدراك الأفراد للممارسات الرقابية التي يختبرونها في تفاعلاتهم وتجاربهم اليومية، وكيف يسهم النقاش العام بشأن أنشطة الرقابة على منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل تصوراتهم عنها.

فضلًا عن ذلك، تشير نتائج الاستطلاع في المنطقة العربية إلى أنّ الوعي العام بوجود "الجيوش الإلكترونية" Electronic Armies أو "البوتات" Bots ما يزال محدودًا، مع بعض التباين بين البلدان والفواعل المختلفة المعنيّة (الشكل 13)؛ إذ إن نسبة المستجيبين الذين أقرّوا بأنهم على دراية بوجود بوتات تابعة لحكومات أجنبية، أو لفواعل خارجية، أو لمجموعات سياسية داخل بلدانهم، أو لحكوماتهم الوطنية تراوح بين 15 و16%؛ أمّا بالنسبة إلى الشركات الخاصة، فكان مستوى الوعي أقل قليلًا (13%). وفي المقابل، أجابت نسبة ساحقة من المستجيبين بـ "لا" في جميع الفئات تقريبًا.

وقد برز لبنان، من بين البلدان التي شملها الاستطلاع، بوصفه الأكثر وعيًا بوجود البوتات، حيث أشار 26-29% من المستجيبين إلى معرفتهم بوجودها وارتباطها بأطراف مختلفة. كما سُجّلت نسب وعي أعلى من المعدّل في كلٍّ من العراق ومصر وفلسطين. في المقابل، أظهرت قطر أدنى مستويات الوعي باستمرار، إذ راوحت النسب بين 2 و7% فقط من المستجيبين الذين أفادوا بمعرفتهم بوجود البوتات؛ كما سجّل الأردن والكويت مستويات متدنية مماثلة. ومن المثير للاهتمام أن الفلسطينيين سجّلوا أعلى مستوى من الوعي فيما يتعلق بالمراقبة التي تقوم بها حكومتهم بنسبة 20%، في حين كان وعيهم بوجود بوتات مرتبطة بحكومات أجنبية أقل بكثير (11%)؛ وهو ما يشير إلى أنّ المستجيبين هناك أكثر تعرّضًا للدعاية الداخلية.

على الرغم من الانتشار الواسع والموثّق لاستخدام الجيوش الإلكترونية، وأدوات الدعاية الرقمية في المنطقة[9]، يظل إقرار الجمهور العامّ بوجودها محدودًا للغاية. ومع ذلك، فإنّ النسبة

8 Eli Pariser, *The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You* (London: Penguin Press, 2011).

9 Samantha Bradshaw & Philip N. Howard, *Challenging Truth and Trust: A Global Inventory of Organized Social Media Manipulation*, The Computational Propaganda Project (Oxford: Oxford Internet Institute, 2018), pp. 1-26; Marc Owen Jones, "The Gulf Information War| Propaganda, Fake News, and Fake Trends: The Weaponization of Twitter Bots in the Gulf Crisis," *International Journal of Communication*, vol. 13 (2019), p. 27; Mona Elswah & Philip N. Howard, *The Challenges of Monitoring Social Media in the Arab World: The Case of the 2019 Tunisian Elections*, The Computational Propaganda Project (Oxford: University of Oxford, 2020), p. 2.

الشكل (14)
آراء المستجيبين حول وجوب تقييد الحكومة الوصول إلى المحتوى

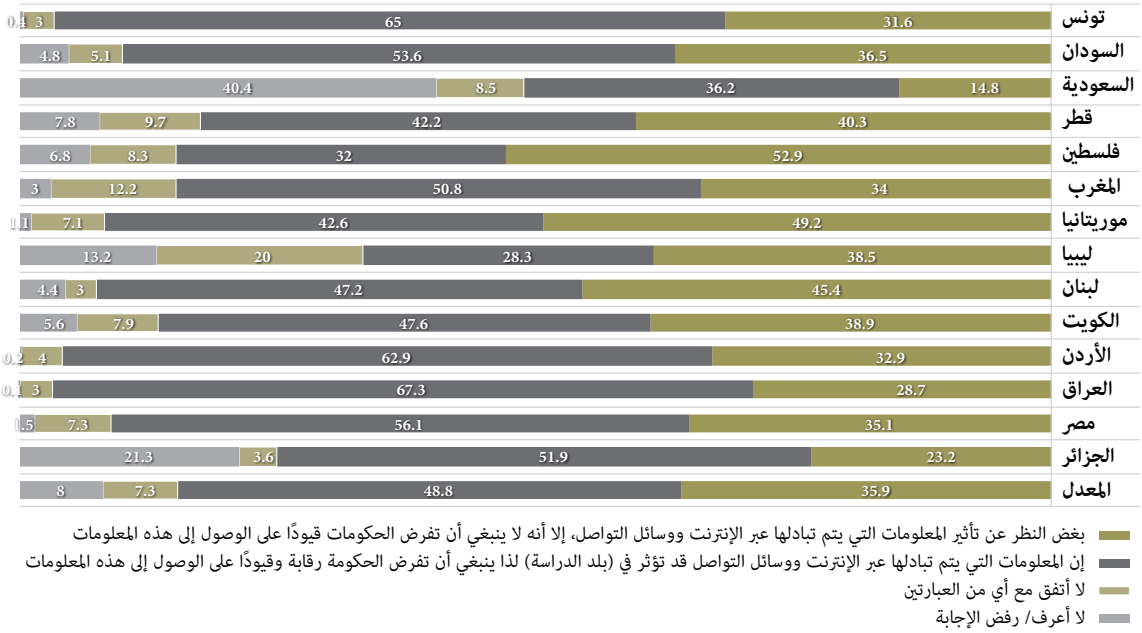

المرتفعة من المستجيبين الذين أنكروا معرفتهم بهذه الأنشطة لا يمكن تفسيرها بوصفها دليلًا على غيابها، بل يرجَّح أن تعكس مزيجًا معقّدًا من ضعف الثقافة الإعلامية والرقابة الذاتية، إضافة إلى الخوف من المراقبة.

تكشف الإجابات أنّ الاتجاهات تجاه الرقابة الحكومية على محتوى وسائط التواصل الاجتماعي تتسم في الغالب بدرجة من القبول الإيجابي. فعند سؤال المستجيبين عن رأيهم في تقييد الحكومات لحرية الوصول إلى المحتوى أو التحكّم فيه، أبدى متوسط أكبر من المشاركين موافقتهم مقارنةً بمن رفضوا ذلك. ففي تونس والعراق، على سبيل المثال، بلغت نسبة المؤيدين 65% و67% على التوالي (الشكل 14). وباستثناءات محدودة، ظلّت نسب المعارضين منخفضة عمومًا، إذ لم تتجاوز في معظم الحالات 10%. وقد مثّلت ليبيا استثناءً نسبيًا، حيث بلغت نسبة المعارضين 20%، ويرجَّح أن يُعزى ذلك إلى الانقسام السياسي القائم في البلاد؛ فوجود حكومتين متنافستين قد يجعل المستجيبين أقل استعدادًا لمنح الثقة لأيٍّ من السلطتين لممارسة الرقابة، حتى وإن كانوا ميّالين إلى دعم هذه الإجراءات في حال توافرت حكومة موحّدة أو أكثر شرعية.

وأفاد عددٌ أعلى من المعتاد من المستجيبين في بعض البلدان بأنهم "لا يعرفون" أو رفضوا الإجابة. ففي السعودية، على سبيل المثال، بلغت نسبة ملحوظة من المستجيبين 40.4% ممن صرّحوا بعدم معرفتهم، أو رفضوا الإجابة عن سؤال مدى موافقتهم على تقييد الحكومة الوصول إلى المحتوى. وعلى الرغم من أنّ المستجيبين السعوديين أبدَوا ميلًا مرتفعًا لاختيار إجابة "لا أعرف/ رفض الإجابة" خلال الاستطلاع، فإنّ هذه النسبة تُعدّ الحالة الوحيدة التي تجاوزت حاجز 40%، ما يجعلها حالة لافتة على نحوٍ خاص. وربما تعكس هذه النتيجة عدة عوامل محتملة؛ فقد يشير رفض الإجابة إلى الخوف من التصريح بموقف علني إزاء قضايا سياسية حساسة، بينما قد يُفهم اختيار "لا أعرف" على أنّه تعبير عن تردّد أو إحجام عن تبنّي موقف واضح. وتظل هذه تأويلات محتملة تستدعي إجراء مزيد من البحث، لا سيّما في ضوء السياقَين السياسي والإعلامي السائدَين في البلاد.

وحين طُرح سؤالٌ مماثل على المستجيبين حول إذا كانوا يثقون بحكوماتهم في ممارسة الرقابة على محتوى وسائط التواصل الاجتماعي، وإذا كان لذلك تأثير سلبي في المجتمع، أبدت الغالبية في المنطقة قدرًا معيّنًا من الثقة. وقد تجاوزت نسبة من عبّروا عن ثقة عالية بحكوماتهم في هذا الصدد 40% في كل من قطر والأردن والعراق والكويت. وبالنظر إلى السؤالَين معًا، المتعلّقَين بالاتجاهات

الشكل (15)
الاتجاهات إزاء رقابة الحكومة على فئات المحتوى المختلفة

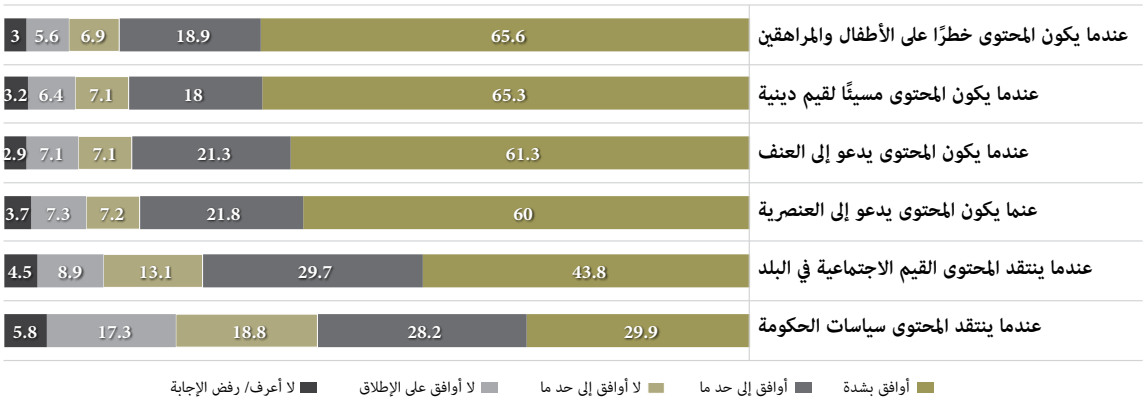

نحو تقييد الحكومات للمحتوى، وبمستوى الثقة الممنوحة لها في تنفيذ الرقابة، يتضح أن غالبية المستجيبين في المنطقة تميل إلى تأييد الدور الرقابي للحكومات على محتوى وسائط التواصل الاجتماعي.

وتبيّن نتائج الاستطلاع أنّ المحتوى الذي يُنظَر إليه على أنه يسيء للقيم الدينية يتصدّر قائمة المواد التي يرغب المستجيبون في أن تفرض الحكومات رقابة عليها، يليه المحتوى المضرّ بالأطفال والمراهقين، ثمّ المحتوى الذي يحرّض على العنف أو يغذّي العنصرية (الشكل 15). في المقابل، يبرز المحتوى الناقد لسياسات الحكومة بوصفه أكثر القضايا إثارةً للانقسام بين الأفراد حيال مسألة الرقابة الحكومية؛ إذ إنه نال أدنى مستويات التأييد لممارسة الرقابة مقارنةً ببقية أنواع المحتوى الأخرى.

وتباينت الآراء، في بعض البلدان، بشأن ضرورة فرض رقابة حكومية على المحتوى الناقد للقيم المجتمعية، غير أن نسبة عالية من المستجيبين أبدت ميلًا واضحًا نحو التأييد، إذ عبّرت غالبية كبيرة (74%)عن دعمها لهذا النوع من الرقابة. وقد تميّز المغرب بانخفاض مستوى التأييد لأي شكل من أشكال الرقابة الحكومية، في حين برز الأردن بوصفه الأكثر دعمًا لها، حيث بلغت نسبة التأييد ذروتها (82%) فيما يتعلق بالرقابة على المحتوى المسيء للقيم الدينية والمحتوى الذي يُعدّ خطرًا على الأطفال والمراهقين.

وسجّلت جميع البلدان الأخرى التي شملها الاستطلاع، باستثناء المغرب الذي أظهر انقسامًا أوضح، مستويات عالية من الدعم لرقابة الحكومات، فقد أيّد ما لا يقل عن 80% الرقابة على المحتوى المسيء للقيم الدينية، كما أيّد ما لا يقل عن 70% الرقابة على المحتوى الناقد للقيم المجتمعية. وتشير هذه النتائج إلى انتشار مواقف محافظة على نطاق واسع في المنطقة فيما يتعلق بإنشاء المحتوى ومشاركته عندما يمسّ بالقيم الدينية أو المجتمعية. وتظلّ الحاجة قائمة لفهم الكيفية التي يوفّق بها الأفراد بين دعمهم للرقابة الحكومية على موضوعات شديدة الحساسية، ومطالبهم في الوقت ذاته بتوسيع نطاق حرية التعبير وتعزيز الديمقراطية. ويمكن إدماج هذه الأسئلة الخاصة بالرقابة الحكومية على محتوى وسائط التواصل الاجتماعي ضمن دراسات الثقافة السياسية الشعبية، لتشكّل مؤشرات تكشف عن رؤية محددة للديمقراطية يتبناها الناس في المنطقة.

خاتمة

فحصت هذه الورقة أنماط استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في 14 بلدًا عربيًا، مع التركيز على اتجاهات الجمهور إزاء هذه المنصات الرقمية، وتصوّراتهم بشأن الأخبار المضللة، وعمليات المراقبة، ومستوى انخراطهم وتفاعلهم السياسي. وتُظهر النتائج وجود علاقة معقدة، ومتناقضة أحيانًا، بين المستخدمين ووسائط التواصل الاجتماعي، فهي توظَّف على نطاق واسع بوصفها مصادر للمعلومات وفضاءات للنقاش، وفي الوقت ذاته، تظل المخاوف قائمة بشأن تأثيرها السلبي في المجتمع.

ومع أن تصورات غالبية الأفراد في المنطقة إيجابية في العموم عن دور وسائط التواصل الاجتماعي في مجتمعاتهم، فإنّهم يعبّرون، في الوقت نفسه، عن قلقهم من تأثيراتها السلبية المحتملة في الأجيال

الشابة، ومن المخاطر التي قد تشكّلها على الثقافة المحلية. وقد أبدت أغلبية ساحقة في معظم البلدان، التي شملها الاستطلاع، رغبتها في أن تمارس الحكومات رقابة على المحتوى الذي يُنظَر إليه بوصفه ضارًّا، وهو ما يعكس توجّهًا محافظًا في التصورات المتعلقة بحرية التعبير على وسائط التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، يستخدم جزء مهمّ من الأفراد هذه المنصات في النقاشات العمومية حول القضايا السياسية والاجتماعية، فضلًا عن اعتمادها مصدرًا للأخبار. ويستدعي هذا المزيد من الأبحاث النوعية لفهم طبيعة الرقابة التي يطالب بها الجمهور، وإجراء تحليلات أعمق للعوامل التي تفسر تزايد الدعم لها، خصوصًا فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية المثيرة للجدل، مثل التدين ودعم الديمقراطية والقيم الليبرالية.

يُعدُّ الوصول إلى الأخبار والمعلومات السياسية من بين أبرز الدوافع لاستخدام وسائط التواصل الاجتماعي في المنطقة؛ إذ تشير نِسبٌ مرتفعة من المستجيبين إلى متابعتهم أخبار الحروب في فلسطين ولبنان والسودان عبر هذه المنصات. ويبدو أن الانخراط والتفاعل السياسي عبرها يتسمان في الغالب بطابع سلبي، حيث يميل المستخدمون عادة إلى استهلاك المحتوى أكثر من إنتاجه.

مع ذلك، تشارك نسبة مهمة من المستخدمين بفاعلية في التفاعل مع المعلومات السياسية والمشاركة في النقاشات حول القضايا الاجتماعية. ويستدعي هذا إجراء دراسة معمَّقة لفهم الموضوعات التي تحفّز انخراطًا أكبر، وطرائق التفاعل معها، وأثر ذلك في تشكيل تصورات الجمهور، لا سيّما في السياقات السلطوية حيث يشير الأفراد إلى أنهم لا يخشون بالضرورة التعبير على منصات التواصل الاجتماعي. وقد أُنجِز عدد كبير من الأبحاث حول الكيفية التي تعيد بها وسائط التواصل الاجتماعي تشكيل مشهد النقاش العمومي، عبر خصائصها التقنية المصممة لخدمة منطق السوق، بما يعيد تعريف معنى المشاركة والتداول ويعزز الاستقطاب، ويجعل المستخدمين حبيسي غرف الصدى. من هنا، تتجلى الحاجة إلى توسيع هذا النقاش ليشمل المنطقة العربية، مع مراعاة خصوصية السياقات غير الديمقراطية، حيث تُستخدم هذه المنصات على نحو واسع لمناقشة قضايا ذات صلة بالشأن العام، ما يؤكد أهميتها بوصفها فضاءات حيوية للنقاش العمومي.

المراجع

Bradshaw, Samantha & Philip N. Howard. *Challenging Truth and Trust: A Global Inventory of Organized Social Media Manipulation*. The Computational Propaganda Project. Oxford: University of Oxford, 2018.

Cinelli, Matteo et al. "The Echo Chamber Effect on Social Media." *PNAS*. vol. 118, no. 9 (2021).

Corbu, Nicoleta et al. ""They Can't Fool Me, but They Can Fool the Others!' Third Person Effect and Fake News Detection." *European Journal of Communication*. vol. 35, no. 2 (2020).

Elswah, Mona & Philip N. Howard. *The Challenges of Monitoring Social Media in the Arab World: The Case of the 2019 Tunisian Elections*. The Computational Propaganda Project. Oxford: University of Oxford, 2020.

Jones, Marc Owen. "The Gulf Information War| Propaganda, Fake News, and Fake Trends: The Weaponization of Twitter Bots in the Gulf Crisis." *International Journal of Communication*. vol. 13 (2019).

Lin, Yue et al. "Smartphone Embodiment: The Effect of Smartphone Use on Body Representation." *Current Psychology*. vol. 42 (2023).

Maalel, Adel. "Social Media's Socio-Cultural Impacts: An Analysis of the 2022 Arab Opinion Index." *Al-Muntaqa*. vol. 8, no. 1 (January-February 2025).

Orben, Amy. "The Sisyphean Cycle of Technology Panics." *Perspectives on Psychological Science*. vol. 15, no. 5 (2020).

Pariser, Eli. *The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You*. London: Penguin Press, 2011.

Ross, Moran Quinn & Joseph B. Bayer. "Explicating Self-phones: Dimensions and Correlates of Smartphone

Self-Extension." *Mobile Media & Communication*. vol. 9, no. 3 (2021).

Ştefăniţă, Oana, Nicoleta Corbu & Raluca Buturoiu. "Fake News and the Third-Person Effect: They are More Influenced than Me and You." *Journal of Media Research*. vol. 11, no. 3 (2018).

Sunstein, Cass R. "The Law of Group Polarization." *Journal of Political Philosophy*. vol. 10, no. 2 (2002).

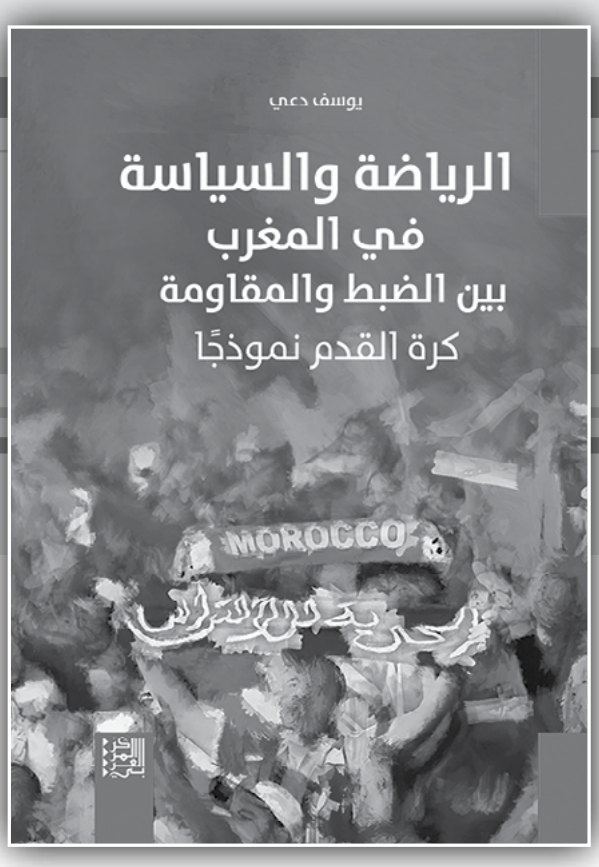

صـدر حديـثًا

تـأليف: يوسف دعي

الرياضة والسياسة في المغرب بين الضبط والمقاومة: كرة القدم نموذجًا

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الرياضة والسياسة في المغرب بين الضبط والمقاومة: كرة القدم نموذجًا**، وهو من تأليف يوسف دعي. ويقع في 321 صفحة، متضمّنًا ملخّصًا تنفيذيًا، ومقدمة، وثمانية فصول، إضافة إلى خاتمة، ومراجع، وفهرس عام.

دراسة مترجمة

Translation

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/LRGL5901

كريستيان فوكس | Christian Fuchs*
ترجمة محمد حمشي | Translated by Mohammed Hemchi**

من الوضعية الرقمية والبيانات الضخمة الإدارية نحو الأبحاث الرقمية وأبحاث وسائط التواصل الاجتماعي النقدية!

From Digital Positivism and Administrative Big Data Analytics towards Critical Digital and Social Media Research!***

تحاجّ هذه الدراسة من أجل تحوّل في برايم دراسة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي/الوسائط الرقمية. ويُعدّ تحليل البيانات الضخمة البرايم السائد، إذ إنه يحظى بدعم وتمويل واسعَين، وهو ذو طابع إداري، ويمثّل شكلًا من أشكال الوضعية الرقمية. بينما تُعدّ أبحاث وسائط التواصل الاجتماعية النقدية مقاربة بديلة تجمع بين نظرية وسائل التواصل الاجتماعي النقدية والمناهج الرقمية النقدية وأخلاقيات أبحاث وسائل التواصل الاجتماعي، التي تستند إلى الواقعية النقدية. ويغدو تعزيز المقاربة الثانية مسألة ملموسة تتعلق بعلاقات السلطة داخل الفضاء الأكاديمي.

كلمات مفتاحية: الأبحاث الإدارية، تحليل البيانات الضخمة، العلوم الاجتماعية الحوسبية، أبحاث وسائط التواصل الاجتماعية، النظرية النقدية، الوضعية الرقمية، وسائط التواصل الاجتماعي.

This essay argues for a paradigm shift in the study of the Internet and digital/social media. Big data analytics is the dominant paradigm. It receives large amounts of funding, is administrative and a form of digital positivism. Critical social media research is an alternative approach that combines critical social media theory, critical digital methods and critical-realist social media research ethics. Strengthening the second approach is a material question of power in academia.

Keywords: Administrative Research, Big Data Analytics, Computational Social Science, Critical Social Media Research, Critical Theory, Digital Positivism, Social Media.

* جامعة وستمنستر، المملكة المتحدة.
University of Westminster, UK.
** باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذ مساعد في معهد الدوحة للدراسات العليا.
Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies and Assistant professor of Political Science and International Relations, Doha Institute for Graduation Studies.
Email: mohammed.hemchi@dohainstitute.edu.qa

*** هذا النص ترجمة لِـ:
Christian Fuchs, "From Digital Positivism and Administrative Big Data Analytics Towards Critical Digital and Social Media Research!" *European Journal of Communication*, vol. 32, no. 1 (2017), pp. 37-49.

مقدمة

بات مصطلح وسائط التواصل الاجتماعي شائعًا في وصف منصات معينة على الإنترنت، خاصة المواقع التي تتشكل من خلالها شبكات اجتماعية بين المستخدمين Social networking sites، والمدونات Blogs والمدونات المصغرة Microblogs ومنصات الويكي Wikis ومواقع توليد المحتوى ومشاركته من قبل المستخدمين. وسبق هذا المصطلحَ مصطلحٌ آخر، هو "الويب 2.0" Web 2.0 الذي قدّمه الناشر تيم أوريلّي في عام 2005[1]. وقد ادّعى حينها أنّ الإنترنت تحوّلت إلى "هندسةٍ للمشاركة"[2]. وبعد خمس سنوات، أعاد أوريلّي التأمل في هذا المصطلح، وأشار أيضًا إلى "الويب الاجتماعي"[3]. تناقش هذه الدراسة البرديم السائد في دراسات الوسائط الرقمية، وتحاجّ من أجل تحوّل في البرديم، من التركيز على تحليل البيانات الضخمة إلى دراسات نقدية للوسائط الرقمية.

لماذا يكثر الحديث عن وسائط التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة؟ في عام 2000، انفجرت الفقاعة المالية لاقتصاد الإنترنت، ما أدى إلى ما يسمَّى بأزمة دوت كوم Dot.com Crisis. خلال الأزمات وبعدها، يسعى ممثلو أيّ صناعةٍ إلى استعادة ثقة المستثمرين. ويمكن اعتبار تنظيم أوريلّي **قمةَ الويب 2.0** *Web 2.0 Summit* في الفترة 2004-2011، والترويج لمفهوم الويب 2.0، بمنزلة محاولات تقع في سياق استعادة الثقة تلك.

تُعدّ وسائط التواصل الاجتماعي تجارةً ضخمة. واليوم، يُعدّ موقع مشاركة الفيديو، يوتيوب YouTube، ثاني أوسع منصات الويب استخدامًا في العالم، بينما يُعدّ موقع التواصل الاجتماعي، فيسبوك Facebook، ثالث أوسعها استخدامًا[4]. وأعادت شركة غوغل Google تسمية نفسها لتصبح شركة ألفابت Alphabet Inc.، وهي الشركة المالكة والمشغّلة لموقع يوتيوب. وبأرباح سنوية بلغت 17 مليار دولار أميركي، احتلت شركة ألفابت المرتبة 27 من بين أضخم الشركات العابرة للحدود عبر العالم، في عام 2016. أما شركة فيسبوك، فقد حققت أرباحًا سنوية بلغت 3.7 مليارات دولار أميركي في عام 2015؛ وفي عام 2016، احتلت المرتبة 188 من بين أضخم الشركات العابرة للحدود في العالم[5]. وتُعدّ شركتا ألفابت وفيسبوك أكبر وكالات الإعلانات عبر العالم. وتكافح شركات التواصل الاجتماعي الأخرى، مثل تويتر Twitter وويبو Weibo، من أجل تحقيق الأرباح، ما يبيّن أن الإعلانات الموجّهة تمثّل مجالًا عاليَ المخاطر لتراكم رأس المال؛ إذ إن نسبة ضئيلة من الإعلانات الموجَّهة تحقّق نقراتٍ Clicks وأرباحًا. ومع ذلك، فإنّ توقعات الشركات بشأن الإعلانات الموجَّهة عالية إلى حدٍّ ما. وتعتمد رأسمالية وسائط التواصل الاجتماعي على أيديولوجيا متعصبة للتكنولوجيا، تفترض أن الإنترنت تشهد شكلًا من أشكال الثورة، وقد أصبحت "تشاركية"، وأن الأرباح يمكن تحقيقها اليوم من خلال النقر[6].

اقترنت أسطورة الجِدَّة بأسطورة أخرى مفادها أن وسائط التواصل الاجتماعي أحدثت تحوّلًا جذريًا في استخدام وسائل الإعلام، وذلك من التلقّي السلبي إلى المشاركة الفعّالة والإبداع المستمر. وقد أظهر **استطلاع احتلوا وسائل الإعلام!** *Occupy Media! Survey* أنّ 81.9 في المئة من الناشطين المشاركين يشاهدون مقاطع فيديو على يوتيوب أربع مرات على الأقل شهريًا ويعدّونها مصدرًا للمعلومات السياسية، لكن 28.5 في المئة منهم فقط أنتجوا فيديو سياسيًا واحدًا على الأقل شهريًا على يوتيوب[7]. وعلى الرغم من أن وسائط التواصل الاجتماعي توفر إمكانيات إنتاجية من أسفل إلى أعلى تجعل إمكانياتها مختلفة بعض الشيء عن الإمكانيات التي يوفرها البث [التقليدي من أعلى إلى أسفل – المترجم]، فإن الواقع يشي بأن غالبية المستخدمين الساحقة تميل إلى استخدام هذه الوسائط بطريقة أقرب إلى التلفزيون منها إلى منصةِ محتوىً يُنشئه المستخدمون؛ وفي مقابل ذلك، لا يمثل المستخدمون شديدو النشاط والإبداع سوى أقلية ضئيلة. وهكذا، فإن وسائط التواصل الاجتماعي أصبحت أداة للاستهلاك وأداة أيضًا "للإنتاج-الاستهلاك" Prosumption. ثم إن أكثر صناع المحتوى متابعةً ونشاطًا على وسائط التواصل الاجتماعي ليسوا مستخدمين عاديين، بل فِرَق علاقاتٍ عامة للمشاهير[8]. وتختلف الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه الوسائط عن واقعها الذي يُعدّ تعبيرًا عن اللاتماثل في القوة، من ناحية الوقت والمهارات

1 Tim O'Reilly, "Web 2.0: Compact Definition," *O'Reilly Radar* (2005), accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BP19; Tim O'Reilly, "What Is Web 2.0," *O'Reilly Media* (2005), accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPV2

2 Tim O'Reilly, "What Is Web 2.0: Design Patterns and Business Models for the Next Generation of Software," *O'Reilly Media* (2025), accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPV2

3 Tim O'Reilly & John Battelle, *Web Squared: Web 2.0 Five Years On* (O'Reilly Media, 2010), accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BP3i

4 المصدر من: alexa.com.

5 Steve Schaefer, "The World's Largest Companies 2016," *Forbes*, 25/5/2016, accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPtm

6 Christian Fuchs, "The Dialectic: Not Just the Absolute Recoil, but the World's Living Fire That Extinguishes and Kindles Itself. Reflections on Slavoj Žižek's Version of Dialectical Philosophy, "Absolute Recoil: Towards a New Foundation of Dialectical Materialism," *TripleC: Communication, Capitalism & Critique*, vol. 12, no. 2 (2014), pp. 848–875.

7 Christian Fuchs, *OccupyMedia! The Occupy Movement and Social Media in Crisis Capitalism* (Winchester: Zero Books, 2014), pp. 73, 79.

8 Christian Fuchs, *Social Media: A Critical Introduction* (London: SAGE, 2014).

والدوافع والمال والتأثير والاهتمام والسمعة والمرئية Visibility في المجتمعات الطبقية المعاصرة.

لقد أصبح تحليل الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي بُعدًا مهمًا في أبحاث الإعلام والاتصال. وأُقدّم، في هذه المساهمة، بعض التأملات النقدية في وضع أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي، وأُحاجّ من أجل تحوّل نقدي في برادايم حقل دراسات وسائط التواصل الاجتماعي. وتبدأ الدراسة بعرض البرادايم السائد، ثم تتناول الأبعاد النظرية - الأنطولوجية، والإبستيمولوجية/ المنهجية، والأخلاقية التي يمكن أن تميز برادايمًا بديلًا منه.

أولًا: التيار السائد في أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي والأبحاث الرقمية: التحليلات الوضعية للبيانات الضخمة

بيّنت دراسة شملت 27340 دراسةً في دراسات الإنترنت نُشرت في الفترة 2000-2009، وفُهرِست في فهارس الاستشهادات في العلوم الاجتماعية والفنون والإنسانيات، أن 31 في المئة فقط منها استشهَدت بـأعمال نظرية[9]. يبدو أن ثمة نزعة في دراسات الإنترنت نحو التعامل مع النظرية على المستويين الجزئي والمتوسط فحسب، فهي تُنظِّر لظواهر الإنترنت مُفردَةً، بينما تُهمل الصورة الأكبر للمجتمع عمومًا[10]. إن هذه النظريات لَتميل إلى أن تكون مجزّأة، فهي تركّز فقط على ظواهر منفردة، وتغفل عن إدراك الصورة الأكبر للمجتمع.

وقد وجدت الدراسة نفسها أنّ 59 في المئة من الأبحاث، التي أُجريت خلال الفترة نفسها، استخدمت مناهج كمية[11]. ومن الاتجاهات الجديدة في دراسات الإنترنت الكمية تحليلاتُ البيانات الضخمة، التي تركّز على جمع كميات كبيرة من البيانات من منصات التواصل الاجتماعي وتحليلها بطريقة كمية في الغالب. وقد حاجّ خبير أبحاث الإعلام الجديد، ليف مانوفيتش، بضرورة تحويل دراسات الإنترنت إلى تحليل حاسوبي واسع النطاق للبيانات عبر الإنترنت. ويُطلِق على هذه المقاربة اسم التحليلات الثقافية Cultural Analytics[12] ودراسات البرمجيات Software Studies[13]. ويركّز علم الويب Web Science تركيزًا شديدًا على التحليل الحاسوبي، كما تشكّل المناهج الرياضية أساسًا لمقاربة علم الويب التي تعرِّف نفسها صراحةً بأنها دمجٌ بين العلوم الفيزيائية وعلوم الحاسوب[14]. وقد تجلّى الهوس بتحويل العلوم الاجتماعية إلى علوم كمّية، واستخدام الحوسبة والبيانات الضخمة فيها، في الانشغال بمحاولات تطوير مناهج رقمية جديدة في العلوم الاجتماعية والإنسانيات؛ وغالبًا ما تعرِّف "الإنسانيات الرقمية" نفسها بأنها حوسبة العلوم الإنسانية[15]. ويعرِّف مرصد وسائط التواصل الاجتماعي التعاوني Collaborative Social Media Observatory, COSMOS "أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي" صراحةً بوصفها تحليلات البيانات الضخمة، أي تحليل "المعلومات المجمَّعة في مستودعات البيانات الاجتماعية الضخمة"، مثل درجات المشاعر الجماعية لمجموعات فرعية من مستخدمي تويتر[16]. ومرصد وسائط التواصل الاجتماعي التعاوني هو مشروع استثماري استراتيجي في العلوم وعلوم الحاسوب، في المملكة المتحدة، بقيمة مليون ونصف جنيه إسترليني، موّلته خلال الفترة 2012-2015 مؤسساتٌ، مثل مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية Economic and Social Research Council, ESRC، ومجلس أبحاث علوم الهندسة والفيزياء Engineering and Physical Sciences Research Council, EPSRC، ووزارة الصحة البريطانية.

لقد تلقّى موضوع "التحولات الرقمية"، وهو موضوع استراتيجي بالنسبة إلى مجلس أبحاث الفنون والعلوم الإنسانية Arts and Humanities Research Council, AHRC، في المملكة المتحدة، تمويلًا حكوميًا مخصصًا لتعزيز أبحاث البيانات الضخمة، ما أدى في عام 2014 إلى تمويل 21 مشروعًا بحثيًا في مجال البيانات الضخمة

9 Ta-Qing Peng et al., "Mapping the Landscape of Internet Studies: Text Mining of Social Science Journal Articles 2000–2009," *New Media & Society*, vol. 15, no. 5 (2013), pp. 644–664.

10 Ronald E. Rice & Richard P. Fuller, "Theoretical Perspectives in the Study of Communication and the Internet," in: William H. Dutton (ed.), *The Oxford Handbook of Internet Studies* (Oxford: Oxford University Press, 2013), pp. 353–377.

11 Peng.

12 Lev Manovich, "Cultural Analytics: Visualizing Cultural Patterns in the Era of 'More Media'" (2009), accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BOSK

13 Software Studies Initiative (Cultural Analytics Lab), *Lab.softwarestudies.com*, accessed on 4/5/2025, at: http://lab.softwarestudies.com

14 Tim Berners-Lee et al., "A Framework for Web Science," *Foundations and Trends in Web Science*, vol. 1, no. 1 (2006), pp. 1–130.

15 Melissa Terras, Julianne Nyhan & Edward Vanhoutte (eds.), *Defining Digital Humanities: A Reader* (Farnham: Ashgate Publishing, 2013).

16 Cardiff University, Collaborative Online Social Media Observatory (COSMOS), "Ethics Resource Guide," accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BOUN

بمبلغ إجمالي قدره 4.7 ملايين جنيه إسترليني[17]، ما يعني أنّ جزءًا كبيرًا جدًا من المشاريع الممولة من خلال موضوع التحولات الرقمية، في المجلس، كان مشروعات لاستكشاف البيانات الضخمة واستخدامها في الأبحاث.

ولا تقتصر هذه التطورات على المملكة المتحدة. ففي برنامج عمل الاتحاد الأوروبي، أفق EU Horizon 2020 Work Programme 2020، خلال الفترة 2016-2017، وعنوانه "أوروبا في عالم متغير: من أجل مجتمعات قائمة على الإشراك والابتكار والتأمل"، كانت البيانات والبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة من بين المصطلحات الرئيسة المتداولة في البرنامج. فعلى سبيل المثال، تدعو الفقرة الخاصة بالتمويل، بعنوان "تطوير السياسات في عصر البيانات الضخمة"، إلى تقديم مشاريع تركّز على "استخدام تحليلات البيانات لتوليد رؤى جديدة، وتعزيز القدرة التنبئية، والتعرّف إلى العلاقات والأنماط غير المتوقعة التي يمكن أن تساعد في توفير معلومات لصنّاع السياسات". ويمثّل برنامج **تحدي التنقيب في البيانات** Digging into Data Challenge، الذي تديره المنصة عبر الأطلسية للعلوم الاجتماعية والإنسانية Trans-Atlantic Platform for the Social Sciences and Humanities، شراكةً بين 18 مجلسًا بحثيًا في 12 بلدًا: الأرجنتين والبرازيل وكندا وتشيلي وفنلندا وفرنسا وألمانيا والمكسيك وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. وهو يموّل مشاريع دولية تركّز على تطوير "تقنيات جديدة لتحليل البيانات الرقمية الواسعة النطاق"[18]، باستخدام تقنيات النمذجة Modelling والمحاكاة Simulation، والجمع بين مصادر متعددة للبيانات. وتفضّل مثل هذه المبادرات التمويلية المناهج الكمية والحسابية على المناهج الكيفية التأويلية.

تكمن مشكلة تحليلات البيانات الضخمة في أنها غالبًا ما لا تربط نتائج الأبحاث الإحصائية والحسابية بتحليل أوسع للمعاني والتأويلات والتجارب والمواقف والقيم الأخلاقية والمعضلات الأخلاقية والاستخدامات والتناقضات والآثار الاجتماعية الكلّية المرتبطة بوسائط التواصل الاجتماعي. ويلوح أمامنا خطر أن يؤدي إهمال الفلسفة والنظرية والنقد والتحليل الكيفي إلى تعزيز ما أسماه بول لازارسفيلد[19] الأبحاث الإدارية Administrative research، أي الأبحاث التي تهتم في المقام الأول بكيفية جعل التقنيات والإدارة أشد كفاءة فعالية. وإذا ما تصرّفنا قليلًا في ما كتبه يورغن هبرماس، يمكننا القول إن ثمة خطرًا في أن تعزز الوضعية الرقمية "النزعة للتعامل مع المنهجية [الرقمية، الكمية] البحتة بوصفها مطلقة Absolutism"[20]، وأن تغفل عن الدور التعليمي الذي تؤديه الأكاديميا، وأن تعجز عن حيازة فهمٍ كاملٍ "لمعنى المعرفة"[21] في مجتمع المعلومات إجمالًا، وأن تمثّل "تحصينًا لعلوم [الإنترنت] ضد الفلسفة"[22].

يُطلِق فينسنت موسكو[23] على أيديولوجيا تحليلات البيانات الضخمة اسم الوضعية الرقمية Digital positivism والمقدَّس السحابي Cloud sublime. إن البيانات الضخمة، بحسب موسكو، "أسطورة، قصة مقدَّسة عن استخلاص الحكمة، لا من ذكاء البشر المفعم بالعيوب وبكل قيودنا المعروفة، بل من البيانات النقية المخزَّنة في السحابة"[24]. و"مهنة علماء البيانات الرائجة لا تعرف سوى المناهج الكمية"[25]. تكمن محدودية الوضعية الرقمية في أنها لا تزال عالقة في نطاق صيغة لاسويل الضيقة، مركِّزةً أبحاثها على الأسئلة التالية: من يتواصل مع من؟ وما الذي يجري التواصل بشأنه، على وسائط التواصل الاجتماعي؟ وما الآثار المترتبة على ذلك؟ إنها تنسى ذاتية المستخدمين وتجاربهم ومعاييرهم وقيمهم وتأويلاتهم، فضلًا عن أن هذه الوسائط محتضَنة Embedded في بنى السلطة في المجتمع وفي صراعاته الاجتماعية. إننا في حاجة إلى تحوّل جذري من تحليلات البيانات الضخمة الإدارية، الوضعية الرقمية، إلى دراسات نقدية لوسائط التواصل الاجتماعي. وهي دراسات تجمع بين نظرية وسائط التواصل الاجتماعي النقدية، والمناهج الرقمية النقدية، وأخلاقيات البحث الواقعية - النقدية في وسائل التواصل الاجتماعي.

17 Arts and Humanities Research Council (AHRC), "Big Data," Digital Transformations in the Arts and Humanities Theme, accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPFQ

18 *National Endowment for Humanities*, accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BPHD

19 Paul F. Lazarsfeld, "Administrative and critical communications research," in: J. Durham Peters (ed.), *Mass Communication and American Social Thought: Key Texts, 1919–1968* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2004 [1941]).

20 Jürgen Habermas, *Knowledge and Human Interest* (Boston, MA: Beacon Press, 1971), p. 5.

21 Ibid., p. 69.

22 Ibid., p. 67.

23 Vincent Mosco, *To the Cloud: Big Data in a Turbulent World* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2014); Vincent Mosco, "Marx in the Cloud," in: Christian Fuchs & Vincent Mosco (eds.), *Marx in the Age of Digital Capitalism* (Leiden and Boston: Brill, 2016), pp. 516–535.

24 Vincent Mosco, *To the Cloud: Big Data in a Turbulent World* (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2014), p. 193.

25 Ibid., p. 197.

ويتطلب تحدّي تحليلات البيانات الضخمة، بوصفها التيار الرئيس في دراسات الوسائط الرقمية، التفكير في الأبعاد النظرية (الأنطولوجية) والمنهجية (الإبستيمولوجية) والأخلاقية التي ينبغي أن ينطوي عليها برادايم بديل من التيار السائد.

ثانيًا: النظرية: كارل ماركس ونظرية وسائط التواصل الاجتماعي الرقمية النقدية

تركّز أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي، على نحوٍ أساسي، على دراسات الحالة الكمّية، التي تفتقر إلى تأصيلٍ وتأسيسٍ في النظرية الاجتماعية. وتقتصر معظم المقاربات في دراسات الإنترنت، التي تعدّ نفسها ذات أسس نظرية، على تقديم تعريفات للفئات الرئيسة، أو أنها لا تتجاوز المستوى الجزئي من التنظير. وهي تتجاهل كون عمليات التواصل محتضَنَة في المجتمع عمومًا. كما أنها من دون أسس متجذرة في نظريات المجتمع، التي تقدِّم نماذج Models تسمح بطرح الأسئلة الأساسية التالية: ما المجتمع؟ وكيف ينبغي لنا أن نفهم البنى والفاعلية والسلطة والديناميات الاجتماعية والتاريخ الاجتماعي وغير ذلك؟ وما الرأسمالية والحداثة؟ وفي أي مجتمع نعيش اليوم؟ وما دور التواصل في المجتمع عامةً، وفي المجتمع الرأسمالي والمجتمع المعاصر خاصة؟ وفي هذا السياق، يمكن دراسة وسائط التواصل الاجتماعي والوسائط الرقمية أن تستلهم التقليد الفكري الذي يعود إلى كارل ماركس ومنظِّرين نقديين آخرين.

ظهرت وسائط التواصل الاجتماعي في سياق أزمات مجتمعية عميقة. ولا تزال للأزمة الاقتصادية العالمية آثارٌ اجتماعية سلبية. لقد تحوّلت هذه الأزمة الاقتصادية إلى أزمة سياسية في أوروبا، وفي العالم. وقد شهدنا تصاعدًا في القومية والعنصرية والسلطوية وعناصر من الفاشية. ولا يختلف المناخ السائد اليوم عن تمهيد لحرب عالمية. علاوة على ذلك، يواجه المجتمع العالمي سلسلة من المشكلات العالمية التي تهدد وجوده. وفي ظل ظروف الاستغلال والسيطرة والحرب والعنف وانعدام المساواة، لا نحتاج إلى نظرية اجتماعية/ سوسيولوجية فحسب، بل إلى نظريات نقدية للمجتمع.

تقوم معظم تعريفات وسائط التواصل الاجتماعي على التعداد Enumerative [26]. إنها تفتقر إلى فهم نظرية الاتصال والاجتماعي The Social. فمصطلح "وسائط التواصل الاجتماعي" يتخذ معانيَ مختلفة تبعًا لمفهوم الاجتماعي في المقام الأول. ومن أمثلة فهوم الاجتماعي، ثمة مفهوم إميل دوركهايم Émile Durkheim للحقائق الاجتماعية، أو فئات الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية لدى ماكس فيبر Max Weber، أو مفهوم فرديناند تونيس Ferdinand Tönnies للجماعة Community، أو فهم كارل ماركس للاجتماعي بوصفه مشكلاتٍ اجتماعيةً وإنتاجًا اجتماعيًا مشتركًا يستلزم الحاجة إلى حيازة اجتماعية Social ownership[27].

بما أننا نعيش في مجتمع عالمي طبقي تسوده المشكلات الاجتماعية والتفاوتات، فإنني أعد التقليد الفكري لنظريات المجتمع، الذي يعود إلى ماركس، الإطار الأنسب للعلوم الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك دراسة الإعلام والاتصال ووسائط التواصل الاجتماعي/ الوسائط الرقمية[28]. وثمة، في أعمال ماركس، ستة عناصر على الأقل لها أهمية أساسية لفهم التواصل اليوم[29]:

1. التواصل العملي Praxis communication: لم يكن ماركس مجرد عالم اقتصاد سياسي نقدي، بل كان أيضًا صحافيًا ناقدًا غالبًا ما ينتهج أسلوب الجدال Polemicist، ويمكن أن يلهم هذا الأسلوب التفكير النقدي اليوم.
2. التواصل العالمي: شدد ماركس على صلة تكنولوجيا الاتصال بالعولمة. وفي عصرٍ يشيع فيه الحديث عن الإنترنت والعولمة، ينبغي لنا أن نذكّر أنفسنا دائمًا بأن العولمة التي تعتمد على التكنولوجيا لها تاريخٌ أطول مما تبدو عليه.

---

26 للاطلاع على قائمة بأمثلة على هذه التعريفات، ينظر الفصل الثاني من:
Christian Fuchs, *Social Media: A Critical Introduction*, 2nd ed. (London: SAGE, 2017).

27 Ibid.

28 Christian Fuchs, *Internet and Society: Social Theory in the Information Age* (New York: Routledge, 2008); Christian Fuchs, *Foundations of Critical Media and Information Studies* (London: Routledge, 2011); Christian Fuchs, *Digital Labour and Karl Marx* (New York: Routledge, 2014); Christian Fuchs, *Social Media: A Critical Introduction* (London: SAGE, 2014); Christian Fuchs, *Culture and Economy in the Age of Social Media* (New York: Routledge, 2015); Christian Fuchs, *Critical Theory of Communication: New Readings of Lukács, Adorno, Marcuse, Honneth and Habermas in the Age of the Internet* (London: University of Westminster Press, 2016).

29 Christian Fuchs, *Reading Marx in the Information Age: A Media and Communication Studies Perspective on "Capital Volume I"* (New York: Routledge, 2016); Christian Fuchs & Vincent Mosco (eds.), *Marx and the Political Economy of the Media (Studies in Critical Social Sciences,* vol. 79 (Leiden: Brill, 2016); Christian Fuchs & Vincent Mosco (eds.), *Marx in the Age of Digital Capitalism (Studies in Critical Social Sciences,* vol. 80 (Leiden: Brill, 2016).

3. الفلسفة الجدلية (الديالكتية): لقد طوَّر ماركس نظريةً نقديةً للتكنولوجيا تستند إلى المنطق الجدلي. ويمكن الفلسفة الجدلية أن تساعدنا في تجنّب التحليلات الأحادية الجانب لوسائط التواصل[30].

4. التحليل الطبقي: أكّد ماركس على أهمية الترابط بين العمل والقيمة والسلع ورأس المال. وقد حلل المجتمع الحديث بوصفه مجتمعًا طبقيًا. ويمكن التركيز على الطبقات اليوم أن يدحض التحليل الوضعي للمجتمع بوصفه مجتمعَ معلوماتٍ، أو مجتمع شبكات، أو مجتمع معرفة، أو مجتمع ما بعد الصناعة، أو غير ذلك.

5. الأزمة والصراعات الاجتماعية: وصف ماركس الصراع الطبقي والأزمة بوصفهما عاملَين حاسمَين في الديناميات التاريخية التي تحكم المجتمعات الطبقية. وتنعكس بنى الطبقات وصراعاتُها بطرائق معقدة على التواصل عبر الوسائط، وتتشابك معه في الوقت نفسه.

6. البدائل: تصوّر ماركس بدائل من الرأسمالية والسيطرة. وفي ظلّ أزمة الرأسمالية والسيطرة الاحتكارية على وسائط التواصل الاجتماعي، اليوم، من المهمّ تصوّر بدائل من الرأسمالية ووسائط التواصل الاجتماعي الرأسمالية.

تشمل المفاهيم الماركسية المهمة لفهم وسائط التواصل الاجتماعي/ الوسائط الرقمية: المنطق الجدلي (الديالكتيك)، والرأسمالية، والسلع/ التسليع، وفائض القيمة، والاستغلال، والاغتراب، والطبقة، والعولمة، والأيديولوجيا/ نقد الأيديولوجيا، والصراع الطبقي، والمشاعات Commons، والفضاء العام، والشيوعية، والجماليات[31].

بالتأكيد، لم يصف ماركس مجتمع القرن الحادي والعشرين، على الرغم من أن تحليله كان استباقيًا للغاية؛ فالمقولات الماركسية في حد ذاتها تاريخية وجدلية، ما يعني أن المرء حين يروم تحليل فترة محددة من تاريخ المجتمع، يحتاج إلى فهم مفاصل الاستمرارية والتغير الديالكتية في الظواهر الاجتماعية. لقد افتتح ماركس عمله الرئيس، **رأس المال**، بتحليل السلعة، حيث قال: "تبرز ثروة المجتمعات، التي يسودها الأسلوب الرأسمالي للإنتاج بوصفها 'تكديسًا هائلًا من السلع'"[32]. وفي وسائط التواصل الاجتماعي القائمة على الإعلانات الموجهة، تتخذ السلعة شكلًا خاصًا: إذ يُنشئ المستخدمون سمة العلاقات الاجتماعية Sociality ويعيدون إنشاءها، بوصفها قيمةَ استخدامٍ Use value، أي بوصفها بياناتٍ تُباع في شكل سلعة للمعلنين المستهدفين. وبذلك، يتحول المستخدمون إلى عمالٍ رقميين[33].

ليس ماركس المنظِّر الاجتماعي النقدي الوحيد الذي يُعدّ مهمًّا في فهم وسائط التواصل الاجتماعي. ينبغي للدراسة النقدية لوسائط التواصل الاجتماعي أن تستند إلى مجموعة واسعة من النظريات النقدية للمجتمع. وقد أوضحت أزمة الرأسمالية والآثار الاجتماعية والسياسية المدمرة المترتبة على سياسات التقشف والنيوليبرالية أنّ تجاهل الاقتصاد السياسي في دراسة المجتمع لم يعد ممكنًا. ولا يعني هذا أن الاقتصاد يحدّد المجتمع، بل يعني أن جميع الظواهر الاجتماعية لها اقتصاد، وأنها اقتصادية وغير اقتصادية في الوقت نفسه[34].

إن أنطولوجيا المجتمع النقدية لدى ماركس هي أنطولوجيا الإنتاج الاجتماعي المـشترك Social co-production، إذ يُنتج البشر الاجتماعيَّ في ظل علاقات اجتماعية محددة. وفي المجتمعات الطبقية، يُعدّ الإنتاج المشترك محتَضَنًا ضمن علاقات اجتماعية يغلب عليها الاغتراب. فإذا افترضنا أن أولئك الذين يتشاركون إنتاج الاجتماعيّ لهم الحق في التحكم الجماعي في منتجاتهم، فإن ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى منصات التواصل الاجتماعي هو أنها اجتماعية على نحو غير كامل: إذ يجب استبدال الملكية الخاصة لشركات التواصل الاجتماعي بأشكال من الملكية الجماعية، أي استبدالها بوسائط عمومية للتواصل الاجتماعي، وقائمة على المشاع Public and commons-based. ويمكن المرء، على سبيل المثال، تصوّر منصة يوتيوب بديلة تديرها شبكة تشغّلها هيئات بـثٍّ عمومية، وتُتاح جميع أرشيفات البرامج عليها من خلال تراخيص تمنحها مؤسسة المشاع الإبداعي Creative Commons[35]. ويمكن المرء أيضًا تصور منصة فيسبوك بديلة لامركزية، تملكها جماعـة المستخدمين نفسها وتضبطها،

30 Christian Fuchs, *Social Media: A Critical Introduction* (London: SAGE, 2014).

31 Christian Fuchs, "Towards Marxian Internet Studies," *Triple C: Communication, Capitalism & Critique*, vol. 10, no. 2 (2012), pp. 392–412.

32 Karl Marx, *Capital: vol. I* (London: Penguin Books, 1867), p. 125; ينظر الترجمة العربية: كارل ماركس، **رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي**، مج 1، ترجمة فهد كم نقش (موسكو: دار التقدم، 1985)، ص 53. (المترجم)

33 Christian Fuchs, *Digital Labour and Karl Marx* (New York: Routledge, 2014); Christian Fuchs, *Culture and Economy in the Age of Social Media* (New York: Routledge, 2015).

34 Fuchs, *Culture and Economy in the Age of Social Media.*

35 منظمة غير ربحية تتولى تسيير مشاركة الإبداع والمعرفة ضمن أطر قانونية مفتوحة، وتعتمد نظام تراخيص يتيح للمبدعين مشاركة أعمالهم بحرية ضمن شروط محددة، مثل نسب العمل إلى صاحبه، أو منع الاستخدام التجاري، أو السماح بالتعديل؛ وهو يعدّ بديلًا أشد مرونة من نظام حقوق النشر التقليدي Copyright، ويهدف إلى تعزيز الولوج المفتوح للمعرفة المشتركة. (المترجم)

ويموّلها مزيج من مساهمات المستخدمين ورسوم إعلامية تشاركية Participatory media fee.[36]

وقد أدى صعود البيانات الضخمة ووسائط التواصل الاجتماعي إلى تحولات خاصة في الأكاديميا. وفي هذا السياق، وضعت ديبورا لوبتون الأسس لفكرة علم الاجتماع الرقمي؛ إذ إنها تحاجّ بأن علم الاجتماع الرقمي يتكوّن من: 1) ممارسة رقمية مهنية، أي استخدام علماء الاجتماع "الأدوات الرقمية كجزء من الممارسة السوسيولوجية، من أجل بناء الشبكات، وإنشاء ملف شخصي على الإنترنت، ونشر الأبحاث ومشاركتها مع الجمهور، وإرشاد الطلاب"[37]؛ 2) فحص استخدام التكنولوجيا الرقمية؛ 3) تحليل البيانات الرقمية، الذي وُصف أيضًا بأنه يمثل صعودًا للمناهج الرقمية[38]؛ و4) علم الاجتماع الرقمي النقدي، وهو الجانب الرابع من علم الاجتماع الرقمي. وتُعرّف لوبتون علم الاجتماع الرقمي النقدي بأنه "التحليل التأمّلي للتقنيات الرقمية المستنيرُ بالنظرية الاجتماعية والثقافية"[39].

تعكس جميع أشكال التحليل الاجتماعي المجتمعَ بطرائق معقدة. وعلم الاجتماع الرقميّ النقدي هو انعكاس خاص لدور التقنيات الرقمية في المجتمع، كما يمارس وظيفة تأملية فيه. إنه مقاربة نظرية قائم على النظرية النقدية والماركسية، ويسعى من خلالهما إلى فهم الرأسمالية والسيطرة، إضافةً إلى فهم بدائلهما الممكنة. ولكن، تجدر الإشارة إلى وجود تناقض بين علم الاجتماع النقدي، بوصفه البُعد الرابع لعلم الاجتماع الرقمي من ناحية، وتحليلات البيانات الضخمة من ناحية أخرى، التي تُعدّ جزءًا من البُعد الثالث لعلم الاجتماع الرقمي الذي وضعته لوبتون.

ثالثًا: الإبستيمولوجيا والمنهجية: المناهج الرقمية النقدية

يروم علم الاجتماع فهم المجتمع على نحو أفضل من خلال جدلية النظرية الاجتماعية ومناهج البحث الاجتماعي التطبيقية. تختزل الإبستيمولوجيا الوضعية تحليل المجتمع إلى المناهج التجريبية، وتفتقر إلى القدرة، التي تحظى بها النظرية النقدية، على وضع الظواهر الاجتماعية في سياقها ضمن تاريخ بنى السلطة وديناميّاتها وجدلياتها. وغالبًا ما تُنتج النزعة الوضعية في تحليلات البيانات الضخمة تحليلاتٍ سطحيةً للغاية تُلقي الضوء على الموضوعات الرئيسة أو المستخدمين أو العلاقات الاجتماعية في كميات هائلة من البيانات المُجمّعة من تويتر وفيسبوك ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى؛ فتُمْنى بالإخفاق في فهم دوافع المستخدمين وتجاربهم وتأويلاتهم ومعاييرهم وقيمهم. إننا في حاجة إلى مناهج رقمية نقدية بديلًا من الوضعية الرقمية.

من الشائع، على سبيل المثال، دراسة الثورات والاحتجاجات المعاصرة (مثل الربيع العربي في عام 2011) من خلال جمع كميات هائلة من التغريدات وتحليلها. ومع ذلك، لا يمكن أن تُخبرنا مثل هذه التحليلات شيئًا عن مدى استخدام الناشطين وسائطَ التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط في التواصل الاحتجاجي، أو دوافعهم لاستخدامها أو الإحجام عن استخدامها، أو تجاربهم، أو المشكلات التي يواجهونها في هذه الاستخدامات، وغير ذلك. وإذا اقتصرنا على تحليل البيانات الضخمة، فإن الاستنتاج الأحادي الجانب، القائل إن التمردات المعاصرة هي ثورات فيسبوك وتويتر، غالبًا ما يكون النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك[40]. إن المناهج الرقمية لا تتقادم، لكنها تحتاج إلى مناهج تقليدية بغية تجنّب الوقوع في محاذير النزعة الوضعية الرقمية. وفي هذا السياق، لم تفقد أهميتَها أيٌّ من المناهج الاجتماعية التقليدية، مثل المقابلات شبه المُهَيكلة، والملاحظة بالمشاركة، والاستطلاعات، وتحليلُ المحتوى وتحليلُ الخطاب النقديّ، والمجموعات المركَّزة، والتجارب، والمناهج الإبداعية، وبحوث العمل التشاركية، والتحليل الإحصائي للبيانات الثانوية، وغير ذلك. ولا يقتصر الأمر على فهم ما يفعله الناس على الإنترنت، بل يشمل أيضًا فهم أسباب فعلهم ذلك، وآثاره الأوسع، وكيفية تأطير بنى السلطة للأنشطة الإلكترونية وتشكيلها.

يُعدّ **استطلاع احتلوا وسائل الإعلام!**[41] مثالًا جيدًا على دراسة تأخذ السياق الأوسع في الحسبان، وذلك خلاف تحليلات البيانات الضخمة؛ وقد درس تجريبيًا الاقتصاد السياسي للتواصل السياسي بين الناشطين المعاصرين وتناقضاته وديناميات السلطة التي تحكمه. لقد أجريتُ استطلاعًا بين الناشطين (عددهم 418)، ووجدت أن 85 في المئة من

36 Christian Fuchs, "Left-Wing Media Politics and the Advertising Tax: Reflections on Astra Taylor's Book The People's Platform: Taking Back Power and Culture in the Digital Age," *TripleC: Communication, Capitalism & Critique*, vol. 13, no. 1 (2015), pp. 1–4.

37 Deborah Lupton, *Digital Sociology* (London: Routledge, 2015), p. 15.

38 Richard Rogers, *Digital Methods* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2013).

39 Lupton, p.16.

40 Miriyam Aouragh, "Social Media, Mediation and the Arab Revolutions," in: Christian Fuchs & Vincent Mosco (eds.), *Marx in the Age of Digital Capitalism* (Leiden: Brill, 2016), pp. 482–515; Paolo Gerbaudo, *Tweets and the Streets: Social Media and Contemporary Activism* (London: Pluto Press, 2012).

41 Christian Fuchs, *OccupyMedia! The Occupy Movement and Social Media in Crisis Capitalism* (Winchester: Zero Books, 2014).

المشاركين استخدموا التواصل المباشر مرة واحدة على الأقل شهريًا لتعبئة الآخرين من أجل المشاركة في الاحتجاجات، بينما استخدم 74.4 في المئة فيسبوك لهذا الغرض خلال الفترة نفسها، وأرسل 70.2 في المئة رسائل شخصية عبر البريد الإلكتروني، واتصل 63.1 في المئة بالأشخاص عبر الهاتف، واستخدم 53.8 في المئة قوائم البريد الإلـكتروني، في حين أرسل 50.3 في المئة رسائل نصّية عبر الهاتف، واستخدم 48 في المئة تويتر، و14.1 في المئة يوتيوب. وبناءً عليه، يُعدّ التواصل المباشر وفيسبوك والبريد الإلكتروني والهاتف والرسائل النصية وتويتر من أهم وسائل التواصل التي يستخدمها ناشطو حركة **احتلوا** من أجل تعبئة الآخرين للمشاركة في الاحتجاجات. ويستخدم الناشطون وسائط متعددة للتواصل من أجل التعبئة. وتشمل هذه الوسائط التواصل الشخصي التقليدي عبر الهاتف والبريد الإلكتروني والتواصل المباشر والحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أشكال التواصل العمومية، مثل مجموعات فيسبوك وتويتر وقوائم البريد الإلكتروني.

لقد بيَّن تحليل الارتباط وجود تأثير إيجابي متبادل بين التواصل، من أجل التعبئة الاحتجاجية، الذي يجري وجهًا لوجه والذي يجري عبر فيسبوك. وقدّمت بيانات الاستطلاع مؤشرات إمبريقية على أن الاحتجاجات المعاصرة ليست أعمالَ تمرد على وسائط التواصل الاجتماعي، فحسب، كما بيّنت في الوقت نفسه أنّ الوسائط الرقمية والاجتماعية ليست عديمة الصلة في هذه الاحتجاجات.

لا تعني المناهج الرقمية النقدية استخدام مناهج أشد رسوخًا من أجل دراسة تناقضات الوسائط الرقمية في المجتمع فحسب، بل يمكن أيضًا استخدامها أدواتٍ للبحث النقدي في حد ذاتها. ومن بين هذه المناهج المناهجُ الإبداعية، إذ يُطلَب من المشاركين استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لتوليد بيانات حول مشكلات المجتمع لتحليلها. على سبيل المثال، لدراسة العمالة غير المستقرة في الصناعات الثقافية، يمكن أن يطلب الباحث من المشاركين التقاط صورة لحياتهم العملية اليومية تصوِّر المشكلة الرئيسة التي تواجههم، ومشاركتها على مدونة صور، وإرفاقها بوصف للمشكلة من 100 كلمة. ولن تتبدى النتيجة في بيانات وفيرة فحسب، بل أيضًا في إمكانية جعل المشاركين، في خطوة ثانية، يتفاعلون فيما بينهم، ما يمنح المنهج بُعدًا أشد علائقية.

وإلى جانب إجراء بحوث اجتماعية كيفية مع مستخدمي وسائط التواصل الاجتماعي للتعرف إلى تجاربهم وتأويلاتهم ووجهات نظرهم، لا ينبغي أن تتخلى المناهج الرقمية النقدية تمامًا عن أدوات جمع البيانات الرقمية وتحليلها، بل عليها أن تأخذ استخدامها في اتجاه جديد. ينبغي أن تنخرط المناهج الرقمية النقدية في جمع عينات البيانات من منصات التواصل الاجتماعي وتحليلها بمساعدة أدوات مثل DiscoverText وTweet Archivist وNetvizz وNodeXL وGephi وNVivo وNCapture/ Sodato وImport.io وInfoExtractor وGoogle Web Scraper وTAGS وSocioViz، وغيرها[42].

مع ذلك، لا تكتفي المناهج الرقمية النقدية بتطبيق تحليل كمّي واسع النطاق على هذه البيانات، بل تستخدم عيّنات أصغر ("بيانات صغيرة" بدلًا من "البيانات الضخمة")، تُحلَّل بمساعدة مناهج كيفية (مثل التحليل البصري النقدي، وتحليل الخطاب النقدي، وتحليل النص/ المحتوى الكيفي، وغيرها)، وتُؤوَّل بمساعدة النظرية النقدية. ويمكن، على سبيل المثال، التركيز على المواضيع الرئيسة أو المستخدمين الأكثر متابعةً أو إعجابًا أو إعادةً للتغريد. وفي بعض الحالات، قد يكون تحليل منشورات المستخدمين فرادى هو الأنسب؛ وفي حالات أخرى، قد يكون التركيز على فترة زمنية محددة، أو موضوع خطابي، أو مجموعة معينة، أو سمة محددة، أو غير ذلك، هو الأنسب.

ومن الجوانب المهمة في الأبحاث النقدية في وسائط التواصل الاجتماعي أن تشمل دراسة الأيديولوجيات على الإنترنت Ideologies on the Internet، لا الاقتصار على دراسة أيديولوجيات الإنترنت Ideologies of the Internet. وقد طُبِّق تحليل الخطاب النقدي ونقد الأيديولوجيات بوصفه منهجًا بحثيًا على نحو محدود على بيانات وسائط التواصل الاجتماعي. ويجادل ماجد خوسرافينك في هذا السياق بأن "تحليل الخطاب النقدي يبدو أنه ابتعد عن أبحاث وسائل الإعلام الجديدة في معظم أبحاثه"[43]. ويُعدّ تحليل الخطاب النقدي في هذه الوسائط منهجًا رقميًا نقديًا لدراسة كيفية التعبير عن الأيديولوجيات عليها في ضوء بنى السلطة في المجتمع وتناقضاته التي تشكِّل سياقات النصوص.

تميل الخطابات إلى أن تكون بين نصية Intertextual وبين خطابية Interdiscursive[44]؛ فهي تتداخل وتتشابك بين نصوص وخطابات وسياقات متعددة. لذلك، لا تُعدّ بيانات وسائط التواصل الاجتماعي

---

42 للمزيد عن هذه الأدوات، ينظر:
"Social Media Data Wiki," *Wikidot* (website), accessed on 4/5/2025, at: http://socialmediadata.wikidot.com; Digital Methods Initiative, "Tool Database (DMI Tool Archive)," *Digital Methods Initiative Wiki*, accessed on 4/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BP15

43 Majid KhosraviNik, "Critical Discourse Analysis, Power, and New Media Discourse," in: Magdalena Kopytowska & Yohannes Kalyango (eds.), *Why Discourse Matters: Negotiating Identity in the Mediatized World* (New York: Peter Lang, 2013), pp. 287–306.

44 Martin Reisigl & Ruth Wodak, *Discourse and Discrimination: Rhetorics of Racism and Antisemitism* (London: Routledge, 2001), p. 39.

مستقلة عن وسائل الإعلام الأخرى، بل تميل إلى أن تكون متعددة الوسائط ولها روابط بالنصوص المنشورة في الوسائل التقليدية. ومن أمثلة ذلك أن العديد من التغريدات السياسية تميل إلى أن تكون لها روابط بمقالات في النسخ الإلكترونية من الصحف السائدة. لذلك، فإن دراسة وسائط التواصل الاجتماعي لا تُغني عن دراسة وسائل الإعلام الأخرى، بل إنها تتطلب غالبًا دراسة الترابط بين مختلف الوسائط. الخطاباتُ نصوص متموضعة في سياقات مجتمعية وسياسية - اقتصادية وتاريخية وثقافية محددة. ويتطلب فهمها منظورًا كلانيًا، أي وضعها ضمن سياق من التاريخ والمجتمع. ويعني هذا أن تأويل الخطابات وتفسيرها وتقييمها ونقدها يتطلب نظريات للمجتمع[45]. ومن بين ما يعنيه أيضًا أننا حين نجري دراسة حالة عن الأيديولوجيا الفاشية على الإنترنت، مثلًا، فإن النظرية النقدية وتاريخ الفاشية سيوجهان التحليل؛ ومن هذا التحليل ستنبثق مساهمة جديدة في بناء النظرية.

رابعًا: أخلاقيات أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي الواقعية - النقدية

تتحدى المناهجُ الرقميةُ النقديةُ الوضعيةَ الرقمية. وتبرز، في هذا السياق، أيضًا أسئلة أخلاقية. فجميع النظريات النقدية بطبيعتها أخلاقية - سياسية. ترفض هذه النظريات افتراض أن المعرفة الأكاديمية يمكن أن تكون محايدة قيميًا، وتحاجّ بأنّ أيّ بناء اجتماعي للمعرفة يعكس السلطة والمعايير، ومن ثمّ، هو سياسي. ومن مهمّات النظرية النقدية كشف الأيديولوجيات الكامنة في معرفة محددة ونقدها. وتهدف المعرفة التي تقدّمها النظرية النقدية إلى المساهمة في فهمٍ أفضلَ لتناقضات السلطة في المجتمع وكيفية التغلب عليها من أجل خلق عالم أفضل.

ولا يتعلق الأمر بدور الأخلاقيات في البحث فحسب، بل يتعلق أيضًا بأخلاقيات إجراء البحث. فأخلاقيات البحث تهتم بقضايا مثل الخصوصية، وإخفاء هوية المستجيبين، وموافقتهم على المشاركة في البحث بناءً على ما يقدَّم لهم من معلومات واضحة بشأن عملية البحث، وحساسية البيانات. وبما أن وسائط التواصل الاجتماعي جزء من ميل المجتمع إلى تمييع الحدود بين الخاص والعام، وبين العمل والترفيه، وبين الإنتاج والاستهلاك[46]، فإن أخلاقيات البحث في مجال هذه الوسائط معقدة للغاية. على سبيل المثال، يتجلى التعقد والارتباك الناجمان عن أبحاث الإنترنت في بيان الممارسة الأخلاقية للجمعية السوسيولوجية البريطانية British Sociological Association's Statement of Ethical Practice. فهو غير واضح تمامًا بشأن أخلاقيات أبحاث الإنترنـت، إذ ينص على أن الباحث ينبغي له "أن يتوخى الحذر الشديد عند إجراء بحث عبر الإنترنت"، وأن يكون "على دراية بالنقاشات الجارية بشأن أخلاقيات أبحاث الإنترنت"[47]. وقد حلل زيمر وبروفيريس 382 بحثًا أكاديميًا تناولت بيانات تويتر، وتَبيَّن أن 168 منها (44.0 في المئة) حللت أكثر من 100000 تغريدة، و216 (56.5 في المئة) حللت أكثر من 10000 تغريدة؛ في حين لم يناقش الجوانب الأخلاقية منها سوى ما نسبته 4 في المئة (16 بحثًا)[48].

تواجه أخلاقيات البحث في وسائط التواصل الاجتماعي تناقضًا بين النزعة الوضعية في تحليل البيانات الضخمة والنزعة إلى التشدد في أخلاقيات البحث Research ethics fundamentalism؛ إذ يميل مؤيدو الوضعية في تحليل البيانات الضخمة إلى القول إن "معظم بيانات وسائل التواصل الاجتماعي هي بيانات عمومية Public؛ فمثلها مثل البيانات المنشورة في صحيفة ما. ومن ثمّ، يمكنني جمع البيانات الضخمة من دون قيود. وهؤلاء الذين يتحدثون عن الخصوصية إنما يرومون الحد من تقدم العلوم الاجتماعية". يتجاهل هذا الموقف أيّ اشتباكٍ مع الأخلاقيات وينحاز، من الناحية المنهجية، نحو إضفاء الصبغة الكمية على البحث Quantification. يحاول الإطار الأخلاقي، المسمَّى **أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي: دليل للأخلاقيات**[49]، الذي انبثق من مشروع مموّل من مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ESRC، تجنّب التطرّف نحو أيٍّ من هذين الموقفين الحدّيَيْن واتخاذ موقف واقعي - نقدي؛ إذ لا يوصي علماء الاجتماع بتجاهل أخلاقيات البحث عند دراسة الوسائط الرقمية ولا بتقديسها.

45 Norman Fairclough, *Language and Power*, 3rd ed. (Abingdon: Routledge, 2015).

46 ينظر الفصل الثامن في:
Christian Fuchs, *Culture and Economy in the Age of Social Media* (New York: Routledge, 2015).

47 British Sociological Association, *Statement of Ethical Practice* (Durham, UK: British Sociological Association, 2002).

48 Michael Zimmer & Nicholas J. Proferes, "A Topology of Twitter Research: Disciplines, Methods, and Ethics," *Aslib Journal of Information Management*, vol. 66, no. 3 (2014), pp. 250–261.

49 Luke Townsend & Claire Wallace, *Social Media Research: A Guide to Ethics* (Aberdeen: University of Aberdeen, 2016).

على النقيض من ذلك، يميل المتشددون لأخلاقيات البحث إلى القول إن الباحث:

> يجب أن يحصل على موافقة المستجيبين لكل جزء من بيانات وسائط التواصل الاجتماعي التي تجمعها، لأننا لا نستطيع افتراض الموافقة التلقائية، فمستخدمو الوسائط يميلون إلى تجاهل قراءة سياسات خصوصية المنصات، وقد يفترضون أن بعض بياناتهم خاصة وقد لا يوافقون على استخدامها في البحث. وحتى لو أخفى الباحث هوية المستخدمين الذين يقتبسهم في أبحاثه، فإن إمكانية التعرّف إلى العديد منهم في بيئة الإنترنت الشبكية تظل قائمة.

مع ذلك، هناك حدود لموافقة المستجيبين في الأبحاث النقدية. يمكن أن تعمل تلك الحدود بوصفها رقابة على البحث النقدي. تخيَّل أنك تدرس الفاشية أو التحرش بالنساء على الإنترنت. في معظم هذه الحالات، ليس من الممكن، بل إنه من الخطِر، أن يطلب الباحث موافقة من المستجيب في صيغة: "عزيزي، السيد كاره النساء/ النازي؛ أنا باحث اجتماعي أجمع بيانات من تويتر. من فضلك، هل يمكنك منحي موافقتك على أن أقتبس تهديدك العنيف ضد فلان؟". على هذا النحو، قد يؤدي طلب الموافقة في الأبحاث النقدية إلى تعريض الباحث نفسه للعنف أو التهديد.

يوصي بعض المراقبين بالاقتصار على استخدام البيانات المجمَّعة وعدم الاقتباس من بيانات وسائط التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذه المقاربة منحازة إلى المناهج الكمية، ومن ثمّ، يصبح إجراء تحليل نقدي للخطاب على وسائط التواصل الاجتماعي أمرًا مستحيلًا. ففي تحليل هذه الوسائط، يكون سياق الخصوصية مهمًّا[50]. ولا يمكننا الافتراض أنّ تحليل بيانات وسائط التواصل الاجتماعي لا يمكن أن يسبب أي ضرر، ومن ثمّ، فإن أيّ شيء مباح. وفي الوقت نفسه، قد تهدّد نزعة التشدد بشأن الخصوصية بشلّ التحليل النقدي لوسائط التواصل الاجتماعي. إننا في حاجة إلى مقاربة واقعية، وإلى إرشادات تستند إلى إبستيمولوجيا واقعية - نقدية لأبحاث هذه الوسائط، وتتجاوز النزعة إلى التشدد في أخلاقيات البحث والنزعة الوضعية في تحليل البيانات الضخمة، في الوقت نفسه.

تُحاجّ الجمعية البريطانية لعلم النفس بأن الملاحظة عبر الإنترنت يجب أن تجري فقط حين وحيث "يتوقع المستخدمون على نحو معقول أن يراقبهم غرباء"[51]. ويُعدّ هذا المعيار مجديًا في سياقات عدة؛ إذ يعني، على سبيل المثال، أن استخدام وسم شائع على تويتر خلال فعاليات جماهيرية محدَّدة (مثل استخدام وسم #BBCDebate خلال أول مناظرة تلفزيونية حول حملة استفتاء الاتحاد الأوروبي[52]) يهدف إلى التواصل مع الجمهور، فلا يتوقع المستخدم على نحو معقول أن يظل غير خاضع للملاحظة. لذلك، سيكون من المقبول اقتباس هذه التغريدات من دون طلب موافقة المستخدمين. ويعتمد الحصول على هذه الموافقة في أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي النقدية على سياقات محددة للبيانات.

يرى روي باشكار أن الواقعية الأخلاقية النقدية جزء من فلسفة الواقعية النقدية؛ فهي تفترض أنّ "القضايا الأخلاقية Propositions يمكن معرفتها، وخاصة تلك المُبرَّرة علميًا واجتماعيًا"[53]. وفي أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي النقدية، يُعبِّر المستخدم عن قيمه الأخلاقية عبر الإنترنت، ويتبنى الباحث موقفًا نقديًا تجاه بنى السلطة؛ ويمكن توضيح الأخلاقيات والأيديولوجيات الكامنة وراء هذا التعبير عبر الإنترنت:

> لا يقتصر موضوع العلوم الاجتماعية على كيانات اجتماعية، بل يشمل أيضًا المعتقدات بشأنها، وإذا كانت هذه المعتقدات خاطئة (وهو حكم يقع ضمن نطاق العلوم الاجتماعية)، وتمكّن الباحث من تفسير خطئها، فإنه يستطيع، وفقًا لمبدأ ثبات العوامل الأخرى Ceteris paribus ونظرًا إلى انفتاح العالم الاجتماعي وتعدد محدداته، الانتقال من دون تردد إلى تقييمٍ سلبي للتفسيرات وتقييمٍ إيجابي لأي فعل مصمَّمٍ على نحو عقلاني لإزالتها[54].

تعني الواقعية الأخلاقية النقدية في أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي أنّ البحث يسعى إلى بناء معرفةٍ عن وسائط التواصل الاجتماعي تساعد في فهم ما هو غائب في العالم وينبغي إيجاده فيه (إزالة حالات الغياب)، وذلك من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية والحرية والعدالة والإنصاف والمساواة. وهذه المقاربة لا تُفرط في التشديد على أخلاقيات البحث ولا تهملها وتتساهل معها.

---

50 Helen Nissenbaum, *Privacy in Context: Technology, Policy, and the Integrity of Social Life* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2010).

51 British Psychological Society, *Code of Ethics and Conduct* (Leicester: British Psychological Society, 2009), p.13.

52 المقصود الحملة التي سبقت الاستفتاء على مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي في عام 2016. (المترجم)

53 Roy Bhaskar, *Dialectic: The Pulse of Freedom* (London: Routledge, 2008), p. 242.

54 Ibid., p. 244.

خاتمة

باتت الوسائط الرقمية موضوعًا مهمًّا للدراسة، كما يبيّنه نشوء حقل أبحاث الإنترنت. ومع ذلك، فهي ليست موضوعًا للبحث، فحسب، بل إنها أثّرت في العلوم الاجتماعية عامةً. وتُعدّ تحليلات البيانات الضخمة والعلوم الاجتماعية الحاسوبية من بين أحدث التطورات في هذا الشأن. وتعكس نشأتها الاتجاه العام نحو تراجع الاهتمام بالنقد والنظرية في الفضاء الأكاديمي خلال العقود الماضية، والذي قد يكون إحدى عواقب الضغوط التي تمارسها النيوليبرالية والنزعة الإداريـة Managerialism والبراغماتيـة السياسية على الوسط الأكاديمي. وتشمل آثار العقل الأداتي في العلوم الاجتماعية الاختصاص المفرط الذي يعجز عن رؤية صورة المجتمع الكلّية، وإهمال الفلسفة الاجتماعية، ونفوذ دراسات الإدارة والأعمال في العلوم الاجتماعية. ويُعدّ السعي إلى برادايم حاسوبي للعلوم الاجتماعية أثرًا آخر لتراجع أهمية النقد. وتكمن مخاطر ذلك في أن علوم الحاسوب تعمل على استعمار العلوم الاجتماعية وتحويلها إلى مجال فرعي منها. لا شك في أن هنالك تعاونًا بين علماء الحاسوب وباحثي العلوم الاجتماعية في حل المشكلات المجتمعية، وهو تعاون يختلف عن وجود برادايم حاسوبي. إن تحويل باحثي العلوم الاجتماعية إلى مبرمجين، بوصفه جزءًا من تعليم مناهج العلوم الاجتماعية، لن يترك لهم أي مساحة للانخراط في النظرية والفلسفة الاجتماعية، إلا إذا جرى تمديد فترة تعليم البرامج الدراسية على نحو جذري. فالبرمجة ليست مهارة تُكتَسَب بين عشية وضحاها، بل مجال تعليمي يستغرق وقتًا طويلًا. ويهدّد المنطق الكمّي لعلوم الحاسوب بتقويض العلوم الاجتماعية النقدية. إننا في حاجة إلى برادايم بديل لا يرفض الرقميّ، بل يفحصه فحصًا نقديًا. وتُعدّ النظرية النقدية مقاربة بديلة متعددة الاختصاصات، وهي مهمة للعلوم الاجتماعية وعلوم الحاسوب على حد سواء.

يُعدّ المال وسيلةً مهمةً لتوزيع السلطة والمناصب والسمعة والنفوذ في الفضاء الأكاديمي. ويُعدّ تمويل الأبحاث المورد المالي الرئيس في النظام الأكاديمي. وفي أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي، يمكننا أن نلاحظ تفاوتًا في توزيع التمويل؛ فغالبًا ما تركّز برامج خاصة على تمويل تحليلات البيانات الضخمة. وتمثّل هذه المقاربة شكلًا من أشكال الوضعية الرقمية والأبحاث الإدارية.

لقد حاججتُ في هذه الدراسة من أجل تحوّل في البرادايـم من التحليلات الإدارية الوضعية للبيانات الضخمة إلى أبحاث نقدية في وسائط التواصل الاجتماعي/ الوسائط الرقمية، حيث يمكن الجمع بين نظرية وسائط التواصل الاجتماعي النقدية، والمناهج الرقمية النقدية، وأخلاقيات أبحاث وسائط التواصل الاجتماعي القائمة على الفلسفة الواقعية - النقدية. ويُعدّ تطوير هذا البرادايم مسألةً جوهريةً لا يتطلب حلّها تغييرًا في المواقف، فحسب، بل يتطلب أيضًا تحولاتٍ مؤسسيةً وتغييرًا في ممارسات التمويل.

شكر وتقدير

استفادت هذه الدراسة من النقاش الذي جرى في إطار ندوة **الدورية الأوروبية للاتصالات** *European Journal of Communication*, *EJC*، حول وسائط التواصل الاجتماعي، التي عُقِدت في جامعة مينيو، براغا، البرتغال، 26-27 أيار/ مايو 2016. وأتقدم بالشكر للمحررين على الدعوة والتنظيم، ولجميع المشاركين على مناقشاتهم الثريّة.

المراجع

Berners-Lee, Tim et al. "A Framework for Web Science." *Foundations and Trends in Web Science*. vol. 1, no. 1 (January 2006).

Bhaskar, Roy. *Dialectic: The Pulse of Freedom*. London: Routledge, 2008.

British Psychological Society (BPS). *Code of Ethics and Conduct*. Leicester: BPS. 2009.

British Sociological Association (BSA). "Statement of Ethical Practice." (2002). at: https://acr.ps/1L9BPSO

Durham, Peters J. (ed.). *Mass Communication and American Social Thought: Key Texts, 1919–1968*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2004 [1941].

Dutton, WH. (ed.). *The Oxford Handbook of Internet Studies*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

Fairclough, Norman. *Language and Power*. 3rd ed. Abingdon: Routledge, 2015.

Fuchs, Christian & Vincent Mosco (eds.). *Marx in the Age of Digital Capitalism*. Leiden: Brill, 2016.

_____. *Marx and the Political Economy of the Media (Studies in Critical Social Sciences)*. Leiden: Brill, 2016.

Fuchs, Christian. *Internet and Society: Social Theory in the Information Age*. New York: Routledge, 2008.

_____. *Foundations of Critical Media and Information Studies*. London: Routledge, 2011.

_____. "Towards Marxian Internet Studies." *TripleC: Communication, Capitalism & Critique*. vol. 10, no. 2 (2012).

_____. *Digital Labour and Karl Marx*. New York: Routledge, 2014.

_____. *Occupy Media! The Occupy Movement and Social Media in Crisis Capitalism*. Winchester: Zero Books, 2014.

_____. *Social Media: A Critical Introduction*. London: SAGE, 2014.

_____. "The Dialectic: Not Just the Absolute Recoil, but the World's Living Fire that Extinguishes and Kindles Itself. Reflections on Slavoj Žižek's Version of Dialectical Philosophy in 'Absolute Recoil: Towards a New Foundation of Dialectical Materialism'." *TripleC: Communication, Capitalism & Critique*. vol. 12, no. 2 (2014).

_____. *Culture and Economy in the Age of Social Media*. New York: Routledge, 2015.

_____. Left-wing Media Politics and the Advertising Tax. *TripleC: Communication, Capitalism & Critique*. vol. 13 no. 1 (2015).

_____. *Critical Theory of Communication: New Readings of Lukács, Adorno, Marcuse, Honneth and Habermas in the Age of the Internet*. London: University of Westminster Press, 2016.

_____. *Reading Marx in the Information Age: A Media and Communication Studies Perspective on 'Capital Volume I'*. New York: Routledge, 2016.

_____. *Social Media: A Critical Introduction*. 2nd ed. London: SAGE, 2017.

Gerbaudo, Paolo. *Tweets and the Streets: Social Media and Contemporary Activism*. London: Pluto Press, 2012.

Habermas, Jürgen. *Knowledge and Human Interest*. Boston, MA: Beacon Press, 1971.

Kopytowska, Majid & Y. Kalyango (eds.). *Why Discourse Matters: Negotiating Identity in the Mediatized World*. New York: Peter Lang, 2014.

Lupton, D. *Digital Sociology*. London: Routledge, 2015.

Manovich, L. Cultural Analytics: Visualising Cultural Patterns in the Era of 'more Media'." (2009). at: https://acr.ps/1L9BPvP

Marx, Karl. *Capital*. London: Penguin Books, 1867.

Mosco, V. *To the Cloud: Big Data in a Turbulent World*. Boulder, CO: Paradigm, 2014.

Nissenbaum, H. *Privacy in Context*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2010.

O'Reilly, T. "Web 2.0: Compact definition?" (2005). at: https://acr.ps/1L9BPlr

_____. "What is web 2.0." (2005). at: https://acr.ps/1L9BPw5

O'Reilly, Tim & John Battelle. "Web Squared: Web 2.0 Five Years on." (2010). at: https://acr.ps/1L9BP3iy

Peng T-Q et al. "Mapping the Landscape of Internet Studies: Text Mining of Social Science Journal Articles 2000–2009." *New Media & Society*. vol. 15, no. 5 (2013).

Reisigl, M. & R. Wodak. *Discourse and Discrimination: Rhetorics of Racism and Antisemitism*. London: Routledge, 2001.

Rogers, R. *Digital Methods*. Cambridge, MA: The MIT Press, 2013.

Terras, M., J. Nyhan & E. Vanhoutte (eds.). *Defining Digital Humanities: A Reader*. Farnham: Ashgate Publishing, 2013.

Townsend, L. & C. Wallace. "Social Media Research: A Guide to Ethics." (2016). at: https://acr.ps/1L9BP6P

Zimmer, M. & NJ Proferes. "A Topology of Twitter Research: Disciplines, Methods, and Ethics." *Aslib Journal of Information Management*. vol. 66, no. 3 (2014).

التوثيق

Documentation

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، في المدة 1 أيار/ مايو – 30 حزيران/ يونيو 2025.

كلمات مفتاحية: سورية، مصر، ليبيا، السودان.

Keywords: Syria, Egypt, Libya, Sudan.

2025/5/3 أصدر مجلس القيادة الرئاسي في اليمن قرارًا بتعيين وزير المالية سالم صالح بن بريك رئيسًا جديدًا للحكومة المعترف بها دوليًا، خلفًا لرئيس الحكومة المستقيل أحمد عوض بن مبارك.

(العربية نت، 2025/5/3)

2025/5/15 أصدر رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، قرارًا يقضي بتجميد كافة القرارات التي أصدرها رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، بما فيها كل القرارات ذات الطابع العسكري أو الأمني المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية أو تكليف أشخاص بمهمات عسكرية أو أمنية، وذلك ضمن حدود الاختصاصات الانتقائية للحكومة.

(الخبر التونسية، 2025/5/15)

2025/5/17 قررت نيابة أمن الدولة العليا في مصر حبس 52 مواطنًا مدة 15 يومًا على ذمة التحقيق، بعد ظهورهم أول مرة عقب فترات متفاوتة من الإخفاء القسري. وشمل قرار الحبس فتاة وأربعة شبان مسيحيين وُجهت إليهم اتهامات بالانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين.

(العربي الجديد، 2025/5/17)

2025/5/17 أعلن وزير الدفاع السوري، اللواء مرهف أبو قصرة، دمج جميع الوحدات العسكرية في البلاد تحت مظلة وزارة الدفاع، في خطوة تهدف إلى توحيد البنية العسكرية ضمن إطار مؤسساتي موحد.

(التلفزيون العربي، 2025/5/17)

2025/5/17 دخل إضراب الناشطة ليلى سويف عن الطعام شهره الثامن، احتجاجًا على استمرار سجن ابنها الناشط السياسي علاء عبد الفتاح في مصر.

(بي بي سي عربي، 2025/5/17)

2025/5/18 أصدرت الرئاسة السورية مرسومًا بتشكيل هيئة للعدالة الانتقالية تتولى كشف الحقائق بشأن انتهاكات النظام السابق، ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر الضرر الواقع على الضحايا.

(زمان الوصل، 2025/5/18)

2025/5/19 أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، مرسومًا دستوريًا يقضي بتعيين كامل الطيب إدريس رئيسًا جديدًا للحكومة.

(التلفزيون العربي، 2025/5/19)

2025/5/23 وافقت لجنة الشؤون التشريعية في مجلس النواب المصري نهائيًا على مشروع تعديل قوانين الانتخابات الذي قدّمه عبد الهادي القصبي، رئيس هيئة حزب مستقبل وطن، الحاصل على أغلبية، وأكثر من 60 نائبًا، وسط تأييد جميع ممثلي الحكومة الذين حضروا اجتماع اللجنة.

(العربي الجديد، 2025/5/23)

2025/5/24 تجمّع مئات الليبيين وسط العاصمة طرابلس دعمًا لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، المعترف بها دوليًا، في أعقاب احتجاجات حاشدة شهدتها المدينة مؤخرًا للمطالبة برحيلها، إثر الاشتباكات الدامية التي اندلعت منتصف الشهر.

(يورو نيوز، 2025/5/24)

2025/5/26 أعلنت وزارة الداخلية السورية عن تنفيذ عملية أمنية في الغوطة الغربية في محافظة ريف دمشق، أسفرت عن إلقاء القبض على عدد من عناصر خلايا تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد العسكري.

(العربي الجديد، 2025/5/26)

2025/5/26 أصدرت محكمة جزائرية أحكامًا بالسجن تصل إلى 10 سنوات في حق أشخاص كانوا ينوون الترشح للانتخابات الرئاسية، إضافة إلى عشرات الأشخاص الذين اعتُبروا متورطين في قضايا فساد.

(دويتشه فيله، 2025/5/26)

2025/5/28 أُطلق سراح المرشح الرئاسي المصري السابق، أحمد الطنطاوي، بعدما قضى حكمًا بالسجن عامًا في اتهامات تتعلّق بمسعاه للترشّح للانتخابات الرئاسية في عام 2023.

(القدس العربي، 2025/5/28)

2025/5/28 أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على شخصيات وكيانات سورية، على خلفية تورطهم في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وقعت خلال موجة العنف في الساحل السوري في آذار/ مارس 2025، وأسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين، من بينهم نساء وأطفال.

(العربي الجديد، 2025/5/28)

2025/5/30 تبنّى تنظيم "داعش" أول هجوم له ضد القوات الحكومية السورية الجديدة منذ سقوط نظام بشار الأسد.

(يورو نيوز، 2025/5/30)

2025/5/30 شارك سياسيون ونشطاء في وقفة احتجاجية أمام المحكمة الإدارية في العاصمة تونس، مطالبين بإطلاق سراح القاضي الإداري السابق أحمد صواب والمعتقلين السياسيين كافّة.

(العربي الجديد، 2025/5/30)

2025/5/31 أعلنت وزارة الدفاع السورية إصدار لائحة شاملة لقواعد السلوك والانضباط العسكري، ووصفتها بأنها تمثّل ميثاقًا أخلاقيًا ملزمًا لجميع العسكريين ضمن الجيش السوري الجديد.

(إرم نيوز، 2025/5/31)

2025/6/2 أعلن الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، انعقاد مؤتمر تشاوري مع السياسيين وقادة المجتمع في 15 حزيران/ يونيو في العاصمة مقديشو.

(العربي الجديد، 2025/6/2)

2025/6/10 صدّق الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على القانون رقم 85 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون مجلس النواب الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 2014 والقانون رقم 174 لسنة 2020 في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب.

(الأهرام، 2025/6/10)

2025/6/13 أصدر الرئيس السوري، أحمد الشرع، مرسومًا بتشكيل لجنة للإشراف على انتخابات مجلس الشعب، جرى فيه توزيع مقاعده وحدد عددها بـ 150 مقعدًا.

(وكالة الأناضول، 2025/6/13)

2025/6/16 اعتقلت السلطات الأردنية القيادي الإسلامي جميل أبو بكر، نائب أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي.

(عربي 21، 2025/6/16)

2025/6/21 حكمت محكمة في تونس غيابيًا على الرئيس السابق، المنصف المرزوقي، المقيم في المنفى، بالسجن 22 عامًا لجرائم على صلة بـ "الإرهاب"، وفق ما أوردت تقارير إعلامية و"وكالة الصحافة الفرنسية".

(الشرق الأوسط، 2025/6/21)

2025/6/22 هزّ تفجيرٌ انتحاري كنيسة مار إلياس في منطقة الدويلعة في دمشق، وخلّف بحسب وزارة الصحة السورية 22 قتيلًا و63 جريحًا. وأكّدت وزارة الداخلية السورية أن انتحاريًا يتبع تنظيم "داعش" الإرهابي دخل إلى الكنيسة وأطلق النار، ثم فجّر نفسه بواسطة سترة ناسفة، وذلك خلال وجود عدد من أبناء الطائفة المسيحية في داخلها.

(العربي الجديد، 2025/6/22)

2025/6/25 التقى الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، في القصر الرئاسي عددًا من قيادات المعارضة، من بينهم الرئيس الصومالي الأسبق شريف شيخ أحمد، ورئيس الحكومة السابق محمد حسين روبلي، إلى جانب مسؤولين سياسيين سابقين، وشخصيات بارزة أخرى، وذلك في إطار استكمال جولات "المنتدى التشاوري الوطني" الذي استضافته مؤخرًا العاصمة مقديشو.

(العربي الجديد، 2025/6/25)

2025/6/25 جددت محاكم الجنايات المصرية حبس 173 شابًا من المشاركين في تظاهرات يوم الجمعة 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، التي خرجت دعمًا للقضية الفلسطينية ونصرة لقطاع غزة، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيق.

(العربي الجديد، 2025/6/25)

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، في هذا العدد، عددًا من الوثائق من سورية، في المدة 1 أيار/ مايو – 30 حزيران/ يونيو 2025.

كلمات مفتاحية: سورية.

Keywords: Syria.

الوثيقة (1)

المرسوم رقم 20 لعام 2025: تأسيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

رئاسة الجمهورية العربية السورية

مرسوم رقم (20) لعام 2025 بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

بناءً على الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية العربية السورية واستنادًا إلى أحكام الإعلان الدستوري، وإيمانًا بضرورة تحقيق العدالة الانتقالية كركيزة أساسية لبناء دولة القانون، وضمانًا لحقوق الضحايا، وتحقيقًا للمصالحة الوطنية الشاملة؛ يُعلن ما يلي:

تشكل هيئة مستقلة باسم "الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية" تعنى بكشف الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي تسبب فيها النظام البائد، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها بالتنسيق مع الجهات المعنية وجبر الضرر الواقع على الضحايا، وترسيخ مبادئ عدم التكرار والمصالحة الوطنية.

يعين السيد عبد الباسط عبد اللطيف رئيسًا للهيئة، ويُكلّف بتشكيل فريق العمل ووضع النظام الداخلي خلال مدة لا تتجاوز (30) يومًا من تاريخ هذا الإعلان.

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتمارس مهامها في جميع أنحاء الأراضي السورية.

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخه.

أحمد الشرع

رئيس الجمهورية العربية السورية

19 ذو القعدة 1446هـ-17 أيار [/ مايو] 2025م

جهة الإصدار: الرئاسة السورية.

المصدر: مؤسسة الذاكرة السورية، 2025/5/17، شوهد في 2025/6/30، في: https://tinyurl.com/mv3kpa6z

الوثيقة (2)

المرسوم رقم 19 لعام 2025: تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين

رئاسة الجمهورية العربية السورية

مرسوم رقم (19) لعام 2025 بتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين

بناءً على الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية العربية السورية واستنادًا إلى أحكام الإعلان الدستوري، وحرصًا على كشف مصير آلاف المفقودين في سوريا وإنصاف ذويهم، يُعلن ما يلي:

تشكل هيئة مستقلة باسم "الهيئة الوطنية للمفقودين".

وتكلّف الهيئة بالبحث والكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسرًا وتوثيق الحالات، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية، وتقديم الدعم القانوني والإنساني لعائلاتهم.

يعين السيد/ محمد رضى جلخي رئيسًا للهيئة، ويُكلّف بتشكيل فريق العمل ووضع النظام الداخلي خلال مدة أقصاها (30) يومًا من تاريخ هذا الإعلان.

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتمارس مهامها في جميع أنحاء الأراضي السورية.

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخه.

أحمد الشرع

رئيس الجمهورية العربية السورية

19 ذو القعدة 1446 هـ-17 أيار [/ مايو] 2025م

جهة الإصدار: الرئاسة السورية.

المصدر: مؤسسة الذاكرة السورية، 2025/5/17، شوهد في 2025/6/30، في: https://tinyurl.com/28e52xum

الوثيقة (3)

وزارة الدفاع السورية تنشر لائحة لقواعد السلوك والانضباط

لائحة قواعد السلوك والانضباط العسكري

إن الجندية ليست مجرد مهنة، بل هي شرف يحمل في طياته رسالة سامية ومسؤولية وطنية جسيمة.

وحرصًا على تمثيل أفراد الجيش السوري الجديد بما يليق بمكانة الجمهورية العربية السورية وشعبها الأبي، تأتي هذه القواعد لتشكل ميثاقًا أخلاقيًا وسلوكيًا ينظم تصرفات كافة العسكريين على اختلاف رتبهم ومواقعهم، سواء في الميدان أو خارجه، في أوقات السلم كما في أوقات الحرب.

يهدف هذا الميثاق إلى ترسيخ قيم الانضباط، والالتزام، واحترام القانون، وصون الحقوق والحريات، لبناء جيش وطني محترف تتمثل مهمته الأساسية في حماية الوطن والمواطن، والدفاع عن سيادة البلاد ووحدة التراب، والتصدي لكل ما يهدد الأمن والاستقرار.

1

الجمهورية العربية السورية وزارة الدفاع

قيمنا الأصيلة :

التمسك بالأخلاق الحميدة المتجذرة في المجتمع السوري جيلًا بعد جيل.

الإيمان بأن الانضباط واحترام التسلسل العسكري أساس العمل العسكري المنظم.

اعتبار الجيش عماد البلاد، ودرعها الحصين، وموضع ثقة الشعب وأمله في الدفاع عن وحدته وسلامته.

2

الجمهورية العربية السورية وزارة الدفاع

الواجبات الأساسية للعسكري:

- الدفاع عن الوطن وسيادته ووحدة أراضيه.
- التضحية بالنفس في سبيل أمن الوطن والمواطن.
- حماية المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء، في جميع الظروف.
- الالتزام الدقيق بتنفيذ الأوامر المشروعة.
- احترام الأنظمة والقوانين النافذة، العسكرية منها والمدنية.
- صون الممتلكات العامة والخاصة.
- معاملة المواطنين بكرامة واحترام، دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو اللون أو الانتماء.
- مراعاة القواعد العسكرية ومعايير حقوق الإنسان في التعامل مع عناصر العدو (قتلى، أسرى، جرحى) وأثناء تنفيذ المهام.

3

الجمهورية العربية السورية وزارة الدفاع

المحظورات:

- عصيان الأوامر العسكرية المشروعة.
- التعدي بأي شكل من الأشكال على المدنيين.
- الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة.
- ممارسة أي شكل من أشكال التمييز بين المواطنين.
- إطلاق شعارات أو مواقف تمس الوحدة الوطنية أو تخل بالسلم الأهلي.
- إساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية.
- إهانة الموقوفين أو المعتقلين خلال العمليات، ويجب تسليمهم إلى الجهات المختصة بكل احترام ووفق القانون.
- إفشاء الأسرار العسكرية أو المعلومات الحساسة.
- تصوير المواقع أو العمليات العسكرية دون إذن رسمي.
- الإدلاء بأي تصريحات إعلامية أو نشر بيانات دون إذن من وزارة الدفاع.
- الإخلال بالآداب والتقاليد الاجتماعية العامة في المجتمع الذي تعمل فيه القوات المسلحة.

4

الجمهورية العربية السورية

وزارة الدفاع

النطاق والانطباق

ينطبق هذا الميثاق على كل من يرتدي الزي العسكري ضمن الجيش السوري الجديد، وتُعد مخالفة أي من أحكامه خاضعة للمساءلة والمحاسبة وفق الأصول القانونية والقضائية المعتمدة.

الجمهورية العربية السورية

وزارة الدفاع

جهة الإصدار: وزارة الدفاع السورية.

المصدر: مؤسسة الذاكرة السورية، 2025/5/30، شوهد في 2025/6/30، في: https://tinyurl.com/ydmhu2sr

الوثيقة (4)

مرسوم رئاسي بتشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

المرسوم رقم (٦٦) لعام ٢٠٢٥

رئيس الجمهورية

بناءً أحكام الإعلان الدستوري ولاسيما المادة ٢٤ منه.

وإيماناً بتفعيل السلطة التشريعية كركيزة أساسية لبناء الدولة بسلطاتها الكاملة.

يرسم ما يلي:

المادة (١): تُشكل لجنة باسم اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب من السيدات والسادة التالية أسماؤهم:

محمد طه الأحمد	رئيساً
حسن إبراهيم الدغيم	عضواً
عماد يعقوب برق	عضواً
لارا شاهر عيزوقي	عضواً
نوار الياس نجمة	عضواً
محمد علي محمد ياسين	عضواً
محمد خضر ولي	عضواً
محمد ياسر كحالة	عضواً
حنان إبراهيم البلخي	عضواً
بدر الجاموس	عضواً
أنس العبده	عضواً

دمشق ٦ ذو الحِجّة ١٤٤٦هـ - ٢ حزيران ٢٠٢٥ م.

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

المادة (٢): تُشرف اللجنة العليا على تشكيل هيئات فرعية ناخبة وتنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب.

المادة (٣): يكون عدد أعضاء مجلس الشعب ١٥٠ عضو موزعين حسب عدد السكان على المحافظات، وفق فئتي الأعيان والمثقفين، ووفق شروط تقرها اللجنة العليا للانتخابات.

المادة (٤): يُعين ثلث الأعضاء من قبل السيد رئيس الجمهورية وثلثي الأعضاء يتم انتخابهم وفق لجان انتخابية معتبرة موزعين على المحافظات كالآتي:

المحافظة	عدد المقاعد
حلب	٢٠
دمشق	١١
ريف دمشق	١٠
حمص	٩
حماه	٨
اللاذقية	٦
طرطوس	٥
إدلب	٧
دير الزور	٦
الحسكة	٦
الرقة	٣
درعا	٤
السويداء	٣
القنيطرة	٢

المادة (٥): يُنشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

أحمد الشرع

رئيس الجمهورية العربية السورية

دمشق ٦ ذو الحِجّة ١٤٤٦هـ - ٢ حزيران ٢٠٢٥ م.

جهة الإصدار: الرئاسة السورية.

المصدر: وكالة الأنباء السورية "سانا"، 2025/6/13، شوهد في 2025/6/30، في: https://tinyurl.com/24jyc6tr

الوقائع الفلسطينية

Palestine Over Two Months

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي، في المدة 1 أيار/ مايو – 30 حزيران/ يونيو 2025.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.

Keywords: Palestine, Israel, Arab-Israeli Conflict.

2025/5/1 تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة وسكانه منذ أكثر من 573 يومًا، وقد شنّت عشرات الغارات، ونفذت عمليات نسف للمنازل، في وقتٍ تصاعدت فيه آثار منع إدخال المواد الغذائية الأساسية منذ بداية آذار/ مارس 2025.

(المركز الفلسطيني للإعلام - غزة، 2025/5/1)

2025/5/1 تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على مدينة جنين ومخيمها، ومدينة طولكرم ومخيم نور شمس، في ظل تصعيد ميداني مستمر، وحملة متواصلة من المداهمات والاقتحامات.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/5/1)

2025/5/1 دمرت إسرائيل نحو 90 في المئة من القطاع الصناعي والزراعي في قطاع غزة، وقضت بالكامل على مقومات الإنتاج الحيواني، ما فاقم معاناة العمال الفلسطينيين، وذلك وفقًا لبيان صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان. وحذّر فيه من أن إسرائيل تدفع قطاع غزة نحو كارثة بيئية وصحية، في ظل تفاقم أزمة النفايات، مطالبًا بتدخل عاجل للحفاظ على أرواح المدنيين.

(مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2025/5/1)

2025/5/1 يشنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي حملة ممنهجة تستهدف قادة الحركة الوطنية الأسيرة ورموزها في سجون الاحتلال بهدف اغتيالهم جسديًا ومعنويًا، بحسب بيان صادر عن مكتب إعلام الأسرى، ويمارس في حقهم أبشع أشكال التعذيب والتجويع والإهمال الطبي، معرّضًا حياتهم للخطر الشديد.

(المركز الفلسطيني للإعلام - غزة، 2025/5/1)

2025/5/1 أعلن المدير العام لوزارة الصحة في قطاع غزة، منير البرش، أن 91 في المئة من سكان القطاع يعانون أزمة غذائية من جرّاء الحصار الإسرائيلي المتواصل وإغلاق المعابر ومنع دخول المساعدات والبضائع منذ 2 آذار/ مارس 2025.

(المركز الفلسطيني للإعلام - غزة، 2025/5/1)

2025/5/2 قصفت مقاتلات إسرائيلية محيط القصر الرئاسي في دمشق، وذلك وفقًا لتصريح صادر عن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، يسرائيل كاتس. ويعدّ هذا الاستهداف رسالة واضحة للنظام السوري مفادها أن إسرائيل لن تسمح بانتشار قوات جنوب دمشق، أو بأيّ تهديد للطائفة الدرزية.

(عرب 48، 2025/5/2)

2025/5/2 أعلنت القوات المسلحة اليمنية عن تنفيذ عملية عسكرية استهدفت قاعدة رامات ديفيد الجوية التابعة للعدو الإسرائيلي شرق مدينة حيفا المحتلة.

(موقع أنصار الله، 2025/5/2)

2025/5/2 أعلنت حملة "كسر الحصار عن غزة" عن فقدان الاتصال بإحدى سفنها التي كانت متجهة إلى قطاع غزة، في إطار الجهود المستمرة لكسر الحصار البحري المفروض على القطاع منذ سنوات.

(العربي الجديد، 2025/5/2)

2025/5/3 شهدت عدة مدن وعواصم حول العالم مظاهرات حاشدة دعمًا للشعب الفلسطيني وتنديدًا بالإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة منذ 19 شهرًا، وسط مطالبات بوقف إطلاق النار ومحاسبة الاحتلال على جرائمه.

(التلفزيون العربي، 2025/5/3)

2025/5/5 صدّق مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية "الكابينت" على توسيع العملية الإسرائيلية في قطاع غزة.

(القدس العربي، 2025/5/5)

2025/5/7 أعلن الرئيس السوري أحمد الشرع أن مفاوضات غير مباشرة تجري عبر وسطاء لتهدئة الأوضاع ومحاولة امتصاصها، حتى لا تصل الأمور إلى حد يفقد فيه الطرفان السيطرة. وأشار إلى أن التدخلات الإسرائيلية عشوائية وتخرق اتفاق عام 1974، وأن الإدارة السورية الجديدة أكدت لكل الجهات المعنية التزامها به، وأن على قوات الأمم المتحدة العودة إلى الخط الفاصل.

(الوكالة العربية السورية للأنباء "سانا"، 2025/5/7)

2025/5/7 أكد وزراء خارجية إسبانيا والنرويج وآيسلندا وإيرلندا ولوكسمبورغ وسلوفينيا دعمهم الثابت لحل الدولتين، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء إعلان إسرائيل عن توسيع عملياتها العسكرية في قطاع غزة، بما في ذلك خططها لاحتلاله بالكامل وتمركز قواتها فيه.

(يورو نيوز، 2025/5/7)

2025/5/7 دعت المفوضية الأوروبية إسرائيل إلى رفع الحصار فورًا عن قطاع غزة، مبيّنة أن المساعدات الإنسانية لم تصل الفلسطينيين منذ أكثر من شهرين، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني.

(وكالة الأناضول، 2025/5/7)

2025/5/7 رفضت نحو 15 هيئة تابعة للأمم المتحدة و200 منظمة غير حكومية مقترحات المسؤولين الإسرائيليين بتعطيل نظام توزيع المساعدات القائم الذي تديره الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني. وحذّرت منظمة اليونيسف من أن الأطفال في غزة يواجهون خطرًا متزايدًا من المجاعة والمرض والموت، إذ أُغلق نحو ثلث المطابخ المجتمعية التي تحظى بدعم الأمم المتحدة خلال الأيام العشرة الماضية بسبب نفاد الإمدادات الغذائية وشحّ الوقود.

(مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2025/5/7)

2025/5/11 أعلن رئيس حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في قطاع غزة، خليل الحية، أن الحركة أجرت اتصالات، في إطار الجهود التي يبذلها الإخوة الوسطاء لوقف إطلاق النار، مع الإدارة الأميركية، أبدت خلالها إيجابية عالية. وأوضح أنه سيُطلق سراح الجندي الإسرائيلي المزدوج الجنسية الأميركية، عيدان ألكسندر، ضمن الخطوات الجارية لدفع هذه الجهود، وذلك في سياق مسارٍ يشمل فتح المعابر، وإدخال المساعدات والإغاثة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

(الموقع الرسمي لحركة حماس، 2025/5/11)

2025/5/11 أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عن استعادة جثمان مقاتل سلاح المدرعات، تسفي فيلدمان، من سورية، والذي كان قد قُتل في معركة السلطان يعقوب في حزيران/ يونيو 1982، خلال حرب لبنان الأولى، وظلّ في عداد المفقودين منذ ذلك الحين. وقد عُثر على جثمانه في إطار عملية خاصة نفذها الجيش الإسرائيلي وجهاز الموساد. وتوجّه نتنياهو شخصيًا إلى منزل العائلة، وأبلغهم بالعثور على الجثمان.

(القدس العربي، 2025/5/11)

2025/5/11 صدّق الكابينت الإسرائيلي على قرارٍ يقضي بتسجيل حقوق ملكية لأراضٍ تقع في المنطقة "ج" في الضفة الغربية، أول مرة منذ عام 1967. وأوعز لجهاز الأمن الإسرائيلي بـ "لجم" الإجراءات الموازية التي بدأت السلطة الفلسطينية في تنفيذها "بأيّ وسيلة". ويقضي القرار بتسجيل حقوق ملكية الأراضي في سجل الطابو، بعد استكمال إجراءات ترسيم الخرائط ونظر سلطات الاحتلال في المطالبات المتعلقة بالملكية. ويعدّ تسجيل الملكية في الطابو إجراءً نهائيًا يصعب الاستئناف عليه؛ ما يعني، بموجب هذه الآلية، أن أيّ أرض لا تُسجَّل عليها حقوق ملكية تنتقل إلى السلطات الإسرائيلية.

(عرب 48، 2025/5/11)

2025/5/13 ارتفعت حصيلة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى 52908 شهداء و119721 إصابة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وبلغت حصيلة الشهداء والإصابات، منذ 18 آذار/ مارس 2025، 2780 شهيدًا، و7680 إصابة.

(وزارة الصحة الفلسطينية بغزة، 2025/5/13)

2025/5/15 تقدّم 29 عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركي بمشروع قرار يطالب إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، بإنهاء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة فورًا. ودعا المشرّعون الإدارة الأميركية إلى "استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية" لإنهاء الحصار المفروض على القطاع، ووصفوا المجاعة فيه بأنها كارثة إنسانية، معبّرين عن "قلقهم البالغ" إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة هناك.

(التلفزيون العربي، 2025/5/15)

2025/5/17 أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، عن بدء عملية "مركبات جدعون" في قطاع غزة، "التي تقودها قيادة الجيش الإسرائيلي بقوة كبيرة".

(العربي الجديد، 2025/5/17)

2025/5/17 عقدت جمهورية العراق في العاصمة بغداد اجتماعات الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، والتي صدر عنها إعلان بغداد الذي طالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل من أجل وقف إراقة الدماء في قطاع غزة، وحثّ المجتمع الدولي على تحمّل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية للضغط من أجل ضمان إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة من دون عوائق إلى جميع المناطق المحتاجة في القطاع.

(جامعة الدول العربية، 2025/5/17)

2025/5/17 اعترفت شركة ميكروسوفت أنها باعت برامج ذكاء اصطناعي وتقنيات متقدمة وخدمات حوسبة سحابية للجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة، وساعدت في جهود تحديد مكان الرهائن الإسرائيليين وإنقاذهم. وقالت إنها لم تجد أيّ دليل حتى الآن على أن منصتها "آزور" وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي قدّمتها إلى الجيش الإسرائيلي استُخدمت لاستهداف الناس أو إيذائهم في غزة.

(ألترا فلسطين، 2025/5/17)

2025/5/20 صرّح وزير الخارجية البريطاني، ديفيد لامي، بأن المملكة المتحدة علّقت المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية بشأن اتفاقية تجارة حرة جديدة. وأعلنت الحكومة البريطانية استدعاء سفيرة إسرائيل في البلاد، تسيبي حوتوفلي، على خلفية توسيع العمليات العسكرية في قطاع غزة.

(بي بي سي عربي، 2025/5/20)

2025/5/22 طلب المدّعون العامون في المحكمة الجنائية الدولية من قضاة المحكمة رفض طلب إسرائيل إلغاء مذكرتَي الاعتقال في حق نتنياهو، ووزير الدفاع السابق، يؤاف غالانت.

(العربي الجديد، 2025/5/22)

2025/5/24 قمعت الشرطة الإسرائيلية مسيرة في مدينة أم الفحم داخل أراضي الـ 48، خرجت للمطالبة بوقف حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/5/24)

2025/5/26 اقتحم نحو 1500 مستوطن باحات المسجد الأقصى بحماية من قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومشاركة وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، وزوجته، ووزير النقب والجليل، إسحاق فاسرلاوف،

وأعضاء كنيست بينهم عضو الكنيست من حزب "القوة اليهودية"، إسحاق كرويزر، في ذكرى احتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/5/26)

2025/5/31 قال المبعوث الخاص الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، للرئيس ترمب إن ردّ حماس على أحدث اقتراح أميركي لوقف إطلاق النار في غزة "غير مقبول على الإطلاق".

(سي إن إن بالعربية، 2025/5/31)

2025/6/1 رفض السفير الأميركي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، دعوة فرنسا إلى إقامة دولة فلسطينية، مطالبًا إياها بتخصيص قطعة من أرضها لإقامة هذه الدولة عليها إن أرادت ذلك.

(التلفزيون العربي، 2025/6/1)

2025/6/1 انطلقت سفينة "مادلين" التابعة لتحالف أسطول الحرية من ميناء كاتانيا الإيطالي لكسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة.

(وكالة الأناضول، 2025/6/1)

2025/6/4 أشارت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أن إسرائيل استولت منذ مطلع حزيران/ يونيو على ما مساحته 41 دونمًا من أراضي المواطنين في محافظة رام الله من خلال أوامر عسكرية تحت اسم "أوامر وضع يد" جرى رصدها، وتهدف إلى فرض وقائع جديدة بحجة الأغراض الأمنية والعسكرية.

(هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2025/6/4)

2025/6/5 استخدمت الولايات المتحدة الأميركية حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يطالب بالوقف الفوري والدائم وغير المشروط لإطلاق النار في قطاع غزة، قدّمته الدول العشر غير الدائمة العضوية في المجلس.

(أخبار الأمم المتحدة، 2025/6/5)

2025/6/10 نقلت السلطات الإسرائيلية نشطاء سفينة "مادلين" إلى مطار بن غوريون، تمهيدًا لترحيلهم إلى بلدانهم، وذلك بعد ساعات من استيلاء البحرية الإسرائيلية على السفينة واقتيادها إلى ميناء أسدود.

(عرب 48، 2025/6/10)

2025/6/12 خرجت مظاهرة "العهد والوفاء" بمشاركة المجتمع العربي في النقب، ضد هدم المنازل ومخططات الاقتلاع والتهجير. ورفع المشاركون فيها الأعلام السوداء واللافتات التي كُتبت عليها شعارات تطالب بوقف الهدم والتهجير في النقب، وإلغاء مخطط "شيكلي" الذي يهدف إلى اقتلاع أهالي النقب من أراضيهم وتهويدها.

(عرب 48، 2025/6/12)

2025/6/13 أعلنت العلاقات العامة للحرس الثوري الايراني عن انطلاق عملية "الوعد الصادق 3" مستهدفًا عمق الكيان الصهيوني.

(وكالة مهر للأنباء، 2025/6/13)

2025/6/13 أكد مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة، أمير سعيد إيرواني، خلال الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس الأمن، لبحث تطورات الوضع في إيران، حق بلاده في "الدفاع عن النفس، كما هو منصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة".

(أخبار الأمم المتحدة، 2025/6/13)

2025/6/14 استهدفت إيـران مناطق واسعة في إسرائيل ضمن عملية "الوعد الصادق 3"، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة العشرات، وتدمير مئات الشقق السكنية، وفق ما أفادت به الطواقم الطبية الإسرائيلية.

(عرب 48، 2025/6/14)

2025/6/15 أفادت بلدية مدينة غزة أن حرب الإبادة الإسرائيلية المتواصلة تسببت في تدمير 134 آلية خدمية؛ أي ما يعادل 85 في المئة من إجمالي معدّاتها التشغيلية، ما نجم عنه شلل واسع لقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، في ظل نقص حاد في الوقود والزيوت وقطع الغيار.

(المركز الفلسطيني للإعلام - غزة، 2025/6/15)

2025/6/16 أعلنت وزارة الصحة الإيرانية عن استشهاد 224 مواطنًا إيرانيًا وإصابة أكثر من ألف آخرين، من جرّاء الهجمات التي شنّها الكيان الإسرائيلي على مواقع متعددة في البلاد.

(وكالة مهر للأنباء، 2025/6/16)

2025/6/17 أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية استشهاد 16607 طلاب و26271 أصيبوا بجروح منذ بدء العدوان الإسرائـيلي على قطاع غزة والضفة الغربية في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/6/17)

2025/6/17 دعا الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، الإيرانيين إلى "إخلاء" عاصمتهم طهران "فورًا".

(سي إن إن بالعربية، 2025/6/17)

2025/6/19 استهدف الجيش الإسرائيلي منشآت "خنداب" النووية في أراك، من دون أن يسفر الهجوم عن أيّ خسائر بشرية. وأكدت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عدم وجود أيّ خطر أو ضرر يهدد سكان المناطق القريبة من الموقع المذكور.

(وكالة تسنيم الدولية للأنباء، 2025/6/19)

2025/6/21 أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، أن القوات الأميركية نفّذت هجومًا ناجحًا استهدف ثلاثة مواقع نووية في إيران، من بينها فوردو ونطنز وأصفهان. وأكد أن الطائرات الأميركية كلها غادرت المجال الجوي الإيراني، بعد أن أسقطت حمولة كاملة من القنابل على الموقع الرئيس في فوردو.

(العربي الجديد، 2025/6/21)

2025/6/23 أعلن الحرس الثوري الإيراني استهداف قاعدة العديد الأميركية في قطر بهجوم صاروخي، ردًا على العدوان العسكري السافر الذي ارتكبته الولايات المتحدة ضد المنشآت النووية السلمية في إيران.

(وكالة تسنيم الدولية للأنباء، 2025/6/23)

2025/6/23 دان مستشار رئيس مجلس الوزراء القطري المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية، ماجد بن محمد الأنصاري، بشدة، الهجوم الذي استهدف به الحرس الثوري الإيراني قاعدة العديد الجوية، واعتبره انتهاكًا صارخًا لسيادة دولة قطر ومجالها الجوي، وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مؤكدًا أن دولة قطر تحتفظ بحق الرد المباشر بما يتناسب مع شكل هذا الاعتداء السافر وحجمه وبما يتوافق مع القانون الدولي.

(وزارة الخارجية القطرية، **2025/6/23**)

2025/6/23 أعلنت وزارة الدفاع القطرية أن دفاعاتها الجوية نجحت في اعتراض هجمة صاروخية استهدفت قاعدة العديد الجوية. ولم ينتج من الحادث أيّ وفيات أو إصابات. وأكدت أن أجواء دولة قطر وأراضيها آمنة، وأن القوات المسلحة القطرية على أهبة الاستعداد دائمًا للتعامل مع أيّ خطر.

(وكالة الأنباء القطرية "قنا"، 2025/6/23)

2025/6/23 أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، التوصّل إلى اتفاق على وقفٍ كامل لإطلاق النار بين إسرائيل وإيران. وقال إنه بعد مرور 24 ساعة، ستكون النهاية الرسمية للحرب بينهما.

(التلفزيون العربي، 2025/6/23)

2025/6/24 أعلنت الحكومة الإسرائيلية موافقتها على وقف إطلاق نار ثنائي مع إيران، في ضوء تحقيق أهداف العملية، وبالتنسيق الكامل مع الرئيس ترمب. وأضافت أن "إسرائيل سترّد بقوة على أيّ انتهاك لوقف إطلاق النار".

(العربي الجديد، 2025/6/24)

مراجعات الكتب

Book Reviews

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/EKKF2673

عادل زقاغ | Adel Zeggagh*

التحول الكوانتي في حقل العلاقات الدولية: مراجعة نقدية لكتابَي "كَمْيَنة النقد" و"حقل العلاقات الدولية الكوانتي"

The Quantum Turn in International Relations: A Review of *Quantizing Critique* and *Quantum International Relations*

عنوان الكتاب في لغته: *Quantizing Critique: Quantum Social Theory for Critical International Relations*.

عنوان الكتاب: كَمْيَنة النقد: نظرية اجتماعية كوانتية لحقل العلاقات الدولية النقدي.

المؤلف: مايكل مورفي.

سنة النشر: 2021.

الناشر: بالغريف ماكميلان.

عدد الصفحات: 118.

عنوان الكتاب في لغته: *Quantum International Relations: A Human Science for World Politics*.

عنوان الكتاب: حقل العلاقات الدولية الكوانتي: نحو علم إنساني للسياسة العالمية.

المؤلف: جيمس دير ديريان وألكسندر ونت.

سنة النشر: 2022.

الناشر: دار نشر جامعة أكسفورد.

عدد الصفحات: 410.

* أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

Professor of Political Science at University of Batna 1, Algeria.
Email: adel.zeggagh@univ-batna.dz

مقدمة

هل كان ألبرت أينشتاين على حق حين قال إن القوة المنبثقة من الذرة غيرت كل شيء ما عدا أساليب تفكيرنا، ولذلك ننزلق نحو كوارث لا مثيل لها؟[1] بعد عقدَين من تضافر جهود الفيزياء الذرية والثورة الكوانتية، جرى إنتاج أول الأسلحة النووية واستخدامها، وقد أظهرت توظيفًا تدميريًا لأفكار الفيزياء التي ابتكرها صنّاع قرار ظلوا حبيسي النزعة النيوتنية الكلاسيكية. وإذا سلّمنا بهذا الطرح، فإن الأمر يتعلق بتأخر العلوم الاجتماعية والإنسانية قرنًا كاملًا عن استيعاب دروس الثورات المعرفية في العلوم الدقيقة، لا سيما الكوانتية منها، بل إن كريستوفر ماكنتوش وصف الوضع في حقل العلاقات الدولية بأنه "سبات نيوتني عميق Deep Newtonian Slumber"[2].

ظلّت المقاربات السائدة في تحليل العلاقات بين الدول متشبثة بالمنظور "النيوتني"، الذي يقوم على اليقين والحتمية والسببية الخطية وفصل الكيانات محلّ الدراسة بعضها عن بعض، إضافة إلى التحليل، وكان ذلك بمنزلة الإطار الناظم لمقاربتنا للفاعلين والبنى والعمليات الدولية. غير أنّ التعقد المتزايد، وما ينطوي عليه النظام العالمي المعاصر من عدم يقين متأصل، قد كشفا عن حدود هذه الأطر النظرية التقليدية. وفي مواجهة هذه الثغرات، أخذ يتبلور تدريجيًا داخل حقل العلاقات الدولية ما يُعرَف بـ "التحول الكوانتي"، وهو توجّه يسعى لإعادة تقييم جذرية للأنطولوجيات والإبستيمولوجيات المعتمدة في هذا الحقل المعرفي، مستلهمًا مفاهيم مستمدة من ميكانيكا الكم مثل: التراكب، والتشابك، واللامحلية، واللايقين، والاحتمالية، وانهيار دالة الموجة[3].

تتناول هذه المراجعة كتابَين مرجعيَّين يُعدّان من بين عدد قليل من الأعمال التي انخرطت في هذا المسعى البحثي، في محاولة لإعادة صياغة أسس التفكير في العلاقات الدولية عبر إدماج المفاهيم الكوانتية؛ وهما: **كَمْيَنة النقد: نظرية اجتماعية كوانتية لحقل العلاقات الدولية النقدي** لمايكل مورفي (2021)، و**حقل العلاقات الدولية الكوانتي: نحو علم إنساني للسياسة العالمية** (تأليف جماعي)، وقد حرره جيمس دير ديريان وألكسندر ونت (2022).

تنطلق هذه المراجعة من السؤال الآتي: كيف تتقاطع المقاربة التعددية لدير ديريان وونت مع مقاربة مورفي النقدية في توظيف المفاهيم الكوانتية لإعادة صياغة أسس العلاقات الدولية الأنطولوجية والإبستيمولوجية والمعيارية؟ وفيمَ تتمايز هذه المقاربة بينهما؟ وما موقعها ضمن النقاشات النظرية الكبرى في الحقل؟ جرى تقسيم هذه المراجعة إلى محاور تتضمن عرضًا موجزًا لكل كتاب على حدة، وفحصًا للتقاطعات والتمايزات بينهما، ومراجعة الانتقادات والردود الواردة على أطاريح الكتابين؛ وأخيرًا محاولة فهم تموضعهما ضمن النقاشات النظرية في الحقل.

أولًا: كَمْيَنة النقد: نظريةٌ اجتماعية كوانتية لحقل العلاقات الدولية النقدي

يُعد كتاب **كَمْيَنة النقد: نظرية اجتماعية كوانتية لحقل العلاقات الدولية النقدي** من بين المساهمات القليلة والجريئة التي سعت لإقحام مفاهيم الكوانتوم في مواضيع بعينها ضمن حقل العلاقات الدولية. وتتوزّع أطروحات الكتاب على ستة فصول تندرج ضمن قسمَين رئيسَين؛ إذ يقدّم القسم الأول منهما مفاهيم أساسية في ميكانيكا الكم ونظريتها الاجتماعية، ويركز الثاني على تطبيق هذه المفاهيم في نقد العلاقات الدولية من خلال ما اصطلح على تسميته بـ "الترجمة والتطبيق العملي".

يركز الكتاب على إضفاء الطابع الكوانتي على المسعى النقدي؛ أي "كَمْيَنة النقد"[4]، والأدوات الكوانتية التي انتقاها لتجسيد ذلك هي

1 John Scales Avery, "Albert Einstein, Scientist and Pacifist," *Waging Peace*, 15/6/2015, accessed on 10/6/2025, at: https://bit.ly/4782nKt

2 Christopher McIntosh, *The Time of Global Politics: International Relations as Study of the Present* (Cambridge: Cambridge University Press, 2024), p. 224.

3 تتجلى في ميكانيكا الكم مفاهيم أساسية تقلب الرؤية الكلاسيكية للواقع "رأسًا على عقب": فالتراكب Superposition يعني أن الجسيم يوجد في حالات متعددة محتملة في الوقت نفسه إلى أن تجري ملاحظته، بينما يشير التشابك Entanglement إلى ترابط عميق بين جسيمات بحيث تصبح حالاتها مرتبطة آنيًا مهما ابتعدت، وهو ما يقود إلى اللامحلية Non-locality؛ أي إن التأثيرات الكوانتية تتجاوز القيود المكانية والزمانية الكلاسيكية. أما مبدأ اللايقين Uncertainty Principle، فيقرّ باستحالة تحديد خصائص مثل الموقع والزخم بدقة مطلقة؛ ما يجعل الواقع محكومًا بالاحتمالات لا باليقين. وهنا تؤدي الاحتمالية Probability دورًا جوهريًا؛ إذ لا نصف موقع الجسيم أو طاقته على نحو قطعي، بل عبر احتمالات مشتقة من دالة الموجة. وعند لحظة الرصد يحدث ما يُعرف بانهيار دالة الموجة Wave Function Collapse، حيث تتحول الإمكانات المتعددة إلى نتيجة واحدة محددة. وبهذه المفاهيم، يكشف العالم الكوانتي عن واقع غير يقيني، ومتشابك، قائم على الاحتمالات ومفتوح على إمكانات متعددة قبل أن تُختزل في فعل الملاحظة. ينظر:
James Der Derian & Alexander Wendt)eds.(, *Quantum International Relations: A Human Science for World Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2022).

4 يشير مفهوم "كَمْيَنة النقد" إلى محاولة توظيف التحول الكوانتي في ممارسة نقدية تتجاوز حدود النقد الكلاسيكي. فبدلًا من الانطلاق من ثنائيات مستقرة (مثل: ذات/ موضوع، مادي/ مثالي، علم/ أيديولوجيا)، تفترض كَمْيَنة النقد أن الواقع متعدد الإمكانات، ومترابط، وغير خطي؛ أي إن النقد هنا ليس كشفًا للتناقضات فحسب، بل هو انفتاح على احتمالات بديلة أيضًا، على نحو يشبه التراكب الذي يسمح بوجود إمكانات متعددة في الوقت ذاته. ينظر:
Michael P. A. Murphy, *Quantizing Critique: Quantum Social Theory for Critical International Relations* (Cham: Palgrave Macmillan, 2021), pp. 6–10;
يمكن ترجمة كلمة Quantizing بـ "إضفاء الطابع الكوانتي" على "النقد" أو "العلاقات الدولية" ... إلخ. ومن بين المفردات المرشحة باللغة العربية للدلالة عليها كلمة "كَمْوَنَة"، لكن هذه الكلمة قد تؤول إلى معنى آخر في الاشتقاق وهو الكمون. ولأن الكوانتوم يعود إلى "الكمّات" Quanta، فقد ارتأيت استخدام كلمة "الكَمْيَنة".

"المخيال الكوانتي" Quantum Imanginary[5]، بحيث تحلُّ النظرة الكوانتية التي تسمح بالتعامل مع عدم اليقين، والتناقضات، والتشابك على نحو أفضل، محلَّ "المخيال الفيزيائي النيوتني"، الذي يحدّ مما يمكن تصوره في العلوم الاجتماعية (ص 85). ويشترك الكوانتوم والنظرية النقدية للعلاقات الدولية في الاهـتمام بالتعامل مع عدم اليقين والتناقضات، ولهذا يقترح الكتاب تبنّي "مخيال فيزيائي كوانتي" لتمكين طرح أسئلة جديدة وفهم لايقينية العالم الاجتماعي والسياسي وتعقيده (ص 10-12، 85). ويعرض طريقتَين لتطبيق هذا "المخيال الكوانتي"، هما: الترجمة والتطبيق. في الترجمة، يعمل المؤلف على إيجاد أرضية مشتركة بين مفاهيم العلاقات الدولية النقدية ومفاهيم نظرية الكوانتوم الاجتماعية، مثل ربط ازدواجية الموجة والجسيم بدراسات الحدود، فضلًا عن ربط انهيار دالة الموجة بـ "الأوتوإثنوغرافيا"[6]، والتشابك الكمومي بمفهوم "التجميعات" Assemblages[7].

أما على مستوى التطبيق، فيطرح مورفي ما يسميه "نظرية الفاعل الكوانتي - الشبكة" Quactor-Network Theory، التي تقوم على إسقاط "المخيال الكوانتي" على "نظرية الفاعل - الشبكة" Actor-Network Theory. ويرى أن الأخيرة تركز على العلاقات الدقيقة بين الكيانات، وتتبع منهجية تقوم على عزل المتغيرات التحليلية ضمن مستويات محددة، وهذا يجعلها تميل إلى تجنب الانخراط في المستويات الأوسع للتحليل الاجتماعي. وبذلك، فإنها تعجز عن تفسير القوى البنيوية الأوسع، مثل السيادة أو التمييز العنصري أو اللامساواة، لأنها تنطلق من تصور "نيوتني" للواقع، ينظر إلى الكيانات بوصفها منفصلة وقابلة للتمييز على نحو واضح (ص 90-95). ومع أن البنى والمؤسسات والممارسات الاجتماعية تظل غير مرئية، فإن آثارها تبقى واقعية، تمامًا كما أن الطبيعة الموجية للضوء لا تُرى مباشرة، إلا أنها تُحدث آثارًا واضحة وملموسة. ويتبنى مورفي ما يُعرف بتفسير كوبنهاغن في ميكانيكا الكم، ومفاده أن القياس أو المراقبة ليست عملية كشف عن حقيقة جاهزة فحسب، بل إنها أيضًا تساهم فعليًا في تشكيل الواقع الذي نرصده؛ فعندما نقيس ظاهرة كوانتية، فإن فعل القياس نفسه يؤدي إلى "انهيار دالة الموجة" وانتقال النظام من حالة احتمالية غير محددة إلى حالة معينة بوضوح (ص 84). فالمراقب، سواء كان شخصًا أو جهازًا، لا يمكن فصله عن النظام الذي يدرسه، بل هو جزء من الواقع الذي يُنتَج في لحظة الملاحظة (ص 29). ويمكن اعتبار ذلك امتدادًا لمبدأ "تأثير المراقب"؛ لذلك يربطه بالأوتوإثنوغرافيا في البحث الاجتماعي؛ إذ إنّ المعرفة ليست منفصلة عن الباحث، بل تتشكل عبر هذا التداخل. وتسمح هذه الرؤية بفهم أعمق وأكثر واقعية للعلاقات المعقدة بين الذات والموضوع في العلوم الاجتماعية (ص 69-70).

ينتقل مورفي إلى دراسة تجميعات الأمن، وهي دراسة تقتضي تفادي التركيز على وحدة تحليل منفصلة كالدولة مثلًا، والتركيز على فهم شبكة العلاقات المتشابكة بين القطاعَين العام والخاص والمستويات المحلية والعالمية والعناصر التقنية والسياسية، بما يعتبر امتدادًا لمفهوم التشابك الكوانتي، حيث تتكون الظواهر من تداخلات معقدة لا يمكن تحليلها بمعزل عن الكل. ويتيح هذا النهج مقاربة أكثر شمولًا لتعقيدات الأمن المعاصرة (ص 73-74).

يرى مورفي آفاقًا بحثية رحبة لحقل العلاقات الدولية من خلال انفتاحه على "المخيال الكوانتي" في المواضيع ذات الصلة بالسكان الأصلانـيين، وما بعد الكولونيالية، وأخلاقيات البيئة، مشددًا على ضرورة استمرار الحوار مع تيارات غير كوانتية وإدخال التأملات الأخلاقية بصفتها جزءًا أصيلًا من أي تطور نظري (ص 104-107). ويشدد أيضًا على أن حضور باحثين نقديين في حقل العلاقات الدولية الكوانتية سيضمن ألّا تتحول المقاربات الكوانتية إلى أدوات حل مشكلات على النمط الوضعي؛ لذلك من المهم أن تظل ملتزمة بالبعد النقدي (ص 107).

ثانيًا: حقل العلاقات الدولية الكوانتي: نحو علم إنساني للسياسة العالمية

يطور كتاب **حقل العلاقات الدولية الكوانتي** أطروحة مركزية تدعو إلى تجاوز الأسس النيوتنية والفيزيائية الكلاسيكية المتجذرة ضمنيًا في البنية الفكرية للعلاقات الدولية. ويقترح تبنّي رؤية كوانتية للواقع (ص 8، 38)، باعتبار أن هذا التحول خطوة حاسمة نحو تطوير علم

---

5 يقدّم المخيال الكوانتي بديلًا من المخيال النيوتني الذي ظل حبيس الحتمية واليقين والخطية، فلم يمنح العلوم الاجتماعية والسياسية إمكانات متنوعة لتخيّل البدائل. وفي مقابل ذلك، يفتح المخيال الكوانتي، بما يستند إليه من مبادئ الاحتمالية والتراكب والعلائقية، أفقًا تخييليًا أوسع يتيح التفكير في تعددية الإمكانات والسيناريوهات. ينظر: Ibid., pp. 20-23.

6 الأوتوإثنوغرافيا عند مورفي هي منهج يجعل الباحث يعترف بأنه جزء لا ينفصل عن عملية البحث نفسها ونفي مزاعم الحياد المطلق؛ فهي تقوم على كتابة الباحث تجاربه الخاصة وتأمل موقعه الاجتماعي والثقافي، لتوضيح أن هذه العناصر تؤثر مباشرة في إنتاج المعرفة. ويربط مورفي ذلك بـ "تأثير المراقب" في الفيزياء الكوانتية؛ فإذا كانت ملاحظة الجسيم تجعله يغيّر حالته، فإن وجود الباحث وخلفياته (مثل اللغة، والطبقة، والجنس) يغيّران طبيعة ما نعرفه عن العالم الاجتماعي. بهذا المعنى، فإنّ الأوتوإثنوغرافيا ليست سردًا شخصيًا فحسب، بل هي أيضًا أداة نقدية تكشف أن المعرفة العلمية تُنتَج دائمًا من داخل علاقة متشابكة بين الباحث والموضوع. ينظر: Ibid., pp. 69-72.

7 يناقش مورفي مفهوم التجميعات Assemblages ليبيّن أن الوحدات الاجتماعية (مثل الدولة، والأمن، والحدود) ليست كيانات مغلقة أو ثابتة، بل هي شبكات متشابكة ومؤقتة مكوّنة من عناصر مادية ورمزية تتكوّن وتتفكك باستمرار. ويربط مورفي ذلك مباشرةً بمفهوم التشابك الكوانتي. فالتجميعات ليست "مجموع أجزائها" فحسب، بل إن وجود كل عنصر يتحدد، أيضًا، بالعلاقات غير المحلية مع عناصر أخرى داخل شبكة أوسع. بهذا، تصبح الدولة أو الأمن، مثلًا، ظواهر ناشئة من علاقات متعددة المستويات؛ محلية وعالمية، عامة وخاصة، مادية ورمزية، وليست كيانات معزولة. ينظر: Ibid., pp. 73-77.

إنساني جديد قادر على مواكبة التعقد المتزايد، واللايقين البنيوي، والتشابك العميق الذي يطبع الشؤون العالمية (ص 4-5، 8).

يجادل المساهمون في الكتاب[8]، الذي صدر عام 2022؛ أي بعد عام واحد من صدور كتاب مورفي، بأن مفاهيم كوانتية أساسية، مثل التشابك والتراكب واللايقين، توفّر أدوات استكشافية متقدمة لتحليل الأنظمة الإنسانية الشبكية والمتغيرة باستمرار، والتي تحكمها العلائقية، كما تتيح معالجة التحديات العالمية الملحّة التي تعجز التفسيرات التقليدية عن الإحاطة بها؛ ما يمهّد الطريق نحو فهم أكثر دقة وعمقًا للواقع (ص 9، 36). وفي هذا السياق، اعتمد المساهمون مقاربة منهجية متعددة الأبعاد وعابرة للتخصصات من أجل كَمْيَنة العلاقات الدولية (ص 4، 8). وتستند مساهماتهم إلى سلسلة من الورش الاستكشافية والملتقيات الدولية التي أشرف عليها دير ديريان وونت، اللذان جادلا بأن هذه الجهود أسست بيئة فكرية تعاونية تشبه، إلى حد بعيد، "تجارب التفكير" Gedankenexperimente التي ساعدت في بلورة ميكانيكا الكم في مراحلها المبكرة (ص 4-5، 19، 35).

يتألف الكتاب من أربعة أقسام تناولت التأسيس النظري والفلسفي، ثم التطبيقات التقنية والمنهجية، وصولًا إلى الأبعاد الإنسانية والأخلاقية. يتناول القسم الأول، "التاريخ والنظرية"، جهود رواد الكوانتوم لتوسيع أفكارهم خارج نطاق الفيزياء. ويستعرض القسم الثاني، "العلم والتكنولوجيا"، الإمكانات التحويلية للتقنيات الكوانتية الناشئة، مثل الحوسبة والاتصالات، ويتطرق إلى ظاهرة "التهويل" الاجتماعي والسياسي التي ترافق هذه التطورات وانعكاساتها المحتملة على الأمن القومي. ويعرض القسم الثالث ما أسماه "كَمْيَنة العلاقات الدولية"؛ أي كيفية توظيف مفاهيم كوانتية أساسية، مثل التشابك، وعدم اليقين، والتراكب، لإثراء بيداغوجيا العلاقات الدولية، مؤكدًا أن الكَمْيَنة الفعلية للنظرية الاجتماعية تتطلب أطرًا رياضية دقيقة تتجاوز الاستخدام المجازي. أما القسم الرابع، "إعادة البعد الإنساني إلى العلم"، فيركز على إدماج الوعي والتأمل الذاتي في البحث الاجتماعي، مقترحًا أن العمليات الذهنية يمكن أن تنسجم مع مبادئ الكم مثل التراكب وانهيار دالة الموجة، ويناقش آثار التشابك الكوانتي الأخلاقية العميقة في فهم الممارسات الأمنية والتعامل مع الصدمات التاريخية.

سعى مؤسّسو نظرية الكوانتوم لتطبيق رؤاهم الثورية خارج نطاق الفيزياء، وهي عملية تُعرف بـ "الترحيل الكوانتي للمفاهيم" Quantum Transposition[9]. وشكّلت هذه المساعي تحديًا جوهريًا للإطار الكلاسيكي الذي استندت إليه منهجيات العلوم الاجتماعية منذ نشأتها (ص 30-31).

ومن أكثر الأفكار جرأة وإثارة للجدل ما يطرحه ونت؛ ومفاده أن الوعي البشري ذاته عملية كوانتية (ص 8، 63، 323)، وهذا يعني أن البشر يمكن النظر إليهم على أنهم بمنزلة "دوال موجية متنقلة" Walking Wave Functions[10]. وهذه الرؤية، التي خصص لها ونت كتابًا كاملًا بعنوان **العقل الكوانتي والعلوم الاجتماعية: توحيد الأنطولوجيا الفيزيائية والاجتماعية** (2015)[11]، تربط الفاعلية والإرادة الحرة بانهيار دالة الموجة للوعي عند اتخاذ القرار، وتقترح إمكانية دمج علم النفس الاستبطاني في العلوم الاجتماعية عبر منظور كوانتي لفهم ديناميات الصراع والتعاون والتحول الاجتماعي (ص 323، 337). ومن الأمثلة التاريخية الدالة على توسيع نطاق الكوانتوم مبدأ نيلز بور للتكاملية Complementarity الذي يرى

---

8 يتضمن الكتاب 18 فصلًا بما في ذلك المقدمة، وساهم فيها 22 مؤلفًا من ضمنهم مورفي، وقد كتب تقديم الكتاب ستفين ديل روسو.

9 طُرح مفهوم "الترحيل الكوانتي" بوصفه محاولة لتوسيع أثر ثورة الكم خارج الفيزياء ونقلها إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقد سعى رواد الفيزياء الكوانتية – من أمثال نيلز بوهر، وفيرنر هايزنبرغ، ولفغانغ باولي، وماكس بورن، وإروين شرودينغر، وألبرت أينشتاين – لاختبار إمكانية هذا الترحيل. ورأى بعضهم، مثل بوهر وباولي، أن الدرس الأهم إبستيمولوجي؛ أي إن الكوانتوم يكشف حدود المعرفة الإنسانية، ويؤكد حاجة إلى مبدأ التكاملية عند التعامل مع الظواهر المعقدة، في حين اعتبر آخرون، مثل هايزنبرغ، الأمر أنطولوجيًا؛ إذ بيّن الكوانتوم أن الواقع ذاته لم يعد ماديًا صلبًا، بل شبكة احتمالات وطاقة. أمّا بورن، فقد تبنّى بعدًا شكلانيًا، معتبرًا أن رياضيات الكوانتوم تقدّم أدوات احتمالية يمكن أن تساعد في فهم السلوك الاجتماعي. وأما أينشتاين وفون نيومان وشرودينغر، فلم يكونوا متحمسين للفكرة. ومن هنا، يخلص كتاب دير ديريان وونت إلى أن "الترحيل" الكوانتي لم يكن مجازًا، بل هو مشروع جِديّ اختلف حوله المؤسسون أنفسهم، وهو يفتح الباب لتخيّل علوم إنسانية جديدة تتحرر من النموذج النيوتني، وتستلهم من الكوانتوم أدوات لفهم التعقد واللايقين في السياسة والعلاقات الدولية؛ ينظر:
Der Derian & Wendt (eds.), pp. 27-43.

10 يعتبر وَسْم الإنسان بـ "الدالة الموجية المتنقلة" أحد المفاهيم الثورية التي تضمنها كتاب ودنت، **العقل الكوانتي والعلوم الاجتماعية**، الذي يقترح فيه أن الإنسان لا يتصرف بوصفه "جسيمًا" جامدًا أو كائنًا منفصلًا، بل يمكن تشبيهه بـ "موجة تسير على قدمين"؛ فوعيه وسلوكه يمثلان استمرارًا لحالة كوانتية متعددة الإمكانات حتى لحظة اتخاذ القرار أو التفاعل. وبهذا، يكون الإنسان في حالة كمومية تغلفه؛ ليست منفصلة تمامًا عن محيطه، بل متشابكة Entangled مع الآخرين عبر اللغة والثقافة والهياكل الاجتماعية. وهذه الصورة تتيح فهمًا للعلاقات الاجتماعية بوصفها سلاسل من حالات متداخلة بدلًا من وحدات مستقلة. ينظر:
Alexander Wendt, *Quantum Mind and Social Science: Unifying Physical and Social Ontology* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015); Der Derian & Wendt (eds.), pp. 15, 63;
ينظر، أيضًا، مراجعة للكتاب في: سارة ناصر، "رحلة ألكسندر ونت من 'نظرية اجتماعية للسياسة الدولية' إلى 'توحيد الأنطولوجيا الفيزيائية والاجتماعية'"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 73 (آذار/ مارس)، ص 179-193.

11 تعرضت هذه الفكرة لانتقادات حادّة، لا سيما من ماتيو دونالد الذي حاول تقويض الأسس الفيزيائية للوعي الكوانتي، وقد لمّح إلى أن غياب التعاون مع باحثين ذوي خلفية تقنية جعل ونت يخفق في تقديم طرحه على نحو متماسك، ينظر:
Matthew J. Donald, "We Are Not Walking Wave Functions: A Response to *Quantum Mind and Social Science* by Alexander Wendt," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, vol. 48, no. 2 (June 2018), pp. 157–161.

أنه ضروري لفهم الظواهر المعقدة بعيدًا عن النزعة الاختزالية[12]. ونجد أيضًا تطبيقات ولفغانغ باولي في علم النفس (ص 33)، ومقاربة ماكس بورن الرسمية للحوكمة الاجتماعية لمعالجة قصور التفسيرات الكلاسيكية (ص 36، 54).

يتناول الكتاب أيضًا الإمكانات التحويلية للتقنيات الكوانتية مثل الحوسبة والتشفير والاتصالات، التي وُصفت بأنها قادرة على تجاوز القيود الكلاسيكية وتقديم حلول لتحديات عالمية كبرى مثل الأوبئة وتغير المناخ (ص 121، 151)، وهي المرحلة التي يسميها بعض الباحثين "الثورة الكوانتية الثانية" (ص 184). غير أن المؤلفين يشددون على أن الخطاب المحيط بهذه التقنيات غالبًا ما يتسم بـ"التهويل" الذي يعمد إلى تضخيم التهديدات أو الفرص المتصورة من قبيل هذه الوثبات التكنولوجية، وأن فهم هذا التهويل وتداعياته لا يقل أهمية عن فهم التكنولوجيا نفسها؛ ذلك أن البيئة الاجتماعية والمؤسسية متغير حاسم للأمن القومي والمزايا الاستخباراتية (ص 173، 176). ويبرز في هذا السياق مثال المخاوف من قدرة الحواسيب الكمومية على كسر أنظمة التشفير الحالية، وهو ما يدفع إلى استثمارات وطنية كبيرة وخطابات تنافسية، لعل أبرزها مساعي الصين نحو "الهيمنة الكوانتية" (ص 166، 207).

في القسم المعنون بـ "كَمْيَنة حقل العلاقات الدولية" Quantizing IR، يوضح الكتاب أن مفاهيم كوانتية أساسية مثل التشابك، واللايقين، والتراكب والتكاملية، يمكن أن تُحدث تحولًا في تدريس العلاقات الدولية وفهمها، متجاوزة قيود المقاربات الكلاسيكية (ص 204، 210). وتتطلب الكَمْيَنة الحقيقية أطرًا رياضية دقيقة مثل نظرية الفئات Category Theory[13] لتجنب فخ الاكتفاء بالاستعارات. فعلى سبيل المثال، يوضح التراكب إمكانية تعايش نمذجات متناقضة ظاهريًا للنظام الدولي[14] (مثل تلك النمذجات التي تفترض الأحادية أو التعددية)، ويُعاد تفسير المال بصفته "كائنًا غير كلاسيكي في حالة تراكب" لا يكتسب قيمته إلا من خلال "أفعال القياس" المؤسسية (ص 302، 305). أما التشابك، فيظهر في تحليل السيادة الكندية المتداخلة في مفاهيم السكان الأصليين للسيادة؛ إذ يُفهم القرار السياسي بصفته "كمًّا" يتحدد عبر فعل القياس (ص 265، 267). ويُستخدم مبدأ اللايقين لتوضيح أن محاولات تحليل الظواهر الدولية تؤثر في هذه الظواهر ذاتها.

ويدعو الكتاب إلى إعادة البعد الإنساني إلى العلم بدمج الوعي والخبرة الذاتية في البحث الاجتماعي (ص 323)، بافتراض أن العمليات الذهنية تتسق مع مبادئ كوانتية مثل التراكب وانهيار دالة الموجة عند الملاحظة (ص 329، 331)، وأن ذلك يفتح آفاقًا جديدة لفهم الفاعلية والإرادة الحرة (ص 329، 369). ويُبرز الكتاب آثار التشابك والقياس الأخلاقية في فهم العلاقات الإنسانية (ص 356)، واستمرارية الصدمات التاريخية (ص 342)، والمسؤوليات في الأمن الدولي (ص 361، 368-369، 371). ويقدم مفهوم القياس الاستردادي Redemptive Measurement بصفته آلية لرؤية المعاناة الخفية والاعتراف بها لكسر التشابكات المؤلمة مع الماضي (ص 343، 353)، إضافة إلى أمثلة معاصرة مثل دور الناشطة غريتا تونبرغ التي تمثل فاعلية "لا محلية" تؤثر في "دالة الموجة الاجتماعية" وتعزز المقاومة (ص 145-146).

ثالثًا: التقاطعات والتمايزات: أنحن بصدد "برنامجَين بحثيَّين متنافسَين" أم مانيفستو كوانتي؟

يعتبر كتاب **كَمْيَنة النقد** أول كتاب أكاديمي لمورفي، فقد استثمر فيه الخبرة البحثية التي اكتسبها من مشاركته الفاعلة في العديد من المؤتمرات العلمية وفي عضوية هيئات تحريرية لمجلات متخصصة مثل **حوار في الأمن** *Security Dialogue*. وقد تزامن صدور الكتاب مع وضعه اللمسات النهائية على أطروحته في الدكتوراه في جامعة أوتاوا (ناقشها في عام 2022)؛ إذ تداخلت بعض فصول الكتاب في أجزاء من الأطروحة؛ وهذا يعكس التكامل والتراكم في مشروعه البحثي الكوانتي. تستمد أفكار الكتاب "قوّتها" من دعم مؤسسي وبحثي تلقاه المؤلف، إضافة إلى تفاعل نقدي متواصل مع باحثين مرموقين في الحقل[15]، ليخرج هذا العمل بصفته مساهمة جريئة ومبتكرة في إقحام "المخيال الكوانتي" في النظرية النقدية للعلاقات الدولية.

12 قدّم نيلز بوهر التكاملية بصفتها فكرة مفادها أن فهم الظواهر المعقدة لا يكتمل إذا اكتفينا بنظرة واحدة أو إطار واحد للتفسير. ففي فيزياء الكوانتوم، مثلًا، لا يمكن وصف الإلكترون على أنه "جسيم" أو "موجة" فحسب، بل إنه لا بد من النظر إلى الصورتين معًا، على الرغم من أنهما متعارضتان ظاهريًا. وبالنسبة إلى بوهر، فإنّ هذا الأمر ليس مفارقة، بل هو شرط أساسي لفهم الواقع. لذلك، اقترح أن المبدأ نفسه يصلح أيضًا للعلوم الإنسانية والاجتماعية. فأيّ مجال يستخدم مفاهيم مبسطة لتفسير ظواهر معقدة سيواجه بالضرورة تناقضات ومعضلات لا تُحلّ إلا بقبول الرؤى المختلفة، وهذا شبيه بصورٍ مكملة لبعضها. وهذا ما جعله يوسع التكاملية لتشمل علم الأحياء والأنثروبولوجيا وعلم النفس. وحتى بالنسبة إلى الثقافة والحياة اليومية، فقد مثّل للأمر بكلمتَي "الأفكار" و"المشاعر" اللتين تعبران عن جوانب متكاملة للتجربة الإنسانية. بهذا المعنى، ليست التكاملية أداة فيزيائية فحسب، بل هي أيضًا استراتيجية معرفية شاملة لتجاوز حدود الاختزال، وتقديم صورة أكثر تعبيرًا عن الواقع. ينظر: Der Derian & Wendt (eds.), pp. 31-35.

13 نظرية الفئات هي فرع من الرياضيات يدرس البنى والعلاقات Morphisms بينها على نحو مجرّد، من خلال تمثيل الأشياء Objects والسهام Arrows التي تربطها، وهو ما يسمح بفهم الأنظمة المعقدة بطريقة موحّدة. ينظر: Ibid., pp. 216, 218.

14 Ibid., pp. 23, 207, 269.

15 Michael P. A. Murphy, "Curriculum Vitae," *Michael P. A. Murphy – Official Website*, accessed on 13/6/2025, at: https://shorturl.at/sWPJb

في الاتجاه ذاته، تستند فصول الكتاب الذي حرره دير ديريان وونت إلى مسار أكاديمي متعدد المراحل، فقد عُرضت نسخها الأولية ضمن سلسلة من الورش والملتقيات الدولية، مثل Project Q Symposia التي نُظمت في سيدني بين عامَي 2014 و2019، والمؤتمر المتعدد التخصصات في كولومبوس عام 2018، إضافة إلى ندوات وجلسات خاصة ضمن المؤتمرات السنوية لجمعية الدراسات الدولية بين عامَي 2015 و2019. وقد جرى اختيار مجموعة من هذه الأوراق للنشر في العدد الخاص من دورية **حوار في الأمن** عام 2020، قبل أن تخضع لمراجعات وصياغة نهائية أفضت إلى إصدار الكتاب الجماعي عام 2022. وقد أبان هذا المسار التحريري التراكمي حوارًا فكريًا تفاعليًا جمع بين تخصصات ومقاربات متنوعة؛ ما منح الكتاب طابعًا موسوعيًا وديناميًا، وجعله بمنزلة نقطة التقاء بين رواد التحول الكوانتي في العلاقات الدولية.

وليس من المصادفة أن يكون للمحررَين دير ديريان وونت سجلًّا لافتًا في تأليف أعمال علمية ضمن الموضوع ذاته، ولعل أبرزها كتاب ونت **العقل الكوانتي**، الذي يعتبر أشد الأطاريح جرأة في إقحام الكوانتوم في العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية[16]. أما دير ديريان، الذي سبق أن ألف أعمالًا ما بعد بنيوية مرجعية نهاية القرن العشرين، فإنه يشرف منذ عام 2015 على مشروع كيو Q لدراسة المضامين الاجتماعية والاستراتيجية والأخلاقية للتكنولوجيات الكوانتية، وقد حصل المشروع على تمويل بقيمة 1.2 مليون دولار من مؤسسة كارنيغي[17].

إن الاستثمار البرامجي الممتد ليس نقطة الالتقاء الوحيدة بين الكتابَين محلّ المراجعة؛ إذ يتفقان في إظهار تحدٍّ صريح للأسس النيوتنية التي طالما شكّلت مرتكزات نظرية العلاقات الدولية، مؤكدَين أن الفيزياء الكلاسيكية، بما تنطوي عليه من افتراضات انفصالية[18] وسببية خطية وحتمية، عاجزة بطبيعتها عن استيعاب الديناميات المعقدة للنظام العالمي؛ لذلك يدعوان إلى "انعطافة كوانتية"، أو "ثورة كوانتية"، في العلوم الاجتماعية، وفي العلاقات الدولية على نحو خاص، باعتبار أن النظرية الكوانتية تقدّم "مخيالًا فيزيائيًا" أكثر ملاءمة لبيان الظواهر الاجتماعية التي استعصت على التفسير الكلاسيكي. وتأبى رؤيتهما المشتركة فرض "نظرية كوانتية واحدة" لمصلحة تبنّي تعددية خصبة من "المقاربات الكوانتية". ويُنظر إلى هذا الالتزام بالتعددية باعتباره مصدرَ قوةٍ أساسيًا، يتيح تنوع التطبيقات الكوانتية عبر حقول فرعية مختلفة في العلاقات الدولية، ويفتح مسارات مثمرة للحوار العابر للتخصصات.

وعلى مستوى أعمق، يبرز تقاطع لافت في تبنّيهما الحاسم مفهومَ "التشابك" بوصفه حجر الزاوية في النظرية الكوانتية، وهو ما يقوّض التصور التقليدي بشأن استقلالية الكيانات الاجتماعية. فكلاهما يؤكد أن التشابك يقتضي علاقة بنيوية أساسية؛ إذ تعتمد خصائص "الأجزاء" الاجتماعية وأدوارها على "الكل" بطريقة لا يمكن اختزالها. ويوليان مفهومَي "اللايقين" و"اللاحتمية" أهميةً محورية، معتبرَين أن النظرية الكوانتية توفر إطارًا أساسيًا للتعامل مع هذه السمات البنيوية للواقع الاجتماعي، على خلاف النماذج الكلاسيكية العاجزة عن استيعابها. ومن منظور منهجي، يتركّز جهدهما المتقارب في إظهار قيمة الفكر الكوانتي العملية ومردوده الإرشادي من خلال مقاربة قضايا ملموسة في الأمن الدولي والظواهر السياسية. وفي الحصيلة، يتوقعان أن تفضي هذه الرؤى الكوانتية إلى تقديم تفسيرات أعمق لظواهر اجتماعية لطالما حيّرت النماذج التقليدية، على نحو يفتح مجالًا لـ "حوار بين - برداميي" حقيقي داخل حقل العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من أن مورفي جزءٌ من فريق المساهمين في الكتاب الجماعي لدير ديريان وونت، فإنه يمكن ملاحظة بعض التمايزات في المؤلَّفَين. وربما يكمن ذلك في زاوية التوظيف وعمق الرهان النظري. فمورفي ينطلق من موقع نقدي – معياري واضح؛ إذ يوظّف "المخيال الكوانتي" لإعادة تسليح النظرية النقدية بأدوات قادرة على التعامل مع التعقد واللايقين، مستثمرًا مقولات من قبيل انهيار دالة الموجة والتشابك لإثراء التحليل النقدي المتعلق بموضوعات مختلفة، من بينها الأمن والسيادة والعدالة، ومشددًا على حضور البعد الأخلاقي وما بعد الكولونيالي في المشروع.

أما دير ديريان ووونت فيقدّمان مؤلَّفًا جماعيًا موسوعيًا يروم كَمْيَنة الحقل بأسره، ويدرجون ضمنه طرحًا أنطولوجيًا جريئًا (الوعي بصفته ظاهرة كوانتية واقعية عند ودنت) جنبًا إلى جنب مع الانفتاح المنهجي العابر للتخصصات، بحيث يتجاوز كتابهما النقد ليستهدف صياغة برنامج متعدد الطبقات على نحو يخدم هدف إرساء "علم إنساني كوانتي". وإذا كان مورفي يحرص على إبقاء البعد النقدي بصفته حاجزًا ضد النزعة الأداتية – الوضعية، فإن دير ديريان ووونت يراهنان على بلورة برداييم واسع تلتقي فيه الفلسفة والفيزياء والتكنولوجيا والأمن، وهذا يجعل الأول أقرب إلى مانيفستو

16 Steve Fuller, "A Quantum Leap for Social Theory," *Journal for the Theory of Social Behaviour*, vol. 48, no. 2 (2018), p. 177.

17 "Carnegie Corp Awards Funding for Quantum Project," *University of Sydney News*, 30/9/2019, accessed on 28/5/2025, at: https://bit.ly/3JoukE2

18 تتعارض الأنطولوجيا الكوانتية مع الأنطولوجيا النيوتنية القائمة على الانفصال (ذات/ موضوع، داخل/ خارج، محلي/ دولي، هوية/ اختلاف، مادي/ أفكاري، إنساني/ طبيعة، نظرية/ ممارسة)، تلك الأنطولوجيا التي طالما عززت صورة "كرات البلياردو" للدول ذات السيادة، ينظر:

Chengxin Pan, "Quantum Theory," in: Beate Jahn & Sebastian Schindler (eds.), *Elgar Encyclopedia of International Relations* (Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2025), p. 330.

نقدي متخصّص، بينما يمثّل الثاني ما يمكن ترشيحه ليكون بمنزلة بيان تأسيسي شامل لمشروع "الثورة الكوانتية" في العلاقات الدولية.

رابعًا: التحفظات وردود المعسكر الكوانتي

قد يكون من المهم طرح هذ التساؤل: هل يقتصر المشروع الكوانتي في العلاقات الدولية على أنه "مونولوغ" يجمع المتحمسين له؟ إن مراجعة سجل الانتقادات والردود التي تلت اللبنة الأولى للمشروع، والتي تتمثّل في **العقل الكوانتي** لدى ونت تمنحنا فكرة مختلفة[19]، بل إن مورفي نفسه دأب على استحضار بعض الانتقادات لمزاعم "التحول الكوانتي" في العلاقات الدولية، لا سيما تلك التي تلمح إلى أن هذا التوجه يعاني ما يشبه "الغيرة" من علم الفيزياء، والذي يعبّر عنه بالميل إلى استيراد مفاهيم ومصطلحات من علم الفيزياء الكوانتية الذي يحظى بمكانة مرموقة في الحقول العلمية، من دون أن يوجد مبرر كافٍ، أو صلة منهجية قوية، بالظواهر الاجتماعية محلّ الدراسة؛ إذ يحذّر هؤلاء من أن هذا الاستيراد قد يؤدّي إلى ما يشبه استعمار العلوم الاجتماعية، بحيث يجري تهميش المقاربات الإنسانية والنقدية غير الخاضعة للمعايير العلمية "الصارمة"[20]، أو المعايير الصارمة وفق أنصار النزعة العلموية.

تسلط انتقادات أخرى الضوء على ما يُسمى "الهوس الكوانتي" والمخاطر الناجمة عن هذا التدافع مثل استخدام المفاهيم العلمية على نحو خاطئ؛ إذ يوجد قلق من أن جاذبية فيزياء الكوانتوم، بما تنطوي عليه من نتائج غير بدهية وثورية، قد تدفع إلى تبني مصطلحاتها من دون فهم عميق لأسسها العلمية؛ ما قد يؤدي إلى تحليلات سطحية تقلّل من صدقية الدراسات في العلاقات الدولية، وتضر بالفهم العام للعلم[21].

ويجادل باتريك ثاديوس جاكسون بأن قيمة الكوانتوم المضافة تظل موضع شك طالما أنه يمكن الوصول إلى النتائج النظرية ذاتها عبر مقاربات اجتماعية راسخة من دون إقحام مفاهيم فيزيائية المنشأ[22]. ويثير جيريس غروف ومورفي مسألة أكثر دقة تتعلق بما إذا كان استخدام مفاهيم الكوانتوم في العلاقات الدولية لا يعدو أن يكون استخدامًا مجازيًا بهدف الإلهام النظري، أو أنه يفترض وجود واقع كوانتي أنطولوجي حقيقي يشكّل البنية الأساسية للظواهر الاجتماعية. ويحذّر غروف من أن المقارنات المجازية غير المنضبطة قد تقدّم مبادئ كوانتية معقدة بطبيعتها بطريقة مفرطة في التبسيط[23]، في حين يلاحظ جاكوب تيسار أن معظم النماذج الكوانتية السائدة تظل أقرب إلى مقاربة معرفية تبحث في طرائق الفهم (أي إنها ذات طبيعة إبستيمية) أكثر من كونها تغيّر فهمنا لواقع العالم الاجتماعي على نحو أنطولوجي[24]، كما يزعم دير ديريان وونت.

تلمّح بعض الانتقادات إلى أن المشروع الكوانتي يفتقد السند التجريبي الواضح في ميدان العلوم الاجتماعية، وأنه أحيانًا يستخدم اللغة التقنية المعقدة التي لا تساهم في استيضاح الظواهر محل الدراسة، بل قد تجعل فهمها أكثر صعوبة، بدلًا من المصطلحات المتداولة والبسيطة[25]. وهي من النقاط التي ركز عليها ديلان موتين في نقده الحاد للدراسات الكوانتية في العلاقات الدولية، فقد جادل بأنها تستعمل بصفتها استعارات محضة ولا تقدّم سوى مفردات جديدة لأفكار موجودة أصلًا حول التعقد أو الترابط أو عدم القدرة على التنبؤ. وتتمثل الحجة، في هذا السياق، في أنّ الاستخدام، إذا كان استعاريًّا، لا يشكّل تحولًا كوانتيًا حقيقيًا، كما يزعم دير ديريان وونت، بل إنه يكون إعادة صياغة لغوية بلا ابتكار نظري أو منهجي جوهري[26].

ومن بين الانتقادات التي وُجِّهَت إلى المشروع تشكيك ماكس تيغمارك وآخرين في فرضية "العقل الكوانتي"، معتبرين أن معدلات فكّ الترابط الكوانتي في الدماغ تجعل من غير الممكن الحفاظ على تماسك كوانتي كافٍ لإنجاز أي عمل حسابي داخله[27]، وهي النقطة التي عمد إلى تقويضها رياضيًا ماتيو دونالد Matthew J. Donald. ومن المهم، أيضًا، الإشارة إلى وجود قلقٍ سياسي – معرفي، عبّر عنه باحثون مثل كيمبرلي هاتشينغز Kimberly Hutchings، وفريدريش كراتوشفيل Friedrich Kratochwil، وسيرغي بروزوروف Sergei Prozorov؛

---

19 جرى تخصيص عدد كامل من **دورية نظرية السلوك الاجتماعي** *Journal for the Theory of Social Behaviour*، مج 48، العدد 2 (2018) لمناقشة أفكار ونت المتضمنة في كتابه **العقل الكوانتي**، وقد أتيحت له فرصة الرد على الانتقادات ضمن العدد نفسه.

20 Wendt, *Qunatum Mind*, p. 12; Jairus Grove, "Bringing the World Back In: Revolutions and Relations before and after the Quantum Event," *Security Dialogue*, vol. 51, no. 5 (2020), p. 416.

21 ينظر في هذا الخصوص:

Stephen J. Del Rosso, "Making the Case for Quantum International Relations," *Carnegie Corporation of New York*, 2/6/2022, accessed on 28/5/2025, at: https://bit.ly/4n2icam;

ينظر أيضًا تعليقات ديلان موتين:

Dylan Motin, "How to Misuse Physics in International Relations," *Global Panorama*, 2/11/2023, accessed on 20/5/2025, at: https://bit.ly/3V3W83b

22 Michael P. A. Murphy, "The Cost of Quantizing: Exploring the Stakes and Scope of Quantum International Relations," PhD Dissertation, University of Ottawa, Canada, 2022, p. 15.

23 Grove, p. 416.

24 Jakub Tesař, "Quantum Theory of International Relations: Approaches and Possible Gains," *Human Affairs*, vol. 25 (2015), p. 498.

25 Murphy, *Quantizing Critique*, p. 2.

26 Motin.

27 Wendt, *Quantum Mind*, p. 104.

إذ يرون أن التوحيد بين الأنطولوجيا الفيزيائية والاجتماعية قد يؤدي إلى اختزالية فيزيائية تستبعد الأفكار والمعاني واللغة، في شكل من أشكال "الإمبريالية الفيزيائية"[28].

يذهب غروف إلى أبعد من ذلك عند إشارته إلى أن كثيرًا مما يقدمه الكوانتوم في العلاقات الدولية سبق أن طُرح في أطر نظرية أخرى مثل ما بعد البنيوية أو الواقعية النقدية أو نظرية التعقد؛ ما يجعل الفائدة التحليلية الصافية من مساعي "إقحام الكوانتوم" موضع تساؤل[29]. وتضيف لورا شوبيرغ إلى هذا النقد بُعدًا أخلاقيًا؛ إذ ترى أن إدماج المفاهيم الكوانتية في حقل العلاقات الدولية لا يحقق مكاسب كبيرة للحركات النقدية مثل النسوية، بل يفرض تكلفة معيارية تتمثل في غياب الارتباط المباشر لهذه الأنطولوجيات الكوانتية بالقيم والالتزامات السياسية التي تتبناها هذه الحركات؛ ما يجعل التحفظ تجاه هذا المشروع مبررًا من منظور نسوي[30].

تصدى دير ديريان وونت لهذه لانتقادات بكون مشروعهما لا يطرح نظرية كوانتية واحدة مغلقة، بل ينادي بتعددية "المقاربات الكوانتية" في العلاقات الدولية، على نحو يسمح بمجالات واسعة للحوار والاختلاف من دون فرض "حقيقة كوانتية" واحدة[31]، ويساعد على تحفيز النزعة عبر التخصصية لتغطية نقائص المشروع والإخفاقات المتكررة لأدوات العلاقات الدولية التحليلية، عمومًا، في تفسير ديناميات النزاعات الدولية وتوجهات صناعة القرار في السياسة العالمية وفهمهما والتنبؤ بكلّ منهما. ومن خلال النظر إلى قناعة دير ديريان وونت، المتمثلة في أن الكوانتوم يوفر إمكانية التحرر من العلموية الإقصائية Exclusivist Scientism التي تفرض معايير جامدة للصحة والصلاحية، انعكس ذلك بوضوح في مشروعهما الجماعي؛ إذ حرصا على أن يتضمن كتابهما مقاربات متعددة ورؤى متباينة في كيفية إدماج الكوانتوم ضمن حقل العلاقات الدولية؛ بطريقة تعكس إيمانًا عميقًا بقيمة التعددية والانفتاح المنهجي.

وبخصوص ما يُثار بشأن الغيرة من الفيزياء، لمّح غروف إلى أن ذلك يتجاهل حقيقة أن رواد الفيزياء الكوانتية أنفسهم – مثل نيلز بوهر وألبرت أينشتاين – انخرطوا في حوار فلسفي عميق قبل إنجاز نظرياتهم الفيزيائية الثورية وبعد إنجازها؛ ما يعكس تاريخًا من التداخل المثمر بين العلوم الطبيعية والإنسانية[32]. وتكفي الإشارة إلى أن الفلسفة أدركت وجود الذرة قبل أن تراها الفيزياء، وأن تطور السياسة علمًا وممارسةً ساهم دائمًا في تعزيز منظومة حُكم ساهمت في تعضيد البيئة الاجتماعية والاقتصادية الملائمة التي ساعدت في تطور الأفكار والتطبيقات المبتكرة في الفيزياء والعلوم الطبيعية، بل إن هذه الغيرة لا مبرر لها أصلًا من وجهة نظر فيزيائية بحتة. فإذا كان ريتشارد فاينمان، الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء، قد صرّح بأنه يعتقد أنه ما من أحدٍ يفهم حقًّا ميكانيكا الكم[33]، فما الذي بقي من حجية لأولئك الذين اعتادوا عقد المقارنات الساخرة بين دقة الفيزياء وغموض العلوم الاجتماعية؟

وفي السياق ذاته، يوضح مورفي أن بعض الانتقادات تنطلق من افتراض أن الكوانتوم لا يقدّم إلّا إضافة محدودة، غير أن مورفي يرى أن المسألة يُنظَر إليها بطريقة مختلفة، بحيث لا ينبغي تقييم المشروع الكوانتي بالعودة إلى طبيعة الإضافة التي يقدمها فحسب، بل ينبغي أيضًا مقارنته بما يسميه مورفي "تكلفة البقاء في الإطار النيوتني"؛ أي الثمن المعرفي والمفاهيمي الذي ندفعه إذا استمررنا في الاعتماد على التصورات الكلاسيكية وحدها[34].

من اللافت للانتباه أن الداعمين للتحول الكوانتي حظوا بدعم استثنائي من ستفين ديل روسو الذي أشار إلى أننا، منذ نهاية الحرب الباردة، بدأنا نستشعر تأثير الاضطرابات المزمنة مثل النزاعات الإثنية، والفشل الدولتي والصراع على الموارد المستنزفة، بل إن أحداث 11 سبتمبر 2001 نفسها لم يعد يُنظَر إليها على أنها "زلزال" أعاد تشكيل المشهد الدولي، وإنما هي وميضٌ فتح أعيننا على مستوى ميكروسكوبي من منظور العلاقات الدولية. وأظهر ذلك مشهدًا دوليًا مختلفًا هو أقرب إلى فوضى عالمية لا تنسجم مع التصورات النيوتنية التقليدية عن كيانات منفصلة تشبه كرات البلياردو، وعن فاعلين عقلانيين يتصادمون بطرائق تفترض النظريات "الكلاسيكية" للعلاقات الدولية أنها تفسرها وأحيانًا تتنبأ بها. وفي مقابل ذلك، بدت مفاهيم كوانتية مثل "التشابك" و"التراكب" وتحديدًا "مبدأ اللايقين" بمنزلة أدوات مناسبة لمحاولة فهمِ عالمٍ يزداد استعصاءً على الشرح الجاهز[35]. يتسق ذلك مع ما ذهب إليه إروين شرودينغر، أحد رواد الكوانتوم،

28 Alexander Wendt, "Why IR Scholars Should Care about Quantum Theory, Part II: Critics in the PITs," *International Theory*, vol. 14, no. 1 (2022), p. 196.

29 Grove, p. 416; Michael P. A. Murphy, "Rediscovering the 'Meaning of Science'? Hans Morgenthau and the Ethics Debate in Quantum IR," *International Relations* (2024), p. 2.

30 Murphy, "The Cost of Quantizing," p. 19.

31 Der Derian & Wendt (eds.), p. 18; Murphy, *Quantizing Critique*, p. 32.

32 Grove, pp. 416-419.

33 Richard P. Feynman, *The Character of Physical Law* (Cambridge, MA: MIT Press, 1965), p. 129.

34 Murphy, "The Cost of Quantizing," p. 10.

35 Del Rosso.

من جهة أن الباحث ليست مهمته أن يرى ما لم يره أحد بعدُ، بل أن يفكر فيما لم يفكر فيه أحد حول ما يراه الجميع[36].

خامسًا: تموقع التحول الكوانتي ضمن النقاشات الكبرى في حقل العلاقات الدولية

يرى كريستوفر ماكنتوش أن إقحام التفكير الكوانتي في العلاقات الدولية يمنح الحقل أفقًا جديدًا لتجاوز ما يسميه "السبات النيوتني العميق"، الذي ما زال يطبع تصوّراته، فالكوانتية ليست في نظره مجرد استعارة أو أداة إضافية من جملة أدوات أخرى، بل هي إعادة تخيّل جذرية لمفاهيم الزمن والتنبؤ والسببية في العلاقات الدولية. فتوظيف مفاهيم مثل التشابك، والانبثاق، والسببية العكسية، سيتيح لنا بدائل من الفهم الخطي للتاريخ والزمن في السياسة العالمية، ويعيد صياغة فهمنا للفاعلية والتنبؤ[37]. ومثلما جلب تحوّل العلوم الطبيعية نحو البرادايم الكوانتي وثبات غير مسبوقة، فإنه يتعيّن الاستفادة من كل الدروس التي تزودنا بها "النسبية" و"الكوانتوم" من أجل تحسين مستوى فهمنا للعلاقات الدولية[38].

صحيح أن أغلب المحاولات الكوانتية في العلوم الاجتماعية (بما في ذلك أعمال ونت وباراد) لم تبلغ بعد مستوى النضج الرياضي والمعرفي الذي حققته الفيزياء، بل تظل أقرب إلى مشاريع استكشافية تدعو لإعادة التفكير، أكثر من كونها نماذج تفسيرية مكتملة. ولكن من الإنصاف التذكير بأن مورفي ودير ديريان وونت، أو أي مساهم من المساهمين في العمل الجماعي، لم يزعم أيٌّ منهم أن المشروع الكوانتي في حقل العلاقات الدولية مكتمل.

غير أن ديريك بيكر يرى أن مشكلة الكوانتيين في العلاقات الدولية QIR (وهم فريق دير ديريان أساسًا) تكمن في تبنيهم موقفًا أنطولوجيًا متطرفًا يتمثل في العلائقية الخالصة Relationalism؛ أي تلك التي ترهن وجود النظام نفسه في التشابك العلائقي، بينما تجد العلائقية وضعًا مريحًا في علم التعقد الذي يدافع عنه بيكر. ولتوضيح فكرته، يستدعي الفهم الكوانتي للدولة، الذي يلخصها في أنها تشابكات وعلاقات عابرة فحسب، وهو ما يجده بمنزلة فهم مضلل للواقع، بل يؤدّي إلى بناء تصور سياسي هش، بينما نجد في علم التعقد صورة مختلفة كليًا، فهو يعترف بأن الأشياء موجودة بالفعل، ويمنحنا صورة عن عالم يُنتَج ويعاد إنتاجه على نحو مستمر (لا يختلف في ذلك عن الكوانتية)، لكنه أيضًا عَالَمٌ له شكل وبنية وملمس ومقاومة، بحيث إنّ العلائقية، في هذا السياق، تصبح انبثاقية على نحو محدود، لكنها ليست حاسمة في الكينونة الدولتية أو أي كينونة اجتماعية أخرى[39].

تساعدنا هذه الملاحظات الأنطولوجية في مسعى موضعة أعمال مورفي ودير ديريان وونت ضمن النقاشات الكبرى في الحقل. فنظرية التعقد نفسها تتخذ موقفًا إبستيمولوجيًا مناوئًا للوضعية وما بعد الوضعية؛ ما يجعلها في مواجهة الواقعية والليبرالية والبنائية والنقدية وما بعد الوضعية في آن واحد، وهي المقاربات التي مثلث العقلانية - البنائية - التأملية ضمن النقاش الرابع. وإذا كان علم التعقد، بحسب محمد حمشي، يعتمد إبستيميًّا الواقعية النقدية[40]، وهو الموقف الذي يأخذ حقل العلاقات الدولية بعيدًا عن الاستقطاب الوضعي - ما بعد الوضعي، فإنه من الواضح أن علم التعقد أيضًا يستلهم من البرادايم الكوانتي جزءًا مهمًّا من المفاهيم المفتاحية في مسعى فهم النظم المعقدة، سواء كان ذلك من خلال مفاهيم اللاحتمية واللايقينية واللاخطية[41]، أو من خلال رفض الحتمية الخطية لمصلحة موقف إبستيمي بـراغماتي أو ما يمكن تسميته "الانتقائية التحليلية"[42].

يؤيد نيونو مونتيرو وكيفن روبي هذا الموقف الإبستيمي لعلم التعقد؛ لأنه - بحسبهما - لا توجد وصفات متفق عليها في فلسفة العلم بشأن كيفية دراسة العلاقات الدولية. لذلك لا يمكن استخدام الحجج الفلسفية لإصدار قوانين تحدّد أي من الأسئلة البحثية هي الأصح أو أي طريقة من طرائق الإجابة عنها تكون هي الشرعية[43]. ويتقاطع ذلك، أيضًا، مع المصفوفة التي وضعها جاكسون حول سياق الانتقال

36 Erwin Schrödinger, *What Is Life? With Mind and Matter and Autobiographical Sketches*) Cambridge: Cambridge University Press, 1944(, p. 92.

37 Christopher McIntosh, *The Time of Global Politics: International Relations as Study of the Present* (Cambridge: Cambridge University Press, 2024), p. 224.

38 عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2009، ص 143.

39 Derick Becker, *Consciousness, Social Theory and International Relations: On Primitive Entities* (Cham: Springer Nature Switzerland, 2024), p. 66.

40 محمد حمشي، **مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 422؛ وللاطلاع على مراجعة موسعة للكتاب، ينظر: آمنة مصطفة دلة، "المنعطف الفيزيائي ونظرية التعقد: مراجعة كتاب 'مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية'"، **سياسات عربية**، مج 11، العدد 61 (آذار/ مارس 2023)، ص 148-158.

41 حمشي، ص 269.

42 المرجع نفسه، ص 398.

43 Nuno P. Monteiro & Keven G. Ruby, "IR and the False Promise of Philosophical Foundations," *International Theory*, vol. 1, no. 1 (2009), p. 42.

من ثنائية وضعي - ما بعد وضعي، وهو سياق يتطلب الاعتراف بشرعية التعايش الإبستيمي (الوضعية الجديدة، الواقعية النقدية، التحليلية، التأملية) والتعامل معها باعتبارها أطرًا متكافئة لفهم الظواهر الدولية[44].

ويمكن القول إن العمل المرجعي لجاكسون، بشأن تطورات فلسفة علم العلاقات الدولية، يفتح مجالًا للكوانتية حتى تجد موقعًا داخل الحقل، من دون أن تحاصر في خانة الاستعارة بسبب طموحها الأنطولوجي وتموقعها ضمن أنطولوجيا علائقية انبثاقية. ويبدو أن تلك الانتقادات لا تزال حبيسة السجال الوضعي - ما بعد الوضعي ضمن النقاش الرابع. وفي مقابل ذلك، يدفع هذا الاصطفاف الإبستيمي والأنطولوجي للكوانتية إلى أبعد من النقاش الخامس نفسه، وهو أمرٌ دافع عنه إيميليان كالفالسكي بوصفه انتقالًا إبستيمولوجيًا نحو مقاربة استكشافية – انبثاقية؛ ذلك أن النقاش الخامس قد تمحور حول التعدد الإبستيمولوجي المستلهم من نظرية التعقّد، فقد استدعى نوعًا من الإبستيمولوجيا الانبثاقية التي تقبل بتعايش مناهج وأساليب مختلفة لفهم عالم معقّد وغير خطي، إلا أنه ظلّ في نهاية المطاف نقاشًا إبستيميًا (حول أفضل السبل لدراسة العلاقات الدولية وتحليلها، وهو يجمع علم التعقد بطموحه البحثي الكلاني، في مقابل المقاربات الاختزالية السائدة في الحقل). وفي مقابل ذلك، ينطلق النقاش السادس من فكرة التعايش الإبستيمي كما طرحها بيوتر بيترزاك وجاكسون، ليحاول فهم "إعادة" تشكّل الكينونة في السياسة العالمية (ما يثير نقطة التحول نحو البعد الأنطولوجي للنقاش). وهنا، يظهر التوتر بين الأنطولوجيا التقليدية، التي تفترض وجود كيانات ثابتة ومحددة مسبقًا (الدولة، النظام الدولي، الفاعل العقلاني)، والأنطولوجيا الانبثاقية التي ترى أنّ هذه الكيانات ذاتها ليست معطيات موجودة سلفًا، بل تنبثق وتتغيّر باستمرار بسبب التفاعلات والعلاقات.

تكمن أهمية الأنطولوجيات الانبثاقية في أنها أكثر جاهزية لالتقاط التحولات الجارية بسبب الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي والبيوتكنولوجيا والجيوسياسة السيبرانية، حيث لا تكفي الدولة، أو المؤسسة، أو النظام الدولي، لتفسير الظواهر. فالذكاء الاصطناعي، مثلًا، ينشئ فضاءات فعلٍ جديدة وأنماطًا من السلطة والمخاطر لم تكن قائمة من قبل؛ ما يجعل من الضروري تبنّي أنطولوجيا مرنة وانبثاقية قادرة على استيعاب هذا التشكّل المستمر للفاعلين والهويات والسلطات. وبذلك، يبدو أن "التحوّل الكوانتي" يتوافق مع الإشكاليات المطروحة في النقاش السادس. فعلى الرغم من أن المانيفستو المتعلق بهذا النقاش أطلقه بيترزاك حديثًا، فإن مضامينه منسجمة مع التحولات الجارية في النظام الدولي (صعود القوى المتحدية، تأثيرات النزعة الترامبية، مخاطر الأنثروبوسين Anthropocene، السيناريوهات اللاخطية لصعود مساعي الذكاء الاصطناعي العام Artificial General Intelligence, AGI).

أما على المستوى الأكاديمي، فقد جاء في افتتاحية **الدورية الأوروبية للعلاقات الدولية** (في العدد الخاص بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها) أن الجماعة العلمية لحقل العلاقات الدولية أصبحت أكثر انخراطًا في التعددية الإبستيمية، وأنها تبتعد على نحو واضح عن الاصطفاف في التخندق النظري أو "الإيزمز" Isms. ومع أن فريق الدورية يشجع هذا التوجه، فإنها حذرت من أن يصبح ما يسمى بـ "التحولات" Turns "موضة" بحثية عابرة تشغل الباحثين عن هدفهم الأساسي[45]، المتمثل في تقديم فهمٍ متكاملٍ للمشهد الدولي.

خاتمة

يكشف التحليل المقارن بين كتابَي **كَمْيَنة النقد** و**حقل العلاقات الدولية الكوانتية** عن رؤية مشتركة ومبتكرة لمشروع حقل علاقات دولية يستنير بنظرية الكوانتوم. يتفق الكتابان على أن النماذج الكلاسيكية المستمدة من الفيزياء النيوتنية لم تعُد قادرة على تفسير لايقينية السياسة العالمية والترابط المتصاعد بين الظواهر الذي يبلغ حد التشابك والتعقد. ويدعوان إلى تبنّي مفاهيم كوانتية مثل التراكب، والتشابك، واعتماد النتائج على الراصد، بوصفها أدوات معرفية أكثر ملاءمة لعالم يشهد تحولات غير مسبوقة.

وصف كارل شفايتسر الكتاب، الذي أشرف على تحريره دير ديريان وونت، بأنه لا يقارن بأي منشور أكاديمي آخر من حيث إحاطته بعلاقة الكوانتوم بالسياسة العالمية سواء في الجانب التاريخي أو البرادايمات الموجهة أو المخاطر المرتبطة به[46]. وربما كانت المساهمة الأساسية لكلا الكتابَين هي ترسيخ "التحول الكوانتي" بصفته مشروعًا فكريًا يؤسس حوارًا بينيًّا عميقًا يتجاوز الرؤية النيوتنية.

44 Patrick Thaddeus Jackson, *The Conduct of Inquiry in International Relations: Philosophy of Science and Its Implications for the Study of World Politics*, 2nd ed. (London: Routledge, 2016), pp. 208-235.

45 Ursula Daxecker et al., "Introduction: Interdisciplinarity and the International Relations Event Horizon," *European Journal of International Relations*, vol. 26, no. 1-suppl (September 2020), pp. 4, 13.

46 Karl W. Schweizer, "Book Review," *Diplomatica: A Journal of Diplomacy and Society*, vol. 7, no. 1 (2025), p. 165.

يؤدي كتاب دير ديريان وونت دورًا تأسيسيًا، يستعرض مبررات التحول الكوانتي ويُظهر صلته بمختلف مجالات العلاقات الدولية؛ من الدبلوماسية إلى السيادة. وفي مقابل ذلك، يركّز مورفي على الجانبَين المنهجي والتطبيقي، مقدّمًا مقاربة دقيقة تساعد المنظّرين النقديين على كَمْيَنة أدواتهم عبر استراتيجيات "الترجمة" و"التطبيق". ويُسهم الكتابان في توسيع آفاق النظرية في العلاقات الدولية، ويقترحان أدوات جديدة لفهم ظواهر عالمية معقدة ومترابطة.

وبعيدًا عن الانتقادات والإشادات تجاههما، فإن مجمل التحول الكوانتي في العلاقات الدولية يبدو متأخرًا مقارنةً بالتحذير الذي أطلقه وليام بينيت مونرو من عدم استفادة التوجهات البحثية في علم السياسة للتحولات الكوانتية الجارية في عصره (ضمن العلوم الفيزيائية). ففي مداخلته الافتتاحية ضمن أشغال مؤتمر الجمعية الأميركية لعلم السياسة عام 1928، لمّح إلى أن الحقل لا يزال عالقًا في عصر بيغهوت (1872)، عندما كان علم الفيزياء يهتم أساسًا بالظواهر التي يمكن ملاحظتها بالعين المجرّدة. أما اليوم، فقد حوّل العالِم الطبيعي معظم اهتمامه إلى دراسة الأشياء الصغيرة وغير المرئية[47]. وحتى نكون منصفين، فإن الأشياء الكبيرة والمرئية (مثل الأسلحة النووية والبوارج الحربية وحاملات النفط العملاقة) كانت، حتى عهدٍ قريب، هي وحدها التي تُحدث الفارق في ترتيب أركان النظام الدولي. أما في الوقت الراهن، فإن الرقائق النانوية والسيطرة على وسائط التواصل الاجتماعي وتحقيق التفوق الكوانتي يمكنها قلب الموازين.

كانت ملاحظة مونرو عام 1928 في محلها، وهذا لا يمنح البرنامج البحثي الكوانتي في العلاقات الدولية شرعية الوجود فحسب، بل يحمله أيضًا مسؤولية تطوير أدوات كوانتية فاعلة لتحليل الظواهر السياسية وعدم الوقوع في فخ السياحة المفهومية. وقد انتهت هذه المراجعة إلى اقتراح موضعة التحول الكوانتي ضمن النقاش السادس الذي ينطوي على تعايش برادايمي إبستيمي، لكنه يركز على الجدل بشأن الأنطولوجيات الانبثاقية التي ينتظر منها التقاط التحولات "اللاخطية" المرتبطة بتطور الذكاء الاصطناعي العام والتداعيات غير المعروفة للأنثروبوسين، وذلك من بين العديد من السيناريوهات التي تدخل في نطاق "الإمكان التخيلي الكوانتي".

47 William Bennett Munro, "Physics and Politics—An Old Analogy Revised," *American Political Science Review*, vol. 22, no. 1 (February 1928), pp. 1–11.

المراجع

العربية

حمشي، محمد. **مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

دلة، آمنة مصطفى. "المنعطف الفيزيائي ونظرية التعقد: مراجعة كتاب 'مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية'". **سياسات عربية**. مج 11، العدد 61 (آذار/ مارس 2023).

زقاغ، عادل. **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**. أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة 1. الجزائر. 2009.

ناصر، سارة. "رحلة ألكسندر ونت من 'نظرية اجتماعية للسياسة الدولية' إلى 'توحيد الأنطولوجيا الفيزيائية والاجتماعية'". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 73 (آذار/ مارس 2025).

الأجنبية

Becker, Derick. *Consciousness, Social Theory and International Relations: On Primitive Entities*. Cham: Springer Nature Switzerland, 2024.

Daxecker, Ursula et al. "Introduction: Interdisciplinarity and the International Relations Event Horizon." *European Journal of International Relations*. vol. 26, no. 1-suppl (September 2020).

Der Derian, James & Alexander Wendt (eds.). *Quantum International Relations: A Human Science for World Politics*. Oxford: Oxford University Press, 2022.

Donald, Matthew J. "We Are Not Walking Wave Functions: A Response to Quantum Mind and Social Science by Alexander Wendt." *Journal for the Theory of Social Behaviour*. vol. 48, no. 2 (June 2018).

Feynman, Richard P. "*The Character of Physical Law*." Cambridge, MA: MIT Press, 1965.

Fuller, Steve. "A Quantum Leap for Social Theory." *Journal for the Theory of Social Behaviour*. vol. 48, no. 2 (2018).

Grove, Jairus. "Bringing the World Back In: Revolutions and Relations before and after the Quantum Event." *Security Dialogue*. vol. 51, no. 5 (2020).

Jackson, Patrick Thaddeus. *The Conduct of Inquiry in International Relations: Philosophy of Science and Its Implications for the Study of World Politics*. 2nd ed. London: Routledge, 2016.

Jahn, Beate & Sebastian Schindler (eds). *Elgar Encyclopedia of International Relations*. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2025.

McIntosh, Christopher. *The Time of Global Politics: International Relations as Study of the Present*. Cambridge: Cambridge University Press, 2024.

Monteiro, Nuno P. & Keven G. Ruby. "IR and the False Promise of Philosophical Foundations." *International Theory*. vol. 1, no. 1 (2009).

Murphy, Michael P. A. *Quantizing Critique: Quantum Social Theory for Critical International Relations*. Cham: Palgrave Macmillan, 2021.

_____. "The Cost of Quantizing: Exploring the Stakes and Scope of Quantum International Relations." PhD Dissertation. University of Ottawa. Canada. 2022.

_____. "Rediscovering the 'Meaning of Science'? Hans Morgenthau and the Ethics Debate in Quantum IR." *International Relations* (2024).

Munro, William Bennett. "Physics and Politics—An Old Analogy Revised." *American Political Science Review*. vol. 22, no. 1 (February 1928).

Schweizer, Karl W. "Book Review." *Diplomatica: A Journal of Diplomacy and Society*. vol. 7, no. 1 (2025).

Schrödinger, Erwin. *What Is Life? With Mind and Matter and Autobiographical Sketches*. Cambridge: Cambridge University Press, 1944.

Tesař, Jakub. "Quantum Theory of International Relations: Approaches and Possible Gains." *Human Affairs*. vol. 25 (2015).

Wendt, Alexander. *Quantum Mind and Social Science: Unifying Physical and Social Ontology*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

_____. "Why IR Scholars Should Care about Quantum Theory, Part II: Critics in the PITs." *International Theory*. vol. 14, no. 1 (2022).

صـدر حديـثًا

تقديم: عزمي بشارة

الجينوسايد أو جريمة الجرائم: مجريات محاكمة إسرائيل في لاهاي

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الجينوسايد أو جريمة الجرائم: مجريات محاكمة إسرائيل في لاهاي**، وهو ترجمة لخمس وثائق أساسية في الدعوى التي رفعتها جمهورية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2023، وذلك بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، متهمةً إياها بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في حق الفلسطينيين في قطاع غزّة، في ضوء الحرب التي بدأت في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. يقع الكتاب في 632 صفحة، شاملاً توطئةً وتقديمًا كتبه عزمي بشارة، وخمسة أقسام إضافة إلى فهرس عامّ.

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

سياسات عربية هي دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، وتحمل الرقم الدولي المعياري ISSN: 2307-1583. صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير علمية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. تستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات ذات الصلة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية كافة.

تُعنى الدورية بنشر الدراسات في مجموعة متنوعة من مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ مثل الفكر السياسي، والنظرية السياسية، والسياسة المقارنة، ودراسات الدولة والنظم والمؤسسات السياسية، ودراسات الرأي العام، والاقتصاد السياسي، والسياسة الدولية، والنظم الإقليمية والدولية، والدراسات الاستراتيجية والأمنية، ودراسات النزاع، والاقتصاد السياسي الدولي، والدبلوماسية والسياسة الخارجية، والقانون الدولي، والحوكمة العالمية. ترحب الدورية بالدراسات النظرية والإمبريقية، وبالأبحاث التي توظف مناهج كيفية أو كمية أو تمزج بينها. وتهتم خاصةً بالتحولات السياسية، الوطنية والإقليمية، التي يشهدها العالم العربي، وما يتعلق بها من جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية، إضافة إلى علاقات العالم العربي الدولية.

تعتمد الدورية المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للدورية، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًّا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بسيرة مختصرة للباحث.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:
  - عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته.
  - الملخّص باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (250-300) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية Keywords. ويقدّم الملخص إشكالية البحث، وأطروحته الرئيسة، والمنهجية المتبعة في بحثها، والاستنتاجات التي توصّل إليها، وذلك بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة.
  - تحديد إشكالية البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق أن كُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد أطروحة البحث والجديد الذي تضيفه إلى المعرفة الأكاديمية في الموضوع، ووضع تصوّر مفهومي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات، على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة ببيليوغرافية تتضمن أهم المصادر والمراجع التي استند إليها. وتذكر في القائمة بيانات المراجع بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
  - أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية المعتمد في المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

- لا تنشر الدورية مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا على نحو استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في الدورية. وفي هذه الحالة، على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف الدورية واهتماماتها البحثية.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك هوامشه ومراجعه وملحقاته، بين 8000-10000 كلمة. وللدورية أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض الأبحاث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي أُعِدّت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل Excel أو وورد Word ، ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.
- تهتم الدورية بنشر مراجعات نقدية معمقة لأبرز الكتب الصادرة حديثًا في مجالات اختصاصها، بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من خمس سنوات. ويمكن هيئة التحرير، استثناءً، اعتماد مراجعات لكتب أقدم من ذلك إذا رأت فيها قيمة مضافة إلى الدورية. يراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث لتحكيم الأقران مع إغفال الهوية المزدوج، ويقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز العربي. وفي حال تباين تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم هيئة تحرير الدورية، في حدود الإمكان، بموافاة الباحث بقرارها بالنشر أو النشر بعد إجراء تعديلات محددة أو الاعتذار عن عدم النشر في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم الدورية ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم الدورية بجودة خدمات التحرير والتدقيق اللغوي والتحرير العلمي التي تقدّمها للبحث.
- يخضع ترتيب نشر البحوث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع الدورية مكافآت ماليّة عن الموادّ - من الدراسات ومراجعات الكتب - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى الدورية أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1. الكتب

اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- جيمس بيسكاتوري، **الإسلام في عالم الدُّول القوميّة** (بيروت: دار النّهضة، 1986)، ص 116-119.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة [وآخرون]. مثال:

- السيد ياسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين [وآخرون]، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد [وآخرون]. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2. الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم الدورية**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، مج 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. مج 15، العدد 1 (2009).

3. مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- السيد ياسين، "من الحداثة إلى ما بعد الحداثة 2"، **الحياة**، 2016/8/21.

4. المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www.....

ويتعين ذكر الرابط مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط Bitly أو Google Shortner مثل:

- "ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، **الجزيرة نت**، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB
- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2: أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

1. تعتمد مجلات المركز العربي قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم إلى محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل الدورية البحث إلى قارئ مرجّح آخر.
2. تعتمد دوريات المركز محّكمين موثوقين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد دوريات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه)، أن يبحثوا الورقة البحثية المقدمة للدورية مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
5. تقدّم الدورية في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم الدورية إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
7. تلتزم دوريات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها العلمي، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
9. قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
10. تتقيد الدوريات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال إلى الدورية في بحوثهم الخاصة.
11. النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض الدورية النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة الدورية إلى الباحث.
12. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في دورياته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
13. تتقيد دوريات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
14. المجانية. تلتزم دوريات المركز العربي بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

5. Based on reviewers' reports, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.

6. The journal editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.

7. The journal remains committed to providing a high standard of professional copy editing, proof reading, and production quality during the publication process.

8. Non-discrimination principle: Editors and reviewers evaluate submissions solely on their intellectual merit, without discrimination based on race, gender, religion, or the author's political philosophy.

9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or affiliations with any of the authors, companies, or institutions connected to the research.

10. Confidentiality: unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Final version and revisions: Before publication, the journal sends the author a semi-final edited version of the article in PDF format. At this stage, only corrections or very minor amendments are allowed, within a short time frame specified in the journal's correspondence with the author.

12. Intellectual property and copyright: The ACRPS holds the intellectual property rights for articles published in its peer-reviewed journals. These articles may not be republished, in whole or in part, in Arabic or in translation into other languages, without the Center's explicit written permission.

13. For translated articles, the journals fully comply with the conditions of the original publisher and respect intellectual property rights.

14. The Center's journals are committed to free publication and exempt authors from all publication charges.

Newspaper articles

Author name (if available), "Article Title," *News Outlet,* 00/00/0000.

Only cited in footnotes, not listed in the bibliography.

- Ian Black, "Assad urges US to rebuild diplomatic road to Damascus," *The Guardian*, 17/02/2009.

Online Sources

Only cited in footnotes, not listed in the bibliography.

Author name (if available), "Article Title," series name (if any), *website name*, publication date, access date, and full URL (or shortened using reputable shortener).

Examples:

- Patrick Wintour "Israeli attempt to annex West Bank would be 'red line' for US, says Macron," *The Guardian*, 24/09/2025, accessed on 25/09/2025, at: https://acr.ps/1L9BORH
- Harith Hasan and Hazim Rahahleh, "Post-Liberalism: Trumpism and the Rise of Economic Nationalism," *Economic Papers*, Arab Center for Research and Policy Studies, 24/02/2025, accessed on 25/09/2025, at: https://acr.ps/1L9BPFF

Annex II: Ethical Guidelines for Publication in *Siyasat Arabiya*

1. *Siyasat Arabiya*'s editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects two accredited reviewers with proven expertise, who evaluate it according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.
2. *Siyasat Arabiya* relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Siyasat Arabiya* follows a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.

Annex I: Footnotes and Bibliography

Books

In footnotes:

Author's name, *Book Titl*e, Translator or Editor's name, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

For example:

- Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.
- Gabriel Garcia Marquez, *Love in the Time of Cholera,* Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 55-242.

Subsequent non-consecutive citations:

- Marquez, p. 117.
- If multiple works are cited by the same author: abbreviated title used, e.g. Marquez, *Cholera*, pp. 117.
- If immediately consecutive: Ibid., pp. 118.

The corresponding bibliographical entry:

- Garcia Marquez, Gabriel. *Love in the Time of Cholera,* Edith Grossman (trans.). London: Cape, 1988

If more than three authors: cite main author/editor plus "et al."

- Michael Gibbons et al.*, The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*, (London: Sage, 1994), pp. 109.
- In later quotes: Gibbons et al., pp.35.

The corresponding bibliographical entry:

- Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Journals

In footnotes:

Author's name, "Article Title," *Journal Title*, vol. and/or issue (Year), page number.

- Mohamed Hassan, "Arab National Security," *Strategies*, vol. 15, no. 1 (2009), p. 129.

Corresponding bibliographical entry:

- Hassan, Mohamed. "Arab National Security." *Strategies*. Vol. 15, no. 1 (2009).

- A statement of the research question, objectives, and significance, a critical review of relevant literature (including the most recent work), a clear research hypothesis, a conceptual framework with key indicators, description of methodology, analysis and findings, and conclusions. Each article must end with a bibliography listing the main sources and references, cited in their original language(s).
- Citations and references must follow the Arab Center's referencing style (Appendix 1: Footnote and Reference Style Guide).
- The journal does not normally publish excerpts or chapters from approved theses, except in exceptional cases and only once they have been revised by the author for publication in the journal. In such cases, the author must indicate this and provide full details of the thesis title, date of defence, and institution.
- The article must fall within the research scope of the journal.
- Articles should be between 8,000–10,000 words (including references, footnotes, tables, figures, and appendices). In exceptional cases, the journal may accept longer studies.
- Figures, charts, equations, or tables must be submitted in their original formats (Excel or Word). Images are not acceptable.
- The journal publishes in-depth critical reviews of significant recently published books in its fields of interest (in any language), provided they were published within the last five years. Exceptionally, the editorial board may accept reviews of older works if deemed valuable. Reviews should be 4,500–5,000 words and are subject to peer review.

– **Peer review:** All submissions are subject to a double-blind peer review by two anonymous reviewers who are recognized experts in the subject area, selected from the Arab Center's reviewer database. In case of conflicting reports, the article is referred to a third reviewer. The editorial board undertakes to notify authors of its decision (acceptance, acceptance conditional on revisions, or rejection) within four months of submission.

– **Ethical charter:** The journal upholds an ethical code of confidentiality, objectivity, and non-disclosure of research information by editors, reviewers, or board members to anyone other than the author, reviewers, and editorial team (Appendix 2).

- The journal provides expert language and academic editing.
- The order of publication is based on technical considerations and not on the author's academic standing.
- The journal does not provide financial compensation for published studies or book reviews, in line with international scholarly practice. Nor does it charge publication fees.

SIYASAT ARABIYA سياسات عربية

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies and Doha Institute for Graduate Studies (ISSN: 2307-1583). First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers. It adheres to an ethical charter that governs its publishing standards and the relationship between the journal and researchers. It also relies on internal regulations to organize the peer-review process, as well as an approved list of reviewers specializing in all fields of political science and international relations.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science and international relations, including political thought, political theory, comparative politics, studies of state, political systems and institutions, public opinion studies, political economy, international politics, regional and international systems, strategic and security studies, conflict studies, international political economy, diplomacy and foreign policy, international law, and global governance. The journal welcomes both theoretical and empirical studies, as well as research employing qualitative or quantitative methods, or a combination of both. Particular attention is paid to the contemporary political transformations in the Arab world, specifically in relation to political systems, political stability and regional relations.

Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must adhere to the following guidelines, in line with peer-reviewed international journals:

- **Originality:** The article must be original and prepared specifically for the journal. It must not have been published, in whole or in part, or in a similar form, in any print or digital medium; nor should it have been presented at any conference other than those organized by the Center or submitted elsewhere.
- **Author details**: The submission must be accompanied by a short biography of the author.
- **Article requirements**: Each article should include:
  - The title in both Arabic and English, a brief author bio that lists institutional affiliation, and the author's latest publications.
  - Abstracts in both Arabic and English (250–300 words each) and keywords. The abstract should clearly and concisely state the research question, main argument, methodology, and conclusions.

دعوة للكتابة

تدعو دورية **سياسات عربية** الباحثات والباحثين المهتمين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والحقول المعرفية ذات الصلة إلى تقديم أبحاثهم لنشرها في الدورية. تقبل **سياسات عربية** الأبحاث النظرية والإمبريقية الرصينة، المكتوبة باللغة العربية، ومراجعات الكتب النقدية المعمقة. وتخضع جميع المواد التي تصلها لتحكيم الأقران مع إغفال الهوية المزدوج، وذلك من قبل محكّمين مختصين اختصاصًا دقيقًا بموضوع البحث. وتتوقع الدورية من الباحثين الالتزام بمعاييرها، وبملاحظات المحكمين واقتراحاتهم، بهدف تجويد البحث. وتهدف الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة ما تنشره.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير

على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة:

siyasat.arabia@dohainstitute.edu.qa

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

Invitation to submit papers

Siyasat Arabiya welcomes submissions from researchers interested in political science, international relations, and related fields. The journal publishes rigorous theoretical and empirical studies written in Arabic as well as in-depth critical book reviews. All submissions are subject to double-blind peer review, carried out by experts on the subject. Authors are therefore expected to adhere to the journal's standards and to adopt reviewers' comments and suggestions. *Siyasat Arabiya* seeks to be accessible to both specialists and non-specialist readers, without compromising the academic integrity of its publications.

All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.edu.qa

Address all correspondence to the Editor-in-Chief

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
75	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
95	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
140	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون

ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

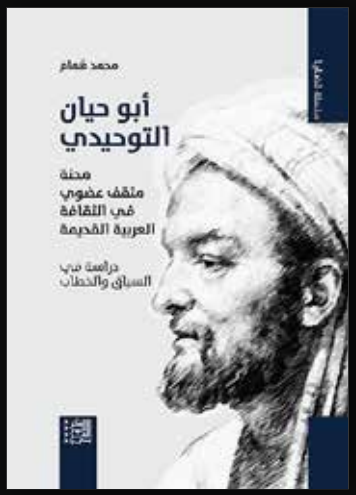

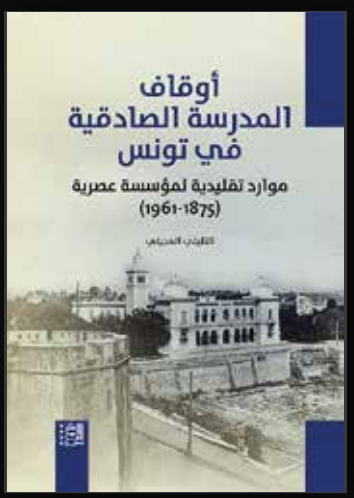

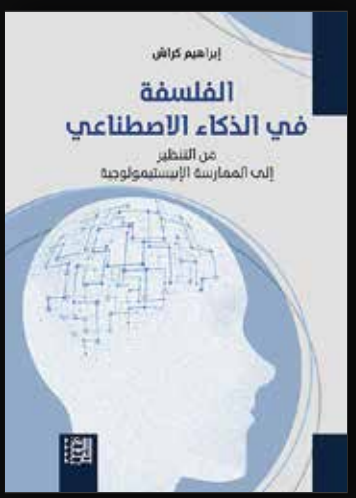

من إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- للحصول على منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
يرجى الاطلاع على قائمة موزّعي الكتب والمجلات على موقعنا الإلكتروني: www.dohainstitute.org
- بالنسبة إلى البلاد التي لا يوجد فيها موزعون إلى الآن، يرجى الاتصال مباشرة بقسم التوزيع في مكتب بيروت:
هاتف: 009611991837 أو على البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

في هذا العدد

دراسات

عزة الحاج سليمان
الحق في النسيان الرقمي: جدلية الحق والقانون

منيرة الخيارين
إدارة التنوع العرقي والاجتماعي في المؤسسة العسكرية: دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية

نادية العالية
الاستعمالات الدينية لشبكات التواصل الاجتماعي: إعادة تعريف السلطة الدينية في المغرب

عديلة تبار
خطاب ما بعد الحقيقة أثناء ثورة 2019 والمرحلة الانتقالية التي تلتها في السودان: دراسة في دور وسائط التواصل الاجتماعي

ليلى عمر
وجد بشارة
نور الشيباني
استخدام وسائط التواصل الاجتماعي والثقة والمراقبة في المنطقة العربية: رؤى من المؤشر العربي 2024/ 2025

دراسة مترجمة

كريستيان فوكس
ترجمة محمد حمشي
من الوضعية الرقمية والبيانات الضخمة الإدارية نحو الأبحاث الرقمية وأبحاث وسائط التواصل الاجتماعي النقدية!

التوثيق

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 5/1 - 2025/6/30

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 5/1 - 2025/6/30

الوقائع الفلسطينية في المدة 5/1 - 2025/6/30

مراجعات الكتب

عادل زقاغ
التحول الكوانتي في حقل العلاقات الدولية: مراجعة نقدية لكتابَي "كَمْيَنة النقد" و"حقل العلاقات الدولية الكوانتي"

سعر النسخة

قطر	18 ريالًا	العـــراق	3500 دينار	الجزائر	150 دينارًا
السعودية	18 ريالًا	تونس	3 دنانير	المغرب	18 درهمًا
الإمارات	18 درهمًا	سوريـــا	150 ليرة	موريتانيا	500 أوقية
البحرين	ديناران	لبنان	100000 ليرة	ليبيا	3 دنانير
الكويت	1,5 دينار	الأردن	1,5 دينار	فلسطين	3 دولارات
عُمان	ريالان	اليمن	300 ريال	الصومال	2500 شلن
مصـــر	20 جنيهًا	السودان	10 جنيهات		

ISSN 2307-1583

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies
DOHA INSTITUTE FOR GRADUATE STUDIES